

ما قيل فيه

لا رليل عليه من كتب العقيدة والفرق

و/يوسف بن محمود الخوسا

١٤٤٣ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي

مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

١. ١- "ورواه ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "مستدرکه"؛ من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال: «إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعا بذراع الجبار، وضرسه مثل أحد» .

قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه".

قال ابن حبان: " (الجبار) : ملك باليمن، يقال له: الجبار". وقال الحاكم: "قال الشيخ أبو بكر (يعني: أبا بكر بن إسحاق شيخ الحاكم) : معنى قوله: "بذراع الجبار"؛ أي: جبار من جبابرة الآدميين ممن كان في القرون الأولى ممن كان أعظم خلقا وأطول أعضاء وذراعا من الناس" انتهى. وقال ابن الأثير في "النهاية": "ومنه الحديث الآخر: "كثافة جلد الكافر أربعون ذراعا بذراع الجبار": أراد به هاهنا الطويل، وقيل: الملك؛ كما يقال: بذراع الملك. قال القتيبي: وأحسبه ملكا من ملوك الأعاجم كان تام الذراع" انتهى.

وهذه الأقوال **لا دليل على** شيء منها، والأولى إمرار الحديث كما جاء، وترك التكلف في بيان معنى ذراع الجبار، والله أعلم بمراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قال: «مقعد الكافر في النار مسيرة ثلاثة أيام، وكل ضرس مثل أحد، وفخذه مثل ورقان، وجلده سوى لحمه وعظامه أربعون ذراعا» . رواه: الإمام أحمد، وأبو يعلى. قال الهيثمي: "وفيه ابن لهيعة، وقد وثق على ضعفه" انتهى. وقد رواه الحاكم في "مستدرکه" من طريق عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه". (١)

٢. ٢- "الأول أن قوله تعالى ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ مشعر بأنه تعالى إنما جعل آدم مسجود الملائكة لأنه تعالى خلقه بيديه فلو كانت اليد عبارة عن القدرة لكانت علة هذه المسجودية حاصلة في كل المخلوقات فوجب هذا الحكم في الكل وحيث لم يحصل علمنا أن اليد صفة سوى القدرة الثاني أن قدرة الله تعالى واحدة واليد موصوفة بالتثنية

والثالث أن قوله تعالى ﴿ما خلقت بيدي﴾ يدل على كونه مخصوصا بأنه مخلوق والتخصيص بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه فوجب في كل من سوى آدم عليه السلام أن لا يكونوا مخلوقين باليدين ولا شك في أنهم مخلوقون بالقدرة وذلك يقتضي أن تكون اليد شيئا سوى القدرة والقول الثاني أن اليد ههنا هي القدرة

(١) إتخاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرط الساعة ٤١٨/٣

ويدل عليه وجوه

الأول أن القدرة عبارة عن الصفة التي يكون الموصوف بها متمكنا من الإيجاد والتكوين ونقل الشي من العدم إلى الوجود فما كان المسمى باليد كذلك كان ذلك المعني نفس القدرة

والثاني أن قدرة الله تعالى صفة قديمة واجبة الوجود فيجب تعلقها بكل ما يصح ان يكون مقدورا وإلا لزم افتقارها في ذلك الاختصاص إلى المخصص لكن المصحح المقدورية وهو الامكان فهذا يقتضي ان يكون كل ممكن مقدور لله تعالى ولا شك أن وجود آدم عليه السلام من الممكنات فيكون وجود آدم من جملة متعلقات قدرة الله تعالى فلو فرضنا جهة أخرى مستقلة بإيجاد هذا الممكن لزم أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران مستقلان وذلك محال

والثالث أن إثبات صفة سوى القدرة مؤثرة في وجود آدم ما **لا دليل على** ثبوتها فلم يجز إثباتها لانعقاد الاجتماع على أن صفة من صفات الله من غير دليل لا يجوز فأما الجواب عن الوجه الأول أما ما تمسكوا به أولا فهو أنه لو كان تخليق آدم باليدين يوجب مزيد الإصطفاء لكان تخليق / البهائم والأنعام بالأيدي يوجب رجحانها على آدم في هذا الإصطفاء لقوله تعالى في صفة تخليقها مما عملت". (١)

٣. ٣- "فعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقتتل عند كنزكم ثلاثة، كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونكم قتلا لم يقتله قوم". ثم ذكر شيئا لا أحفظه فقال: " فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج فإنه خليفة الله المهدي» (بِسْمِ اللَّهِ ١) .

قال ابن كثير - رحمه الله - : والمراد بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة، يقتتل عنده ليأخذه ثلاثة من أولاد الخلفاء، حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي، ويكون ظهوره من بلاد المشرق لا من سرداب سامرا، كما يزعمه جهلة الرافضة من أنه موجود فيه الآن وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، فإن هذا نوع من الهذيان، وقسط كبير من الخذلان، شديد من الشيطان؛ إذ **لا دليل على** ذلك، ولا برهان لا من كتاب ولا سنة ولا معقول صحيح ولا استحسان، إلى أن قال: " ويؤيده بناس من أهل المشرق ينصرونه ويقيمون سلطانه ويشدون أركانه، وتكون راياتهم سودا أيضا، وهو زي عليه الوقار؛ لأن راية رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت سوداء يقال له العقاب " إلى أن قال: " والمقصود: أن المهدي الممدوح الموعود بوجوده في آخر الزمان

(١) أساس التقديس في علم الكلام ص/ ١٠٠

يكون أصل خروجه وظهوره من ناحية المشرق، ويبايع له عند البيت كما دل على ذلك نص الأحاديث " (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢) .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمه الله هذه الأمة» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٣) .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان (٢ / ١٩٣) .

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢) النهاية في الفتن والملاحم: (١ / ٥٥، ٥٦) .

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان (٢ / ١٩٣) .". (١)

٤. ٤- "ذكر شيخهم الطبرسي وأكد على وجود "الإجماعات المتعارضة من شخص واحد ومن معاصرين أو متقاربي العصر، ورجوع المدعي عن الفتوى التي ادعى الإجماع فيها ودعوى الإجماع في مسائل غير معنونة (كذا) في كلام من تقدم على المدعي، وفي مسائل قد اشتهر خلافها بعد المدعي، بل في زمانه، بل ما قبله" (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١) .

هذا قول الطبرسي وهو الخبير المتبع لكتبهم، واضطر ليكشف هذا لنصرة مذهبه الذي ألف فصل الخطاب من أجله، ويرد دعوى الإجماع على خلافه فاستفدنا من هذا الاعتراف غير المقصود لذاته لنبين اضطرابهم في هذا الأصل، واضطرابهم في تحديده وفي تطبيقه.

ثم إنهم - وهم يقولون بأن الإجماع وهو ما يكشف عن قول المعصوم - لا يطبقون هذا، بل يتبعون اتفاق أصحابهم لا قول معصومهم. ولهذا قال صاحب معالم الدين حينما ذكر ما قاله أحد كبار شيوخهم من أن العمدة هو كلام المعصوم لا اتفاق الفقهاء بدونه، فقال: "والعجب من غفلة الأصحاب عن هذا الأصل وتساهلهم في دعوى الإجماع عند احتجاجهم به للمسائل الفقهية، حتى جعلوه عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الأصحاب فعدلوا به عن معناه الذي جرى عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية، **ولا دليل على** الحجية معتدا - كذا - به" (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢) .

فهم لا يقولون بالإجماع على الحقيقية، ومع ذلك يجعلونه من أصول أدلتهم، ويتناقضون في دعواه وتطبيقه أيما

تناقض. والتناقض في القول دليل بطلانه.

وحتى يتجلى لك الفرق جليا بين مذهب أهل السنة في القول بحجية الإجماع، وبين مذهب الشيعة في ذلك، فلك أن تتصور أنه لو صدر من إمامهم محمد الجواد، والذي قالوا بإمامته وهو ابن خمس سنين (عجل الله فرجه)، لو صدر منه وهو

عجل الله فرجه

(عجل الله فرجه ١) الموضع نفسه من المصدر السابق

(عجل الله فرجه ٢) معالم الدين: ص ٤٠٥-٤٠٦

(عجل الله فرجه ٣) انظر: بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥. (١)

٥. ٥- "نبين، وظنهم لا يتم على المخالف، وظن البعض أن لموئيل اسم سليمان، وهذا باطل، قال جامعو تفسير (هنري واسكات) : رد هولدن هذا الظن أن لموئيل اسم سليمان، وحقق أنه شخص آخر لعله حصل لهم دليل كاف على أن كتاب لموئيل وكتاب آجور إلهاميان وإلا لما دخلا في الكتب القانونية، قولهم لعله حصل لهم الخ مردود لأن قدماءهم أدخلوا كتباً كثيرة في الكتب القانونية، وهي مردودة عندهم، ففعلهم ليس حجة كما ستعرف في آخر هذا الفصل.

وقال آدم كلارك في الصفحة ١٢ و ٢٥ من المجلد الثالث من تفسيره: "لا دليل على أن المراد بلموئيل سليمان عليه السلام وهذا الباب ألحق بعد مدة من زمانه والمحاورات الكثيرة التي توجد في أوله من اللسان الجالدي ليست أدلة صغيرة على هذا"، وقال في حق الباب الحادي والثلاثين هكذا: "إن هذا الباب ليس من تصنيف سليمان عليه السلام قطعاً"، انتهت الآية الأول من الباب الخامس والعشرين هكذا: "فهذه أيضاً من أمثال سليمان التي استكتبها أصدقاء حزقيا ملك يهودا" والآية الأولى من الباب الثلاثين في التراجم الفارسية هكذا نسخة سنة ١٨٢٨: "اين ست كلمات آجور بن ياقه يعني مقالات كه او براي ايشيل بلك برأي ايشيل وأوكال برزبان أورد". (٢)

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - ١/٤١٠

(٢) إظهار الحق ١/١٤٢

٦. ٦- "مثل الاختلاف الذي يوجد بين كودكس اسكندر يانوس وهذه النسخة"، ثم قال: "استدل كني كات بأن هذه النسخة وكذا نسخة اسكندر يانوس ليستا بمنقولتين عن نسخة أرجن ولا عن نقولها التي كانت نقلت في قرب زمانه، بل هما منقولتان عن النسخ التي ما كانت علامات أرجن فيها يعني في زمان تركت علاماته في النقول" ثم قال في المجلد المذكور في بيان كودكس افريمي: "ظن وتستين أن هذه النسخة من النسخ التي جمعت في اسكندرية لتصحيح الترجمة السريانية لكن **لا دليل على** هذا الأمر، واستدل بالحاشية التي على الآية السابعة من الباب الثامن من الرسالة العبرانية أن هذه النسخة كتبت قبل سنة ٥٤٢، لكن ميكائيل لا يفهم استدلاله قويا ويقول بهذا القدر فقط أنها قديمة، وقال مارش: كتبت في القرن السابع" انتهى.

فظهر لك أنه لم يوجد دليل قطعي على أن هذه النسخ كتبت في القرن الفلاني وليس مكتوبا في آخر كتاب من كتبها أيضا أن كاتبه فرغ في السنة الفلانية كما يكون هذا مكتوبا في آخر الكتب الإسلامية غالبا، وعلمائهم يقولون رجما بالغيب بالظن الذي نشأ لهم عن بعض القرائن لعلها كتبت في قرن كذا أو قرن كذا، ومجرد الظن والتخمين لا يتم دليلا على المخالف، وقد عرفت أن أدلة القائلين بأن نسخة اسكندر يانوس كتبت في القرن الرابع أو الخامس ضعيفة منقوضة، وظن سملر أيضا بعيد لأن تغير لسان إقليم بلسان إقليم آخر في مدة قليلة خلاف العادة، وقد تسلط العرب على". (١)

٧. ٧- "الإستواء ما حاصله وجوب الإيمان بأنه استوى على العرش مع نفي التشبيه وأما كون الإستواء بمعنى الإستيلاء على العرش مع نفي التشبيه فأمر جائز الإرادة إذ **لا دليل على** إرادته عينا فالواجب عينا ما ذكرنا لكن قال إذا خيف على العامة عدم فهم الإستواء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية فلا بأس بصرف فهمهم إلى الإستيلاء

قال وعلى نحو ما ذكر كل ما ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد كالإصبع واليد والقدم فإن الإصبع واليد صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة بل على وجه يليق به وهو سبحانه أعلم به وقد تؤول اليد والإصبع بالقدرة والقهر وقد يؤول اليمين في قوله الحجر الأسود يمين الله في الأرض على التشريف والإكرام لما ذكرنا من صرف فهم العامة عن الجسمية". (٢)

(١) إظهار الحق ٦٢٢/٢

(٢) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات ص/١٣٣

٨. ٨- "النصوص وترداد تلاوتها بين السلف من غير سماع تأويل لها، ولا تحذير جاهل من اعتقاد ظاهرها، ولا تنبيه على ذلك حتى انقضى عصر النبوة والصحابة يقضي بالضرورة العادية أنها غير متأولة، وإلى هذا الوجه أشار في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ويا لها من حجة قاطعة للمبتدعة لمن تأملها في هذا الموضوع، وفي الكلام في الصفات وفي ذلك! لأنه لا يجوز في العادة أن يمضي الدهر الطويل على إظهار ما رجع المعتزلة، وله تأويل حسن فلا يذكر تأويله أليته، وسواء كان ذكره واجبا أو مباحا".

وقد ذكر الرازي بحثا طويلا في اللغات من كتاب "المحصل" في المنع من إفادة السمع القطع بسبب ما يعرض من الألفاظ المفردة، ثم تراكيبها من الاحتمالات التي وردت بها اللغة، مثل الاشتراك، والمجاز، والحذف، ونحوها، وذكر أنه **لا دليل على** عدمها إلا عدم الوجدان بعد الطلب، وإنه دليل ظني، وذكر كثيرة الاختلاف في المحذوف في بسم الله الرحمن الرحيم، ثم أجاب ما محصوله: أن المعول عليه في مواضع القطع في الكتاب والسنة هو القرائن التي يضطر إلى قصد المتكلم مع تواتر معاني الألفاظ في المواضع اللفظية القطعية. وكلامه هذا يدل على معنى ما ذكرت في معاني آيات المشيئة، ولولا ذلك لتمكنت الملاحدة وأعداء الإسلام من التشويش على المسلمين أجمعين في كثير من عقائدهم السمعية القطعية، ويؤيد هذا قول بعض المعتزلة المحققين أن كل قطعي سمعي فهو ضروري، وله وجه وجيه ليس هذا موضع ذكره. وفي أواسط هذا الجزء:

"الوجه الثاني: وهو المعتمد أن التكفير سمعي قطعي عند المعتزلة،". (١)

٩. ٩- "على مقتضى اللغة وليس في ذلك إنكار الآية فحاشاهم من ذلك وأما حمله على الجلوس والاستقرار فهو الزيغ المبين

وقال الشيخ علاء الدين بن عابدين رحمهما الله تعالى فإن السلف كانوا يؤمنون بجميع ذلك على المعنى الذي اراده الله تعالى وأراده رسوله صلى الله عليه وسلم من غير أن تطالبهم أنفسهم بفهم حقيقة شيء من ذلك حتى يطلعهم الله تعالى عليه

وأما الخلف فلما ظهرت البدع والضلالات ارتكبوا تأويل ذلك وصرفه عن ظاهره مخافة الكفر فاختاروا بدعة التأويل يعني التوسع فيه على كفر الحمل على الظاهر الموهوم للتجسيم والتشبيه وقالوا استوى بمعنى استولى أو

(١) إكفار الملحدين في ضروريات الدين ص/٨٣

بمعنى استوى عنده خلق العرش وخلق البعوضة أو استوى علمه بما في العرش وغيره
واليد بمعنى القدرة والنزول بمعنى نزول الرحمة

فمن يجد من نفسه قدرة على صنيع السلف فليمش على سننهم وإلا فليتبّع الخلف وليحتز من المهالك
قال الإمام الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى الأصل أنه على العرش استوى قال العلامة قاسم في شرحه مع
الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام على الأجسام من التمكن والمماسّة والمحاذاة بل بمعنى يليق به سبحانه هو
سبحانه أعلم به وحاصله وجوب الإيمان بأنه استوى على العرش مع نفي التشبيه فأما كون المراد أنه استيلاؤه
على العرش فأمر جائز الإرادة إذ **لا دليل على** أنه أراد عينا فالواجب عينا ما ذكرنا من الإيمان به مع نفي
التشبيه وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم
الجسمية وأن لا ينفوا أي لا ينفوا ما ذكره من لوازم الجسمية فلا بأس بصرف فهمهم إلى الإستيلاء فإنه قد
ثبت إطلاقه وإرادته لغة في قول الشاعر". (١)

١٠. - "وقال الشيخ ابن قدامة: [وقال بعض أصحابنا: ينادى لها: الصلاة جامعة وهو قول
الشافعي، وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحق أن تتبع] (رحمته الله) .
وقال الشيخ محمود خطاب السبكي: [وما روي من أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يأمر المؤذن أن يقول
الصلاة جامعة فهو مرسل عن الزهري ضعيف كما ذكره النووي فلا تقوم به حجة.
وما قيل من أنه يقال فيها ذلك قياسا على الكسوف لا يعول عليه لأن محل القياس مسألة لم يعلم فيها نص،
وصلاة العيد تكررت منه - صلى الله عليه وسلم - في مجمع من الصحابة، ومثل هذا تتوفر الدواعي على
نقله تواترا فلا محل للقياس فيه. وروى مسلم عن عطاء عن جابر قال: (أخبرني جابر أن لا أذان لصلاة يوم
الفطر حين يخرج الإمام ولا ما بعد يخرج ولا إقامة ولا شيء) وهو بعمومه يشمل نفي قولهم الصلاة جامعة
ونحوها] (رحمته الله) .

ولم يرتض الصنعاني هذا القياس فقال: [وأما القول بأنه يقال في العيد عوضا عن الأذان " الصلاة جامعة "
فلم ترد به سنة في صلاة العيدين. قال في الهدى النبوي: وكان - صلى الله عليه وسلم - إذا انتهى إلى المصلى
أخذ في الصلاة: أي صلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة، والسنة أن لا يفعل شيء
من ذلك، وبه يعرف أن قوله في الشرح: ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرها مما لا يشرع فيه

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص/٥٧

أذان كالجنازة: الصلاة جامعة، غير صحيح إذ **لا دليل على** الاستحباب ولو كان مستحباً لما تركه - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدون من بعده، نعم ثبات ذلك في صلاة الكسوف لا غير، ولا يصح فيه القياس، لأن ما وجد سببه في عصره - صلى الله عليه وسلم - ولم يفعله ففعله بعد

ﷺ

(ﷺ ١) المغني ٢/٢٨١.

(ﷺ ٢) المنهل العذب المورود ٦/٣٢٥. (١)

١١. ١١ - "المسألة الثالثة: قراءة الختمة للأموات:

من البدع المنتشرة في أيامنا هذه ما يفعله عامة الناس بعد دفن ميتهم إذ يجلسون بعد صلاة العصر في يوم الوفاة ويومين بعده فيقرؤون السور الأخيرة من القرآن الكريم ابتداء من سورة الضحى إلى سورة الناس ثم يقرؤون سورة الفاتحة وفواتح سورة البقرة وآية الكرسي وخواتيم سورة البقرة وبعض الآيات الأخرى ثم يأتون ببعض الأذكار ويهللون مئة مرة ونحو ذلك.

وهناك بعض المشايخ المتخصصين في القراءة على الأموات الذين يحترفون هذا العمل فيحضرهم ومعهم مكبرات الصوت فيقرؤون الختمة بأجر متفق عليه وبعد الانتهاء يأكلون ما أعد لهم من طعام أو حلويات ويشربون القهوة والشاي وغيرها، ويفعلون هذه البدعة ثلاثة أيام اعتباراً من يوم الدفن، ثم يفعلونها ثلاثة أيام خميس تالية ثم في الأربعين وبعضهم يفعلها في ذكرى مرور سنة على وفاة الميت وبعضهم يزيد على ذلك.

وهذه كلها من البدع المخالفة لهدي الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبيان ذلك فيما يلي:
أولاً: لم ينقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أحد من أصحابه رضوان الله عليهم فعل مثل ذلك فهذه الختمة طريقة مبتدعة في قراءة القرآن وفي الذكر.

ثم إن تخصيص هذه الأوقات وهي ثلاثة أيام من يوم الدفن وثلاثة أيام خميس ويوم الأربعاء، بهذه الختمة وهذه الأذكار لم يقم عليه دليل من الشرع ولا يصح عند العلماء تخصيص زمان معين بعبادة معينة إلا بدليل شرعي **ولا دليل على** ذلك.

ثانياً: إن أهل العلم متفقون على أنه لا يجوز التكسب بالقرآن الكريم وهذا التكسب واضح في الأجور التي

تدفع لجماعة المقرئين والذين يحددون الأسعار بناء على حالة". (١)

١٢. ١٢- "دليلاً، فهم هناك (ﷺ) حقيقة قولهم: إنا لا نعلم على النبوة دليلاً، وهنا (ﷺ) حقيقة قولهم إنه **لا دليل على** النبوة، ولهذا كان كلامهم في هذا منتهاه إلى التعطيل) اهـ.
الوجه الرابع: قوله (حصل العلم بتصديقه اضطراراً) فهذا الكلام اتبع فيه الجويني (ﷺ) وغيره، وذلك بناء على أصلهم -والذي سبق ذكره مراراً- بتجويز أن يفعل الله كل شيء، وأن خوارق الأنبياء والسحرة والكهان جنسها واحد، فأرادوا التفريق بين ما يظهر من النبي والمتنبى فقالوا بأنه يحصل العلم الضروري عند حدوث المعجزة على يد النبي، مع أن هذا يستلزم بطلان ما أصلوه من أن الله سبحانه لا يخلق شيئاً لشيء ونفيهم للحكمة والسببية (ﷺ) .

أما حصول العلم الضروري عند وقوع المعجزات فقد يقع، وقد يحصل العلم بالنظر والاستدلال ولا يقع ضرورة، بحسب المعجزة، وبحسب الناظر فيها، فإن الناس يختلفون في الإدراك، فمنهم من يحصل له العلم الضروري لعلمه بلوازمها علماً بينا لا يحتاج فيه إلى استدلال، ومنهم من يحتاج إلى النظر والاستدلال ليتبين له ذلك (ﷺ) ، والله تعالى أعلم.

ﷺ

(ﷺ) أي في باب أفعال الرب لنفيهم للحكمة وأن الله لا يفعل شيئاً لشيء، فلا يستدلون بأنه أتى بالخارق ليدل على النبوة.

(ﷺ) أي في باب النبوات وتسويتهم بين خوارق الأنبياء وخوارق الشياطين، فلا دليل يختص بالنبوة.

(ﷺ) (الإرشاد) ص ٢٧٥.

(ﷺ) انظر (النبوات) ص ٢٦٨.

(ﷺ) انظر (النبوات) ص ٢٢٤، ٢٢٣، (الجواب الصحيح) ٤/ ٣٢٦. (٢)

١٣. ١٣- "الثقة بالمضمون، والقيام بالأوامر، ومراعاة السر، والتخلي عن الكونين".

وقال أبو حمزة البغدادي: "من علم طريق الحق سهل عليه سلوكه، **ولا دليل على** الطريق إلى الله إلا متابعة

(١) اتباع لا ابتداء ص/ ١٦٣

(٢) الإعلام بمخالفات الموافقات والاعتصام ص/ ١٤٥

سنة الرسول صلى الله عليه وسلم في أحواله وأفعاله وأقواله.

وقال أبو إسحاق الرقاشي: "علامة محبة الله إثارة طاعته ومتابعة نبيه " اهـ.

ودليله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] .

وقال ممشاد الدينوري: " آداب المرید فی: التزام حرمت المشايخ، وحرمة الإخوان، والخروج عن الأسباب، وحفظ آداب الشرع على نفسه " .

وسئل أبو علي الروذباري عن يسمع الملاحه ويقول: هي لي حلال لأنني قد وصلت إلى درجة لا يؤثر في اختلاف الأحوال. فقال: نعم، قد وصل، ولكن إلى سقر " .

وقال أبو محمد عبد الله بن منازل: " لم يضع أحد فريضة من الفرائض؛ إلا ابتلاه الله بتضييع السنن، ولم يتل بتضييع السنن أحد؛ إلا يوشك أن يتلى بالبدع " .

وقال أبو يعقوب النهرجوري: " أفضل الأحوال ما قارن العلم " .

وقال أبو عمرو بن نجيد: " كل حال لا يكون عن نتيجة علم؛ فإن " (١).

١٤٠ - "ولقد فصل بعض المتأخرين في التكفير تفصيلا في هذه الفرق، فقال: ما كان من البدع راجعا إلى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبئية في علي - رضي الله عنه - أنه إله، أو خلق الإله في بعض أشخاص الناس كقول الجناحية: إن الله تعالى له روح يحل في بعض بني آدم، ويتوارث، أو إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم كقول الغرابية: إن جبريل غلط في الرسالة فأداها إلى محمد صلى الله عليه وسلم، وعلي كان صاحبها، أو استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات، وإنكار ما جاء به الرسول كأكثر الغلاة من الشيعة، مما لا يختلف المسلمون في التكفير به، وما سوى ذلك من المقالات فلا يبعد أن يكون معتقدها غير كافر. واستدل على ذلك بأمر كثيرة لا حاجة إلى إيرادها ولكن الذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول أن الكفر بالمآل، ليس بكفر في الحال، كيف والكافر ينكر ذلك المآل أشد الإنكار ويرمي مخالفه به، [ولو] تبين له وجه لزوم الكفر من مقالته لم يقل بما على حال.

وإذا تقرر نقل الخلاف فلنرجع إلى ما يقتضيه الحديث الذي نحن بصدد من هذه المقالات.

أما ما صح منه **فلا دليل على** شيء، لأنه ليس فيه إلا تعديد الفرق الخاصة. وأما على رواية من قال في حديثه:

(١) الاعتصام للشاطبي ص/ ١٣٠

«كلها في النار إلا واحدة» فإنما". (١)

١٥. ١٥- "الثوبانية، والتومية.

وأما النجارية فثلاث فرق وهم: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة.

وأما الجبرية ففرقة واحدة، وكذلك المشبهة.

فالجميع اثنتان وسبعون فرقة، فإذا أضيفت الفرقة الناجية إلى عدد الفرق صار الجميع ثلاثا وسبعين فرقة.

وهذا التعدد بحسب ما أعطته المنة في تكليف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دل العقل أيضا على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه **لا دليل على** اختصاص تلك البدع بالعقائد، وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا، وهم: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة.

قال يوسف بن أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة: فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية.

وهذا التقدير نحو الأول، ويرد عليه من الإشكال ما ورد على الأول.

فشرح ذلك الشيخ أبو بكر الطرطوشي رحمه الله شرحا يقرب الأمر، فقال: لم يرد علماؤنا بهذا التقدير أن أصل كل بدعة من هذه الأربع". (٢)

١٦. ١٦- "إلا أن يشاء الله" لهم الإيمان فدل على أن الله لم يشأ لهم الإيمان.

فأجاب هذا القدري المخالف وقال: المراد بالمشيئة هاهنا مشيئة الإجبار والقهر ولم يرد مشيئة الاختيار ١؛ لأنه لو أراد ذلك لما كان عليهم لوم ولا توبيخ.

والجواب: ما قدمناه أن الله تعالى مشيئة ٢، والاختيار والإجبار يرجعان إلى صفة العبد لا إلى مشيئة الله، وخبر الله لا يقع بخلاف مخبره، وإذا ثبت أنه أراد من الكافر الذي لم يؤمن بالإيمان ومن العاصي الطاعة مشيئة الاختيار وقع خبر الله بخلاف مخبره؛ لأنه يقع عليها اسم المشيئة ٣ وكان ذلك مخالفا لقول جميع أهل التوحيد (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) وأيضا فلو كان عند رجل لآخر دين حال وهو موسر به فطالب من

(١) الاعتصام للشاطبي ص/٧٠٨

(٢) الاعتصام للشاطبي ص/٧٢٠

له الدين بدينه اليوم فقال من عليه الدين: امرأته طالق ثلاثاً أو حلف بالله ليقضيه حقه هذا اليوم إن شاء الله، فمضى اليوم ولم يقضه، فإن جميع الفقهاء قالوا: لا يحنث بيمينه في الطلاق ولا بالله تعالى، وقضاء الدين الحال واجب، وعلى مذهب القدرية أن الله تعالى لا يوصف بأنه لا يشاء قضاءه لأن تأخير القضاء ٥ معصية ٦، ولو كان الأمر كما ذكره لحكم عليه

١ تقدم قول المخالف هذا والتعليق عليه. انظر: ص ٣٨١ - ٣٨٢.

٢ أي مشيئة مطلقة في كل ما يشاء، **ولا دليل على** تقييدها بالمعنيين المذكورين.

٣ المراد هنا أن القول بأن الله شاء من عباده أن يؤمنوا وشاء من عباده أن يكفروا بمشيئة الاختيار أي باختيارهم هم الذي لا مشيئة لله فيه ولا نفوذ له عليهم فيه على حسب قوله. انظر القدرية يكون هذا بخلاف ما أخبر الله به من عموم مشيئته التي لا تخرج عنها شيء في الوجود، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾ ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾ ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾ ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله﴾ وقد مر جملة من الآيات في هذا ص ٣٨١.

٤ في - ح - (لرجل آخر) .

٥ في - ح - (عن ذلك اليوم) وليست في الأصل.

٦ انظر: ما تقدم من قول المعتزلة في أن الله أراد من العباد الطاعات ولم يرد المعاصي والمشيئة والطاعة عندهم بمعنى واحد. انظر: ص ٣٨١ - ٣٨٢. (١)

١٧. ١٧- "فإذا: حيث إننا لم نر انحلالاً لقصاص من المترتب على آدم، والمتسلسل إلى ذريته حتى

الآن، فيلزم أنه **لا دليل على** الخلاص الذي يعتقده النصارى المتأخرون ولا إثبات ١.

وإذا كانت خطيئة آدم لزمت البشر جميعهم على زعمهم الباطل، فكيف الله سبحانه وتعالى العادل يحبس بعضهم في الجحيم تحت يد إبليس وسلطانه نحو خمسة آلاف سنة، وبعضهم الذين جاؤا من بعد عيسى يخلصهم بعيسى ٢ بلا حبس ولا دقيقة واحدة، مع أن الكل أخطأوا بآدم فأين عدل الله بذلك؟ ٣.

١ في النسختين ((فيلزم أن ولا للخلاص المعتقد فيه عند النصارى المتأخرين ثبات ولا بيان)) وصوابها ما

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ٣٠٥/١

أثبت.

٢ في النسختين ((ويخلصهم بواسطة عيسى وبعضهم المستقبلين المجيء)) وصوابها ما أثبت.

٣ حاشية: (اعلم أن الأغرب من كل ما ذكرنا هو أننا لم نر في كتب موسى ولا في قصص نوح وإبراهيم وباقي الأنبياء خبراً بأن أنفسهم من بعد [موتهم] سوف تذهب إلى تحت يد حكم وسلطان الشيطان لسبب خطيئة (أيهم) آدم، أو أنهم (ماتوا) على رجاء وإيمان بأن عيسى هو إلههم، وأنه مزعم أن يأتي ويموت ويخلص أنفسهم من هذا الأسر، بل إننا نسمع منهم وعنهم أنهم ناجوا الله - تعالى - وخاطبوه كرات عديدة، وحصلوا منه على نعم جسيمة في حياتهم مثل (إقامتهم) للأموات وغير ذلك من الآيات الخارقة. حتى وبعد موتهم قد أشار عنهم سليمان، وعن أمثالهم بأن نفوسهم في يد الله ولن يلامسهم عذاب، وأنهم من بعد موتهم قد (أصبحوا في سلامة وأنهم لما كانوا يعذبون في الدنيا كان (اعتقادهم أنهم لن يهلكوا بعد الموت، وأن الله سبحانه يقبلهم قبولاً كاملاً) ، وأنه تعالى يملك عليهما الدهر، ولم يقل عنهم أنهم من بعد موتهم (دخلوا) في الجحيم مأسورين تحت يد الشيطان وهو يملك عليهم كما تزعم بعض فرق النصارى. فاذا هذا قولهم بأفواههم أنى يؤفكون).". (١)

١٨. ١٨- "مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي

وقد جاء في الحديث الصحيح أنه لا ينظر فيه غير الله عز وجل في حديث أبي الدرداء واللوح المحفوظ فوق السموات كما جاء في الحديث: "أن الله كتب كتاباً فهو عنده على العرش" فسبحان الله ما أعظم هذا الإفتراء وما أجراهم على الله وما حصل هذا لأفضل خلق الله وأكرمهم عليه سيد ولد آدم فكيف بغيره من الأولياء. وما جرى للخضر وإنما هو كما قال لموسى: "إنك على علم من الله علمك إياه لا أعلمه وأنا على علم من الله علمنيه لا تعلمه" أو كما قال، لا يقال أنه أخذه عن اللوح المحفوظ إلا بدليل **ولا دليل على** ذلك لا من كتاب ولا سنة ولا عن أحد من أهل العلم.

وخبر أبي بكر من قبيل الفراسة، وما ذكر عن عمر رضي الله عنه فهو على سبيل الكرامة والكشف وتقدم أن هذا الجزئي لا يفيد أن من علمه فقد علم الغيب أو أنه ناسخ للنصوص العامة المطلقة غاية ما هناك إثبات ما دل عليه الاستثناء في الآيات كبعض الأفراد الجزئية وهو لا يمنع العموم بل العام باق على مفهومه فسبحان

(١) البحث الصريح في أيما هو الدين الصحيح ص/ ١١٩

الله ما أجهل من أطلق علم الغيب على غير الله تعالى من حي". (١)

١٩. ١٩- "قوله سبحانه ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ فأمن من العقوبة من قبل الرسل فلو تقرر قبله وجوب واجب لم يؤمن العقوبة على تركه وقوله سبحانه ﴿وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا﴾ وقوله تعالى ﴿ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك﴾ وقوله تعالى ﴿ألم يأتكم نذير﴾ وقوله تعالى ﴿وجاءكم النذير﴾ وقوله تعالى ﴿ألم يأتكم رسل منكم﴾ وقوله تعالى ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾ إلى قوله ﴿رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ فبين أن **لا دليل على** الخلق إلا قول الرسل فبان به أن مجرد العقول لا دليل فيه على الخلق من قبل التعبد والذي يؤيد قولنا فيه أن من زعم أن العقل يدل على وجوب شيء يفضي به الأمر إلى إثبات الوجوب على الله سبحانه وتعالى لأنهم يقولون إذا شكر العبد الله وجب على الله الثواب ثم لا يزال الوجوب دائرا بينهما وذلك يؤدي إلى ما لا يتناهى وأي عقل يقبل توجه الوجوب عليه ولا واجب إلا بموجب وليس فوقه سبحانه موجب ٣٧- وأن تعلم أن الله تعالى بعث الرسل وأنزل الكتب وبين الثواب والعقاب وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وأوجب على لسانهم معرفة التوحيد والشرعة وكل ما قالوه فهو صدق وكل ما فعلوه فهو حق والعلم الدال على وصفهم ذلك قيام المعجزات الظاهرة الدالة على صدقهم وصحة قولهم وقد أخبر عنه سبحانه أوجب التوحيد والشرعة وقد بين الله تعالى ذلك في كتابه جملة وتفصيلا فالجملة في قوله تعالى ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾ إما التفصيل ففي مثل قوله تعالى ﴿ولقد أرسلنا نوحا﴾ وقوله". (٢)

٢٠. ٢٠- "علم من الكتاب في قوله تعالى ﴿أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ وقصة مريم حين قال لها زكريا ﴿أني لك هذا قالت هو من عند الله﴾ وقصة الرجلين اللذين كانا عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرجا فأضاء لهما سوطاهما وغير ذلك وجواز ذلك في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وغير عصره واحد وذلك أنه إذا كانت في عصر النبي للنبي صلى الله عليه وسلم معنى التصديق له كان في غير عصره على معنى التصديق وقد كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين نادى سارية قال لسارية يا سارية بن حصن الجبل الجبل وعمر بالمدينة

(١) البيان المبدي لشناعة القول المجدي ص/١٣٦

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص/١٧١

على المنبر وسارية في وجه العدو على مسيرة شهر

والأخبار في هذا كثيرة وافرة

وإنما أنكر جواز ذلك من أنكر لأن فيه زعم إبطال النبوات لأن النبي لا يظهر عن غيره إلا بمعجزة يأتي بها تدل على صدقه ويعجز عنها غيره فإذا ظهرت على يدي غيره لم يكن بينه وبين من ليس بنبي فرق **ولا دليل على صدقه**

قالوا وفيه تعجيز الله عن إظهار نبي عن من ليس بنبي

وقال أبو بكر الوراق النبي لم يكن نبيا للمعجزة وإنما كان نبيا بإرسال الله تعالى إياه ووحيه إليه فمن أرسله الله وأوحى إليه فهو نبي كانت معه معجزة أو لم تكن ووجب على من دعاه الرسول الإجابة له وإن لم يره معجزة وإنما كانت المعجزات لإثبات الحجة على من أنكر ووجب كلمة العذاب على من عاند وكفر وإنما وجبت الإجابة للنبي بدعوته لأنه يدعو إلى ما أوجب الله عليه من". (١)

٢١. ٢١- "ما وجد بنفسه عديما وعدم ما عدم بنفسه موجودا وفي ذلك وجهان أحدهما كون العالم بعد أن لم يكن ووجوده بعد العدم وفي ذلك فساد مذهبه ووجب القول بحدث العالم بلا أصل له ولا قوة إلا بالله

والثاني لو جاز أن يصير المجتمع بذاته متفرقا والمتفرق بذاته مجتمعا من غير حدث به لجاز كون المجتمع متفرقا وقت كونه مجتمعا إذ ذاته قائم وذلك مما لا صبر للعقل عليه مع ما يزول به معرفة الأغيار البتة إذ لا علم عليه أدل من الذي ذكرت وفي ذلك جواز جعل الشر خيرا والظلمة نورا والحي ميتا والمتحرك ساكنا والبارد حارا ونحو ذلك من الأضداد وفي جواز ذلك بطلان القول بقدم التباين والإجماع إذ كانا معا وفي ذلك فساد القول بالدهر ولا قوة إلا بالله

قال أبو منصور رحمه الله والأصل في ذلك أنهما عند التباين لا يعدو إما أن كانا كذلك بالطبع أو بالإختيار أو بأخر يجعلهما كذلك وكذلك المجتمع منه ثم التباين والإمتزاج لا يعدوان ما ذكرنا فإن كانا كذلك بالطبع لوجب أن يزداد من ذلك فيما كان أصله التباين أو الإجماع أن يزداد منه ألا يرى أن كل متحرك بالطبع يزداد بحركة وكذا يستحق وكذلك كل جوهر بطبعه يعلو وموضعه فوق ومن بطبعه يسفل فمحال لهما الإجماع أبدا وكذا هذا العبرة بين من يتحرك من جهة اليمين مع الذي يتحرك إلى اليسار وفي ذلك بطلان ما قالوا وإن

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص/٧٢

كان ذلك بالإختيار فالقول بأن كانا على غير ما عليهما فاسد لأنه **لا دليل على** تثبت خلاف لما عليه الشاهد أن يكون الذي اختياره التباين يقع معه اجتماع أو الذي اختياره الاجتماع يقع معه تباين فبطل الإختيار مع فساد قولهم من بقاء كل بجوهر الآخر واحتباسه وتحقيق ذلك أن احتباس الخير في الشر شر ولما لو كان لهما الإختيار لكان لا يخلو كل واحد منهما من القدرة على منع الآخر عن فعله واختيار ذلك والعلم بكيفية ذلك فإن لم يكن بطل معنى". (١)

٢٢. ٢٢- "فرع: الرد على من يتشاءم بيوم الأربعاء، وتقرير أن النحس والشؤم منشأه وسببه الكفر والمعاصي.

[قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾ ... ويزعم بعض أهل العلم، أنها - أي الأيام النحسات - من آخر شوال، وأن أولها يوم الأربعاء وآخرها يوم الأربعاء، **ولا دليل على** شيء من ذلك. وما يذكره بعض أهل العلم من أن يوم النحس المستمر، هو يوم الأربعاء الأخير من الشهر، أو يوم الأربعاء مطلقاً، حتى إن بعض المنتسبين لطلب العلم وكثيراً من العوام صاروا يتشاءمون بيوم الأربعاء الأخير من كل شهر، حتى إنهم لا يقدمون على السفر، والتزويج ونحو ذلك فيه، ظانين أنه يوم نحس وشؤم، وأن نحسه مستمر على جميع الخلق في جميع الزمن، لا أصل له ولا معول عليه، ولا يلتفت إليه، من عنده علم، لأن نحس ذلك اليوم مستمر على عاد فقط الذين أهلكهم الله فيه، فاتصل لهم عذاب البرزخ والآخرة، بعذاب الدنيا، فصار ذلك الشؤم مستمراً عليهم استمراراً لا انقطاع له.

أما غير عاد فليس مؤاخذاً بذنب عاد، لأنه لا تزر وازرة وزر أخرى. وقد أردنا هنا أن نذكر بعض الروايات التي اغتر بها، من ظن استمرار نحس ذلك اليوم، لنبين أنها لا معول عليها.

قال صاحب الدر المنثور (رحمته الله): «وأخرج ابن أبي حاتم عن زر بن حبيش ﴿في يوم نحس مستمر﴾» قال: يوم الأربعاء.»

وأخرج ابن المنذر وابن مردويه، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول

ﷺ

(١) التوحيد للماتريدي ص/١٢٢

٢٣. ٢٣- "كفرا كما لو اعتبر معتبر مفهوم اللقب في قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾ فقال يفهم من مفهوم لقبه أن غير محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن رسول الله فهذا كفر بإجماع المسلمين. فالتحقيق أن اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعا ولا لغة ولا عقلا سواء كان اسم جنس أو اسم عين أو اسم جمع أو غير ذلك، فقولك: جاء زيد لا يفهم منه عدم مجيء عمرو، وقولك: رأيت أسدا لا يفهم منه عدم رؤيتك غير الأسد والقول بالفرق بين اسم الجنس فيعتبر واسم العين فلا يعتبر، لا يظهر. فلا عبرة بقول الصيرفي وأبي بكر الدقاق وغيرهما من الشافعية.

ولا يقول ابن خوزير منداد وابن القصار من المالكية ولا يقول بعض الحنابلة باعتبار مفهوم اللقب، لأنه لا **دليل على** اعتباره عند القائل به، إلا أنه يقول: لو لم يكن اللقب مختصا بالحكم لما كان لتخصيصه بالذكر فائدة، كما علل به مفهوم الصفة لأن الجمهور يقولون: ذكر اللقب ليسند إليه وهو واضح لا إشكال فيه. وأشار صاحب مراقي السعود إلى تعريف اللقب بالاصطلاح الأصولي وأنه أضعف المفاهيم بقوله: أضعفها اللقب وهو ما أبي ... من دونه نظم الكلام العرب

وحاصل فقه هذه المسألة أن الجن مكلفون، على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم بدلالة الكتاب والسنة، وإجماع المسلمين وأن كافرهم في النار بإجماع المسلمين، وهو صريح قوله تعالى: ﴿لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ وقوله تعالى: ﴿فكذبوا فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون﴾ ، وقوله تعالى: ﴿قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار﴾ إلى غير ذلك من الآيات. ". (٢)

٢٤. ٢٤- "فاعلين﴾ مؤكداً لقوله: ﴿وسخرنا مع داوود الجبال يسبحن والطير﴾ والموجب لهذا التأكيد: أن تسخير الجبال وتسبيحها أمر عجب خارق العادة، مظنة لأن يكذب به الكفرة الجهمية. وقال الزمخشري ﴿وكنا فاعلين﴾ أي قادرين على أن نفعل هذا. وقيل: كنا نفعل بالأنبياء مثل ذلك. وكلا القولين اللذين قال ظاهر السقوط. لأن تأويل ﴿وكنا فاعلين﴾ بمعنى كنا قادرين بعيد، ولا دليل عليه كما لا **دليل على** الآخر كما ترى.

(١) الجموع البهية للعقيدة السلفية ٢٦١/١

(٢) الجموع البهية للعقيدة السلفية ٤٠٩/٢

وقال أبو حيان ﴿وكنا فاعلين﴾ أي فاعلين هذه الأعاجيب من تسخير الجبال وتسبيحهن، والطير لمن نخصه بكرامتنا اهـ، وأظهرها عندي هو ما تقدم، والعلم عند الله تعالى. [(ﷺ) ١] .

- بيان أن حكم سيدنا داود وسليمان - عليهما السلام - كان باجتهاد لا بوحى .

[قوله تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما﴾ . وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك: أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول. وذكرنا في هذا الكتاب مسائل كثيرة من ذلك. فإذا علمت ذلك فاعلم أن جماعة من العلماء قالوا: إن حكم داود وسليمان في الحرث المذكور في هذه الآية كان بوحى: إلا أن ما أوحى إلى سليمان كان ناسخاً لما أوحى إلى داود. وفي الآية قرينتان على أن حكمهما كان باجتهاد لا بوحى، وأن سليمان

ﷺ

(ﷺ) ١ - ٧٣٣/٤ : ٧٣٥ ، الأنبياء / ٧٩ .". (١)

٢٥ . ٢٥ - "تصرفه صلى الله عليه وسلم بقوله وكيف ينكر تصرفه؟؟ . إلى آخره.

فهذا إنكار منه على من ينكر تصرفه صلى الله عليه وسلم وتعجب منه يقتضي إثبات الصروف له صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة بالإعطاء والمنع وأن الله جعل له ذلك خصوصاً في الآخرة بإدخاله الجنة من يشاء. فياسبحان الله!! ما أعظم جرأة هذا الكذب على الله وهذه دعوى عظيمة يطلب منه إقامة على صحتها كما قال سبحانه عن قول الذي قالوا: ﴿لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم﴾ [البقرة: ١١١] ، أي حجتكم وبينتكم ﴿إن كنتم صادقين﴾ فإن كل قول لا دليل عليه مردود على قائله، ومن المعلوم أنه لا دليل على هذه الفرية العظيمة. قال الله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] ، أي يوم الجزاء والحساب وتخصيص الملك بذلك اليوم لا ينفيه عما عداه لأنه تقدم أول السورة أنه رب العالمين، والرب هو المالك المتصرف وذلك عام في الدنيا والآخرة وإنما أضيف إلى الدين لأنه لا يدعي أحد هناك شيئاً ولا يتكلم أحد إلا بإذنه كما قال تعالى: ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾ [هود: ١٠٥] ، ﴿يوم يقوم الروح والملائكة صفاً لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً﴾ [النبا: ٣٨] . قال ابن عباس رضي الله عنهما: "مالك يوم الدين: لا يملك أحد معه في ذلك اليوم حكماً كملكهم في الدنيا" ١

(١) المجموع البهية للعقيدة السلفية ٥٢٨/٢

"١" أخرجه الطبري في تفسيره "١/ ٩٨" رقم ١٣٩ - دار الفكر" قال: حدثنا به أبو كريب حدثنا عثمان بن سعيد عن بشر بن عمارة حدثنا أبو روق - وهو عطية بن الحارث - عن الضحاك عن العباس به. وهذا منقطع بين الضحاك وابن عباس، فإن الضحاك لم يلق ابن عباس كما قال شعبة.

"١" صحيح: صحيح البخاري "٢٧٥٣"، وصحيح مسلم "٢٠٦". "٢" صحيح: صحيح البخاري "٥٦٧٣"، "٦٤٦٣"، وصحيح مسلم "٢٨١٦، ٢٨١٨". (١)

٢٦. ٢٦- "العزير في تصنيف البسيط والوسيط والوجيز مع أن الأخير هو مدار مذهب الشافعي من طريق النووي والرافعي ثم انتقاله من حاله ومقامه في طريق الفقهاء إلى تصنيف الإحياء وقد مات وصحيح البخاري فوق صدره رجاء حسن الخاتمة في أمره وأما قوله إن شيخه خاتم الولاية الخاصة بالمحمدية وأنه لم يوجد أحد بعده على قلب محمد في الحالة الظاهرية والباطنية فمجرد دعوى ليس تحتها طائل أو معنى إذ **لا دليل على** مرامه بل وجود كثير من أكابر الأولياء بعده حجة بينه على بطلان كلامه وعلى تقدير صحة هذه الواقعة في منامه فيكون تأويلها أنه متلبس بالكفر والإيمان وأنه التبس عليه الحق والباطلان وأن الفضة البيضاء عبارة عن الملة الحنفية النوراء كما يشير إليه قوله عليه السلام في تعبيره عنها باللبن لأنه أبيض كاللبن وأن الذهب الأحمر المشتبه بنار سقر عبارة عما ذهب إليه من أنواع الكفر حيث ذهب به عن الإيمان وحقيقة الأمر فهو بهذا المعنى خاتم الأولياء من الشياطين الأغبياء وصدقت رؤياه فإن مثله ما ظهر بعده ولا يظهر إن شاء الله مثله فإن مضره مذهبه وشرارة مشربه أضرم من الدجال ونحوه وأشر من تصانيف النصارى لأن كل أحد من أهل". (٢)

٢٧. ٢٧- "العقل الأكبر للقلب الأصغر.

٣٠ - الكافي في أن **لا دليل على** النافي.

٣١ - سراج المهتدين.

٣٢ - تبين الصحيح، في تعيين الذبيح.

(١) الرد على البردة ص/ ٣٣

(٢) الرد على القائلين بوحدة الوجود ص/ ١٢٨

٣٣ - ملجأة المتفقهين، إلى معرفة غوامض النحويين.

٣٤ - أعيان الأعيان.

٣٥ - تخلص التلخيص.

٣٦ - ترتيب الرحلة للترغيب في الملة: منه مخطوطة ناقصة في مكتبة عبد الحي الكتاني بالمغرب.

وفي خلال اشتغال ابن العربي بالتدريس والتأليف في العشر الأواخر من سني حياته، كان يتردد على الأدباء، ويساجلهم الأدب والشعر بقرينة وقادة، وبيان جزل، ولا يتسع هذا المقام لوصف مقامه الأدبي، ونكتفي بإيراد المثل الآتي لهذه الناحية: دخل عليه الأديب ابن صارة الشنتريني وبين يدي القاضي أبي بكر نار علاها رماد فقال لابن صارة: قل في هذه. فقال:

شابت نواصي النار بعد سوادها ... وتسترت عنا بثوب رماد

ثم قال لابن العربي: أجز. فقال:

شابت كما شبننا وزال شبابنا ... فكأنما كنا على ميعاد

ونختم هذه الترجمة قبل ذكر وفاته، بفصل عقده وصاف أدب أدباء الأندلس الوزير أبو نصر الفتح بن خاقان القيسي في كتابه (المطمح) فقال يصف الفقيه الأجل الحافظ أبا بكر بن العربي:

(علم الأعلام الطاهر الأثواب، الباهر الألباب، الذي أنسى ذكاء إياس. وترك التقليد للقياس، وانتجع الفرع من الأصل، وغدا في يد الإسلام أمضى من النصل، سقى الله به الأندلس بعدما أجذبت من المعارف، ومد عليها من الظل الوارف. فكساها رونق نبلة، وسقاها ريق وبله، وكان أبوه أبو محمد بإشبيلية بدرا في فلکها. وصدرنا في مجلس ملكها. واصطفاه معتمد". (١)

٢٨. ٢٨ - "ح- الجدل والخلافات:

١- الكافي في أن لا دليل على النافي:

نسبه إليه المقري "نفح الطيب: ج ٢، ص ٢٤٢".

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف:

يقع هذا الكتاب في عشرين مجلدا، أشار إليه مؤلفه في بعض مصنفاته، وسماه "كتاب المسائل"، "عارضة الأحوذى: ١/٦٥

(١) العواصم من القواصم ط الأوقاف السعودية ص/٢٩

ونسبه إليه المقري "نفح الطيب: ٢/٢٤٢
"، وحاجي خليفة: "١/١٦٠ من كشف الظنون".
ط - اللغة والنحو:

١ - رسالة له في النحو واللغة أطلق عليها "ملجئة المتفقيهن إلى معرفة غوامض النحويين، واللغويين":
ذكرها أبو بكر بن العربي في عدة مواضع من كتبه، في "أحكام القرآن"، وفي شرح الترمذي "عارضة الأحوزي:
١/١٤٤".

ونسبها إليه المقري في "نفح الطيب: ٢/٢٤٢".
٢ - رده على ابن السيد البطليوسي:

رد أبو بكر بن العربي علي أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي "٥٢١ هـ" في شرحه على ديوان أبي العلاء
المعري المسمى بلزوم ما لا يلزم، ورد ابن السيد على رد أبي بكر بن العربي بكتاب سماه "الانتصار عمن عدل
عن الاستبصار".
وقد نسب هذا الرد إلى أبي بكر بن العربي تلميذه أبو بكر بن خير الأشبيلي، فهرست ما رواه عن شيوخه ص
٤١٩. (١).

٢٩. ٢٩ - "ما يوجب انتشاره إلى من لا يوثق به فقد رجعت إلى وجوب كشفه لأن كشفه البتة هو
نتيجة كشفه إلى خاص دون عام وفي كشفه بطلان ما دبرتموه صلاحاً فقد بطل حكمكم بالضرورة لا سيما
والقائلون بهذا القول مجدون في كشف سرهم هذا إلى الخاص والعام فقد أبطلوا علتهم جملة وتناقضوا أقبح
تناقض وعلى كل ذلك فقد صار الباطل والكذب لا يتم الخير والفضائل البتة في شيء من الأشياء إلا بهما
وهذا خلاف الفلسفة جملة وأيضاً إن كانت الشرائع موضوعة فليس ما وضعه واضع ما بأحق بأن يتبع مما
وضعه واضع آخر هذا أمر يعلم بالضرورة وقد علمنا بموجب العقل وضرورته أن الحق لا يكون من الأقوال
المختلفة والمتناقضة إلا في واحد وسائرهما باطل فإذا لا شك في هذا فأبي تك الموضوعات هو الحق أم أيها هو
الباطل ولا سبيل إلى أن يأتوا بما يحق منها شيئاً دون سائرهما أصلاً فإذا لا دليل على صحة شيء منها فقد
صارت كلها باطلة إذ ما لا دليل على صحته فهو باطل وليس لأحد أن يأخذ بقول ويترك غيره بلا دليل
فبطل بهذا بطلانا ضرورياً كل ما تعلقوا به والحمد لله رب العالمين وبطل بهذا البرهان الضروري ماتوهمه هؤلاء

(١) العواصم من القواصم ط دار الجيل ص/٢٦

الجهال المجانين وصح يقينا أن الشرائع صحاح من عند منشىء العالم ومدبره الذي يريد بقاءه إلى الوقت الذي سبق في علمه تعالى أنه يبقيه إليه كما هو وإذ ذلك كذلك ضرورة لا يخلو الحكم في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن تكون الشرائع كلها حقا

قال أبو محمد رضي الله عنه وقد رأيت منهم من يذهب إلى هذا وإما أن يكون بعضها حقا وبعضها باطلا لا بد من أحد هذين الوجهين ضرورة فإن كانت كلها حقا فهذا محال لا سبيل إليه لأنه لا شريعة منها إلا وهي تكذب سائرهما وتخبر بأنها باطل وكفر وضلال وإلحاد فوجدنا هذا المخدول الذي أراد بزعمه موافقة جميع الشرائع قد حصل على خلاف جميعها أولها عن آخرها وحصل على تكذيب جميع الشرائع له كلها بلا خلاف وعلى تكذيبه هو لجميعها وما كان هكذا أو هو يقول إنها كلها حق وهي كلها مكذبة له وهو مصدق لها كلها فقد شهد على نفسه بالكذب وبطلان قوله وصح باليقين أنه كاذب فيه وأيضا فإن كل شريعة فهي مضادة في أحكامها لغيرها تحرم هذه ما تحل هذه وتوجب هذه ما تسقط هذه ومن المحال الفاسد أن يكون الشيء وضده حقا معا في وقت واحد حراما حلالا في حين واحد على إنسان واحد ووجه واحد واجبا غير واجب كذلك وهذا أمر يعلمه باطلا كل ذي حس سليم وليس في العقل تحريم شيء مما جاء فيها تحريمه ولا إيجاب شيء مما جاء فيها إيجابه فبطل أن يرجح بما في العقل إذ كل ذلك في حد الممكن في العقل فإذا قد بطل هذا الوجه ضرورة فقد وجبت صحة الوجه الآخر ضرورة وهو أن في الشرائع شريعة واحدة صحيحة من عند الله عز وجل وإن سائر الشرائع كلها باطل فإذا ذلك كذلك ففرض على كل ذي حس طلب تلك الشريعة وإطراح كل شريعة دون ذلك وإن جلت حتى يوقف عليها بالبراهين الصحاح إذ بها يكون صلاح النفس في الأبد وبجهلها يكون هلاك النفس في الأبد فالحمد لله الذي وفقنا لتلك الشريعة ووفقنا عليها وهدانا". (١)

٣٠. - "غفلة شديدة وزلة عالم من وجوه أولها أنه دعوى **لا دليل على** صحتها وثانيها أنه لو كان ما ذكر لأمكن أن ينبأ إبراهيم في المهد كما نبأ عيسى عليه السلام وكما أوتي يحيى الحكم صبيا فعلى هذا القول لعل إبراهيم كان نبيا وقد عاش عامين غير شهرين وحاشا لله من هذا وثالثها أن ولد نوح كان كافرا بنص القرآن عمل عملا غير صالح فلو كان أولاد الأنبياء أنبياء لكان هذا الكافر المسخوط عليه نبيا وحاشا لله من هذا ورابعها لو كان ذلك لوجب ولابد أن تكون اليهود كلهم أنبياء إلى اليوم بل جميع أهل الأرض أنبياء لأنه يلزم أن يكون الكل من ولد آدم لصلبه انبياء لان اباهم نبي واولاده أنبياء أيضا لأن آباءهم

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٨١/١

أنبياء وهم أولاد أنبياء وهكذا أبدا حتى يبلغ الأمر إلينا وفي هذا من الكفر لمن قامت عليه الحجة وثبت عليه مالا خفاء به وبالله تعالى التوفيق

(قال أبو محمد) ولعل من جهل مرتين يقول عنا هذا ينكر نبوة أخوة يوسف ويثبت نبوة نبي المجوس ونبوة أم موسى وأم عيسى وأم إسحاق عليهم السلام فنحن نقول وبالله تعالى التوفيق وبه نعتصم لسنا نقر بنبوة من لم يخبر الله عز وجل بنبوته ولم ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على نبوته ولا نقلت الكواف عن أمثالها نقلا متصلا منه إلينا معجزات النبوة عنه ممن كان قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بل ندفع نبوة من قام البرهان على بطلان نبوته لأن تصديق نبوة من هذه صفته افتراء على الله تعالى لا يقدم عليه مسلم ولا ندفع نبوة من جاء القرآن بأن الله تعالى نبأه فأما أم موسى وأم عيسى وأم إسحاق فالقرآن قد جاء بمخاطبة الملائكة لبعضهن بالوحي وإلى بعض منهن عن الله عز وجل بالأنباء بما يكون قبل أن يكون وهذه النبوة نفسها التي لا نبوة غيرها فصحت نبوتهن بنص القرآن وأما نبي المجوس فقد صح أنهم أهل كتاب يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية منهم ولم ييح الله تعالى له أخذ الجزية إلا من أهل الكتاب فقط فمن نسب إلى محمد صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب فقد نسب إليه أنه خالف ربه تعالى وأقدم على عظمة تقشعر منها جلود المؤمنين فإذا نحن على يقين من أنهم أهل كتاب فلا سبيل البتة إلى نزول كتاب من عند الله تعالى على غير نبي مرسل بتبليغ ذلك الكتاب فقد صح بالبرهان الضروري أنهم قد كان لهم نبي مرسل يقينا بلا شك ومع هذا فقد نقلت عنه كواف عظيمة معجزات الأنبياء عليهم السلام وكل ما نقلته كافة على شرط عدم التواطئ فواجب قبوله ولا فرق بين ما نقلته كواف الكافرين أو كواف المسلمين فيما شاهدته حواسهم ومن قال لا أصدق إلا ما نقلته كواف المسلمين فإننا نسأله بأي شيء يصح عنده موت ملوك الروم ولم يحضرهم مسلم أصلا وإنما نقلته إلينا يهود عن نصارى ومثل هذا كثير فإن كذب هذا غلط نفسه وعقله وكابر حسه وأيضا فإن المسلمين إنما علمنا أنهم محقون لتحقيق نقل الكافة لصحة ما بأيديهم فبنقل الكافة علمنا هدى المسلمين ولا تعلم بالإسلام صحة نقل الكافة بل هو معلوم بالبينّة وضرورة العقل وقد أخبر تعالى أن الأولين زبر وقال تعالى ﴿ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك﴾ وفي هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق

الكلام في يوسف عليه السلام

وذكروا أيضا أخذ يوسف عليه السلام أخاه وإحاشه أباه عليه اسلام منه وأنه أقام مدة يقدر فيها على أن

يعرف أباه خبره وهو يعلم ما يقاسى به من الوجد عليه فلم بفعل وليس بينه". (١)

٣١. ٣١- "ينزل على الملكين ويكون هاروت وماروت حيثد بدلا من الشياطين كأنه قال ولكن الشياطين هاروت وماروت ويكون هاروت وماروت قبيلتان من قبائل الجن كانتا يعلمان الناس السحر وقد روينا هذا القول عن خالد ابن أبي عمران وغيره وروي عن الحسن البصري أنه كان يقرأ على الملكين بكسر اللام وكان يقول أن هاروت وماروت علجان من أهل بابل إلا أن الذي لا شك فيه على هذا القول أنهما لم يكونا ملكين وقد اعترض بعض الجهال فقال لي أبلغ من رفق الشيطان أن يقول للذي يتعلم السحر لا تكفر فقلت له هذا الاعتراض يبطل من ثلاث جهات أحدهما أن نقول لك وما المانع من أن يقول الشيطان ذلك أما سخريا وأما لما شاء الله فلا سبيل لك إلى دليل مانع من هذا والثاني أنه قد نص الله عز وجل على أن الشيطان قال أني أخاف الله فقال تعالى ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿أَنِي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ وقال تعالى ﴿كَمِثْلَ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ أَنِي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ فقد أمر الشيطان الإنسان بالكفر ثم تبرأ منه وأخبره أنه يخلف الله وغر الكفار ثم تبرأ منهم وقال أني أخاف الله بين أن يقول الشيطان للإنسان اكفر ويغره ثم يتبرأ منه ويقول أني أخاف اله وبين أن يعلمه السحر ويقول له لا تكفر والثالث أن معلم السحر بنص الآية قد قال للذي يتعلم منه لا تكفر فسواء كان ملكا أو شيطانا قد علمه على قولك ما لا يحل وقال له لا تكفر فلم تنكر هذا من الشيطان ولا تنكره بزعمك من الملك وأنت تنسب إليه أن يعلم السحر الذي عندك ضلال وكفر وإما أن يكون هاروت وماروت ملكين نزلا بشرية حق بعلم ما على أنبياء فعلماهم الدين وقالوا لهم لا تكفروا نخيا عن الكفر بحق وأخبراهم أنهم فتنة يضل الله تعالى بهما وبما أتيا به من كفر به ويهدي بهما من آمن به قال تعالى عن موسى أنه قال له ﴿إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ وكما قال تعالى ﴿أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ ثم نسخ ذلك الذي أنزل على الملكين فصار كفرا بعد أن كان إيمانا كما نسخ تعالى شرائع التوراة والانجيل فتمادت الجن على تعلم ذلك المنسوخ وبالجملته فما في الآية من نص **ولا دليل على** أن الملكين علما السحر وإنما هو إقحام أقحم بالآية بالكذب والافك بل وفيها بيان أنه لم يكن سحرا بقوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ بِبَابِلَ﴾ ولا يجوز أن يجعل المعطوف والمعطوف عليه شيئا واحدا إلا ببرهان من نص أو

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٨/٤

إجماع أو ضرورة وإلا فلا أصلا وأيضا فإن بابل هي الكوفة وهي بلد معروف بقربها محدودة معلومة ليس فيها غار فيه ملك فصح أنه خرافة موضوعة إذ لو كان لك لما خفى مكانهما على أهل الكوفة فبطل التعلق بهاروت وماروت والحمد لله رب العالمين". (١)

٣٢. ٣٢- "(قال أبو محمد) هذا لا شك فيه وذلك معروف ببراهينه الواضحة واعلامه المعجزة وآياته الباهرة وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا تبيان دينه الذي ألزمتنا إياه صلى الله عليه وسلم فكان كلامه وعهوده وما بلغ من كلام الله تعالى حجة نافذة معصومة من كل آفة أتى بحضرته وإلى من كان في حياته غائبا عن حضرته وإلى كل من يأتي بعد موته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة من جن وإنس قال عز وجل ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ يُعَذِّبُ اللَّهُ النَّاسَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُوقِفُونَ﴾ فهذا نص ما قلنا اتباع أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما الحاجة إلى فرض الإمامة لتنفيذ الإمام عهد الله تعالى الواردة إلينا على من عنده فقط لا لأن يأتي الناس ما لا يشاؤون في معرفته من الدين الذي أتاهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدنا عليا رضي الله عنه إذ دعي إلى التحاكم إلى القرآن أجاب وأخبر أن التحاكم إلى القرآن حق فإن كان علي صواب في لك فهو قولنا وإن كان أجاب وأخبر أن التحاكم إلى القرآن فإن كان علي أصاب في ذلك فهو قولنا وإن كان أجاب إلى الباطل فهذه غير صفته رضي الله عنه ولو كان التحاكم إلى القرآن لا يجوز بحضرة الإمام لقال علي حينئذ كيف تطلبون تحكيم القرآن وأنا الإمام المبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قالوا إذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بد من إمام يبلغ الدين قلنا هذا باطل ودعوى بلا برهان وقول **لا دليل على** صحته وإنما الذي يحتاج إليه أهل الأرض من رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيانته وتبليغه فقط سواء في ذلك من كان بحضرته ومن غاب عنه ومن جاء بعده إذ ليس في شخصه صلى الله عليه وسلم إذا لم يتكلم بيان عن شيء من الدين فالمراد منه عليه السلام كلام باق أبدا مبلغ إلى كل من في الأرض وأيضا فلما كان ما قال أمن الحاجة إلى إمام موجودا بدا لا ننقض ذلك عليهم بمن كان غائبا عن حضرة الإمام في أقطار الأرض إذ لا سبيل إلى أن يشاهد الإمام جميع أهل الأرض الذين في المشرق والمغرب من فقير وضعيف وامرأة ومرسض ومشغول بمعاشه الذي يضيع إن أغفله فلا بد من التبليغ عن الإمام فالتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع من التبليغ عمن هو دونه وهذا ما لا انفكاك لهم منه

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ٢٧

(قال أبو محمد) لا سيما وجميع أئمتهم الذين يدعون بعد علي والحسن والحسين رضي الله عنهم ما أمروا قط في غير منازل سكناهم وما حكموا على قرية فما فوقها بحكم فما الحاجة إليهم لا سيما مذ مائة عام وثمانين عاما فإنهم يدعون إماما ضالا لم يخلق كعنقاء مغرب وهم أولو فحش وقحة وبهتان ودعوى كاذبة لم يعجز عن مثلها أحد وأيضا فإن الإمام المعصوم لا يعرف أنه معصوم إلا بمعجزة ظاهرة عليه أو بنص تنقله العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم على كل إمام بعينه واسمه ونسبه وإلا فهي دعوى لا يعجز عن مثلها أحد لنفسه أو لمن شاء ولقد يلزم كل ذي عقل سليم أن يرغب بنفسه عن اعتقاد هذا الجهل الغث البارد السخيف الذي ترتفع عقول الصبيان عنه وما توفيقنا إلا بالله عز وجل وبرهان آخر ضروري وهو أن رسول الله". (١)

٣٣. ٣٣- "ملكها حتى أخضع حدود فارس والروم وصرع جنودهم ونكس راياتهم وظهر الإسلام في أقطار الأرض وذل الكفر وأهله وشبع جائع المسلمين وعز ذليلهم واستغنى فقيرهم وصاروا إخوة لا اختلاف بينهم وقرأوا القرآن وتفقهوا في الدين إلا أبو بكر ثم ثني عمر ثم ثني عمر ثم ثلث عثمان ثم لا قدر أي الناس خلاف ذلك كله وافترق كلمة المؤمنين وضرب المسلمين بعضهم وجوه بعض بالسيوف وشكت بعضهم قلوب بعض بالرماح وقتل بعضهم من بعض عشرات الألوف وشغلهم بذلك عن أن يفتح من بلاد الكفر قرية أو يذعر لهم سرب أو يجاهد منهم أحد حتى ارتجع أهل الكفر كثيرا مما صار بأيدي المسلمين من بلادهم فلم يجتمع المسلمون إلى يوم القيامة فأين سياسة من سياسة

قال أبو محمد فإذا قد بطل كل ما ادعاه هؤلاء الجهال ولم يحصلوا إلى على دعاوي ظاهرة الكذب **لا دليل على** صحة شيء منها وصح بالبرهان كما أوردنا أن أبا بكر هو الذي فاز بالقدح المعلى والمسبق المبرز والحظ الأسنى في العلم والقرآن والجهد والزهد والتقوى والخشية والصدقة والعق و المشاركة والطاعة والسياسة فهذه وجوه الفضل كلها فهو بلا شك أفضل من جميع الصحابة كلهم بعد نساء النبي صلى الله عليه وسلم (قال أبو محمد) ولم يحتج عليهم بالأحاديث لأنهم لا يصدقون أحاديثنا ولا نصدق أحاديثهم إنما اقتصرنا على البراهين الضرورية بنقل الكواف فإن كانت الإمامة تستحق بالتقدم في الفضل فأبو بكر أحق الناس بها بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يقينا فكيف والنص على خلافته صحيح وإذا قد صحت إمامة أبي بكر رضي الله عنه فطاعته فرض في استخلافه عمر رضي الله عنه فوجبت إمامة عمر فرضا بما ذكرنا وبإجماع أهل الإسلام عليهما دون خلاف من أحد قطعا ثم أجمعت الأمة كلها أيضا بلا خلاف من أحد منهم على صحة إمامة

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٧٩/٤

عثمان والدينونة بها وأما خلافة علي فحق لا بنص ولا بإجماع لكن برهان سنذكره إن شاء الله في الكلام في حروبه

(قال أبو محمد) ومن فضائل أبا بكر المشهورة قوله عز وجل ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ فهذه فضيلة منقولة بنقل الكافة لا خلاف بين أحد في أنه أبو بكر فأوجب الله تعالى له فضيلة المشاركة في إخراجهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه خصه باسم الصحبة له وبأنه ثانيه في الغار وأعظم من ذلك كله أن الله معهما وهذا ما لا يلحقه فيه أحد

(قال أبو محمد) فاعترض في هذا بعض أهل القحّة فقال قد قال الله عز وجل ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ قال وقد حزن أبو بكر فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلو كان حزنه رضا لله عز وجل لما نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال أبو محمد) وهذه مجاهرة بالباطل أما قوله تعالى في الآية لصاحبه وهو يحاوره قد أخبر الله تعالى بأن أحدهما مؤمن والآخر كافر وبأنهما مختلفان فإنما سماه صاحبه في المحاورة والمجالسة فقط كما قال تعالى ﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً﴾ فلم يجعله أخاهم في الدين لكن في الدار والنسب فليس هكذا قوله تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ بل جعله صاحبه في الدين والهجرة وفي الإخراج وفي الغار وفي نصرته الله لهما أخافة الكفار لهما وفي كونه تعالى معهما فهذه الصحبة غاية الفضل وتلك الأخرى غاية النقص بنص القرآن وأما حزن أبي. (١)

٣٤. ٣٤- ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَاً أَوْ ضَعِيفاً﴾ الآية فصح أن السفيه والضعيف ومن لا يقدر على شيء فلا بد له من ولي ومن لا بد له من ولي فلا يجوز أن يكون وليا للمسلمين فصح أن ولاية من لم يستكمل هذه الشروط الثمانية باطل لا يجوز ولا ينعقد أصلاً ثم يستحب أن يكون عالماً بما يخصه أمور الدين من العبادات والسياسة والأحكام مؤدياً لفرائض كلها لا يخل بشيء منها مجتنباً لجميع الكبائر سرا وجهراً مستترا بالصغائر إن كانت منه فهذه أربع صفات يكره المرء أن يلي الأمة من لم ينتظمها فإن ولي فولايته صحيحة ونكرها وطاعته فيما أطاع الله فيه واجبة ومنعه مما لم يطع الله فيه واجب والغاية المأهولة فيه أن يكون رفيقا بالناس في غير ضعف شديداً في إنكار المنكر من غير عف ولا تجاوز للواجب مستيقظاً غير غافل شجاع النفس غير مانع للمال في حقه ولا مبذر لبه في غير حقه ويجمع هذا كله أن يكون الإمام قائماً بأحكام

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١١٣/٤

القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا يجمع كل فضيلة

(قال أبو محمد) ولا يضر الإمام أن يكون في خلقه عيب كالأعمى والأصم والأجذم والذي لا يدان له ولا رجлан ومن بلغ الهرم ما دام يعقل ولو أنه ابن مائة عام ومن يعرض له الصرع ثم يفيق ومن بويع أثر بلوغه الحلم وهو مستوف لشروط الإمامة فكل هؤلاء إمامتهم جائزة إذ لم يمنع منها نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر ولا دليل أصلاً بل قال تعالى ﴿كونوا قوامين بالقسط﴾ فمن قام بالقسط فقد أدى ما أمر به ولا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها ولا في أنها لا تجوز لمن لم يبلغ حاشا الروافض فإنهم أجازوا كلا الأمرين ولا خلاف بين أحد في أنها لا تجوز لامرأة وبالله تعالى نتأيد الكلام في عقد الإمامة بماذا تصح

(قال أبو محمد) ذهب قوم إلى أن الإمامة لا تصح إلا بإجماع فضلاء الأمة في أقطار البلاد وذهب آخرون إلى أن الإمامة إنما تصح بعقد أهل حضرة الإمام والموضع الذي فيه قرار الأئمة وذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي إلى أن الإمام لا تصح بأقل من عقد خمس رجال ولم يختلفوا في أن عقد الإمامة تصح بعهد من الإمام الميت إذا قصد فيه حسن الاختيار للأمة عند موته ولم يقصد بذلك هوي وقد ذكر في فساد قول الروافض وقول الكيسانية ومن ادعى إمامة رجل بعينه وأنبأ أن كل ذلك دعا ولا يعجز عنها ذو لسان إذا لم يتق الله ولا استحياء من الناس إذ **لا دليل على** شيء منها

(قال أبو محمد) أما من قال أن الإمامة لا تصح إلا بعقد فضلاء الأمة في أقطار البلاد فباطل لأنه تكليف ما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج والله تعالى لا يكلف نفساً وقال تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾

(قال أبو محمد) ولا حرج ولا تعجيز أكثر من تعرف إجماع فضلاء من في المولتان والمنصورة إلى بلاد مهرة إلى عدن إلى أقاصي المصامدة بل طنجة إلى الأشبونة إلى جزائر البحر إلى سواحل الشام إلى أرمينية وجبل القبحج إلى اسينجاب وفرغانة واسروسنه إلى أقاصي خراسان إلى الجوز جان إلى كابل المولتان فما بين ذلك من المدن والقرى ولا بد من ضياع أمور المسلمين قبل أن يجمع جزء من مائة جزء من فضلاء أهل هذه البلاد فبطل هذا القول الفاسد مع أنه لو كان ممكناً لما لزم لأنه دعوى بلا برهان وإنما قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ و ﴿كونوا قوامين بالقسط﴾. (١)

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٢٩/٤

٣٥. ٣٥- "فهذا عمر رضي الله عنه ييطل إحالة الطبائع وهذا نص قولنا والحمد لله رب العالمين كثيرا وقد نص الله عز وجل على ما قلنا فقال تعالى ﴿فإذا جبالهم وعصيتهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾ فآخبر تعالى أن عمل أولئك السحرة إنما كان تخيلا لا حقيقة له وقال تعالى ﴿إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى﴾ فأخبر تعالى أنه كيد لا حقيقة له فإن قيل قد قال الله عز وجل ﴿سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم﴾ قلنا نعم إنما حيل عظيمة وإثم عظيم إذ قصدوا بها معارضة معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهم كادوا عيون الناس إذ أوهموهم أن تلك الجبال والعصي تسعى فاتفقت الآيات كلها والحمد لله رب العالمين وكان الذي قدر ممن لا يدري حيلهم أنها تسعى ظنا أصله اليقين وذلك أنهم رأوا صفة حيات رقط طوال تضطرب فسارعوا إلى الظن وقدروا أنها ذوات حيات ولو منعوا الظن وفتشوها لوقفوا على الحيلة فيها وأنها ملئت زئبقا ولد فيها تلك الحركات كما يفعل العجائي الذي يضرب بسكينة في جسم إنسان فيظن من رآه ممن لا يدري حيلته أن السكين غاصت في جسد المضروب وليس كذلك بل كان نصاب السكين مثقوبا فقط فغاصت السكين في النصاب وكاد خاله خيطا في حلقة خاتم يمسك إنسان منهم طرفي الخط بيديه ثم يأخذ العجائي الخاتم الذي فيه الخيط بفيه وفي ذلك المقام أدخله تحت يده وكان في فيه خاتم أخرى يري من حضر حلقة الخاتم الذي في فيه يوههم أنه قد أخرجه من الخيط ثم يرد فمه إلى الخيط ويرفع يديه وفمه فينظر الخاتم الذي كان فيه الخيط وكذلك سائر حيلهم وقد وقفنا عليها جميعها فهذا هو معنى قوله تعالى سحروا أعين الناس أو استرهبوهم أي أنهم أوهوا الناس فيما رأوا ظنونا متوهمة لا حقيقة لها ولو فتشوها للاح لهم الحق وكذلك قوله تعالى ﴿فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه﴾ فهذا أمر ممكن يفعله التمام وكذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سحره لبيد بن الأعصم فولد ذلك عليه مرضا حتى كان يظن أنه فعل الشيء وهو لم يفعله فليس في هذا أيضا إحالة طبيعية ولا قلب عين وإنما هو تأثير بقوة لتلك الصناعة كما قلنا في الطلسمات والرقى فلا فرق ونحن نجد الإنسان يسب أو يقابل بحركة يغضب منها فيستحيل من الحلم إلى الطيش ومن السكون إلى الحركة والنزق حتى يقارب حال المجانين أو ربما أمرضه ذلك وقد قال عليه السلام إن من البيان لسحرا لأن من البيان ما يؤثر في النفس فيثيرها أو يسكنها عن ثوراتها ويحيلها عن عزماتها وعلى هذا المعنى استعملت الشعراء ذكر سحر العيون لاستمالتها للنفوس فقط قال أبو محمد ويقال لمن قال أن السحر يحيل الأعيان ويقلب الطبائع أخبرونا إذا جاز هذا فأبي فرق بين النبي صلى الله عليه وسلم والساحر ولعل جميع الأنبياء كانوا سحرة كما قال فرعون عن موسى عليه السلام ﴿إنه لكبيركم الذي علمكم السحر﴾ ﴿إن هذا لمكر مكرتموه في المدينة لتخرجوا منها أهلها﴾ وإذا جاز أن يقلب سحرة

موسى عليه السلام عصيهم وأحباهم حيات وقلب موسى عليه السلام عصاه حية وكان كلا الأمرين حقيقة فقد صدق فرعون بلا شك في أنه ساحر مثلهم إلا أنه أعلم به فقط وحاشا لله من هذا بل ما كان فعل السحرة إلا من حيل أبي العجائب فقط فان لجؤا إلى ما ذكره الباقلاني من التحدي قيل لهم هذا باطل من وجوه أحدها إن اشتراط التحدي في كون آية النبي آية دعوى كاذبة سخيفة **لا دليل على** صحتها لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من حجة عقل ولا قال بهذا أحد قط قبل هذا الفرقة الضعيفة وما كان هكذا فهو في غاية السقوط والهجنة قال الله عز وجل ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ فوجب". (١)

٣٦. ٣٦- "أراهم اختيار هذا القول قولهم الصحيح أن القرآن هو المسموع من القرآن المخلوط في المصاحف نفسه وهذا قول صحيح ولا يوجب أن يكون الاسم هو المسمى على ما قد بينا في هذا الباب وفي باب الكلام في القرآن والحمد لله رب العالمين وإنما العجب كله ممن قلب الحق وفارق هؤلاء المذكورين حيث أصابوا وحيث لا يحل خلافهم وتعلق بهم حيث وهموا من هؤلاء المنتمين إلى الأشعري القائلين بأن القرآن لم ينزل قط إلينا ولا سمعناه قط ولا نزل به جبريل على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن الذي في المصاحف هو شيء آخر غير القرآن ثم أتبعوا هذه الكفرة الصلعاء بأن قالوا إن اسم الله هو الله وأنه ليس لله إلا اسم واحد وكذبوا الله تعالى ورسوله في أن الله أسماء كثيرة تسعة وتسعين ونعوذ بالله من الخذلان قال أبو محمد ولو أن إنسانا يشير إلى كتاب مكتوب فيه الله فقال هذا ليس ربي وأنا كافر بهذا لكان كافرا ولو قال هذا المداد ليس ربي وأنا كافر بربوبية هذا الصوت لكان صادقا وهذا لا ينكر وإنما نقف حيث وقفنا قال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمة الله لم يبعد من الاستخفاف فلو قال اللهم ارحم محمد وآل محمد لكان محسنا ولو أن إنسانا يذكر من أبويه العضو المستور باسمه لكان عاقا أتى كبيرة وإن كان صادقا وبالله تعالى التوفيق

الكلام في قضايا النجوم والكلام في هل يعقل الفلك والنجوم أم لا قال أبو محمد زعم قوم أن الفلك والنجوم تعقل وأنها ترى وتسمع ولا تذوق ولا تشم وهذه دعوى بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل مردود عند كل طائفة بأول العقل إذ ليست أصح من دعوى أخرى تضادها وتعارضها وبرهان صحة الحكم بأن الفلك والنجوم لا تعقل أصلا هو أن حركتها أبدا على رتبة واحدة لا

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٥

تتبدل عنها وهذه صفة الجماد المدبر الذي لا اختيار له فقالوا الدليل على هذه أن الأفضل لا يختار إلا لأفضل العمل فقلنا لهم ومن أين لكم بأن الحركة أفضل من السكون الاختياري لأننا وجدنا الحركة حركتين اختياريية واضطرابية ووجدنا السكون سكونين واضطرابيا **فلا دليل على** أن الحركة الاختياريية أفضل من السكون الاختياري ثم من لكم بأن الحركة الدورية أفضل من سائر الحركات يمينا ويسارا أو أمام أو وراء ثم من لكم بأن الحركة من شرق إلى غرب كما يتحرك الفلك الأكبر أفضل من الحركة من غرب إلى شرق كما تتحرك سائر الأفلاك وجميع الكواكب فلاح أن قولهم مخرفة فاسدة ودعوى كاذبة مموهة وقال بعضهم لما كنا نحن نعقل وكانت الكواكب تدبرنا كانت أولى بالعقل والحياة منا فقلنا هاتان دعوتان مجموعتان في نسق أحدهما القول بأنها تدبرنا فهي دعوى كاذبة بلا برهان على ما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى والثاني الحكم بأن من تدبرنا أحق بالعقل والحياة منا فقد وجدنا التدبير يكون طبيعيا ويكون اختياريًا فلو صح أنها تدبرنا لكان تدبيرًا طبيعيًا كتدبير الغذاء لنا كتدبير الهواء والماء لنا وكل ذلك ليس حيا ولا عاقلا بالمشاهدة وقد أبطلنا الآن أن يكون تدبير الكواكب لنا اختياريًا بما ذكرنا من جريها على حركة واحدة ورتبة واحدة لا تنقل عنها أصلا وأما القول بقضايا النجوم فإننا نقول في ذلك قولًا لا نحا ظاهرا إن شاء الله تعالى

قال أبو محمد أما معرفة قطعها في أفلاكها وآناء ذلك ومطالعها وأبعادها وارتفاعاتها واختلاف مراكز أفلاكها فعلم حسن صحيح رفيع يشرف به الناظر فيه على عظيم قدرة الله عز وجل وعلى يقين ناثرة وصنعتة واختراعه تعالى للعالم بما فيه وفيه الذي يضطر كل ذلك إلى الإقرار بالخالق ولا يستغني عن ذلك في معرفة القبلة وأوقات الصلاة وينتج من هذا معرفة رؤيا الأهلة لغرض الصوم والفطر ومعرفة الكسوفين برهان ذلك قول الله تعالى ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق وقال تعالى والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشمس ينبغي". (١)

٣٧. ٣٧- "طلحة أجمع الحفاظ كما في (الإتقان) عن الخليلي على أنه لم يسمع من ابن عباس، وقال بعضهم: إنما يروي عنه بواسطة مجاهد أو سعيد بن جبير.

ولا دليل على أنه لا يروي عنه بواسطة غيرهما، والثابت عنهما في تفسير الصمد خلاف هذا كما مر، لكن ابن جرير قال: «الصمد عند العرب هو السيد الذي يصمد إليه الذي لا أحد فوقه، وبذلك تسمى به أشرفها ومنه قول الشاعر:

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٤/٥

ألا بكر الناعي بخيري بني أسد ... بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد
وقال الزبرقان: ... ولا رهينة إلا سيد صمد.

فإذا كان ذلك كذلك فالذي هو أولى بتأويل الكلمة المعنى المعروف من كلام من نزل القرآن بلسانه، ولو كان حديث ابن بريده صحيحا كان أولى الأقوال بالصحة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بما عني الله جل ثناؤه وبما أنزل عليه.

أقول: الذي يدل عليه البيتان مع مراعاة الاشتقاق أن «صمد» بمعنى: مصمود

= اعتماد ابن جرير وابن أبي حاتم لروايته عن ابن عباس، فيه نظر، فإن مجرد الاعتماد على الرواية لا يدل على ثبوت إسنادها، لجواز أن يكون هناك ما يشهد لها من سياق أو سبب نزول، وأو غير ذلك، مما يسوغ به الاعتماد على الرواية مع كون إسنادها في نفسه ضعيفا. على أنه ليس من السهل إثبات أن الإمامين المذكورين اعتمدا هذه الرواية في كل متونها، الله إلا إن كان المقصود بالاعتماد المذكور إنما هو اخراجهما لها، وعدم الطعن فيها، وحينئذ، فلا حجة لثبوت اخراجهما لكثير من الروايات بالأسانيد الضعيفة، وقد ذكرت بعض الأمثلة على ذلك من رواية ابن أبي حاتم في بعض تألفي، منها قصة نظر داود عليه السلام إلى المرأة وافتتانه بها وقصة هاروت وماروت، وقد خرجتهما في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (٣١٤ / ١٧٠).
على أنه لو سلمنا بما ذكر فضيلته من الاتصال، فلا يسلم السند إلى علي من كلام كما ذكره المصنف، مشيرا بذلك إلى الضعف الذي عرف صالح كاتب الليث، ففي «التقريب»: «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». ن. (١)

٣٨. ٣٨- "الاكتشافات لتبرهن هي الأخرى على بطلان تلك المفاهيم، سواء ما يتعلق منها بحق الله تعالى، أو بقوانين الحياة والتعليل لوجودها.

ولا شك أن القارئ يدرك كما ذكرنا سابقا أن كل ذلك الهرب عن الدين، ومطالبة الناس بإقصائه عن حياتهم، وعن كل شئوهم، لا شك أن ذلك كان وراءه ما يبرره في الدين النصراني المحرف الذي قام على أكتاف ملاحدة من المجوس، وغلاة اليهود، وعباقره الوثنية، وفلسفات كبار أذكفاء الحضارة اليونانية على يد بولس وغيره ممن جاء بعده، وكذلك لم يوجد في مقابل هذا السيل الجارف ما يرده أو يقلل من حدته، وأقصد بهذا

(١) القائد إلى تصحيح العقائد ص/١٤٠

المقابل أنه لم يوجد - كما أتصور - من علماء المسلمين، ولا من علماء النصارى، من نشط في وقته لإنقاذ الأمم النصرانية من هذا المصير المظلم، والهوة السحيقة التي تردوا فيها بسبب تراكم الجهل، وعدم إيصال نور الإسلام إليهم بطريقة واضحة صحيحة، وكذلك لوجود الإفلاس التام عند علماء النصارى، كما أن علمهم الذي أخبر الله عنه أنهم يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا، حيث مكنهم الله من معرفته، كان هو الآخر من معاول الهدم في أوربا بما سببه من كبرياء وغرور في أوربا، أبعدهم عن الرجوع إلى أي حق، فأصمهم وأعمى أبصارهم، وما أنين الشرق والغرب من الأسلحة الفتاكة التي نشأت على كاهل العلم **إلا دليل على** أن علمهم لم يأت بإسعاد البشرية كما كانوا يتوقعون، هكذا قامت معارك طاحنة بين العلمانية والتعليم الديني، فقد وقفت العلمانية ضده أحيانا مجابهة، وأحيانا أخرى بدراسة الدين عند التلاميذ وربطه بالفكر العلماني في مختلف المراحل الدراسية، وذلك عن طريق". (١)

٣٩. ٣٩- "ثم إن عليا لم يؤذ في مبيته على فراش النبي صلى الله عليه وسلم وقد أؤذي غيره في وقايتهم النبي صلى الله عليه وسلم
قال البرهان التاسع قوله (فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم) الآية
نقل الجمهور أن (أبناءنا) إشارة إلى الحسن والحسين (ونساءنا) إلى فاطمة (وأنفسنا) إلى علي
وهذه الآية أدل دليل على ثبوت الإمامة له لأن الله جعله نفس الرسول والإتحاد محال فبقي المراد بالمساواة له
الولاية
وأيضا فلو كان غير هؤلاء مساويا لهم وأفضل منهم لاستجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع
الحاجة

وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم
فهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب إلا على من استحوذ الشيطان عليه
الجواب أما أخذه عليا وفاطمة وابنيهما في المباهلة ففي مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص لما نزلت هذه
الآية دعاهم فقال اللهم هؤلاء أهلي ولكن لا دلالة في ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية
وقولك جعله نفس الرسول قلنا لا نسلم أنه لم يبق إلا المساواة **ولا دليل على** ذلك بل حمله على ذلك ممتنع

(١) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها ٧٣٠/٢

لأن أحدا لا يساوي الرسول وهذا اللفظ في اللغة لا يقتضي المساواة قال الله تعالى (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا) ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين وقال تعالى (فاقتلوا أنفسكم) أي يقتل بعضكم بعضا ولم يوجب ذلك تساويهم ولا أن يكون من عبد العجل مساويا لمن لم يعبده وكذلك (ولا تقتلوا أنفسكم) أي لا يقتل بعضكم بعضا وإن كانوا غير متساوين بل بينهم من التباين ما لا يوصف ومنه". (١)

٤٠. ٤٠- "النتيجة وأما ملاحظة الترتيب والهيئة والنسبة المخصوصة **فلا دليل على** كونها شرطا سوى قضية جلاء الأشكال وخفائها وقد عرفت ما فيها وما ذكره من المثال في البغلة إنما يصح عند الذهول عن إحدى المقدمتين وأما عند ملاحظتهما على الترتيب اللائق فلا يصح ذلك المثال نعم إذا لوحظ الكبرى قبل الصغرى كان الترتيب مفقودا وأمكن ذلك الظن المقصد العاشر

قد اختلف في أن العلم بدلالة الدليل على المدلول هل يغير العلم بالمدلول قال الإمام الرازي هناك دليل مستلزم كوجود العالم ومدلول لازم كوجود الصانع ودلالة هي نسبة بينهما متأخرة عنهما ولا شك أنها متغايرة فتكون العلوم المتعلقة بها متغايرة أيضا ثم قال قوم وجه الدلالة غير الدليل كما نقول العالم يدل على وجود الصانع لحدوثه أو إمكانه فالدليل هو العالم ووجه دلالة هو الحدوث أو الإمكان وهو مغاير له عارض وقال آخرون لا يجب ذلك أي كون وجه الدلالة مغايرا للدليل بل قد يدل الشيء على غيره نظرا إلى ذاته وإلا أي وإن لم يدل الشيء على غيره بذاته بل وجب أن يكون لكل دليل وجه دلالة يغيره لزم التسلسل لأننا ننقل الكلام إلى ذلك الوجه الذي هو سبب دلالة الدليل كإمكان مثلا فإنه أيضا دليل يدل على وجود الصانع فوجب أن يكون له وجه دلالة يغيره والحدوث الذي هو وجه الدلالة ليس غير العالم الذي هو الدليل إذ لا واسطة بين العالم الذي هو ما سوى الله تعالى والصانع بل كان ما هو مغاير له تعالى فهو داخل فيما سواه فليس ثمة أمر ثالث هو غير العالم والصانع". (٢)

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص/٤٣٧

(٢) المواقف ١٧٤/١

٤١. ٤١- "ما لا دليل عليه فحينئذ يجوز أن تكون تلك الجبال بحضرتنا لأنها من قبيل ما لا دليل

على ثبوته وانتفت النظريات أيضا لجواز وجود معارض للدليل لا نعلمه لعدم ما يدلنا عليه أو غلط فيه لا دليل عليه والحاصل أنا إذا استدللنا بدليل على حكم نظري فإن جوازنا ثبوت ما لا دليل عليه جاز أن يكون لذلك الدليل معارض في نفس الأمر لا دليل لنا على وجود ذلك المعارض فلا نعلمه وجاز أيضا أن يكون في مقدمات ذلك الدليل غلط لا دليل عليه فلم ينكشف لنا ولا لغيرنا ومع هذا التجويز لا يمكن حصول اليقين من الدليل فظهر أن تجويز ما لا دليل عليه يوجب القدرح في العلوم الضرورية والنظرية فيكون باطلا وأشار إلى الثاني بقوله وأيضاً فإن ما لا دليل عليه من الأشياء غير متناه يعني أن غير المتناهي من جملة الأشياء التي لا **دليل على** ثبوتها فلو جوزنا ثبوت ما لا دليل عليه لزمنا تجويز إثبات ما لا يتناهي وإثباته محال

والجواب أن قولكم في شيء معين أنه لا دليل عليه إما أن تريدوا به عدمه في نفس الأمر أو عدمه عندكم فإن أردتم الأول قلنا عدم الدليل على ذلك الشيء في نفس الأمر ممنوع فإن تزيفكم أدلة المثبتين وعدم وجدانكم بالاستقراء دليل عليه لا يفيد أن ذلك لجواز أن يكون هناك دليل لم يطلع عليه أحد ولئن سلم فعدم الدليل في نفس الأمر لا يدل على عدم ذلك الشيء في نفسه فإن الصانع تعالى لو لم يوجد العالم لم يدل ذلك على عدمه قطعاً وإن أردتم الثاني فنقول عدم الدليل عندكم لا يفيد ولا يدل على عدم ذلك الشيء في نفس الأمر وإلا لزم علم العوام وكونهم جازمين عالمين بانتفاء الأمور التي لا يعلمون دليلاً على ثبوتها وعلم الكفار المنكرين لوجود الصانع وتوحيده والنبوة والحشر أعني يلزم كونهم عالمين بانتفاء هذه الأمور التي ليست عندهم أدلتها ولزم أن يكون الأجهل بالدلائل". (١)

٤٢. ٤٢- "أكثر علما لأن جهله بدليل أي شيء كان دليل له يوصله إلى العلم بعدم ذلك الشيء

فيساوي الجاهل العالم فيما لا يقيمان عليه دليلاً ويزداد علم الجاهل فيما علم العالم دليلاً على ثبوته فإن اعتقاد الجاهل بانتفائه لعدم الدليل عنده لما كان علماً كان اعتقاد العالم بثبوته جهلاً فيكون الأجهل بالدلائل أوفر علماً بالأشياء مع أنه أي العلم بالدليل قد يحدث في الاستقبال ومع هذا الاحتمال لا يكون الجهل به في الحال مفيداً لليقين بانتفاء المدلول

وفي نهاية العقول أن الدليل قد يحدث في الاستقبال كإخبار الشارع بما لا يعلم إلا بإخباره من أحوال الجنة والنار ومقادير الثواب والعقاب فلا يكون عدم الدليل في نفس الأمر ولا عدمه عندنا مقتضياً لانتفاء المدلول

في نفسه والعلم بعدم الجبل الشاهق بحضرتنا ضروري لا يتوقف على هذه المقدمة القائلة بأن كل ما **لا دليل على** ثبوته فإنه يجب انتفاؤه وإلا لكان العلم بعدم الجهل نظريا لا ضروريا وعدم المعارض والغلط في المقدمات القطعية ضرورية كانت أو نظرية ضروري معلوم بالبدية فلا يتوقف على الاستدلال بتلك المقدمة الفاسدة ووجود ما لا نهاية له إن امتنع لقاطع دل على امتناعه امتنع القياس عليه أعني قياس ما لا دليل عليه من الأمور المتناهية التي لم يدل قاطع على امتناعها لظهور الفارق حينئذ وإلا أي وإن لم يمتنع القاطع منع الحكم الذي هو وجوب الانتفاء فيه أي فيما لا يتناهى وجوز ثبوته في نفس الأمر كسائر الأمور التي **لا دليل على** ثبوتها ولا قاطع يدل على امتناعها وأيضا إن صح ما ذكرتم من أن عدم الدليل على الثبوت يستلزم العلم بعدم وجب أن يكون عدم الدليل على الانتفاء مستلزما للعلم بالثبوت فيلزم من عدم دليل الطرفين أي الانتفاء والثبوت الجزم". (١)

٤٣. ٤٣ - "الحكم المطلوب الذي هو قبح الفعل الدائر مع تلك الوجوه مثلا وإلا أي وإن لم يلزمه ولم يساوه لم يكن هذا الذي فرضناه مدارا مدارا لأنه إن كان المقارن أخص لم يكن المدار مدارا وجودا وإن كان أعم لم يكن المدار مدارا عدما هذا خلف قلنا لعل المدار لازم للمقارن أعم منه فيوجد المدار دونه في صورة النزاع أي نختار أن المقارن أخص من المدار موجود معه فيما عدا المتنازع فيه فيوجد الحكم هناك وغير موجود معه في صورة النزاع فلا يوجد الحكم ههنا مع كونه مدارا له وجودا وعدما فيما عداها من الصور ودعوى كونه مدارا له في هذه الصورة أيضا مصادرة على المطلوب

وثانيها أي ثاني الأمور التي هي أشهر الطرق المثبتة للعلة المشتركة السبر وهو قسمة غير منحصرة كأن يقال مثلا علة كون السواد مرئيا إما وجوده أو كونه عرضا أو محدثا أو لونا أو كونه سوادا والكل باطل سوى الوجود والله سبحانه موجود فيصح رويته

فإذا قيل قد تكون العلة المقتضية لصحت الرؤية في السواد أمرا آخر سوى هذه الأقسام قيل في الجواب **لا دليل على** ثبوت ذلك الأمر الآخر فينتفي وهذا رجوع إلى أول الطريقين وقد انكشف لك ضعفه

وثالثها أي ثالث الأمور التي هي أشهر الطرق في إثبات العلة المشتركة الإلزامات وهو القياس على ما يقول به

الخصم لعلة فارقة توجد في الأصل الذي يقول به الخصم ولا توجد في الفرع الذي يقاس عليه
قال الإمام الرازي وهي أي الإلزامات من أنواع القياس بالحقيقة". (١)

٤٤. - "وأولوية على بعض في نفس الأمر فجاز أن يكون الثاني مثلاً حاصلًا مع استحالة
الثالث فلا يلزم من ثبوت عدد ثبوت عدد آخر ولا من انتفاء عدد انتفاء عدد آخر وعدم الأولوية في ذهنك
لا يفيد إذ لا يلزم من عدم العلم بالأولوية عدمها في نفسها إلا أن يقال ما لا دليل عليه وجب نفيه وقد
عرفت بطلانه فإن قال المستدل نختار الأول وهو أن عدم الأولوية في نفس الأمر ونقول حكم الشيء الذي
هو عدد من الأعداد مثلاً حكم مثله من سائر الأعداد فإن المثليين يتشاركان في الأحكام اللازمة فلو صح
الثاني صح الثالث والرابع. . إلى ما لا يتناهى من أمثاله وإذا لم تصح تلك الأمثال لم يصح هو أيضاً قلنا ما
ذكره إعادة للدعوى بعبارة أخرى مع أنه لزمه في صورة الاستدلال على نفي الأعداد نفي الواحد أيضاً لأنه
مثل الثاني والثالث فإذا انتفيا انتفى الواحد قطعاً
فإن قيل ليس الواحد مثل العدد

قلنا إن كان العدد نفس الأحاد فقط كان الواحد مثلاً له وإن اعتبر مع كل عدد صورة متنوعة هي مبدأ لخواصه
لم تكن الأعداد متماثلة أصلاً ولزمه في صورة الاستدلال على إثبات ما لا يتناهى من الأعداد فساد آخر أشار
إليه بقوله وإذا يلزمهم صحة عدم العالم فإنه يصح تقديم أحداثه على الوقت الذي حدث فيه بوقت واحد
وبوقتين وبأوقات ثلاثة وهلم جرا لأن الأوقات كلها متساوية فيلزم صحة تقديم أحداثه على ذلك الوقت
بأوقات لا نهاية لها مع أنهم لا يقولون بها وهذا الذي ذكرناه من ضعف المقدمة الأولى مشترك بين جانبي
النفي والإثبات كما تحققته ويخص جانب النفي بسؤال وهو أن ما لا يتناهى من الأعداد إن امتنع لدليل قاطع
دل عليه لم يقس عليه ما لا يمتنع من الأعداد المنتهية إذ ليس يلزم من تجويز **مالا دليل على** امتناعه تجويز ما
قام الدليل على امتناعه وإلا أي وإن لم يمتنع". (٢)

٤٥. - "ويكون وجوده أي وجود ذلك الدليل ضرورياً دفعاً للتسلسل أو الدور اللازم من كون
العلم بوجود كل دليل متسفاداً من دليل آخر وبه يتم الدليل على بداهة تصور الوجود فإنه إذا كان وجود

(١) المواقف ١٩٣/١

(٢) المواقف ٢٠١/١

ذلك الدليل متصورا بالبديهة كان الوجود المطلق الذي هو جزء من وجوده بديهيا أيضا
قال الإمام الرازي في المباحث المشرقية علم الإنسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من وجوده والعلم
بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على غير المكتسب أولى بأن لا يكون مكتسبا
فإن قيل علم الإنسان بوجوده مكتسب

قلنا سنبتله في باب النفس وبتقدير التسليم لا قدح في المقصود لأننا ما لم نعرف وجود الدليل لا يمكننا أن
نستدل به على وجود المدلول وليس العلم بوجود كل دليل محتاجا إلى دليل آخر بل لا بد من الانتهاء إلى
دليل يكون العلم بوجوده بديهيا فكذا العلم بالوجود المطلق فإذا حمل كلامه هذا على أن علم كل إنسان بأنه
موجود ضروري فلا إشكال في ذكر الدليل وإن حمل على أن كل إنسان يتصور وجوده بديهة فالمراد من الدليل
هو الطريق الموصل إلى التصور كما أشرنا إليه ثم إن المصنف مع تصريحه بأن وجودي متصور بالبديهة وجزء
من المتصور بالبديهة بديهي قال ههنا أو نقول بعد التنزل إلى كونه كسبيا لا بد من الانتهاء إلى دليل **ولا**
دليل على سالتين فلا بد في الدليل من مقدمة موجبة قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع ولا يمكن أن
يكون العلم بوجود كل محمول للموضوع مستفادا من دليل آخر بل لابد من الانتهاء إلى دليل مشتمل على
موجبة يكون العلم بوجود محمولها لموضوعها بديهيا وأنه يستدعي تصور الوجود المطلق بطريق البداهة فاتجه
الإشكال بأن الكلام في اكتساب التصور وما ذكرتم من المقدمة الموجبة إنما يكون في اكتساب التصديق".
(١)

٤٦. ٤٦- "على الماهية وسنبطله حيث نبين أن الوجوب على تقدير كونه موجودا لم يجز أن يكون
زائدا على ماهية الواجب ولم يتعرض لكونه جزءا منها لأنه ظاهر البطلان وأيضا كونه نسبة ينافيه ومن أجاب
على هذا الوجه الثاني بأن منع كونه نسبة فقال نختار أنه على تقدير وجوده عين الذات ولا يمكن حينئذ كونه
نسبة فلعله أراد بالوجوب المعنى الثالث أعني ما تتميز به الذات فإنه تعالى متميز بذاته عن جميع ما عداه لا
بصفة تسمى الوجوب فيكون النزاع لفظيا لأن المستدل أراد بالوجوب اقتضاء الذات للوجود والمانع أراد به ما
تتميز به الذات عن الغير وفي الملخص إن أريد بالوجوب عدم توقفه في وجوده على غيره فلا شك أنه عدمي
وإن أريد به استحقاقه الوجود من ذاته فهذا أيضا لا يمكن أن يكون أمرا ثبوتيا وفي شرحه أن الوجوب يطلق
على معنيين

الأول منهما عدمي بالضرورة

والثاني اختلف العلماء في كونه ثبوتيا زائدا على ماهية معروضة وأما الإمكان فلهذا الوجه بعينه أشار به إلى الوجه الأول فيقال لو كان الإمكان موجودا لكان إما واجبا أو ممكنا فإن كان واجبا مع كونه صفة للممكن كان موصوفه أولى منه بالوجوب فكان الممكن واجبا هذا خلف وإن كان ممكنا نقلنا الكلام إلى إمكانه ويتسلسل ويجاب بأن إمكان الإمكان نفسه على قياس ما مر في الوجوب ولم يشر به إلى الوجه الثاني كما توهمه العبارة إذ **لا دليل على** استحالة كونه صفة قائمة بالممكن بخلاف الوجوب إذ يلزم منه كون الماهية واجبة قبل وجوبها كما سيأتي وقد يتكلف إجراء الثاني في الإمكان فيقال لو كان موجودا لكان إما نفس ماهية الممكن أو جزءها ويطل كلا منهما كونه نسبة بين الماهية والوجود أو كان زائدا عليها قائما بها فيكون معلولا لها إذ يستحيل استفادتها إمكانيها الذاتي من غيرها وإلا لم تكن ممكنة في حد ذاتها والعللة متقدمة على المعلول بالوجوب فذلك الوجوب إما بالذات وهو محال في الممكن وإما بالغير والوجوب بالغير فرع الإمكان الذاتي فللممكن قبل إمكانه إمكان آخر ووجه". (١)

٤٧. ٤٧- "ثم قال الشيخ العجز إنما يتعلق بالموجود فالزمن عاجز عن القعود لا عن القيام فإن التعلق بالمعدوم خيال محض وله قول ضعيف أنه إنما يتعلق بالمعدوم وإليه ذهب المعتزلة وكثير من أصحابنا وجواز تعلقه بالضدين فرع ذلك معتمد القول الأول أنه ضد القدرة فمتعلقهما واحد والقدرة متعلقة بالموجود والثاني الإجماع على عجز الزمن عن القيام ولو قيل يلزم عدم عجز المتحدي بمعارضة القرآن وأنه خلاف الإجماع والمعقول لكان حسنا ويمكن الجواب بأن العجز يقال باشتراك اللفظ لعدم القدرة ولصفة تستعقب الفعل لا عن قدرة

الشرح

المقصد الثامن العجز عرض موجود مضاد للقدرة باتفاق من الأشاعرة وجمهور المعتزلة خلافا لأبي هاشم في آخر أقواله حيث ذهب إلى أنه أي العجز عدم القدرة ونفى كونه معنى موجودا مع أنه معترف بوجود الأعراض وخلافا للأصم فإنه نفى كون العجز عرضا موجودا من حيث أنه نفى الأعراض مطلقا لنا في إثبات كونه وجوديا التفرقة الضرورية بين الزمن والممنوع من الفعل فإن كل عاقل يجد من نفسه التفرقة بين كونه زمنا وكونه ممنوعا من القيام مع سلامته وما هي إلا أن في الزمن صفة وجودية هي العجز وليس هذه الصفة في الممنوع

(١) المواقف ١/ ٣٣٠

ولأبي هاشم أن يجعلها أي التفرقة الضرورية عائدة إلى عدم القدرة في الزمن ووجودها في الممنوع فإن الممنوع قادر على رأيه كما مر

قال الإمام الرازي **لا دليل على** كون العجز صفة وجودية وما يقال من أن جعل العجز عبارة عن عدم القدرة ليس أولى من العكس ضعيف". (١)

٤٨ - ٤٨ - قال الإمام الرازي لا نسلم أن كل ملون حاجب فإن الماء والزجاج ملونان لأنهما مرئيان ومع ذلك لا يحجبان فلئن قيل فيهما حجب عن الأبصار الكامل قلنا وكيف عرفتم أنكم أدركتم هذه الكواكب إدراكا تاما واعلم أن هذا الذي ذكره لا يتمشى في المحدد إذ ليس له وراء حتى يرى ولا في فلك الثوابت أيضا إذ ليس فوقه كوكب مرئي إلا أن يقال لو كان المحدد أو فلك الثوابت ملونا لوجب رؤيته فنقول جاز أن يكون لونه ضعيفا كلون الزجاج فلا يرى من بعيد ولئن سلمنا وجوب رؤية لونه قلنا ولم لا يجوز أن تكون هذه الزرقة الصافية المرئية لونه لا يقال ذلك أي لون الزرقة أمر يحس به في الشفاف إذا بعد عمقه كما في ماء البحر فإنه يرى أزرق متفاوت الزرقة بتفاوت قعره قربا وبعدا فالزرقة المذكورة لون يتخيل في الجو الذي بين السماء والأرض لأنه شفاف بعد عمقه لأننا نقول الزرقة قد تكون لونا متخيلا كما ذكرتم وقد تكون أيضا لونا حقيقيا قائما بالأجسام وأما الدليل القائم على أنه لا يحدث إلا بذلك الطريق التخيلي أي **لا دليل على** ذلك فجاز أن تكون تلك الزرقة المرئية لونا حقيقيا لأحد الفلكين ومنها أنه أعني المحدد لا ثقل ولا خفيف لأنهما أي الخفة والثقل مبدأ الميل الصاعد والهابط أو نفس هذين الميلين على اختلاف التفسيرين وهما يصححان حركة محلها بالاستقامة فيقتضي وجود الثقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة المستقيمة عليه وذلك يستلزم تحدد الجهة قبل أي قبله لا به وهذا الدليل لا يثبت على تحديد الجهة يختص بالمحدد ولا يعم الأفلاك الباقية والحجة العامة لكل أنها متحركة بالاستدارة بدلالة الأرصاد ففيها مبدأ ميل مستدير بل ميل مستدير أيضا لأنه المقتضى القريب للحركة المستديرة فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتنافيهما أي تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلين لأن الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم إلى جهة والمستدير يقتضي صرفه عنها وقد يمنع التنافي بين الميلين إذ قد يجتمعان في جسم واحد ويحصل باجتماعهما". (٢)

(١) المواقف ١٣٩/٢

(٢) المواقف ٤١٥/٢

٤٩. ٤٩- "عين مدعاك فيكون مصادرة على المطلوب

وإن أردت أن هذه الصفة الحادثة تحصيل في ذاته من فاعل غيره فممنوع إن ذلك لازم من قيام الصفة الحادثة به لجواز أن يكون حصوله في ذاته مقتضى لذاته

إما على سبيل الإيجاب لما ذكرنا من الترتب والتلاحق وإما على سبيل الاختيار

فكما أوجد سائر المحدثات في أوقات مخصوصة يوجد الحادث في ذاته

وربما يقال لو قام الحادث بذاته لم يخل عنه وعن ضده وضد الحادث حادث

وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث

وهذا الاستدلال يبتني على أربع مقدمات

الأولى أن لكل صفة حادثة ضدا

الثانية ضد الحادث حادث

الثالثة الذات لا تخلو عن الشيء ضده

الرابعة ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث

والثلاث الأول من هذه المقدمات مشككة

إذ لا دليل على صحتها

فلا يصح الاستدلال بها

والرابعة إذا تمت تم الدليل الثاني واندفع عنه حديث تلاحق الصفات

احتج الخصم بوجوه ثلاثة

الأول الاتفاق على أنه متكلم سميع بصير

ولا تتصور هذه الأمور إلا بوجود المخاطب والمسموع والمبصر

وهي حادثة

فوجب حدوث هذه الصفات القائمة بذاته تعالى

قلنا الحادث تعلقه أي تعلق ما ذكر من الصفات

وأنه أي ذلك التعلق إضافة من الإضافات فيجوز تجددها". (١)

(١) المواقف ٥٦/٣

٥٠. ٥٠- "وشهد شاهد من أهلها. . .

كتب قس فاضل في النسخة الأسبوعية من جريدة "السياسة" يذكر تاريخ القديس "بفنوس" الذي تناوله أناتول فرانس في رواية "تاييس" فعبث به وسخر من تقواه وصلاحه ورماه بامرأة بغي تركته في الإثم وسقوط النفس وليس بينه وبين أمثالها منزلة ولا فرق، على حين سما بها الكاتب في آخر الرواية فجعلها قديسة تنفتح لها أبواب السماء وتتلقاها الملائكة، وبين القس الفاضل أن ذلك مما تعتمد أناتول فرانس أن يفسد به التاريخ، وأنه كذب عمد وإفك صراح.

فعلق الدكتور هيكمل على هذا بأن لكاتب فرنسا رأيا في التاريخ، فهو يعتبره نوعا من القصص خاضعا لأهواء الناس وشهواتهم، وقد وضع لجان دارك الفرنسية الشهيرة تاريخا بين فيه أن شيئا اسمه جان دارك لم يوجد، فحسبك أن تظهر ما في الأدلة على وجود شيء في الأشياء من الضعف لتبعث إلى النفوس الشك في وجوده. . .

ثم قال: وقد لا ترى في عمل أناتول فرانس موضعا للدهشة إذا أنت رجعت إلى ما يأخذ به أساتذة الأدب في الجامعة المصرية.

فهذا صديقنا الدكتور طه حسين يرى رأي الذين يقولون إن غير واحد من الشعراء الذين يقال إنهم وجدوا لم يوجد قط، فإن ذهب أناتول فرانس مثل هذا المذهب مع الراهب "بفنوس" فذلك أنه أخذ بمثل النظريات التي أخذ بها كثير من العلماء والكتاب، ومن بينهم صديقنا الدكتور طه في شأن الشعراء وغير الشعراء ممن يتناقل الناس أخبارهم. انتهى ملخصا.

فعلم أستاذ الجامعة "ليس أهون منه" وهل أيسر من الإنكار؛ ولكن هل أدل على الحمق من هذا الإنكار بعينه؛ وهل الإنكار بلا دليل إلا نوع آخر من الكذب والاختلاق كما يخترع الوضاعون أشخاصا **لا دليل على** وجودهم؛ إنهم يزعمون كذبا أن شاعرا وجد وقال كيت وكيت، وكان من خبره كذا وكذا، وأنت تزعم أن شاعرا لم يوجد، فما الذي يجعل الكذب منهم صدقا منك؟ وكيف تريدون وأنتم سواسية كأسنان الحمار أن تكون بعض هذه الأسنان ناب". (١)

٥١. ٥١- "عشرة سنة ١. وإنجيل لوقا - وهو من السبعين، كتبه باليونانية

بالإسكندرية ٢. وإنجيل يوحنا - وهو من الاثني

(١) تحت راية القرآن ص/٩٨

١ إنجيل مرقس: ينسب إلى مرقس الذي لم يكن حواريا ولا من تلاميذ المسيح - وإنما كان تلميذ بطرس ومرافقه، وظن بعضهم أنه استشهد بالإسكندرية. (ر: الكنز الجليل ٧/٥-٧). ويقول د. بوكاي عن إنجيل مرقس: "إنه ليس كتاب أحد الحوارين، هو على أكثر تقرير كتاب حرره تلميذ أحد الحوارين". اهـ. وعن حقيقة شخصية مرقس يقول نينهام - أستاذ اللاهوت بجامعة لندن - في تفسير إنجيل مرقس ص ٣٩: "لم يوجد أحد بهذا الاسم عرف أنه كان على صلة وثيقة وعلاقة خاصة بيسوع، أو كانت له شهرة خاصة في اكنيسة الأولى ... ومن غير المؤكد صحة القول المأثور الذي يحدد مرقس كاتب الإنجيل بأنه يوحنا مرقس المذكور في أعمال الرسل ١٢/١٢، ٢٥، أو أنه مرقس المذكور في رسالة بطرس الأولى ١٣/٥ - ثم يقول: لقد كان من عادة الكنيسة أن تفترض أن جميع الأحداث التي ترتبط باسم فرد ورد ذكره في العهد الجديد، إنما ترجع جميعها إلى شخص واحد له هذا الاسم، ولكن عندما نتذكر أن اسم مرقس كان أكثر الأسماء اللاتينية شيوعا في الإمبراطورية الرومانية ... فعندئذ نتحقق من مقدار الشك في تحديد الشخصية في هذه الحالة". اهـ. كما أن صاحب الإنجيل مجهول الهوية فإنه لا واسطة لتحقيق زمن كتابة الإنجيل، **ولا دليل على** مكان كتابته فقيل: رومية، وقيل: أنطاكية، وقيل: الإسكندرية. (ر: الكنز الجليل ٦/١).

يضاف إلى ما سبق اعتقاد الكثير من المحققين أن خاتمة هذا الإنجيل ١٦/٩-٢٠، مؤلف مضاف إليه، لأنها ليست موجودة في أقدم مخطوطتين كاملتين للأناجيل ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع الميلادي، وقال وارد الكاثوليكي في كتابه: "صرح جيروم في كتبه أن بعض العلماء كانوا يشكون في الإصحاح الأخير من إنجيل مرقس". (ر: دراسة الكتب المقدسة ص ٨٤-٨٧، المسيح في مصادر ص ٥٣، إظهار الحق ص ١٠٠، محاضرات في النصرانية ص ٤٦، ٤٧، محمد أبو زهرة).

٢ إنجيل لوقا: اختلف الباحثون في شخصية لوقا، وفي صناعته، وفي القوم الذين كتب لهم إنجيله، ولا يعرف شيء عن زمن وكيفية موته، وإن كان الباحثون قد اتفقوا على أن لوقا ليس من تلاميذ المسيح ولم يكن أحد السبعين الذين أرسلهم المسيح للتبشير، وإنما كان الصديق المخلص والمرافق لبولس. (ر: الكنز الجليل ١٣١/٢، ١٣٢، قاموس ص ٨٢٢).

يضاف إلى ما سبق من الجهالة في شخصية لوقا، الخلاف في تاريخ تدوينه ما بين سنة ٥٣ م إلى سنة ٦٤ م، كما أن مقدمة إنجيله ١/١-٥ تثير عدة ملاحظات من أهمها: أن هذا الإنجيل لم يكن إلهاميا، وإنما هو عبارة عن رسالة شخصية من لوقا إلى شخصية اسمها ثاوفيلس، وبأن كثيرين قد أخذوا في تأليف أناجيل، اعتراف

لوقا بأنه لم ير المسيح ولم يكن من تلاميذه.

ويؤكد بعض الباحثين تطرق الشك إلى بعض إصحاحات وفقرات هذا الإنجيل، فقد صرح جيروم في كتبه أن بعض العلماء المتقدمين وبعض القدماء كانوا يشكون في بعض الآيات من الإصحاح (٢٢) من إنجيل لوقا، وبعض القدماء كانوا يشكون في الإصحاحين الأولين من هذا الإنجيل، إذ إنهما لم يكونا في نسخة فرقة مارسيوني.

وأخيرا ما نقل عن اتفاق المؤرخين المسيحيين بأن لوقا كتب إنجيل بإرشاد بولس، ولا يخفى على أحد الدور الخطير الذي لعبه بولس في انحراف النصرانية وتحويلها إلى ديانة وثنية شركية!!! (ر: دراسة الكتب المقدسة ص ٨٧، ٨٨، محاضرات في النصرانية ص ٤٨، ٤٩، الأسفار المقدسة، د. علي وافي ص ٨٥-٨٨، إظهار الحق ص ١٠٠، المسيح في مصادر ص ٦٣). (١).

٥٢. ٥٢- "حيلة لهم في الخلاص منه وقد ثبت أن ما يعلم بالضرورة ودرك الحواس لا يجوز أن يجتمع على جحدته وإنكاره قوم بهم تثبت الحجة وينقطع العذر كما لا يجوز مثل ذلك في جحد وجودنا السماء فوقنا والأرض تحتنا وسماع كلام السائل لنا في هذا الباب وفي جحد أكثر العالم والأمم لفعل الطباع والعلم بهذه الطباع أصلا دليل على جهل مدعي هذه الدعوى

وعلى أن كثيرا من المتكلمين ينكر العلم بوجود حوادث هي إحراق وإسكار من جهة الإضطراب فكيف يعلم حدوثها من محدث بعينه وعن شيء بعينه اضطراب وكثير من الناس يجهلون وجود هذه الأعراض وأعيانها فكيف يضطرون مع ذلك إلى العلم بفاعلها وعلى أن سائر المتكلمين وأهل التحصيل قد أطبقوا على أن حدوث الشيء وكونه عن عدم لا يعلم اضطرابا فكيف يعلم ممن حدث وعن أي شيء حدث اضطرابا والعلم بمحدث الشيء وما حدث عنه فرع للعلم بأنه محدث فإذا لم يعلمه محدثا اضطرابا ولم يشاهده معدوما قبل وجوده وموجودا بعد عدمه فكيف يضطر إلى العلم بمحدثه لولا الغفلة والذهاب عن التحصيل

ويقال لهم في هذا أيضا لو قال لكم قائل من المعتزلة القائلين بالتولد إنني أعلم حدوث الألم وذهاب السهم والحجر متولدين عن الرمي والدفع والاعتماد وكذلك الكسر والقطع وتأليف الأجسام عند حركات البنائين واعتمادهم وإنني أشاهده وأحسه اضطرابا هل كان في دعواه ذلك إلا بمنزلةكم في إدعاء فعل الطباع لأنه يقول

(١) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل ١١٢/١

وجدت هذه الأمور". (١)

٥٣. "النفسي فيا لله العجب من هذا الاعتذار البارد فان الحنابلة لا يعتقدون ثبوت الكلام النفسي بل ينفونه أشد النفي ويرونه من أعظم الباطل والكلام عندهم اسم اللفظ والمعنى جيمعا كما هو مذهب السلف رحمة الله عليهم ويسأل هذا المتحذلق هل يوجد كلام لفظي ليس له معنى اللهم الا كلام المجانين واللفظ المهمل فهو لا يسمى كلاما إذ ليس له معنى وهذا معنى قول النحاة الكلام لفظ مفيد فانه لا يفيد حتى يكون له معنى

الثالث قوله والكرامية لما رأوا مخالفة الضرورة التي التزمها الحنابلة الخ يقال إن كان مخالفة الضرورة ضارا فأصحابك الاشاعرة قد خالفوا الضرورة في إثبات المعنى النفسي فالتزموا أن الساكت متكلم والاخرس متكلم وغير ذلك من الشناعات

الرابع قوله والمعتزلة قالوا بحدوث كلامه وأنه مؤلف من أصوات وحروف وهو قائم بغيره الخ يقال هذا في الحقيقة هو قول أصحابك الاشاعرة فانهم قضوا بحدوث الحروف وأنها مخلوقة وصرحوا بانها إنشاء جبريل او انشاء محمد صلى الله عليه وسلم او أنها خلقت في محل آخر كاللوح المحفوظ والشجرة أو أن جبريل أخذها من اللوح المحفوظ فكان حقيقة قولهم إذا قالوا إن محمدا صلى الله عليه وسلم أنشأه هو قول من قال ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ المدثر ٢٥ ثم اصحابك أثبتوا شيئا **لا دليل على** ثبوته وهو المعنى النفسي وخالفوا إجماع السلف والمعتزلة جميعا فإن الكلام عند السلف والحنابلة اسم للفظ والمعنى جميعا عند المعتزلة لا كلام لله تعالى إلا اللفظ المخلوق في محل وإنه غير قائم بالله تعالى وإلزم السلف وأصحابك المعتزلة أن الكلام لا يكون كلاما إلى لمن قام به الكلام ثم نقض من نقض من أصحابك هذا الالزام". (٢)

٥٤. "وغير ذلك **ولا دليل على** كونه صفة أخرى سوى القدرة والارادة وان كانت نسبتها الى وجود المكون وعدمه على السواء لكن مع انضمام الارادة بتخصيص أحد الجانبين قال ولما استدل القائلون بحدوث التكوين بأنه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب فلو كان قديما لزم قدم المكونات وهو محال أشار النسفي الى الجواب بقوله وهو أي التكوين تكوينه للعالم ولكل من أجزائه لا في الأزل بل لوقت

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص/٦٣

(٢) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم ٢٨٣/١

وجوده على حسب علمه وارادته فالتكوين باق أزلا وأبدا والمكون حادث بحدوث التعلق كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها لكون تعلقاتها حادثة وهذا تحقيق ما يقال إن وجود العالم إن لم يتعلق بذات الله تعالى أو صفة من صفاته لزم تعطيل الصانع واستغناء الحوادث عن الموجد وهو محال وإن تعلق فإما أن يستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم وهو باطل أولا فليكن التكوين أيضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به وما يقال بأن القول بتعلق وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه إذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير والحادث ما يتعلق به فم منظور فيه لأن هذا معنى القديم والحادث بالذات على ما يقول به الفلاسفة وأما عند المتكلمين فالحوادث ما لوجوده بداية أي يكون مسبوقا بالعدم والقديم بخلافه ومجرد تعلق وجوده بالغير لا يستلزم حدوثه بهذا المعنى لجواز أن يكون محتاجا الى الغير صادرا عنه دائما بدوامه كما ذهب اليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهيوولي مثلا نعم إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع بالاختيار دون الايجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العالم كان القول بتعلق وجوده بتكوين الله تعالى قولاً بحدوثه ومن هنا يقال ان التنصيص". (١)

٥٥. "وقال السعد التفتراني في شرح النسفية: إن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الكذب، خصوصا فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام / وإرشاد الأمة، أما عمدا فبالإجماع، وأما سهوا فعند الأكثرين. وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل، وهو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع، وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافا للحشوية، وإنما الخلاف في أمتناعه بدليل السمع أو العقل، وأما سهوا فجوزه الأكثرون وأما الصغائر فتجوز عمدا عند الجمهور خلافا للجبائي واتباعه، وتجاوز سهوا بالاتفاق، إلا بدليل على الخسة كسرقة لقمة، والتطفيف بحبة، لكن المحققين اشترطوا أن ينبهوا عليه فينتهوا عنه.

هذا كله بعد الوحي، وأما قبله **فلا دليل على** أن امتناع صدور الكبيرة. وذهبت المعتزلة إلى امتناعها، لأنها تودب النفرة المانعة عن اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة. والحق منع ما يوجب النفرة كعهر الأمهات والفجور، والصغائر الدالة على الخسة. ومنع الشيعة صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده، لكنهم جوزوا إظهار الكفر تقيه. إذا تقرر هذا. فما نقل عن الأنبياء مما يشعر بكذب أو معصية، فما كان منقولا بطريق الآحاد فمردود، وما

(١) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم ٢٤٤/٢

كان بطريق التواتر فمصرف عن الظاهر إن أمكن. وإلا فمحمول على ترك الأولى أو كونه قبل البعثة. وتفصيل ذلك في الكتب المبسطة. أهـ.

وقال الوالد تغمده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جناته، في تفسير قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ ما نصه: وعصى آدم ربه، بما ذكر من أكل الشجرة، وأوعن الرشد حيث اغتر بقول العدو. وقيل: (١).

٥٦. ٥٦- "لقرب مجيئها؛ لأنه من أشرطها الدالة على قربها" ١.

وقد تطرق الأمين -رحمه الله- عند ذكره لنزول عيسى عليه السلام إلى شبهة يعتقدها من لا تحقيق عندهم بزعمهم أن عيسى قد توفي ٢، مثل اعتقاد ضلال اليهود والنصارى. ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي﴾ ٣، وبقوله تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾ ٤. وقد رد -رحمه الله- هذا الفهم، وبين أنه لا دلالة في الآيتين على أن عيسى عليه السلام قد توفي. وقد استعان الشيخ الأمين -رحمه الله-، في رد مفهومهم بعلوم اللغة أثناء تفسيره لهاتين الآيتين، وذكر اختلاف أهل الأصول في الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية. وقد أطل -رحمه الله- في تقرير ذلك.

وخلاصة كلامه -رحمه الله- أنه جعل لقوله تعالى: ﴿إني متوفيك﴾ أربعة توجيهات للمراد بالوفاة، كلها تنفي مزاعم من قال بوفاته عليه السلام، وقد بين هذه التوجيهات بقوله: "الأول: إن قوله تعالى: ﴿متوفيك﴾ لا يدل على تعيين الوقت، ولا يدل على كونه قد مضى. وهو متوفيه قطعاً يوماً ما، ولكن لا دليل على أن ذلك اليوم قد مضى. وأما عطفه: ﴿ورافعك إلي﴾ على قوله: ﴿متوفيك﴾ فلا دليل فيه؛ لإطباق جمهور أهل اللسان العربي على أن الواو لا تقتضي الترتيب ولا الجمع، وإنما تقتضي مطلق التشريك" ٥.

١ أضواء البيان ٢٦٣/٧.

٢ انظر كلام الشيخ محمد عبده في تفسير المنار ٣١٦/٣-٣١٧، والشيخ محمود شلتوت في الفتاوى ص ٥٩-

٨٢؛ حيث أنكرا رفع عيسى ببدنه، ونزوله في آخر الزمان، وقالوا عن الأحاديث: إنها أحاديث آحاد.

٣ سورة آل عمران، الآية [٥٥] . .

٤ سورة المائدة، الآية [١١٧] .

(١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ١/٩٠٤

٥ دفع إيهام الاضطراب - الملحق بالأضواء ٥١/١٠ -". (١)

٥٧. ٥٧- "المطلب الثاني: سماع الموتى

سماع الموتى من المسائل الخلافية بين العلماء، فمنهم من يرى أن الأصل أن الموتى لا يسمعون؛ ويستثنون ما ورد فيه النص، مثل حديث خفق نعال المشيعين بعد الدفن، وسماع أهل القليب يوم بدر لنداء الرسول صلى الله عليه وسلم، وخطابه لهم؛ فهو سماع مخصوص ببعض الأحوال.

وقال أصحاب هذا القول: إن هذه قضايا جزئية لا تشكل قاعدة كلية يعارض بها الأصل المذكور ١.

ومن العلماء من يرى أن الموتى يسمعون كلام من كلمهم، وأنهم يسمعون سلام الأحياء وخطابهم. ويرون أن هذا السماع غير مخصوص بوقت معين، ولا بإنسان بعينه ٢.

وقد استدل الفريق الأول بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمَسْمُوعٍ مِنْ فِي الْقُبُورِ﴾ ٣، وبقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدِيرِينَ﴾ ٤.

واستدل المجيزون بحديث أهل القليب، وحديث قرع النعال، وقالوا: إنه غير مخصوص بأحد، ولا بوقت؛ إذ لا **دليل على** التخصيص.

وأجابوا عن الآيتين: أن المراد بالموتى هنا: الأشقياء الذين لا يسمعون

١ انظر مقدمة تحقيق كتاب الآيات البينات ص ٤٠-٤١ للآلوسي تحقيق الشيخ الألباني.

٢ انظر: المصدر نفسه ص ٣٧. وتفسير القرطبي ١٣/١٥٤ - وهو الراجح عنده - وأهوال القبور لابن رجب ص ٧٦-٧٧. وأضواء البيان ٦/٤٢١-٤٣٩.

٣ سورة فاطر، الآية [٢٢].

٤ سورة النمل، الآية [٨٠]. (٢)

٥٨. ٥٨- "المعجزة وآياته الباهرة، وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله إلينا ببيان دينه

الذي ألزمتنا إياه صلى الله عليه وسلم فكان كلامه، وعهوده وما بين وبلغ من كلام الله عز وجل حجة باقية

(١) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ٢/٥٠٠

(٢) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ٢/٤٦٤

معصومة من كل آفة إلى كل من بحضرته، وإلى من كان في حياته غائبا عن حضرته، وإلى كل من يأتي بعد موته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة من جن وإنس، قال عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أُولَئِكَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ١.

فهذا نص ما قلنا، وإبطال اتباع أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما الحاجة إلى فرض الإمامة؛ لينفذ الإمام عهد الله -عز وجل- الواردة إلينا من عنده فقط، لا لأن يأتي الناس بما لا يشاؤون في معرفته من الدين الذي أتاهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ووجدنا عليا رضي الله عنه إذا دعي إلى التحاكم بالقرآن، أجاب، وأخبر أن التحاكم إلى القرآن حق، فإن كان علي رضي الله عنه أصاب في ذلك فهو قولنا، وإن كان أجاب إلى الباطل، فهذه غير صفته رضي الله عنه. ولو كان التحاكم إلى القرآن لا يجب إلا بحضرة الإمام؛ لقال علي حينئذ: كيف تطلبون تحكيم القرآن، وأنا الإمام المبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

دحض ابن حزم شبهة الروافض في الإمام المعصوم

فإن قالوا: إذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بد من إمام يبلغ الدين. قلنا: هذا باطل، ودعوى بلا برهان، وقول **لا دليل على** صحته، وإنما الذي يحتاج إليه أهل الأرض من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بيانه صلى الله عليه وسلم وتبليغه فقط، سواء في ذلك من كان بحضرته، ومن غاب عنه، ومن جاء بعده، إذ ليس في شخصه المقدس صلى الله عليه وسلم إذا لم يتكلم أو يعمل بيان عن شيء من الدين فالمراد عنه صلى الله عليه وسلم + ق أبدا مبلغ إلى كل من في الأرض.

وأیضا فلو كان ما قالوا من الحاجة إلى إمام موجود أبدا؛ لكان ذلك منتقضا عليهم بمن كان غائبا عن حضرة الإمام في أقطار الأرض، إذ لا سبيل

١ سورة الأعراف آية: ٣. (١)

٥٩. -٥٩- "والمجتهدين في (رسالة التقية ؟ ٥٣ ؟ دار الهادي الأولى ١٩٩٢ ؟ بيروت لبنان) :
"ويشترط في الأول أن تكون التقية من مذهب المخالفين لأنه المتقين من الأدلة الواردة في الأذن في العبادات
على وجه التقية لأن المتبادر التقية من مذهب المخالفين فلا يجري في التقية عن الكفار ؟ وظلمة الشيعة ...

(١) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) ص/١٧٥

أقول: لاحظ أن المتيقن عندهم من الأدلة أن التقية مع أهل السنة لا من الكفار ولا من ظلمة الشيعة ثم تذكر قول الشيخ موسى جبار الله أنهم يرون أن أهل السنة والجماعة أعدى أعدائهم.

ويقول آيتهم العظمى أبو القاسم الخوئي في التنقيح شرح العروة الوثقى (٣٣٢/٤ - ٣٣٣ ؟ مطبعة صدر قم نشر دار الهادي للمطبوعات قم ١٤١٠ هـ) وهو يتكلم عن التقية: "وذلك لأن المستفاد من الأخبار الواردة في التقية إنما شرعت لأجل أن تختفي الشيعة عن المخالفين وألا يشتهروا بالتشيع أو الرفض ولأجل المداراة والمجاملة معهم ومن البين أن المكلف إذا أظهر مذهب الحنابلة عند الحنفي مثلاً أو بالعكس حصل بذلك التخفي وعدم الاشتهار بالرفض والتشيع وتحققت المداراة والمجاملة معهم فإذا صلى في مسجد الحنيفة مطابقاً لمذهب الحنابلة صدق أنه صلى في مساجدهم أو معهم والسر في ذلك أن الواجب إنما هو التقية من العامة والمجاملة والمداراة معهم ولم يرد في شيء من الأدلة المتقدمة وجوب اتباع أصنافهم المختلفة **ولا دليل على**

وجوب اتباع من يتقي منه في مذهبه وإنما اللازم هو المداراة والمجاملة مع العامة وإخفاء التشيع عندهم".

أقول: ومعنى كلام الخوئي أنه ليس على الشيعي أن يكون مع الحنيفة حنفياً ومع الشافعية شافعيًا ؟ ... ؟ فيكفيه لإخفاء التشيع أن يظهر أي مذهب من مذاهب أهل السنة فلا يضر الشيعي أن يظهر أمام المالكية بمذهب أبي حنيفة مثلاً المهم ألا ينكشف أنه شيعي، ويقول الخوئي في التنقيح". (١)

٦٠. -٦٠- "فخبر الواحد: إما أن لا يقوم دليل على صدقه، فهذا لا يفيد العلم، كما قال ابن تيمية

رحمه الله: (ولا ريب أن مجرد خبر الواحد الذي **لا دليل على** صدقه لا يفيد العلم) (رحمته الله ١) .

وإما أن تقوم به أدلة، أو تحفه قرائن تدل على صدقه، فهذا الخبر يفيد العلم اليقيني، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه) (رحمته الله ٢) ، ثم ذكر جمهرة كبيرة من العلماء القائلين بهذا القول وقال رحمه الله: (الخبر الذي تلقاه الأمة بالقبول تصديقاً له، أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف) (رحمته الله ٣) .

ويمثل خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول: أحاديث الصحيحين، يقول في ذلك ابن تيمية رحمه الله: (جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول، وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علماً قطعياً أن

(١) حقيقة الشيعة «حتى لا ننخدع» ص/٢٨

النبي صلى الله عليه وسلم قالها) (ﷺ ٤) .

وإذا أفاد خبر الواحد العلم فإنه يوجب العمل، وهذا هو المقرر عند الأئمة، ولذا قال ابن تيمية رحمه الله: (ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به ... فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقتة بالقبول تصديقا وعملا بموجبه) (ﷺ ٥) .

وعن الأخذ بخبر الواحد في الاعتقاد، قال رحمه الله: (مذهب أصحابنا أن

ﷺ

(ﷺ ١) الرد على المنطقيين ص ٣٨.

(ﷺ ٢) مقدمة في التفسير (ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥١/١٣) .

(ﷺ ٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٨/١٨، وانظر: المسودة لآل تيمية ص ٢٤٢.

(ﷺ ٤) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ص ١٧٤.

(ﷺ ٥) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/١٨، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٥٤ - ٥٥. (١)

٦١. ٦١ - "صفات الله وأفعاله الاختيارية بين فرق المسلمين، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن المضاف إلى الله في نصوص الكتاب والسنة أصل عظيم ضل فيه كثير من أهل الأرض من أهل الملل كلهم (ﷺ ١) .

ويستدل نفاة الصفات والأفعال الاختيارية بأدلة عقلية (ﷺ ٢) منها:

الأول: قولهم: (أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، فلو جاز اتصافه بها لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث) . وهذا الدليل مبني على مقدمتين، وفي كل من المقدمتين نزاع معروف بين طوائف المسلمين.

أما الأولى: وهي أن القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده. فأكثر العقلاء على خلافها حتى المتكلمين أنفسهم لم يذكروا لها حجة عقلية صحيحة (ﷺ ٣) .

وأما المقدمة الثانية: وهي أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فهذه - أيضا - قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم، وقالوا: التسلسل الممتنع هو التسلسل في العلل، فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة **فلا دليل على** بطلانه، فلا يمكن حدوث شيء من الحوادث

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد ص ١١٧

إلا على هذا الأصل، ومن لم يجوز ذلك لزمه القول بحدوث الحوادث بلا سبب حادث، وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح.

رحمته الله

(رحمته الله ١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ١٦١/٢، درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٧، وانظر: في مسألة المضاف إلى الله: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٤/٦ - ١٤٨، ٢٩٠/٩، ١٥١/١٧ - ١٥٢، شرح العقيدة الأصفهانية ٦٦، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ١٥٥/٢ - ١٦٤، درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٧ - ٢٦٨.

(رحمته الله ٢) ذكر هذه الأدلة المختصرة الرازي في الأربعين في أصول الدين ١٧١/١ - ١٧٣، ونقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع متعددة مثل: درء تعارض العقل والنقل ١٧٧/٢ - ٢١٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤٧/٦ - ٢٥٢.

(رحمته الله ٣) انظر للتفصيل: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١٧٨/٢ - ١٨٠. (١)

٦٢. - "قبورهم يتصرفون، وأنه تواتر عن المصطفى صلى الله عليه وسلم على أن موتى المؤمنين في البرزخ يعلمون، ويسمعون، ويرون، ويقدرّون على الدعاء، وأن الشكوى لهم من ظلم الظالم قد تفيد، فلهم ما شاء الله من التصرفات (رحمته الله ١) .

ويرون تخطئة ابن تيمية رحمه الله حين فرق بين التوسل بالأحياء الحاضرين القادرين، وبين التوسل بالميت، بأنه **لا دليل على** التفريق بين الحي والميت، ومن فرق بين الحي والميت فهو دليل على أنه يرى فناء الأرواح، وهذا يؤدي إلى إنكار البعث (رحمته الله ٢) .

ويذكرون مثالا على جواز التوسل بالصالحين الموتى: أن الشافعي (ت - ٢٠٤هـ) رحمه الله كان يتوسل بأبي حنيفة (ت - ١٥٠هـ) رحمه الله ببغداد، يأتي إلى ضريحه ويركع ركعتين، ويتوسل به (رحمته الله ٣) .

رحمته الله

(رحمته الله ١) انظر: حقيقة التوسل والوسيلة لموسى علي ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(رحمته الله ٢) انظر: محق القول للكوثري ضمن مقالاته ص ٤٥٠.

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد ص ٢٥٥

(صلى الله عليه وسلم ٣) انظر: مصباح الأنام للحداد ص ٥٧. (١)

٦٣. -٦٣- "للفعل يستلزم الجبر قيل له هذا المعنى حق **ولا دليل على** إبطاله وحذاق المعتزلة كأبي الحسين البصري وأمثاله يسلمون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وسلموا أن الله خلق الداعي والقدرة فلزم أن يكون الله خالق أفعال العباد ولكن لم يقولوا بذلك وأبو الحسين هذا وإن كان يدعي الغلو في الاعتزال حتى أدعى العلم بأن العبد يوجد أفعاله أمر ضروري كان أيضا عظيم الغلو في القول بالجبر وحيث قلنا إن حقيقة القول أن الله سبحانه هو الخالق لفعل العبد فإذا قالت القدريّة هذا ينافي كون العبد مختارا لأنه لا معنى للمختار إلا معنى كونه قادرا على الفعل والترك وأنه إن شاء فعل هذا وأن شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن هل هو قادر على الفعل والترك على سبيل البدل أو على سبيل الجمع والثاني باطل فإن الفعل والترك ضدان وإجماعهما ممتنع والقدرة لا تكون على ممتنع فعلم أن قولنا قادر على الفعل والترك أي يقدر أن يفعل في حال عدم الترك ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل فقول القائل القادر إن شاء فعل وإن شاء ترك هو على سبيل البدل لا أنه يقدر أن يشاء الفعل والترك معا بل حال مشيئته للفعل لا يكون مريدا للترك وحال مشيئته للترك لا يكون مريدا للفعل فحال كونه شاء للفعل مع القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال وجود الفعل يمتنع أن يكون مريدا للترك مع الفعل وأن يكون قادرا على الترك مع الفعل والتخير بينهما إنما يكون عند عدمهما جميعا فأما حال الفعل فيمتنع الترك وحال الترك يمتنع الفعل وحينئذ فالفعل واجب حال وجوده لا في الحال التي كان مخيرا فيها بين الفعل والترك نعم قد يكون الفاعل حال الفعل مريدا للترك بعد الفعل وهذا ترك ثان ليس هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده فتأمل إذا تقرر هذا فأعلم أن مذهب جمهور أهل السنة أن أفعال الإنسان الاختيارية مستندة إليه وأنه فاعل لها والله خلقه فاعلا وأنه مريد مختار والله جعله مريدا مختارا فالماشي مثلا يمشي حقيقة والله جعله ماشيا بمنزلة مريض مشى بين اثنين والله المثل الأعلى ويثبتون". (٢)

٦٤. -٦٤- "ثم ضرب مثالين لبيان مباينة الخالق للمخلوق (الأول في الجنة ونعيمها والثاني في الروح)، وبين أن نعيم الجنة يباين موجودات الدنيا مع الاتفاق في الأسماء، فمباينة الخالق أولى، وكذلك الروح موصوفة بأنها تذهب وتجيء، ومع ذلك هي مباينة لغيرها من المخلوقات فمباينة الخالق أولى.

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد ص/٤٣٠

(٢) رفع الشبهة والغرر عن محتج على فعل المعاصي بالقدر ص/٤٤

ثم ذكر سبع قواعد لمناظرة أهل التعطيل والتفويض:

القاعدة الأولى: أن الله تعالى موصوف بالإثبات خلافا للمعطلة، وموصوف بالنفي خلافا للمشبهة.

القاعدة الثانية: أن ما يضاف إلى الله منه ما هو ثابت في الكتاب والسنة فيثبت لله، ومنه ما لم يرد فيهما فلفظه غير مقبول، وأما المعنى فيستفصل عنه ويتوقف في لفظه، فإن كان حقا قبل وإلا رد اللفظ والمعنى.

القاعدة الثالثة: في بيان معنى ظاهر النصوص، وهل هو مراد أم لا؟.

القاعدة الرابعة: ومحورها يدور على ما يترتب من التوهم في صفات الله عند المعطلة فمن يتوهم التشبيه ثم ينفي الصفات يقع في محاذير أربعة:

أ. تعطيل النصوص، ب. وتعطيل الله عن صفاته، ج. ثم تشبيه الله بخلقه، د. ووصفه بما لا يليق به سبحانه.

القاعدة الخامسة: في بيان أن ما وصف الله به نفسه معلوم المعنى دون كيف.

القاعدة السادسة: في بيان الضابط السديد في باب الأسماء والصفات وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه، وما **لا دليل على** نفيه وإثباته يتوقف فيه وكل كمال لا نقص فيه فالله أولى به، وكل نقص فالله منزّه عنه.

القاعدة السابعة: تدور على أن ما جاءت به الأدلة في هذا الباب تعرف عن طريق العقل كذلك، إذ العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، وبهذه القاعدة ختم شيخ الإسلام هذه القواعد المباركة. ونظرا لأهمية الرسالة التدمرية، وما فيه من أصول وردود على أهل". (١)

٦٥. ٦٥- "القاعدة السادسة: في بيان الضابط السديد في باب الأسماء والصفات، وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه، وما **لا دليل على** نفيه وإثباته يتوقف فيه، وكل كمال لا نقص فيه فالله أولى به، وكل نقص فالله منزّه عنه.

القاعدة السابعة: تدور على أن ما جاءت به الأدلة في هذا الباب تعرف عن طريق العقل، كذلك إذ العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، وبهذه القاعدة ختم شيخ الإسلام هذه القواعد المباركة.

ثامنا. بين شيخ الإسلام الأصل الثاني من موضوع الرسالة التدمرية ألا وهو الشرع والقدر وذكر الواجب فيه، وهو عبادة الله وحده وما تضمنه العبادة من كمال الذل والخضوع لله، وأن ذلك هو دين الإسلام وأن الأنبياء جميعا جاؤوا به، وأنه الحكمة التي خلق الله الإنس والجن من أجلها ثم تحدث عن الصوفية وأخطائهم ومعنى

(١) شرح الرسالة التدمرية ص/٧

الفناء.

وأنه ثلاثة أنواع هي:

أولاً: الفناء الديني الشرعي، وهو الفناء بعبادته عن عبادة غيره.

ثانياً: الفناء عن شهود ما سوى الله، وهو الفناء في توحيد الربوبية، وبين أن هذا ليس من لوازم الطريق إلى الله، وأن السابقين الأولين لم يكونوا يعرفونه، بل إن المشركين أنفسهم كانوا مقرين به.

ثالثاً: الفناء عن وجود السوي بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وهو قول أهل الاتحاد والحلول من الصوفية، وبين ما في قول هؤلاء من الباطل.

وبين العلاقة بين العبادة والاستعانة، وأن إعانة العبد غير واجبة على الله بل هي محض التفضل منه.

وذكر أقسام الناس في ذلك وما يترتب على هذه الأقسام من قول الحق أو قول الباطل.

ثم بين الواجب في العبادة والاستعانة، وبين أن محاجة آدم لموسى إنما (١).

٦٦. ٦٦- "هل أسماء الله محصورة بعدد:

١. ليست محصورة:

أ. لقوله صلى الله عليه وسلم: "أسألك بكل اسم هو لك أو استأثرت به في علم الغيب عندك".

ب. قوله: "لا أحصي ثناء عليك".

ج. قال ابن حزم: أسماء الله (٩٩) اسماً فقط لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن لله تسعة وتسعين اسماً".

الجواب: المقصود منه أن من أحصى هذا العدد دخل الجنة، ولا يمنع أن عدد أسماء الله أكثر من ذلك.

* القاعدة السادسة: الضابط الذي يعرف به ما يجوز وما لا يجوز على الله نفياً وإثباتاً:

الضابط في ذلك عند المتكلمين هو العقل، ولهم طريقتان في التنزيه:

١. التنزيه بنفي التشبيه.

٢. التنزيه بنفي التجسيم.

والضابط عند أهل السنة في هذا الباب نوعان:

أ. الضابط السمعي: بأن لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ووصفه رسوله صلى الله عليه وسلم، وننفي ما

نفاه الله عن نفسه وما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، أما ما **لا دليل على** إثباته ونفيه: فتوقف فيه

(١) شرح الرسالة التدمرية ص/٣٩

فلا يثبت ولا ينفي.

ب . الضابط العقلي: وهو مأخوذ من الشرع، بأن كل كمال لا نقص فيه فالله أحق به، وكل نقص فالله منزّه عنه.

طريقة أهل السنة في التنزيه:

١ . نفي ما نفاه الله تصرّحاً.

٢ . نفي النقص والعيب عن الله، وضابطه: كل ما يضاد الكمال فهو نقص، وكل ما كان من لوازم النقص." (١)

٦٧. ٦٧- "إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر﴾ (ﷺ ١) . قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة. ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، **ولا دليل على** إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمرا عدميا، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب

ﷺ

٦٨. ٦٨- "وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيها لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة، فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابرا لعقله وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة. ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بلا مقابلة بغير جهة، وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حذق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته، ولهذا لما تجلى الله للجبل: ﴿خر موسى صعقا فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر﴾ [الأنعام: ٨] . قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشبهه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة. ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا؟ أو أمرا عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقرير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، **ولا دليل على** إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمرا عدميا، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من". (٢)

(١) شرح الطحاوية - ط الأوقاف السعودية ص/١٦١

(٢) شرح الطحاوية - ط دار السلام ص/١٩٥

٦٩. -٦٩- "عجز الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا]

ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة.

وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حذق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته. ولهذا لما تجلّى الله للجبل، ﴿خر موسى صعقا فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ [الأعراف: ١٤٣] (الأعراف: ١٤٣)، بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر﴾ [الأنعام: ٨] (الأنعام: ٨). قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشبهه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة. ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، **ولا دليل على** إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس". (١)

٧٠. -٧٠- "فنحن نقول: تثبت المحبة بالأدلة العقلية، كما هي ثابتة عندنا بالأدلة السمعية،

احتجاجا على من أنكر ثبوتها بالعقل، فنقول وبالله التوفيق:

إثابة الطائعين بالجنات والنصر والتأييد وغيره، هذا يدل بلا شك على المحبة، ونحن نشاهد بأعيننا ونسمع بآذاننا عمن سبق وعمن لحق أن الله عز وجل أيد من أيد من عباده المؤمنين ونصرهم وأثابهم، وهل هذا **إلا دليل على** المحبة لمن أيدهم ونصرهم وأثابهم عز وجل؟! **دليل على**

وهنا سؤالان:

الأول: بماذا ينال الإنسان محبة الله عز وجل؟ وهذه هي التي يطلبها كل إنسان، والمحبة عبارة عن أمر فطري يكون في الإنسان ولا يملكه، ولهذا يروى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال في العدل بين زوجاته: "هذا

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ٢٢٠/١

قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك" ١؟

فالجواب: أن المحبة لها أسباب كثيرة:

منها: أن ينظر الإنسان: من الذي خلقه؟ ومن الذي أمدّه

١ رواه أحمد (١٤٤/٦) ، وأبو داود (٢١٣٤) ، وابن ماجه (١٩٧١) ، والنسائي (٦٤/٧) ، والترمذي (١١٤٠) ، وابن حبان (٥/١٠) ، والحاكم (١٨٧/٢) ؛ وصححه ووافقه الذهبي. واختلف في وصله وإرساله. وانظر "ارواء الغليل" (٢٠١٨) .". (١)

٧١-٧١ "عن مثل الصغر مع الكبر والأبوة مع البنوة على الإطلاق والحق أنه احتراز عن خروج مثل ذلك فإنهما متقابلان ولا يمتنع اجتماعهما إلا عند اعتبار وحدة الجهة وأما التقييد بوحدة المحل فلأن المتقابلين قد يجتمعان في الوجود وفي الجسم على الإطلاق كبياض الرومي وسواد الحبشي قال فإن كانا وجوديين يريد حصر أقسام التقابل في الأربعة ومبناه على أن المتقابلين يكونان وجوديين أو وجوديا وعدميا فإن كانا وجوديين فإن كان تعقل كل منهما بالقياس إلى تعقل الآخر فمتضايان كالأبوة والبنوة وإلا فمتضادان كالسواد والبياض وإن كان أحدهما عدميا والآخر وجوديا فإن اعتبر في العدمي كون الموضوع قابلا للوجودي بحسب شخصه كعدم اللحية عن الأمرد أو نوعه كعدم اللحية عن المرأة أو جنسه القريب كعدم اللحية عن الفرس أو جنسه البعيد كعدم اللحية عن الشجر فهما متقابلان تقابل الملكة والعدم وإن لم يعتبر ذلك كالسواد واللاسواد فتقابل الإيجاب والسلب إلا أنه لا دليل على امتناع أن يكون المتقابلان عدميين كيف وقد أطبق المتأخرون على أن نقيض العدمي قد يكون عدميا كالامتناع واللامتناع والاعمى واللاعمرى بمعنى رفع العمى وسلبه أعم من أن يكون باعتبار الاتصاف بالبصر أو باعتبار عدم القابلية له فما يقال أن اللاعمرى إما عبارة عن البصر فيكون وجوديا وإما عن عدم قابلية المحل للبصر فيكون سلبيًا لأمر وجودي ليس بشيء وإذا جاز أن يكونا عدميين فالأولى أن يبين الحصر بوجه يشملهما كما يقال المتقابلان إن كان أحدهما سلبيًا للآخر فإن اعتبر في السلب استعداد المحل في الجملة لما أضيف إليه السلب فتقابلهما تقابل الملكة والعدم وإلا فتقابل الإيجاب والسلب وإن لم يكن أحدهما سلبيًا للآخر فإن كان تعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر فتقابلهما التضايف وإلا فالتضاد وقد يستدل على لزوم كون أحد المتقابلين وجوديا بأنه لا تقابل بين العدم المطلق والمضاف ضرورة

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ص/٢٤١

صدق المطلق على المقيد ولا بين العدمين المضافين لوجهين

أحدهما أنهما يجتمعان في غير ما وقع الإضافة إليه إما بطريق الصدق فلأنه يصدق على الأحمر أنه لا أسود ولا أبيض وإما بطريق الوجود فلأنه قد وجد فيه الحمرة التي هي لا سواد ولا بياض

وثانيهما أن من شرط المتقابلين أن يكونا متواردين على موضوع واحد كما أشرنا إليه وقد صرح به بعض المتأخرين وموضوع العدمين المضافين كاللأسود واللابياض متعدد ضرورة أنهما لو أضيفا إلى واحد لم يكونا عديمين وبهذا يخرج التفصي عن إشكالين

أحدهما أن مثل الإنسانية مع الفرسية داخل في حد المتقابلين ضرورة امتناع اجتماعهما مع أنه ليس أحد أقسام الأربعة أما غير التضاد فظاهر وأما التضاد فلا يطابق على أنه لا تضاد بين الجواهر لامتناع". (١)

٧٢. ٧٢- "الوجود أعني حمل الاشتقاق لما ذكر في أساس المنطق من أن امتناع المتقابلين في موضوع واحد يعتبر في تقابل الإيجاب والسلب بحسب الصدق عليه وفي البواقي بحسب الوجود فيه كالأبيض الحلو فإن فيه البياض واللابياض لأن اللابياض مقول على الحلاوة الموجودة فيه والمقول على الموجود في الموضوع موجود في الموضوع ثم ما يمتنع اجتماعه بحسب الوجود يمتنع بحسب الصدق من غير عكس وما يجوز بحسب الصدق يجوز بحسب الوجود من غير عكس فظهر أنه **لا دليل على** نفي تقابل الإيجاب والسلب من الوحدة والكثرة بل تفسيرهم الكثرة بالانقسام مطلقا أو إلى المتشابهات والوحدة بعدمه ظاهر في ثبوت ذلك وأما اتفاقهم على نفي التقابل بينهما فمعناه أن الكثرة أي العدد لما كانت متقومة بالآحاد ومتحصلة من انضمامها مجتمعة مع الواحد في المعدود لم يكن بين العدد والواحد تقابل أصلا وهذا ظاهر فيما هو جزء الكثرة وأما الوحدة التي ترد على الكثرة فتبطلها كما إذا جعلت مياه الكيزان في كوز واحد فقد يوهم تضادها بناء على تواردهما على موضوع واحد هو ذلك الماء مع بطلان أحدهما بالآخر ونفاه الإمام بأنهما ليسا على غاية الخلاف وبأن موضوع كل من الوحدات الزائلة التي هي نفس الكثرة جزء موضوع الوحدة الطارئة لا نفسه والكل ضعيف قال المنهج الخامس في العلية والمعلولية من لواحق الوجود والماهية العلية والمعلولية وهما من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الأعيان وإلا لزم التسلسل على ما مر غير مرة بل هما من المعقولات الثانية وبينهما تقابل التضاييف إذ العلة لا تكون علة إلا بالنسبة إلى المعلول وبالعكس فلا يجتمعان في شيء واحد إلا باعتبارين كالعلة المتوسطة التي هي علة لمعلولها معلولة لعلتها قال المبحث الأول قد يراد بالعلة ما

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١٤٦/١

يحتاج إليه الشيء وبالمعلول ما يحتاج إلى الشيء وإن كانت العلة عند إطلاقها منصرفة إلى الفاعل وهو ما يصدر عنه الشيء بالاستقلال أو بانضمام الغير إليه ثم علة الشيء أعني ما يحتاج هو إليه إما أن تكون داخلية فيه أو خارجة عنه فإن كانت داخلية فوجوب الشيء معها إما بالفعل وهي العلة الصورية وإما بالقوة وهي العلة المادية وإن كانت خارجة عن الشيء فإما أن يكون الشيء بها وهي العلة الفاعلية أو لأجلها وهي العلة الغائية ويخص الأوليان أعني المادية والصورية باسم علة الماهية لأن الشيء يفتقر إليهما في ماهيته كما في وجوده ولذا لا يعقل إلا بهما أو بما ينتزع عنهما كالجنس والفصل ويخص الآخرين أعني الفاعلية والغائية باسم علة الوجود لأن الشيء يفتقر إليهما في الوجود فقط ولذا يعقل بدونهما وتام هذا الكلام ببيان أمور

(١) أن ما ذكر في بيان الحصر وجه ضبط لأنه **لا دليل على** انحصار الخارج فيما به الشيء وما لأجله الشيء سوى الاستقراء

(٢) أن المراد بالصورية والمادية الصورة والمادة وما ينسب إليهما من الأجزاء لصدق التعريف عليها وكذا في الفاعلية والغائية وبهذا الاعتبار". (١)

٧٣. ٧٣- "الغريبة وليست بمدركة وإن كانت حاصلة لأنها صارت بمنزلة الطبيعة فلم يكن هناك انفعال وشعور فلم يكن ألم وقيل الاشتراك لفظي والتفسير إنما هو للحسي خاصة وأما الوجد فمختص بالحسي في العرف أيضا بل أظهر اختصاصه باللمسي عل ما صرح به البعض وإن كان ظاهر كلام أئمة اللغة أنه يرادف الألم فلذا قلنا الحسي من الألم سيما اللمسي يسمى وجعا واتفقت كلمة الأطباء على أن كلا من تفرق الاتصال وسوء المزاج المختلف يقع سببا للوجد في الجملة وأن لا سبب له سواهما إما بحكم الاستقراء وإما بالاستدلال وإن كان ضعيفا وهو أن كمال العضو صحته وهي بالمزاج المعتدل والهيئة التي بها يتأتى الأفعال على ما يجب فالمنافي لهذا الكمال يكون مبطلا لاعتدل المزاج وهو سوء المزاج أو للهيئة وهو تفرق الاتصال وإنما اختلفوا في أن كلا منهما يصلح سببا بالذات كما يكون بالعرض وهو مذهب ابن سينا أو السبب بالذات هو تفرق الاتصال فقط وسوء المزاج إنما يكون سببا بواسطة ما يلزمه من تفرق الاتصال وهذا هو المشهور من مذهب جالينوس وكثير من الأطباء أو بالعكس أي السبب بالذات هو سوء المزاج فقط والتفرق إنما يكون سببا بواسطته وإلى هذا مال الإمام الرازي وجمع من المتأخرين وعلى كل من المذاهب احتجاجات واعتراضات أعرضنا عنها مخافة التطويل وتفصيلها في شرح القانون واشترط ابن سينا في سوء المزاج المولم أن

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١٥٢/١

يكون حاراً أو بارداً لا رطباً أو يابساً وأن يكون مختلفاً لا متفقاً أما الأول فلأن الرطوبة واليبوسة من الكيفيات الانفعالية دون الفعلية وفيه بحث لأنه إن أريد أنهما ليستا فاعليتين والمولم بالذات فاعل فيشكل يجعل اليبوسة سبباً لتفرق الاتصال وكليهما لكثير من الأمراض فليكونا سببين للوجع بذلك المعنى من غير توسط تفرق الاتصال فلا ينحصر السبب فيه وفي سوء المزاج الحار أو البارد وأما السبب بالذات بمعنى المؤثر بالطبع **فلا دليل على** كون الحار والبارد وتفرق الاتصال كذلك وإن أريد أن الوجع إحساس ما والإحساس انفعال والانفعال لا يكون إلا عن فاعل وهما ليسا من الكيفيات الفاعلة فيشكل بتصريح ابن سينا في مواضع من كتبه بل إطباق القوم على أنهما من الكيفيات المحسوسة بل أوائل الملموسات فعند خروجهما عن الاعتدال يكونان متنافيين فإدراكهما من حيث هما كذلك يكون ألماً ثم ذكر ابن سينا أن سوء المزاج اليابس قد يكون مولماً بالعرض لأنه قد يتبعه لشدة التقييض تفرق الاتصال المؤلم بالذات واعتراض بأن الرطب أيضاً قد يستتبعه بواسطة التمديد اللازم لكثرة الرطوبة المحوجة إلى مكان أوسع وأجيب بأن ذلك إنما يكون في الرطوبة التي مع المادة فيكون الموجب هو المادة لا الرطوبة نفسها وأما الثاني فلأن سوء المزاج المتفق غير مولم ولذلك يسمى بالمتفق والمستوي حيث شابه المزاج الأصلي في عدم الإيلام وذلك لأنه عبارة عن الذي استقر في جوهر العضو وأبطل المقاومة وصار في حكم المزاج الأصلي فلا انفعال فيه للحاسة فلا إحساس فلا ألم وأيضاً". (١)

٧٤. ٧٤- "والكيف مع التنبيه على منشأ توهمهما وذلك إنا نجد الجسم ينتقل على سبيل التدرج من كمية إلى كمية أخرى أزيد أو أنقص ومن كيفية إلى كيفية أخرى تضاد الأولى أو تماثلها من غير أن يظهر لنا تفاصيل ذلك وأزمة وجود كل منها فتوهم أن ذلك حركة إذ لا نعقل من الحركة إلا تغيراً على التدرج لكن لا حركة عند التحقيق لأن معنى التدرج المعتبر في الحركة أن لا يكون دفعة لا بحسب الذات ولا بحسب الأجزاء والانتقال ههنا إنما هو دفعات يتوهم من اجتماعها التدرج لأن ما بين المبدأ والمنتهى من مراتب الكميات أو الكيفيات متميزة بالفعل ينتقل الجسم من كل منها إلى آخر دفعة كما في صيرورة الأرض ماء ثم هواء ثم نارا مع الاتفاق على أن مجموع ذلك ليس حركة جوهرية من الأرض إلى النار لظهور تفاصيل المراتب وأزمة وجوداتها وبدل على نفي الحركة في الأمور المتميزة بالفعل سواء كانت كميات أو كيفيات أو جواهر أن الوسط بين المبدأ والمنتهى إن كان واحداً فظاهر أنه لا حركة وإن كان كثيراً فتلك الكثرة سواء كان اختلافها بالنوع أو بالعدد إما أن تكون غير متناهية وهو محال ضرورة كونها محصورة بين حاصرين وإما أن تكون متناهية

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٢٤٦/١

وهو يستلزم تركب الحركة من أمور لا تقبل القسمة إذ لو انقسمت إلى أمور متغايرة تنقل الكلام إلى كل واحد منها وهلم جرا فيكون ما فرض متناهي غير متناه هف وتركب الحركة مما لا يقبل الانقسام باطل لاستلزامه وجود الجزء الذي لا يتجزأ وكون البطء لتخلل السكتات أما الأول فلانطباق الحركة على ما فيه الحركة وأما الثاني فلأن السريع إذا تحرك جزءا فالبطيء إن تحرك مثله دائما لزم تساويهما أو أكثر لزم كونه أسرع أو أقل لزم انقسام مالا ينقسم فلم يبق إلا أن يكون له فيما بين أجزاء الحركة سكتات وسيجيء بيان بطلان اللازمين وهذا بخلاف الحركة الأينية فإن الوسط الذي بين المبدأ والمنتهى أعني امتداد المسافة واحد بالفعل يقبل بحسب الفرض انقسامات غير متناهية فإن قيل يجوز أن يكون كل واحد من تلك الآحاد المتناهية قابلا لانقسامات غير متناهية فلا يلزم تركب الحركة مما لا يقبل الانقسام قلنا هذا غير مفيد إذ التقدير أن الانتقال إلى كل من تلك الآحاد دفعي والحاصل أن امتناع تركب الحركة مما لا ينقسم يقتضي أن يكون امتدادها الموهوم منطبقا على أمر قابل لانقسامات غير متناهية على ما هو شأن الكم المتصل سواء كان عارضا بجسم واحد كما في الحركة في الماء أو لأجسام مختلفة كما في الحركة من الأرض إلى السماء لا على كم منفصل متناهي الآحاد سواء كان معروضه جوهرًا أو كما متصلا أو كيفا أو غير ذلك وبهذا يندفع ما يتوهم من أنه إذا جازت الحركة في المسافة لكونها معروضة لما يقبل الانقسام لا إلى نهاية ففي الكم القابل لذلك بحسب ذاته أولى (قال ولا يثبت للحركة في باقي المقولات) يعني **لا دليل على** ثبوت الحركة في الجوهر والمتى والإضافة". (١)

٧٥. ٧٥- "أنها بخلاف ذلك والاستدلال بأن شأن الحرارة إفناء الرطوبات والنار الصرفة في غاية الحرارة فيلزم أن تكون في غاية اليبوسة ضعيف لأن إفناءها للرطوبة الطبيعية المفسرة بسهولة قبول التشكلات وتركها غير مسلم بل إنما تفني البلة والأجزاء المائية وما هو كذلك لا يلزم أن يكون يابسا في نفسه كما في الهواء الصرف الثالث حرارة الهواء الصرف فإنه **لا دليل على** إثباتها في الهواء الصرف عن انعكاس الأشعة ألا ترى أنه كلما كان أرفع من الأرض كان أبرد إلى أن يصير زمهريرا وما يقال أن ذلك بسبب مجاورة الباردتين أعني الماء والأرض مع زوال المانع أعني انعكاس الأشعة فغير مسلم وأما الاستدلال بأن النار حارة فلو كانت رطبة لكانت هواء وبأن الهواء رطب فلو كان باردا لكان ماء ففي غاية الضعف لأن الاشتراك في اللوازم سيما اللوازم المختلفة بالشدة والضعف المختص بكل من الملزومات بعض تلك المختلفات لا يوجب اتحاد الملزومات في الماهية

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١/٢٦٤

(قال ثم جعلوا ٤)

يعني ذهب الفلاسفة إلى أن هذه العناصر أركان جميع المركبات العنصرية أعني المسماة بالمواليد أعني المعادن والنبات والحيوان بمعنى أن تركيب جميعها إنما هو من هذه الأربعة وتحليل جميعها إنما هو إليها أما التركيب فلأننا نشاهد أنه إذا اجتمع الماء والتراب مع تخلل الهواء وفيضان حرارة من الشمس حدث النبات ثم أنه يصير غذاء للحيوان فيتأدى بحسب ما يتوارد عليه من الاستحالات والانقلابات إلى أن يتكون منه حيوان ولو فقد واحد من الأربعة لم يحدث كالتراب بلا رطوبة أو بلا هواء متخلل أو حرارة طابخة وأما التحليل فلأننا إذا وضعنا مركبا في القرع والأنبيق وأوقدنا عليه نارا من شأنها تفريق المختلفات تصاعد منه أجزاء هوائية وتقاطر أجزاء مائية وبقي أجزاء أرضية ومعلوم أنه لا بد من أجزاء نارية تفيد طبخا ونضجا يوجب حصول مزاج يستتبع صورة نوعية حاصلة تحفظ الأجزاء المجتمعة بالأسباب السابقة عن التفرق والانفصال والمركب عن الانحلال إذ ربما لا يكفي تلك الأسباب لكونها على التقضي والزوال وفيما ذكرنا دفع لما يقال أن شأن الحرارة تفريق المختلفات فكيف تكون جامعة لها وأنه لا بد للتجاور والاجتماع بين الجزء الناري وغيره من سبب يستدime ريثما يتم التأثير والتأثر فلم لا يكون هو المانع من تفريق الأجزاء من غير افتقار إلى الصورة النوعية نعم يرد أنه لم لا يجوز أن يكون الطبخ والنضج بحرارة الأجزاء الهوائية أو الفائضة من الأجرام السماوية من غير جزء ناري وأن يكون الحافظ محض إرادة القادر المختار أو مجرد امتزاج الرطب باليابس ولو سلم ما ذكر فيما نشاهد بتركيبه وتحليله فلا يدل على أن جميع المركبات كذلك

(قال المبحث الثاني ٢)

زعموا أن هيولي العناصر مشتركة قابلة لصورها النوعية وخصوصيات الصور إنما هي بحسب الاستعدادات الحاصلة بالأسباب الخارجة فعند تبدل الأسباب الخارجة والاستعدادات يجوز أن تزول صورة وهو المراد بالفساد وتحدث صورة أخرى". (١)

٧٦. ٧٦- "الحاس للمحسوس بلا واسطة وعلى الثاني يكون المحسوس بالحقيقة هو الرطوبة ويكون بلا واسطة قال وما في اللسان يعني أن المطعومات كما تفيد ذوقا فقد يفيد بعضها لمسا إما مع تميزه في الحس كما في الحلو الحار وإما بدونه وحينئذ يتركب من الكيفية الطعمية ومن التأثير اللمسي شيء واحد يصير كطعم محض مثل الحرافة فإنها طعم مع تفريق وإسخان وكالحموضة فإنها طعم مع تفريق بلا إسخان وكالعفوصة

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٣٥٢/١

فإنها طعم مع تجفيف أو تكثيف قال ومنها الشم الجمهور على أن إدراك الروائح بوصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى آلة الشم وقيل بتبخر وانفصال أجزاء من ذي الرائحة تخالطه الأجزاء الهوائية فتصل إلى الشامة وقيل بفعل ذي الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تبخر وانفصال أجزاء ورد الثاني بأن القليل من المسك يشم على طول الأزمنة وكثرة الأمكنة من غير نقصان في وزنه وحجمه فلو كان الشم بالتبخر وانفصال الأجزاء لما أمكن ذلك والثالث بأن المسك قد يذهب به إلى مسافة بعيدة جدا أو يحرق ويفنى بالكلية مع أن رائحته تدرك في الهواء الأول أزمنة متطاولة تمسك الفريق الثاني بأن الشم لو لم يكن بالتبخر وتحلل الأجزاء اللطيفة وانفصالها من ذي الرائحة لما كانت الحرارة وما يهيجهما من الدلك والتبخر تذكي الروائح ولما كان البرد الشديد يخفيها ولما ذبلت التفاحة بكثرة التشمم واللازم باطل بحكم المشاهدة والجواب منع الملازمة لجواز أن يكون ذلك من جهة أن التبخر وتحلل الأجزاء يعين على تكيف الهواء بكيفية ذي الرائحة وكثرة اللمس والتشمم على ذبول التفاحة وتحلل رطوباتها وتمسك الآخرون بأن النار مع شدة إحالتها لما يجاورها لا تسخن لا مسافة قريبة منها فكيف يحيل الجسم ذو الرائحة الهواء على مسافة بعيدة ربما تبلغ مسيرة أيام على ما حكى أرسطو أنه وقع ملحمة ببلاد يونان التي لا رخم فيها فسافرت الرخم إليها لروائح الجيف من مسيرة أيام والجواب أنه استبعاد **ولا دليل على** الامتناع سلمنا لكن وصول الهواء المتكيف إلى المسافات البعيدة على ما حكى يجوز أن يكون محبوب رياح قوية (وقال ومن الفلاسفة) نقل عن أفلاطون وفيثاغورس وهرمس وغيرهم أن الأفلاك والكواكب لها شم وفيها روائح ورد عليهم المشاؤون بأنه لا هواء هنالك يتكيف ولا بخار يتحلل وأجيب بأن اشتراط ذلك إنما هو في العنصريات ومن كلمات بعض المتأخرين أنا عند اتصالنا بالفلكيات في نوم أو يقظة نشم منها روائح أطيب من المسك والعنبر بل لا نسبة لما عندنا إلى ما هناك ولهذا اتفق أرباب العلوم الروحانية على أن لكل كوكب بخورا مخصوصا ولكل روحاني رائحة معروفة يستنشقونها ويتلذذون بها وبروائح الأطعمة المصنوعة لهم فيفيضون على من يرتب ذلك ما هو مستعد له قال ومنها السمع قد سبق في بحث الصوت ما يغني عن شرح هذا الموضع والمراد بالهواء المتوسط هو المتموج الحامل للصوت سواء كان معلولا للقرع أو للقلع". (١)

٧٧. ٧٧- "فالمراد به البدن وليس معنى هذا الكلام أنها لشدة تعلقها بالبدن واستغراقها في أحواله الغفل فيحكم عليها بما هو من خواص الأجسام على ما فهمه صاحب الصحائف ليلزم كونها في غاية الغفلة

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١٧/٢

الثالث أنها لو كانت مجردة لكانت نسبتها إلى جميع الأبدان على السواء فلم تتعلق ببدن دون آخر وعلى تقدير التعلق جاز أن تنتقل من بدن إلى بدن آخر وحينئذ لم يصلح القطع بأن زيدا الآن هو الذي كان بالأمس ورد بأننا لا نسلم أن نسبتها إلى الكل على السواء بل لكل نفس بدن لا يليق بمزاجه واعتداله إلا تلك النفس الفائضة بحسب استعداده الحاصل باعتداله الخاص

الرابع النصوص الظاهرة من الكتاب والسنة تدل على أنها تبقى بعد خراب البدن وتتصف بما هو من خواص الأجسام كالدخول في النار وعرضها عليها وكالتزلف حول الجنازة وككونها في قناديل من نور أو في جوف طيور خضر وامثال ذلك ولا خفاء في احتمال التأويل وكونها على طريق التمثيل ولهذا تمسك بها القائلون بتجرد النفوس زعما منهم أن مجرد مغايرتها للبدن يفيد ذلك وقد يستدل بأنها **لا دليل على** تجردها فيجب أن لا تكون مجردة لأن الشيء إنما يثبت بدليله وهو مع ابتناؤه على القاعدة الواهية يعارض بأنه **لا دليل على**

كونها جسما أو جسمانيا فيجب أن لا تكون كذلك قال احتجوا أي القائلون بتجرد النفس بوجوه الأول أنها تكون حالا لأموار يمتنع حلولها في الماديات وكل ما هو كذلك يكون مجردا بالضرورة أما بيان كونها محلا لأموار هذا شأنها فلائها تتعقلها وقد سبق أن التعلق إنما يكون بحلول الصورة وانطباع المثل والمادي لا يكون صورة لغير المادي ومثالا له وأما بيان تلك الأموار وامتناع حلولها في المادة فهو أن من جملة معقولاتها الواجب وإن لم يكن تعقله بالكنه والجواهر المجردة وإن لم نقل بوجودها في الخارج إذ ربما يعقل المعنى فيحكم بأنه موجودا وليس بموجود ولا خفاء في امتناع حلول صورة المجرد في المادي ومنها المعاني الكلية التي لا يمنع نفس تصورهما الشركة كالإنسانية المتناولة لزيد وعمر فإئها يمتنع اختصاصها بشيء من المقادير والأوضاع والكيفيات وغير ذلك ما لا ينفك عنه الشيء المادي في الخارج بل يجب تجردها عن جميع ذلك وإلا لم تكن متناولة لما ليس له ذلك والحاصل أن الحلول في المادي يستلزم الاختصاص بشيء من المقادير والأوضاع والكيفيات وغير ذلك والكلية تنافي ذلك فلو لم تكن النفس مجردة لم تكن محلا للصورة الكلية عاقلة لها واللازم باطل ومنها المعاني التي لا تقبل الانقسام كالوجود والوحدة والنقطة وغير ذلك وإلا لكان كل معقول مركبا من أجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال ومع ذلك فالملط وهو وجود مالا ينقسم أصلا حاصل لأن الكثرة عبارة عن الوحدات وإذا كان من المعقولات ما هو واحد غير منقسم لزم أن يكون محله العاقل له غير جسم بل مجردا لأن الجسم والجسماني منقسم وانقسام المحل مستلزم لانقسام الحال فيما يكون الحلول لذات المحل".

٧٨. ٧٨- "منهما عالم بوجوده المصالح والمفاسد فإذا علما المصلحة في أحد الضدين امتنع إرادة الآخر قلنا لو سلم كون الإرادة تابعة للمصلحة نفرض الكلام فيما إذا استوت في الضدين وجوه المصالح فإن قيل ما ذكرتم لازم في الواحد إذا وجد المقدور فإنه لا يبقى قادرا عليه ضرورة امتناع إيجاد الموجود فيلزم أن لا يصلح للألوهية قلنا عدم القدرة بناء على تنفيذ القدرة ليس عجزا بل كمالا للقدرة بخلاف عدم القدرة بناء على سد الغير طريق القدرة عليه فإنه عجز بتعجيز الغير إياه وهذا البرهان يسمى برهان التمانع وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ فإن أريد بالفساد عدم التكون فتقريره أنه لو تعدد الإله لم تتكون السماء والأرض لأن تكونهما إما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل باطل أما الأول فلأن من شأن الإله كمال القدرة وأما الآخرون فلما مر وإن أريد بالفساد والخروج عما هما عليه من النظام فتقريره أنه لو تعدد الإله لكان بينهما التنازع والتغالب وتميز صنع كل عن صنع الآخر بحكم اللزوم العادي فلم يحصل بين أجزاء العالم هذا الالتيام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة شخص واحد ويحتل الانتظام الذي به بقاء الأنواع وترتب الآثار

الوجه السادس لو وجد إلهان فإن اتفقا على إيجاد كل مقدور لزم التوارد وإن اختلفا لزم مفاسد التمانع أعني عجزهما أو عجز أحدهما مع الترجيح بلا مرجح

الوجه السابع لو تعدد الإله فما به التمايز لا يجوز أن يكون من لوازم الإلهية ضرورة اشتراكها بل من العوارض فيجوز مفارقتها فترفع الإثنيية فيلزم جواز وحدة الاثنين وهو محال

الوجه الثامن أن الواحد كاف **ولا دليل على** الثاني فيجب نفيه وإلا لزم جهالات لا تحصي مثل كون كل موجود نبصره اليوم غير الذي كان بالأمس ونحو ذلك فإن قيل كان الله تعالى في الأزل ولا دليل حينئذ أجيب بأن المراد أن مالا دليل لنا عليه يجب علينا نفيه ولنا دليل على وجوده في الأزل وقد يجاب بأن المراد أن ما لا يمكن أن يقوم عليه دليل يجب نفيه والله الواحد قد قام عليه الدليل فيما لا يزال وإن لم يكن في الأزل بخلاف الشريك فإنه لو كان عليه دليل فإما أزلي وهو بط لأنه لا يلزم افتقاره إلى المؤثر بل لا يجوز عند المتكلمين وإما حادث وهو لا يستدعي مؤثرا ثانيا ولا يخفى ضعفه بل ضعف هذا المأخذ

الوجه التاسع أنه لا أولوية لعدد دون عدد فلو تعدد لم ينحصر في عدد واللازم باطل لما سبق من الأدلة على

تناهي كل ما دخل تحت الوجود وقد سبق ضعفه

الوجه العاشر أن بعثة الأنبياء عليهم السلام وصدقهم بدلالة المعجزات لا يتوقف على الوجدانية فيجوز التمسك بالأدلة السمعية كإجماع الأنبياء على الدعوة إلى التوحيد ونفي الشركة وكالنصوص القطعية من كتاب الله تعالى على ذلك وما قيل أن التعدد يستلزم الإمكان لما عرفت من أدلة التوحيد وما لم يعرف أن الله تعالى واجب الوجود خارج عن جميع الممكنات لم يتأت إثبات البعثة". (١)

٧٩. ٧٩- "موجودات والعلم مع الذات موجودان وكذا جميع الصفات فظهر أن القول بالتعدد لا يتوقف على القول بالتغاير فقولنا ولو سلم معناه ولو سلم التغاير أو التعدد بدون التغاير فالقول بأزلية الصفات لا يستلزم القول بقدمها لكونه أخص فإن القديم هو الأزلي القائم بنفسه ولو سلم أن كل أزلي قديم فلا نسلم أن القول بتعدد القديم مطلقا كفر بالإجماع بل في قدم الذاتي بمعنى عدم المسبوقية بالغير وقدم الصفات زماني بمعنى كونها غير مسبقة بالعدم ولو سلم أن القول بتعدد القديم كفر ذاتيا كان أو زمانيا فلا نسلم ذلك في الصفات بل في الذوات خاصة أعني ما تقوم بأنفسها والنصارى وإن لم يجعلوا الأقانيم القديمة ذوات لكن لزمهم القول بذلك حيث جوزوا عليها الانتقال وقد سبق بيان ذلك وقوله تعالى ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾ بعد قوله ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ شاهد صدق على أنهم كانوا يقولون بآلهة ثلاثة فأين هذا من القول بإله واحد له صفات كمال كما نطق بها كتابه قال وأما التمسك إشارة إلى شبه أخرى ضعيفة جدا الأولى أنه لو كان موصوفا بصفات قائمة بذاته لكان حقيقة الإلهية مركبة من تلك الذات والصفات وكل مركب ممكن لا احتياجه إلى الأجزاء والجواب بمنع الملازمة بل حقيقة الإله تلك الذات الموجبة للصفات الثانية أن القدم أخص أوصاف الإله والكاشف عن حقيقته إذ به يعرف تميزه عن غيره فلو شاركت الصفات في القدم لشاركته في الإلهية فيلزم من القول بها القول بالآلهة كما لزم النصارى والجواب منع كون الأخص والكاشف هو القدم بل وجوب الوجود

الثالثة أنه **لا دليل على** هذه الصفات لأن الأدلة العقلية لا تتم والسمعية لا تدل إلا على أنه حي عالم قادر إلى غير ذلك والنزاع لم يقع فيه وما لا دليل عليه يجب نفيه كما سبق مرارا والجواب منع المقدمتين الرابعة أنه لا يعقل من قيام الصفة بالموصوف إلا حصولها في الحيز تبعا لحصوله والتحيز على الله تعالى محال فكذا قيام الصفات به والجواب أن معنى القيام هو الاختصاص الناعت على ما هو مرادكم باتصافه بالأحكام

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٦٣/٢

والأحوال قال والقوى إلزاما يعني أن من الشبه القوية في هذا الباب وإن كانت مقدماتها إلزامية لا تحقيقية أنه لو كانت له صفات قديمة لزم قيام المعنى بالمعنى لأن القديم يكون باقيا بالضرورة وعندكم أن بقاء الشيء صفة زائدة عليه قائمة به وأن قيام المعنى بالمعنى باطل فمن الأصحاب من لم يجعل البقاء صفة زائدة بل استمرارا للوجود ومنهم من جوز في غير التحيز قيام المعنى بالمعنى وإنما الممتنع قيام العرض بالعرض لأن معناه التبعية في التحيز والعرض لا يستقل بالتحيز فلا يتبعه غيره بل كلاهما يتبعان الجوهر ومنهم من امتنع عن وصف الصفات بالبقاء فلم يقل علمه باق وقدرته باقية بل قال هو باق بصفاته وهذا ضعيف جدا لأن الدائم الموجود أزلا وأبدا من غير طريان فناء عليه أصلا اتصافه بالبقاء ضروري ولا يفيد التحرز عن التكلم به ومنهم من قال هي باقية ببقاء هو بقاء الذات فإنه بقاء للذات وللصفات وللبقاء لأنها". (١)

٨٠. ٨٠- "الحصر ككثير من المصالح الدنيوية فإن قيل المشتمل على المصلحة المحضة أو الراجحة طاعة وتواضع قلنا ممنوع بل إذا كان فيه امتثال وتعظيم للغير ولهذا لا يتصف به فعل الرب وإن اشتمل على المصلحة ولو سلم الحصر فالمقدور في نفسه حركات وسكنات وتلحقه هذه الأحوال والاعتبارات بحسب قصد العبد وداعيته ولست من لوازم الماهية فانتفاؤها لا يمنع التماثل ومنهم الجبائي وأتباعه القائلون بأنه لا يقدر على نفس مقدور العبد لأنه لو صح مقدور بين قادرين لصح مخلوق بين خالقين لأنه يجب وقوعه بكل منهما عند تعلق الإرادة لما سبق من وجوب حصول الفعل عند خلوص القدرة والداعي وقد عرفت امتناع اجتماع المؤثرين على أثر واحد والجواب عندنا منع الملازمة بناء على أن قدرة العبد ليست بمؤثرة وسيجيء إن شاء الله ولو سلم فإنما يتم خلوص الداعي والقدرة لو لم يكن تعلق القدرة أو الإرادة للآخر مانعا ولو سلم فيجوز أن يكون واقعا بهما جميعا لا بكل منهما ليلزم المحال وعند أبي الحسين البصري منع بطلان اللازم فإننا إذا فرضنا التصاق جوهر واحد يكفي إنسانين فجذب به أحدهما حال ما دفعه الآخر فإن الحركة الحاصلة فيه مستندة إلى كل منهما وفيه نظر قال وأما شمول قدرته ما مر من الاختلاف كان في شمول قدرة الله تعالى بمعنى كونه قادرا على كل ممكن سواء تعلق به الإرادة والقدرة فوجد أم لا فلم يوجد أصلا أو وجد بقدرة مخلوق وعلى هذا لا يتأتى اختلافات الفلاسفة ومن يجري مجراهم ممن لا يقول بكونه قادرا مختارا وقد يفسر شمول قدرته بأن كل ما يوجد من الممكنات فهو معلول له بالذات أو بالواسطة وهذا مما لا نزاع فيه لأحد من القائلين بوحدة الواجب تعالى وإنما الخلاف في كيفية الاستناد ووجود الوسائط وتفصيلها وأن كل ممكن إلى أي ممكن يستند حتى

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٧٧/٢

ينتهي إلى الواجب وقد يفسر شمول قدرته بأن ما سوى الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته وإرادته ابتداء بحيث لا مؤثرا سواه وهذا مذهب أهل الحق من المتكلمين وقليل ما هم وتمسكوا بوجوه الأول النصوص الدالة إجمالا على أنه خالق الكل لا خالق سواه وتفصيلا على أنه خالق السموات والأرض والظلمات والنور والموت والحياة وغير ذلك من الجواهر والأعراض الثاني دليل التوارد وهو أنه لو وقع شيء بقدرته الغير وقد عرفت أنه مقدور لله تعالى أيضا فلو فرضنا تعلق الإرادتين به معا فوقوعه إما بإحدى القدرتين فيلزم الترجيح بلا مرجح وإما بهما فيلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد لأن التقديران كلا منهما مستقل بالإيجاد فلا يجوز أن تكون العلة هي المجموع وهذا بخلاف حركة الجوهر المتصق يكفي جاذب ودافع فإنه **لا دليل على** استقلال كل منهما بإيجاد تلك الحركة على الوجه المخصوص نعم يرد عليه أن قدرة الله تعالى أكمل فيقع بها وتضمحل قدرة العبد الثالث دليل التمانع وهو أنه لو وقع شيء بإيجاد الغير وفرضنا تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بضد ذلك الشيء في حال إيجاد الغير ذلك الشيء كحركة". (١)

٨١. ٨١- "والجواب منع ذلك بل إنما سبقت الآية لبيان أنواع تكليم الله البشر والتكليم وحيا أعم من أن يكون مع الرؤية أو بدونها بل ينبغي أن يحمل على حال الرؤية ليصح جعل قوله ﴿أو من وراء حجاب﴾ عطفا عليه قسيما له إذ لا معنى له سوى كونه بدون الرؤية تمثيلا بحال من احتجب بحجاب ولو سلم دلالتها على نفي الرؤية ونزولها في ذلك فيحمل على الرؤية في الدنيا جمعا بين الأدلة وجريا على موجب القرينة أعني سبب النزول وقوله ﴿وحيا﴾ نصب على المصدر و ﴿من وراء حجاب﴾ صفة لمحذوف أي كلاما من وراء الحجاب أو يرسل عطف على وحيا بإضمار أن والإرسال نوع من الكلام ويجوز أن تكون الثلاثة في موضع الحال قال السابغ) تقريره أن الله حيثما ذكر في كتابه سؤال الرؤية استعظمه استعظاما شديدا واستنكره استنكارا بليغا حتى سماه ظلما وعتوا كقوله تعالى ﴿وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كبيرا﴾ وقوله ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون﴾ وقوله ﴿يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم﴾ فلو جازت رؤيته لما كان كذلك والجواب أن ذلك لتعنتهم وعنادهم على ما يشعر به مساق الكلام لا لطلبهم الرؤية ولهذا عوتبوا على طلب إنزال الملائكة عليهم

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٨٥/٢

والكتاب مع أنه من الممكنات وفاقا ولو سلم فلطلبهم الرؤية في الدنيا وعلى طريق الجهة والمقابلة على ما عرفوا من حال الأجسام والأعراض وقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ﴿تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ معناه التوبة عن الجراءة والإقدام على السؤال بدون الإذن أو عن طلب الرؤية في الدنيا ومعنى الإيمان التصديق بأنه لا يرى في الدنيا وإن كانت ممكنة وما قال به بعض السلف من وقوع الرؤية بالبصر ليلة المعراج فالجمهور على خلافه وقد روي أنه سئل صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك فقال رأيت ربي بفؤادي وإن الرؤية في المنام فقد حكى القول بها عن كثير من السلف قال خاتمة المختلف القائلون برؤية الله تعالى في أنه هل يصح رؤية صفاته فقال الجمهور نعم لاقتضاء دليل الوجود صحة رؤية كل موجود إلا أنه **لا دليل على** الوقوع وكذا إدراكه بسائر الحواس إذا عللناه بالوجود سيما عند الشيخ حيث يجعل الإحساس هو العلم بالمحسوس لكن لا نزاع في امتناع كونه مشموما مذوقا ملموسا لاختصاص ذلك بالأجسام والأعراض وإنما الكلام في إدراكه بالشم والذوق واللمس من غير اتصال بالحواس وحاصله أنه كما أن الشم والذوق واللمس لا يستلزم الإدراك لصحة قولنا شمت التفاح وذقته ولمسته فما أدركت رائحته وطعمه وكيفيته كذلك أنواع الإدراكات الحاصلة عند الشم والذوق واللمس لا يستلزمها بل يمكن أن يحصل بدونها ويتعلق بغير الأجسام والأعراض وإن لم يتم دليل على الوقوع لكنك خبير بحال دليل الوجود وجريانه في سائر الحواس فالأولى الاكتفاء بالرؤية قال المبحث الثاني". (١)

٨٢. ٨٢- "حتى استفتوه في شأن بعض رؤساء الدين وعلماء المسلمين والمهرة من المحققين فأفتى بكفره بناء على أنه أنكر بعض ما أورده هو في تحقيق الإيمان مع أنك إذا تحققت فبعض منازعاتهما لفظي وبعضها اجتهادي إلى غير ذلك من أمور قصد بها صلاح الدين وقمع الجاحدين لكنها أدت إلى ما أدت وأفضت إلى ما أفضت لما أنه ترك الأرفق إلى الأوفق والأليق إلى الأوثق ولا عليه فإنه قد بذل الجهد في إحياء مراسم الدين وإعلاء لواء المسلمين جزاه الله خير الجزاء عن أهل اليقين وأعلى درجته يوم اللقاء في عليين قال المقام الثالث الأعمال غير داخلية في حقيقة الإيمان لوجوه

الأول ما مر أنه اسم للتصديق **ولا دليل على** النقل

الثاني النص والإجماع على أنه لا ينفع عند معاناة العذاب ويسمى إيمان اليأس ولا خفاء في أن ذلك إنما هو التصديق والإقرار إذ لا مجال للأعمال

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١٢٣/٢

الثالث النصوص الدالة على الأوامر والنواهي بعد إثبات الإيمان كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾

الرابع النصوص الدالة على أن الإيمان والأعمال أمران متفارقان كقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً ومن يأتيه مؤمناً قد عمل الصالحات ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال فقال إيمان لا شك فيه وجهاد لا غلول فيه وحج مبرور

والخامس الآيات الدالة على أن الإيمان والمعاصي قد يجتمعان كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ و ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا﴾ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾
السادس الإجماع على أن الإيمان شرط للعبادات

السابع أنه لو كان اسماً للطاعات فأما للجميع فيلزم انتفاؤه بانتفاء بعض الأعمال فلم يكن من صدق وأقر مؤمناً قبل الإتيان بالعبادات والإجماع على خلافه وعلى أن من صدق وأقر فأدركه الموت مات مؤمناً قال في التبصرة قد أجمع المسلمون على تحقيق اسم الإيمان وإثبات حكمه بمجرد الاعتقاد وأما لكل عمل على حدة فيكون كل طاعة إيماناً على حدة والمنتقل من طاعة إلى طاعة منتقلاً من دين إلى دين

الثامن أن جبرائيل عليه السلام لما سأل النبي عليه السلام عن الإيمان لم يجبه إلا بالتصديق دون الأعمال وقالت المعتزلة نحن لا ننكر استعمال الإيمان في الشرع في معناه اللغوي أعني التصديق لكننا ندعي نقله عن ذلك إلى معنى شرعي هو فعل الطاعات وترك المعاصي لأن المفهوم من إطلاق المؤمن في الشرع ليس هو المصدق فقط ولأن الأحكام المجراة على المؤمنين دون الكفرة ليست منوطة بمجرد المعنى اللغوي ورد بأننا لا ندعي كونه اسماً لكل تصديق بل للتصديق بأمور مخصوصة كما في الحديث المشهور فإن أريد بالنقل عن المعنى اللغوي مجرد هذا فلا نزاع ولا دلالة على ما يزعمون من كونه اسماً للطاعات فاحتجوا بوجوه". (١)

٨٣. ٨٣- "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ... وقولنا: للمتمكن منه القادر يخرج به الأخرس، فلا يطالب بالنطق، كمن اخترمته المنية قبل النطق به من غير تراخ".
" (فيه) أى فى جهة اعتبار مدخليته فى الإيمان، (الخلف) أى الاختلاف متلبساً، (بالتحقيق) أى بالأدلة

(١) شرح المقاصد فى علم الكلام ٢/٢٥٥

القائمة على دعوى كل من الفريقين " .

" وفصل الخلاف بقوله: (ف قيل) أي: فقال محققوا الأشاعرة والماتريدية وغيرهم: النطق من القادر (شرط) في إجراء أحكام المؤمنين الدنيوية عليه، لأن التصديق القلبي وإن كان إيماناً إلا أنه باطن خفي، فلا بد له من علامة ظاهرة تدل عليه لتناط به تلك الأحكام، هذا فهم الجمهور .

وعليه فمن دق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منعه ولا لإباء بل اتفق له ذلك، فهو مؤمن عند الله مؤمن في أحكام الشرع الدنيوية .

ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه - كالمنافق - فبالعكس حتى نطلع على باطنه فنحكم بكفره .
أما الآبي فكافر في الدارين، والمعذور مؤمن فيهما .

وقيل: "إنه شرط في صحة الإيمان (١) ، وهو فهم الأقل، والنصوص معاضدة لهذا المذهب، كقوله تعالى: «أولئك كتب في قلوبهم الإيمان» وقوله عليه الصلاة والسلام: " اللهم ثبت قلبي على دينك " .

ثم استمر في الشرح قائلاً:

" وقوله: (ك العمل) تشبيه في مطلق الشرطية، يعني أن المختار عند أهل السنة (٢) في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال للإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمن فوت على نفسه الكمال، والآتي بها ممثلاً محصل لأكمل الخصال " .

ثم استدلل الشارح على ذلك بوجوه فقال:

١ - " لأن الإيمان هو التصديق فقط، **ولا دليل على** نقله " .

(١) أى ليس مجرد إجراء الأحكام الدنيوية .

(٢) يقصد الأشاعرة والماتريدية . " (١)

٨٤ . ٨٤ - قالوا: لو كان الإيمان عبارة عن التصديق الذي هو الإذعان والقبول والاعتراف لما

اختلف في بعض المكلفين عنه في بعضهم الآخر، مع أننا نعتقد أن إيمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس مثله إيمان أحد من العامة، بل ولا من الخاصة .
ويجاب على هذا بأحد جوابين:

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ص/٣٤١

الأول: أن ندعى أنه لا اختلاف بين إيمان أحد وأحد، وليس لنا إلا إيمان أو كفر، فإن بلغ ما عند المكلف إلى حد الجزم الذي لا يعتريه شك ولا تردد فهو مؤمن، وإن نقص عن ذلك فهو كافر.

والثاني: أن نسلم الاختلاف بين إيمان بعض المكلفين وبعضهم الآخر، ولكن لا نسلم أن هذا الاختلاف بسبب أن أعمال بعض المكلفين أكثر أو أشد إخلاصاً أو نحو ذلك، بل سبب الاختلاف راجع إلى التصديق لا باعتبار ذاته بل باعتبار متعلقة، فقد يعلم بعض المكلفين تفصيل شئ مما يجب الإيمان به أكثر مما يعلمه آخر، أو سبب الاختلاف هو أن بعض المكلفين تعتريه الغفلة أحياناً وبعضهم لا تعتريه الغفلة أصلاً، أو غير ذلك من الأسباب " (١) .

وقال في شرح الوجوه التي استدل بها الشارح وهي:

أن الإيمان هو التصديق فقط، **ولا دليل على** نقله.

وللنصوص الدالة على الأوامر والنواهي بعد إثبات.

قال:

١ - " محصله - أي الوجهة الأولى - أن الإيمان هو التصديق القلبي، بدليل أن نصوص القرآن والحديث قد جعلت محله القلب، وليس لنا أن ندعى أنه نقل من هذا المعنى إلى مجموع التصديق والعمل كما يقول المحدثون وجمهور المعتزلة، فإنه **لا دليل على** هذا النقل، وأيضاً ليس لنا أن ندعى أن الإيمان في هذه النصوص لا يراد به الإيمان عند الشرع وإنما يراد به الإيمان اللغوي: لأن لفظ الإيمان قد نقلته الشريعة من مطلق التصديق إلى التصديق بكل ما علم مجيء الرسول صلى الله عليه وسلم به، إذ يجب في نصوص الشريعة أن تحمل الألفاظ على معانيها الشرعية التي

(١) إتحاف المريد، ص ٥٠. " (١)

٨٥. -٨٥- "صاحب اليمين يكتب الحسنات والآثر السيئات:

في معجم الطبراني الكبير بإسناد حسن عن أبي أمامة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن صاحب الشمال ليرفع القلم ست ساعات عن العبد المسلم المخطئ، فإن ندم واستغفر الله منها ألقاها، وإلا كتب واحدة) (رَوَاهُ اللَّهُ ١) .

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ص/ ٣٤٥

هل تكتب الملائكة أفعال القلوب؟

استدل شارح الطحاوية (رحمته الله) على أن الملائكة تكتب أفعال القلوب بقوله تعالى: (يعلمون ما تفعلون) [الانفطار: ١٢] ، فالآية شاملة للأفعال الظاهرة والباطنة.

واستدل أيضا بالحديث الذي يرويه مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها، فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرا) (رحمته الله) .

وفي الحديث الآخر المتفق عليه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قالت الملائكة: رب ذاك عبد يريد أن يعمل سيئة، وهو أبصر به، فقال: ارقبوه، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جري) (رحمته الله) .

شبهة:

قد يقال: ألا يتناقض علم الملائكة بإرادة الإنسان وقصده مع قوله تعالى: (يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور) [غافر: ١٩] .

فالجواب: أن هذا ليس من خصائص علم الله تعالى، فهو وإن خفي عن البشر، فلا يعلم واحد منهم ما في ضمير أخيه، فلا يلزم أن يخفى عن الملائكة.

وقد يقال: إن الملائكة تعلم بعض ما في الصدور، وهو الإرادة والقصد، أما بقية الأمور كالاقتادات، فلا دليل على كونها تعلمها.

رحمته الله

(رحمته الله) ١) صحيح الجامع: ٢/٢١٢.

(رحمته الله) ٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٣٨.

(رحمته الله) ٣) صحيح مسلم: ١/١١٧. ورقمه: ١٢٨.

(رحمته الله) ٤) صحيح مسلم: ١/١١٧. ورقمه: ١٢٩، واللفظ له، ورواه البخاري: ١٣/٤٦٥. ورقمه: ٧٥٠١.

(١)

(١) عالم الملائكة الأبرار ص/٤٨

٨٦. ٨٦- "كل واحد من الستة الأمر الذي منعه من تعيينه وتقديمه على غيره ثم إن الصحابة اجتمعوا على عثمان رضي الله عنه لأن ولايته كانت أعظم مصلحة وأقل مفسدة من ولاية غيره والواجب أن يقدم أكثر الأمرين مصلحة، وأقلها مفسدة، وعمر رضي الله عنه خاف أن يتقلد أمرا يكون فيه ما ذكر، ورأى أنهم إذا بايعوا واحدا منهم باختيارهم حصلت المصلحة بحسب الإمكان وكان الفرق بين حال المحيا وحال الممات أنه في الحياة يتولى أمر المسلمين فيجب عليه أن يولي عليهم أصلح من يمكنه، وأما بعد الموت فلا يجب عليه أن يستخلف معينا إذا كانوا يجتمعون على أمثلهم، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم أنهم يجتمعون على أبي بكر استغنى بذلك عن كتابة العهد الذي كان قد عزم على أن يكتبه لأبي بكر وأيضا: **فلا دليل على** أنه يجب على الخليفة أن يستخلف بعده فلم يترك عمر واجبا ولهذا روجع في استخلاف المعين وقيل له: رأيت لو أنك استرعت ١ فقال: إن الله تعالى لم يكن يضيع دينه ولا خلافته ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم فإن عجل بي أمر فالخلافة شورى بين هؤلاء الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض" أ. هـ ٢.

ومما تقدم تبين لنا الكيفية التي تولى بها ذو النورين عثمان رضي الله عنه الخلافة وأنها تمت باختيار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له قاطبة فهو أحق الناس على الإطلاق بالخلافة بعد عمر رضي الله عنه.

١. في صحيح مسلم ١٤٠٥/٤ قال عبد الله بن عمر مخاطبا لأبيه: "إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك زعموا أنك غير متسخلف وإنه لو كان لك راعي إبل وراعي غنم ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع فرعاية الناس أشد قال فوافقه قولي فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلي فقال إن الله عز وجل يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف.. الحديث.

٢. منهاج السنة ١٦٤/٣. (١)

٨٧. ٨٧- "بالمنتظر الذي تزعم الرافضة وترتجي ظهوره من سرداب سامراء فإن ذلك مالا حقيقة له ولا عين ولا أثر ويزعمون أنه محمد بن الحسن العسكري وأنه دخل السرداب وعمره خمس سنين، وأما ما سذكروه فقد نطقت به الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يكون في آخر الدهر وأظن

(١) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ٦٥٥/٢

ظهوره يكون قبل نزول عيسى بن مريم كما دلت على ذلك الأحاديث ثم ساق عدة أحاديث من السنن وغيرها منها بعض أحاديث الرايات السود وحديث علي رضي الله عنه في ابنه الحسن وأنه يخرج من صلبه رجل يسمى باسم النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: ففي هذا السياق إشارة إلى ملك بني العباس كما تقدم التنبيه على ذكر ذلك عند ابتداء ذكر ولايتهم في سنة اثنين وثلاثين ومائة وفيه دلالة على أنه يكونها لمهدي بعد دولة بني العباس وأنه يكون من أهل البيت من ذرية فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولد الحسن لا الحسين كما تقدم النص على ذلك في الحديث المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وإنه أعلم ثم قال وقال ابن ماجه حدثنا محمد بن يحيى وأحمد بن يوسف قالا حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة ثم لا يصير إلى واحد منهم ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونهم قتلا لم يقتله أحدا ثم ذكر شيئا لا أحفظه فقال فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج فإنه خليفة الله المهدي" تفرد به ابن ماجه وهذا إسناد قوي صحيح والمراد به بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة يقتل عنده ليأخذوه ثلاثة من أولاد الخلفاء حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي ويكون ظهوره من بلاد المشرق لا من سرداب سامراء كما يزعمه جهلة الرافضة من أنه موجود فيه الآن وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان فإن هذا نوع من الهذيان وقسط كبير من الخذلان شديد من الشيطان إذ **لا دليل على** ذلك ولا برهان لا من كتاب ولا سنة ولا معقول صحيح ولا استحسان، وقال الترمذي حدثنا قتيبة حدثنا رشيد بن سعد عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن قتيبة بن ذؤيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يخرج من خراسان رايات سود فلا يرد لها شيء حتى تنصب بايليا" هذا الحديث غريب وهذه الرايات ليست هي التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني فاستلب بها دولة بني أمية في سنة اثنين وثلاثين ومائة بل رايات سود آخر تأتي صحبة المهدي وهو محمد بن عبد الله العلوي الفاطمي الحسني رضي الله عنه يصلحه الله في ليلة واحدة أي". (١)

٨٨. ٨٨- "يذكر إلا الحكم والمحل، ولا يتعرض لمناط الحكم وعلته، ثم يستنبط المناط بالرأي والنظر. وهذا هو الاجتهاد القياسي الذي عظم الخلاف عليه، وأنكره أهل الظاهر وطائفة من معتزلة بغداد وجميع الشيعة، والعلة المستنبطة عند الجمهور لا يجوز التحكم بها بل كعلم بالإيحاء وإشارة النص فتلحق بالمنصوص.

(١) عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر ص/١٤٥

وقد تعلم بالسير والتقسيم حيث يقوم دليل على وجوب التعليل فيصح دليلا ويبتل الباقي. وقد يكون الدليل على كون الوصف المستنبط مؤثرا بالإجماع، فيلحق به ما لا يفارقه إلا فيما لا مدخل له في التأثير.

وقد قالت الشيعة وبعض المعتزلة: يستحيل التعبد بالقياس عقلا لشبهات أربع: أن التعبد لا يكون إلا بالدليل القاطع والقياس رجم بالظن وجهل، ولا صلاح للخلق به. وأن القياس لا يستقيم إلا بعلّة، والعلّة توجب الحكم لذاتها، وعلل الشرع ليست كذلك، فما نصب علّة للتحريم قد يكون علّة للتحليل، وأن حكم الله لا يعرف إلا بالتوقيف، وأن احتمال الخطأ في القياس يمنع من الفعل وبالتالي تستحيل الأفعال. وقد ذهب فريق آخر إلى النقيض وجعل التقيد بالقياس واجبا عقلا، وذلك لشبهتين: الأولى أن الأنبياء مأمورون بتعميم الحكم في كل أمر، والوقائع نهاية لها، والنصوص لا تحيط بها. الثانية أن العقل يدل على العلل الشرعية كما يدل على العلل العقلية. ومناسبة الحكم هي مناسبة عقلية ومصلحة يقضي العقل ورود الشرع بها. وقد ذهب فريق ثالث أنه لا حكم للعقل فيه بإحالة ولا إيجاب، ولكنه في مظنة الجواز؛ لأنه **لا دليل على** الحكم بالرأي، ولا يجوز الحكم في الشرع إلا بحكم قاطع مثل النص أو ما يجري مجراه. ويعترضون على شواهد القياس ووقوعه في الأمة باعتراضات خمسة: الأول، إنكار كون الإجماع حجة مثل النظام، ولو التزم الصحابة بالعمل بما أمروا لما وقع بينهم الخلاف ولكفوا عن إعمال الرأي والقياس. الثاني، إنكار تمام الإجماع في القياس؛ لأنه منقول عن بعضهم وليس للباقين إلا السكوت، وقد نقل عن بعضهم إنكار الرأي. الثالث، السكوت عن إنكار القياس،". (١)

٨٩. ٨٩- أثبت له نورا وجنبا وقدماء والاستواء على العرش والنزول إلى سماء الدنيا وعند التحقيق

فهذه الصفات مما **لا دليل على** ثبوتها

أما البقاء فليس زائدا على معنى استمرار الوجود فمعنى قولنا إن الشيء باق أنه مستمر الوجود وإنه ليس بباق أنه غير مستمر الوجود وذلك لا يزيد على نفس الوجود فيما يعرض من الأحوال المعددة والمدد المسرودة ثم ولو كان البقاء صفة زائدة على نفس الوجود فإما أن يكون موجودا أو معدوما فإن كان معدوما فلا صفة وإن كان موجودا لزم أن يكون له بقاء وإلا فلا يكون مستمرا وذلك في صفات الباري تعالى محال وإن كان له بقاء فالكلام في ذلك البقاء كالكلام في الأول وهلم جرا وذلك يفضى إلى ما لا نهاية له وهو محال ثم يلزم منه أن يكون البقاء قائما بالبقاء وذلك ممتنع إذ ليس قيام أحدهما بالآخر بأولى من العكس لا شتراكهما في الحقيقة واتحادهما في الماهية وهذا الذي ذكرناه مما لا يفرق فيه بين موجود وموجود لا شاهدا ولا غائبا فإذا

(١) علم أصول الدين، علم أصول الفقه، العقل والنقل ص/٧٩

ليس البقاء صفة زائدة على نفس الباقي
وأما ما قيل بثبوته من باقى الصفات
فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول دون قضيات العقول والمستند في الوجه". (١)

٩٠. ٩٠- "الطرف الثانى

في اثبات الحدوث بعد العدم
ولقد سلك بعض المتأخرين هو محمد الشهرستانى في ذلك طريقة ظن أنه ممن حاز بها قصب سبق المتقدمين
فقال في معرض الحكاية عن القوم في أقسام التقدم والتأخر ومعا
أن التقدم قد يطلق ويراد به التقدم بالزمان كتقدم آدم على إبراهيم وقد يطلق ويراد به التقدم بالشرف كتقدم
العالم على الجاهل وقد يطلق ويراد به التقدم بالرتبة كتقدم الإمام على الصف في جهة المحراب إن جعل مبدأ
وقد يطلق ويراد به التقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وقد يطلق ويراد به التقدم بالعلية كتقدم الشمس
على ضوءها وتقدم حركة اليد على حركة الخاتم ونحوه
ثم زعم أن هذه الأقسام مما لا دليل على حصرها ولا ضبط لعددتها حتى إنه زاد قسما سادسا وهو التقدم
بالوجود من غير التفات إلى الزمان أو المكان أو الشرف أو الطبع أو العلية فقال لا يبعد تصور شيئين وجود
أحدهما لذاته ووجود الآخر من غيره ثم ننظر بعد ذلك هل استفاد وجوده منه طبعاً أو ذاتاً أو غير ذلك وعلى
هذا النحو أقسام التأخر ومعا ثم قال إن المعية من كل رتبة لا تجامع التقدم والتأخر". (٢)

٩١. ٩١- "الباب الرابع عشر في إثبات الوجه لله تعالى

مذهب أهل السنة والجماعة: أن لله وجهاً حقيقياً يليق به موصوفاً بالجلال والإكرام.

قد دل على ثبوته لله الكتاب، والسنة.

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧] .

(١) غاية المرام في علم الكلام ص/١٣٦

(٢) غاية المرام في علم الكلام ص/٢٥٨

ومن أدلة السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء المأثور: "وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك" (رَحِمَهُ اللهُ ١) .

فوجه الله تعالى من صفاته الذاتية الثابتة له حقيقة على الوجه اللائق به.

ولا يصح تحريف معناه إلى الثواب لوجوه منها:

أولا - أنه خلاف ظاهر النص، وما كان مخالفا لظاهر النص فإنه يحتاج إلى دليل، **ولا دليل على ذلك**.

ثانيا - أن هذا الوجه ورد في النصوص مضافا إلى الله تعالى والمضاف إلى الله إما: أن يكون شيئا قائما بنفسه، وإما أن يكون

رَحِمَهُ اللهُ

(رَحِمَهُ اللهُ ١) - رواه النسائي في "الصغرى" (١٣٠٥) كتاب السهو، ٦٢ - باب نوع آخر. وصححه ابن حبان (٥٠٩ - الموارد) كتاب المواقيت، ٧٦ - باب الدعاء في الصلاة.

وصححه الألباني في تخريج "السنة" (٤٢٤) . (١)

٩٢. ٩٢ - "تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه، وهو غير المكون عندنا.

قال شارحها المحقق التفتازاني: التكوين هو المعنى المعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد والإحداث والاختراع ونحو ذلك، ويفسر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود صفة لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنه خالق للعالم مكون له، وامتناع إطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذا للاشتقاق وصفا قائما به أزلية لوجوه:

(الأول) أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى.

(الثاني) أنه وصف ذاته في كلامه الأزلي بأنه الخالق، فلو لم يكن في الأزل خالقا للزم الكذب أو العدول إلى المجاز - أي الخالق في ما يستقبل، أو القادر على الخلق - من غير تعذر الحقيقة، على أنه لو جاز إطلاق الخالق عليه بمعنى القادر، لجاز إطلاق كل ما يقدر عليه من الأعراض.

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص/٦٧

(الثالث) أنه لو كان حادثاً فإما بتكوين آخر فيلزم التسلسل وهو محال، ويلزم منه استحالة تكون (العالم) مع أنه مشاهد، وإما بدونه فيستغني الحادث عن المحدث والأحداث، وفيه تعطيل الصانع.

(الرابع) أنه لو حدث لحدث إما في ذاته تعالى؛ فيصير محلاً للحوادث أو في غيره، كما ذهب إليه أبو الهذيل من أن تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالقاً ومكوناً لنفسه، ولا خفاء في استحالة. ومبنى هذه الأدلة على أن التكوين صفة حقيقية كالعلم والقدرة

قال: والمحققون من المتكلمين على أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية، مثل كون الصانع تعالى وتقدس قبل كل شيء ومعه وبعده، ومذكوراً بألسنتنا، ومعبوداً لنا، ومميتاً ومحياً ونحو ذلك.

قال: والحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتة والإحياء، وغير ذلك، **ولا دليل على** كونه صفة أخرى سوى القدرة والإرادة، (فإن القدرة) وإن كانت نسبتها إلى وجود المكون وعدمه على السواء، لكن مع انضمام الإرادة بتخصيص أحد الجانبين.

قال: ولما استدلل القائلون بحدوث التكوين بأنه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب، فلو كان قديماً لزم قدم المكونات وهو محال.

أشار النسفي إلى الجواب بقوله وهو أي التكوين تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه، لا في الأزل بل لوقت وجوده على حسب علمه وإرادته، فالتكوين باق أزلاً". (١)

٩٣. ٩٣ - "الذنب أو غيره فيخلق الله فيه الألم واللذة إما بواسطة رد الحياة كما قاله بعض أرباب هذا القول أو بدون رد الحياة كما قاله آخرون منهم فهؤلاء عندهم لا عذاب في البرزخ إلا على الأجساد. ويقابله من يقول إن الروح لا تعاد إلى الجسد بوجه ولا تتصل به والعذاب والنعيم على الروح فقط. والصحيح خلاف هؤلاء وهؤلاء فالسنة الصحيحة المتواترة تبين أن العذاب على الروح والجسد مجتمعين ومتفرقين.

وأما قول من قال إن أرواح المؤمنين تجتمع ببئر زمزم **فلا دليل على** هذا من كتاب ولا سنة يجب التسليم لها ولا قول صحابي يجب أن يوثق به. وأما قول من قال إن أرواح المؤمنين بالجابية وأرواح الكفار ببئر برهوت بحضرموت فقال ابن حزم هذا من قول الرافضة، قال الإمام المحقق: وليس كما قال بل قاله جماعة من أهل السنة، قال الحافظ أبو عبد الله بن منده روي عن جماعة من الصحابة والتابعين أن أرواح المؤمنين بالجابية -

(١) لوامع الأنوار البهية ٢٥٣/١

ثم روى بسنده عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو أنه قال أرواح المؤمنين تجتمع بالجافية وأن أرواح الكفار تجتمع في سبخة بحضرموت يقال لها برهوت. ثم روى بسنده عن شهر بن حوشب أن كعباً رأى عبد الله بن عمرو وقد تكاب الناس عليه يسألونه فقال له رجل (؟) سله أين أرواح المؤمنين وأرواح الكفار؟ فسأله فقال: أرواح المؤمنين بالجافية وأرواح الكفار ببرهوت. قال ابن منده ورواه أبو داود وغيره.

ثم ساق بسنده عن أبي الطفيل عن علي قال: خير بئر في الأرض زمزم وشر بئر في الأرض برهوت، بئر في حضرموت وخير واد في الأرض وادي مكة والوادي الذي أهبط فيه آدم في الهند منه طيبكم، وشر واد في الأرض الأحقاف وهو في حضرموت ترده أرواح الكفار.

وروي عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهم قال أبغض بقعة في الأرض واد بحضرموت يقال له برهوت فيه أرواح الكفار وفيه بئر مأوها أسود كأنه قيح تأوي إليه الهوام. ثم ساق ابن منده من طريق ابن إسحاق القاضي حدثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان ثنا أبان بن تغلب قال قال رجل بت فيه - يعني وادي برهوت - فكأنما حشرت فيه أصوات الناس وهم يقولون يا دومة يا دومة، قال أبان فحدثنا رجل من أهل الكتاب أن". (١)

٩٤. ٩٤ - "والسنة وإجماع سلف الأمة مع كونه من الممكنات التي أخبر بها الشارع.

وكل ما هو كذلك فهو ثابت والإخبار عنه مطابق.

والأصل فيما لا دليل على وجوبه ولا على امتناعه الإمكان كما يقول الحكماء والمتكلمون من أن كل ما قرع سمعك من الغرائب قدره في حيز الإمكان ما لم يردك عنه قائم البرهان.

فمن زعم عدم إعادة المعدم ألزم بالمبدأ، فإن المعاد مثل المبدأ بل هو عينه أو أيسر كما لا يخفى. وتقدم أن الأنبياء تأتي بما تدركه العقول أو تتحير فيه ولا تأتي بما تحيله العقول أبداً، فتأتي بمحارات العقول لا بمحالات العقول، وإمكان المعاد لأنه إما إيجاد ما انعدم أو جمع ما تفرق أو حيي بعد ما أميت، وهذه كلها ممكنة لا إحالة في شيء من ذلك أصلاً مع ما تواتر من أخبار الأنبياء والكتب السماوية ولا سيما في القرآن العظيم والذكر الحكيم ما لا مزيد عليه مثل: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ يَمُوتَ﴾ [النحل: ٣٨] - ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثْنَ﴾ [التغابن: ٧] - ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦] - ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] - ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يَعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١] - ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ - بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٣ - ٤] - ﴿يَوْمَ

(١) لوامع الأنوار البهية ٥١/٢

تشقق الأرض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير ﴿ق: ٤٤﴾ - ﴿كما بدأكم تعودون﴾ [الأعراف: ٢٩] - ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا﴾ [الأنبياء: ١٠٤] - ﴿أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ [يس: ٨١] - ﴿ويحيي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون﴾ [الروم: ١٩] والآيات في ذلك كثيرة جدا.

وأما الأحاديث فكثيرة جدا ففي البخاري، ومسلم وغيرهما، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر يقول: "إنكم ملائكة عراة غرلا" زاد في رواية - مشاة - وفي رواية فيهما قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بموعظة فقال: "يا أيها الناس إنكم تحشرون إلى الله حفاة عراة غرلا" ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا إنا كنا فاعلين﴾ [الأنبياء: ١٠٤] (الحديث).

الغرل بضم الغين المعجمة وإسكان الراء جمع أغرل وهو الأكلف. ومثله في الصحيحين من «حديث عائشة رضي الله عنها، قالت فقلت: الرجال والنساء جميعا ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: "الأمر أشد من أن يهتمهم ذلك» وروي نحوه من حديث أم سلمة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند صحيح وفيه فقالت أم سلمة رضي الله عنها: «فقلت يا رسول الله واسوأته، ينظر بعضنا". (١)

٩٥. ٩٥ - قال من الروافض بجوازها تقية، وإنما اختلفوا في جواز وقوع الصغيرة سهوا فمنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني والقاضي عياض، واختاره تقي الدين السبكي قال: وهو الذي ندين الله به وأجازه كثير من المتكلمين، قال القاضي عياض: أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، قال: وقد ذهب بعضهم إلى عصمته من موقعة المكروه قصدا. انتهى.

وقال العلامة السعد التفتازاني: وفي عصمتهم من سائر الذنوب تفصيل، وهو أنهم معصومون عن الكفر، قبل الوحي وبعده بالإجماع، وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافا للحشوية، وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل، وأما سهوا فجوز الأكثرون، قال: وأما الصغائر فتجوز عمدا عند الجمهور خلافا للجبائي وأتباعه، وتجوز سهوا بالاتفاق إلا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة، لكن المحققين شرطوا أن ينهوا عنه فينتهوا منه، هذا كله بعد الوحي. قال: وأما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة، وذهب المعتزلة إلى امتناعها، لأنها توجب النفرة المانعة من اتباعهم فنفوت مصلحة البعثة، قال السعد: والحق

(١) لوامع الأنوار البهية ١٥٩/٢

منع ما يوجب النفرة كعهر الأمهات والفجور والصغائر الدالة على الخسة، ومنع الشيعة صدور الصغيرة والكبيرة منهم قبل الوحي وبعده ولكنهم جوزوا إظهار الكفر تقية. انتهى.

(تنبيه (لم يكن نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - قبل البعثة على دين قومه، بل ولد مسلما مؤمنا كما قال ابن عقيل وغيره، قال في نهاية المبتدئين: قال ابن عقيل: لم يكن - صلى الله عليه وسلم - على دين سوى الإسلام، ولا كان على دين قومه قط، بل ولد نبينا مؤمنا صالحا على ما كتبه الله وعلمه من حاله. انتهى.

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه لطائف المعارف: وقد استدلل الإمام أحمد - رضي الله عنه - بحديث العرباض بن سارية السلمي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «إني عند الله في أم الكتاب لخاتم النبيين وإن آدم - عليه السلام - لمجدل في طينته» " - رواه الإمام أحمد وروى معناه من حديث أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه -". (١)

٩٦. ٩٦-٦٩ - ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم (ﷺ) (٢)

ﷺ

(ﷺ) (٢) قلت: والدليل على ذلك جريان عمل الصحابة عليه على ما تراه مبينا في " الشرح " وكفى بهم حجة ومعهم مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الأئمة: " يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطوا فلكم وعليهم " أخرجه البخاري وأحمد وأبو يعلى. وفي الصلاة على من مات منهم أدلة أخرى تراها في " أحكام الجنائز " (ص ٧٩) وأما حديث " صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر ... " فهو ضعيف الإسناد كما أشرت إليه في " الشرح " وبينته في " ضعيف أبي داود " (٩٧) (١) و " الإرواء " (٥٢٠) (١١) **ولا دليل على** عدم صحة الصلاة وراء الفاسق وحديث " اجعلوا أئمتكم خياركم " إسناده ضعيف جدا كما حققته في " الضعيفة " (١٨٢٢) ولو صح فلا دليل فيه إلا على وجوب جعل الأئمة من الأخيار وهذا شيء وبطلان الصلاة وراء الفسق شيء آخر لا سيما إذا كان مفروضا من الحاكم. نعم لو صح حديث " ... ولا يؤم فاجر مؤمنا ... " لكان ظاهر الدلالة على بطلان إمامته ولكنه لا يصح أيضا من قبل إسناده كما بينته في أول " الجمعة " من " الإرواء " [رقم ٥٩١]

(١) لوامع الأنوار البهية ٣٠٥/٢

- (١) انظره في " ضعيف سنن أبي داود " برقم ١٢٠ و ٥٤٥، طبع المكتب الإسلامي
- (١١) الصواب برقم ٥٢٧". (١)

٩٧. ٩٧- "فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء أقض عني الدين وأغنني من الفقر" رواه مسلم وقوله لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر: أيها الناس أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنما تدعون سميعا قريبا إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته " متفق عليه وفي الحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. وقال النبي صلى الله عليه وسلم راويا عن ربه تبارك وتعالى: "من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا الحديث.

س١٣٧- اذكر بعض ما تفهمه من هذه الآيات والأحاديث الدالة على المعية والقرب؟

ج- يؤخذ منها **أولا دليل على** علو الله على خلقه وإثبات صفة الخلق وإثبات قدرة الله والاستدلال بهذه المخلوقات على وجود الله وإثبات الأفعال الاختيارية اللازمة وإرشاد الخلق إلى التأيي في الأمور والصبر فيها وأن الخالق غير المخلوق ومباينة الله لخلقه وإثبات صفة الاستواء وصفة العلم والرد على من زعم قدم هذه المخلوقات وإثبات صفة المعية وإثبات صفة البصر والجزاء على الأعمال وإثبات صفة السمع والحث على الصبر الذي هو حبس النفس على ما تكره تقربا إلى الله وأنواعه ثلاثة: صبر على طاعة الله وصبر عن معاصي الله وصبر على أقدار الله المؤلمة، وفيها الحث على التقوى التي هي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه والحث على الإحسان في معاملة الله وفي معاملة خلقه وفي الحديث دليل على تفاضل الإيمان وأن أعمال القلوب داخلية في مسمى الإيمان وفيه فضل". (٢)

٩٨. ٩٨- "وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة (ﷺ) في تكلف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دل العقل أيضا على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه **لا دليل على** اختصاص تلك البدع بالعقائد.

وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا، وهم: الخوارج،

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني ص/٦٧

(٢) مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ص/٨٩

والروافض، والقدرية، والمرجئة.

فإن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أراد بتفريق أئمة أصول [البدع] التي تجري مجرى الأجناس للأأنواع، والمعاهد للفروع لعلهم . والعلم عند الله . ما بلغن هذا العدد إلى الآن، غير أن الزمان باق والتكليف قائم والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه البدع؟
وإن كان أراد بالتفريق كل بدعة حدثت في دين الإسلام مما لا يلائم أصول الإسلام ولا تقبلها قواعده من غير التفات إلى التقسيم الذي ذكرنا كانت البدع أنواعا لأجناس، أو كانت متغايرة الأصول والمباني.
فهذا هو الذي أراده عليه الصلاة والسلام . والعلم عند الله . فقد وجد من ذلك عدد أكثر من اثنتين وسبعين.

المسألة السابعة

أنه لما تبين أنهم لا يتعينون فلهم خواص وعلامات يعرفون بها، وهي على قسمين: علامات إجمالية، وعلامات تفصيلية.

ﷺ

(ﷺ ١) المنة: القوة والقدرة. (١)

٩٩. - "وعن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله "ع" يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (يا سلمان: لو عرض علمك على مقدار لكفر، يا مقدار: لو عرض علمك على سلمان لكفر) (ﷺ ١) .

ثم إن هذه الروايات التي تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالي الفريد ولا تستثني منه سوى ثلاثة أو أربعة أو سبعة على الأكثر - هذه الروايات ليس فيها لأهل البيت ذكر، فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة من قرابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وزوجاته أمهات المؤمنين ومن غيرهم، فهي تتناول الصحب والآل مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فهل هذا **إلا دليل على** أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله؟.

فعلي، والحسن، والحسين، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العباس وآل علي وزوجاته - صلى الله عليه وسلم -

(١) مختصر كتاب الاعتصام ص/١٢٦

أمهات المؤمنين ليس لهم ذكر في هذه الروايات، إلا أن هناك رواية عندهم تذكر عليا وتنسى الباقيين، فعن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر "ع" قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله لما قبض صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي والمقداد، وسلمان، وأبو ذر. فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة) (عجل الله له الفرج) .

أما نصوصهم التي تتناول كبار الصحابة وخيارهم على وجه التعيين فهي كثيرة، ولخير هذه الأمة بعد نبيها - كما شهد بذلك أخوهم

عجل الله له الفرج

(عجل الله له الفرج) (١) المصدر السابق: ص ١١ .

(عجل الله له الفرج) (٢) انظر: «تفسير العياشي»: (١/١٩٩) ، «البرهان»: (١/٣١٩) ، «الصافي»: (١/٣٠٥) .
(١)

١٠٠ . ١٠٠ - "يتخلص الشيعة من هذا "الأسر" إلا بتحطيم أسطورة التقية، ورفض ما يقوله رؤوس الضلال كالكليني وغيره ممن وضع أصول الغلو أو تلقاها عن الغلاة فأصبحت من مبادئ التشيع، وإذا كان آل كاشف الغطا اكتفى بذلك الكلام العام ولم يقل رأيه صراحة في روايتهم التي تدعي نزول تلك الكتب على الأئمة؛ فإن لشيخهم عبد الحسين الموسوي جوابا على سؤال موجه من شيخ سني - كما يدعي هذا الرافضي - وتعرض هذا الموسوي لمصحف فاطمة وقال: (بعد فراغ علي من جمع القرآن - بعد وفاة النبي - ألف لسيده نساء العالمين كتابا كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمن أمثالا وعبرا وأخبارا ونوادير توجب لها العزاء عند فقد سيد الأنبياء أبيها) (عجل الله له الفرج) .

هذا هو تفسير شيخهم "عبد الحسين" لمسألة "مصحف فاطمة"، ولم يشر عبد الحسين إلى ما يدل عليه من كتب الشيعة، وما في كتب الحديث عند الشيعة لا يتفق بحال وهذا التفسير؛ فما جاء في «الوافي» و «الكافي» ، و «دلائل الإمامة» ، و «الاحتجاج» وغيرها من كتب الشيعة نصوص صريحة على أن ما في كتاب مصحف فاطمة هو وحي إلهي نزل به ثلاثة من الملائكة، أو كتبه علي من إملاء الملك على خلاف في الروايات عندهم، والملاحظ أن جواب عبد الحسين عن مصحف فاطمة كان موجها لشيخ سني، فيكون عبد الحسين قد كال للشيخ من جراب التقية - كما هي عقيدة الشيعة في هذا الموضوع - إذ لا دليل على جواب

هذا الشيعي من كلام معصوميههم، والحجة عندهم في كلام المعصومين، فنحن لا نجد في

ﷺ

(ﷺ ١) عبد الحسين الموسوي: «المراجعات»: ص ٣٣٦. (١)

١٠١. ١٠١- "وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به» (ﷺ ١) أو ولد صالح يدعو له (ﷺ ٢) وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «نسمة المؤمن طائر يعلق بشجر الجنة» (ﷺ ٣).

وأما حياته في قبره: فنعم -صلى الله عليه وسلم- (ﷺ ٤) ولكن الشأن في معرفة حقيقة هذه الحياة والفرق بينها وبين الحياة الدنيوية.

وأما سماع النداء بالأذان والإقامة من القبر الشريف: فالأمر أجل من ذلك وأرفع، وقد سمعت القراءة من كثير من الأموات من سائر المؤمنين فكيف بسيد المرسلين؟

وأما صلاة موسى في قبره: فإن صح الحديث بها، فليس فيها حجة، **ولا دليل على** أن أحدا منهم يقصد للدعاء والشفاعة، والحديث فيه مقال؟ ولذلك قال صاحب (ﷺ ٥) [الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية] (ﷺ ٦).

في النفس منه حسيلة: هل قاله؟ ... والحق ما قد قال ذو الفرقان

وأما ما ذكر ابن القيم رحمه الله في كتاب [الروح]: فليس فيه أن الأرواح تفعل، وتهزم الجيوش، أو تنصر على الأعداء، كما زعمه هذا الضال

ﷺ

(ﷺ ١) في (ق) و (م) زيادة: "من بعده".

(ﷺ ٢) تقدم تخريجه، انظر: ص (٤٠١)، هامش ٢.

(ﷺ ٣) تقدم تخريجه، انظر: ص (٣٢٧)، هامش ٢.

(ﷺ ٤) "صلى الله عليه وسلم" ساقط من (ق) و (م) و (المطبوعة).

(ﷺ ٥) في (ق): "أصحاب"، وفي (م) و (المطبوعة): (ابن القيم في).

(رَبِّهِ ﷺ) ساقطة من (ق) و (م) .". (١)

١٠٢. ١٠٢- "بقاعدة الملازمة، بمعنى أن العقل يحكم بوجود ملازمة بين الحكم على شيء والحكم على مقدمته، فإذا علمنا أن الشارع قد حكم على ذى المقدمة بالوجوب فقد علمنا بحكمه على المقدمة كذلك، وعندها تكون من صغريات حكم العقل وليست أصلا برأسه، وإما أن يستفاد من طريق الملازمة اللفظية، أي من الدلالة الالتزامية لأدلة الأحكام، كما هو مبنى فريق بدعوى أن اللفظ الدال على وجوب الصلاة هو بنفسه يدل على لازمه وهو وجوب مقدماتها، وعليها يكون وجوب المقدمات مدلولاً للسنة، فتكون المسألة من صغريات دليل السنة" (رَبِّهِ ﷺ) ١.

ويدخل تحت هذا الأصل كذلك الاستصحاب، ويعللون هذا بقولهم: "وجود الشيء في الحال يقتضي ظن وجوده في الاستقبال لقضاء العقل بذلك في أكثر الوقائع، ولأن الأحكام الشرعية مبنية عليه لأن الدليل إنما يتم لو لم يتطرق إليه المعارض من نسخ وغيره، وإنما يعلم نفي المعارض بالاستصحاب" (رَبِّهِ ﷺ) ٢.

أما القياس فقد رفضوا الأخذ به إلا ما كان منصوص العلة، وهم لا يرونه قياساً وإنما يرون ذلك من دليل العقل لحكمه بوجوب وجود الشيء عند وجود علته، وما عدا ذلك من قياس الشبه وأمثاله فلا يعتبرونه من حكم العقل، ويرون أنه **لا دليل على** الأخذ به، وأن روايات أئمتهم كثيرة في المنع عنه. (رَبِّهِ ﷺ) ٣
وهناك قسم آخر اعتبره بعضهم من دليل العقل وهو ما يتوقف فيه على الخطاب وهو ثلاثة: فحوى الخطاب ولحن الخطاب ودليل الخطاب (رَبِّهِ ﷺ) ٤ (رَبِّهِ ﷺ) ٥

رَبِّهِ ﷺ

(رَبِّهِ ﷺ) ١) الأصول العامة للفقهاء المقارن ص ٤١٥.

(رَبِّهِ ﷺ) ٢) تهذيب الوصول ص ١٠٥.

(رَبِّهِ ﷺ) ٣) انظر: الحقائق في الجوامع والفوارق ج ١ ص ٧٩، وانظر مناقشة الشيخ أبوزهرة لأدلتهم في كتابه الإمام الصادق ص ٥١٥ وما بعدها.

(رَبِّهِ ﷺ) ٤) انظر المعبر ص ٦، وأصول الفقه للمظفر ١٠٩/٣.

ولحن الخطاب: هو أن تدل قرينة عقلية على حذف لفظ.

وفحوى الخطاب: يعنون به مفهوم الموافقة.*

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام ٤٥١/٣

*ودليل الخطاب: يراد به مفهوم المخالفة.

وهذه كلها تدخل في حجية الظهور، ولا علاقة لها بدليل العقل المقابل للكتاب والسنة.

(١). (رحمته الله عليه)

١٠٣. ١٠٣- "سؤر الناصب من المسلمين أشد كراهية من سؤر اليهودى والنصرانى والمشرک وكل من خالف الإسلام.

وهناك روايات أخرى عن الإمام الصادق تفيد طهارة أهل الكتاب، فقد سئل عن مؤاكلة اليهود والنصارى؟ قال: لا بأس إذا كان من طعامك. وعن زكريا بن إبراهيم أنه قال: كنت نصرانيا، فأسلمت فقلت للإمام الصادق: إن أهل بيتى على دين النصرانية، فأكون معهم في بيت واحد، وأكل من آنتهم. فقال لى: أياكلون لحم الخنزير؟ قلت لا. قال: لا بأس.

وقيل للإمام الرضا حفيد الإمام الصادق: الجارية النصرانية تخدمك وأنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة. قال: لا بأس، تغسل يدها. إلى غير ذلك من الروايات (رحمته الله عليه).

رحمته الله عليه

(رحمته الله عليه ١) انظر فقه الإمام جعفر الصادق للشيخ محمد جواد مغنية ص ٣١-٣٣، وقد ذكر الروايات السابقة، وقال بأن القول بالطهارة ذهب إليه بعض من تقدم وجماعة ممن تأخر منهم صاحب المدارك والسيبزواري، وآخرون متسترون. وقال " أحدث القول بنجاسة أهل الكتاب مشكلة اجتماعية للشيعية، حيث أوجد هوة سحيقة عميقة بينهم وبين غيرهم، وأوقعهم في ضيق وشدة، خاصة إذا سافروا إلى بلد مسيحي كالغرب، أو كان فيه مسيحيون كلبنان، وبوجه أخص في هذا العصر الذى أصبحت فيه الكرة الأرضية كالبیت الواحد، تسكنه الأسرة البشرية جمعاء. وليس من شك أن القول بالطهارة يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية السهلة السمحة، وأن القائل بها لا يحتاج إلى دليل، لأنها وفق الأصل الشرعي والعقلي والعرفي والطبيعي، أما القائل بالنجاسة فعليه الإثبات ". وناقش أدلة القائلين بالنجاسة، ونقضها، وعقب بقوله: " وعليه **فلا دليل على** النجاسة من نص، ولا إجماع، ولا عقل. ومازلت أذكر أن الأستاذ قال في الدرس ما نصه بالحرف: (إن أهل الكتاب طاهرون علميا. أي نظريا. نجسون عمليا) ، وأنى أجبتة بالحرف أيضا: (هذا اعتراف صريح بأن الحكم

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/٨٩٣

بالنجاسة عمل بلا علم) ، فضحك الأستاذ ورفاق الصف، وانتهى كل شيء. وقد عاصرت ثلاثة مراجع كبار من أهل الفتيا والتقليد، الأول كان في النجف الأشراف، وهو الشيخ محمد رضا آل يس، والثاني في قم، وهو السيد صدر الدين الصدر، والثالث في لبنان، وهو السيد محسن الأمين، وقد أفتوا جميعا بالطهارة، وأسروا بذلك إلى من يثقون به، ولم يعلنوا خوفا من المهوشين، على أن يس كان أجراً الجميع* *وأنا على يقين بأن كثيراً من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجهل، والله أحق أن يخشوه".

وقد سألت السيد كاظم الكفائي عما سبق، فقال - دون أن يكتب - بأن الإمام الغطاء أفتى بالطهارة لخاصته. فقلت له: ولم لم يعلن ذلك؟ فقال: إن عقول العامة لا تحتمله ! وهكذا يضيع العلم، ويفترى على الإسلام، لأن أناساً ائتمنوا على العلم فضيعوه وزيفوه، لأنهم يخشون الناس ولا يخشون الله. وإذا كان الشيخ مغنية قد كتب ما كتب فإنها جرأة في الحق، ساعد عليها وجوده بلبنان، وهذا بالنسبة لأهل الكتاب - الذين قيل في حقهم في القرآن الكريم ما قيل وبالذات اليهود - فما بالنا بالمسلمين الموحدين الأتقياء البررة؟" (١)

١٠٤ . ١٠٤ - "وعقب على الرواية المنسوبة للصادق " ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت . . . إلخ " قال: وحيث إن هذا المعنى موجود في أغلب المخالفين فلا محالة لا يكون النصب بهذا المعنى محكوماً بالنجاسة، وإنما يكون الموجب للنجاسة من يكون معلناً بالعداوة، وهم قليلون في كل عصر، ومعروفون بالنصب عند الشيعة، **ولا دليل على** مساورة الشيعة أو أئمتهم معهم، بل الأمر كان على العكس، فلقد كان معاوية من الناصبين ومن الذين يضمرون الشرك بالله تعالى . . . وقد نقل أن ابن خلدون كان ناصباً (رحمته الله) . هذه آراء متباينة، وأقوال متضاربة، ولا غرو، فهي مبنية على غير أساس من الشريعة أو العقل، وما ينسبونه لأئمتهم في هذا كذب وبهتان.

وإذا كان لمثل هذه الآراء المنحرفة متنفس بين الشيعة وهم منعزلون عن سائر الأمة الإسلامية، فالواجب أن يقضى عليها الآن وهم يحاولون أن يجعلوا من طائفتهم مذهباً خامساً، فأولى بهم أن يطهروا أنفسهم أولاً من هذه الأدران قبل أن يلتصقوا بجسم الأمة الإسلامية. وأكرر هنا ما قاله محمد جواد مغنية، وهو يبين طهارة أهل الكتاب: " وأنا على يقين بأن كثيراً من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجهل

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/ ٩٠٠

والله أحق أن يخشوه".

ﷺ

(ﷺ ١) انظر دليل العروة الوثقى ١/٤٤٦-٤٦٨، ولا أدري كيف حكم على معاوية بأنه يضمر الشرك؟! وكيف يصل بهم التعصب والجهل والحمق إلى الحكم بنجاسة رائد من روادنا كابن خلدون؟

راجع كتاب تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان للمحدث أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ملحق بكتاب الصواعق المحرقة للمؤلف) وراجع أيضا كتاب عبد الرحمن بن خلدون للدكتور علي عبد الواحد وافي، واقرأ فيه: إسفاف خصومه في حملاتهم عليه، وآراء المنصفين من معاصريه في حقه ص ١٢٦ وما بعدها. وهذا مع بعده عن الإسلام قول المعتدلين نسبيا، أما روايات الكتب المعتمدة عندهم تؤيد الغلاة الضالين الزنادقة الذين اتبعوا ابن سبأ اللعين". (١)

١٠٥. ١٠٥- "وأعجب ما قيل في هذه الرواية هو جواز حملها على التقية (ﷺ ١) .

فذلك الذي استعان بغيره في الوضوء بصب الماء خوفا وتقية من جمهور المسلمين، الذين يجيزون ذلك مع القول بالكراهة عند كثير منهم، ولم يوجبه أحد على الإطلاق، أفلا خافهم فغسل رجله بدلا من مسحهما مخالفا بذلك ما أجمعوا عليه؟

علما بأن الشيعة يجيزون غسل الرجلين تقية.

فلا دليل على التفرقة بين الاستعانة والتولية، وجعل الصب على الأعضاء تولية تحرم اختيارا.

حادي عشر: غسل مخرج البول

اتفق الشيعة مع المذاهب الأربعة في وجوب الماء لغسل موضع الغائط إذا تعدى المخرج، ونظر أصحاب المذاهب الأربعة أيضا إلى تعدى المخرج في البول، فأوجبوا الماء حينئذ فقط كالغائط (ﷺ ٢) .

أما الشيعة فقد فرقوا بين البول والغائط ورأوا وجوب الماء لغسل مخرج البول عموما.

ولم يثبت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - من طريقى السنة والشيعة - أنه أوجب الماء، ولكنهم استدلوا بروايات عن الأئمة مثل ما رواه عن الإمام الباقر: " لا صلاة إلا بطهور، ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار. بذلك جرت السنة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأما البول فإنه لا بد من غسله " (ﷺ ٣) .

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/٩٠٤

فإذا كانت السنة جرت بإجزاء الأحجار، فمن أين استمدوا الحكم الآخر؟

ﷺ

(ﷺ ١) انظر: الوسائل ٧٧/٢.

(ﷺ ٢) انظر: حاشية ابن عابدين ٣٥٠/١، وحاشيتي القليوبي وعميرة ٤٣/١، وحاشية الدسوقي ١١٢/١، والمغني ١/١٥٣.

(ﷺ ٣) الاستبصار ج ١ ص ٥٥. (١)

١٠٦. ١٠٦- "ونجد في القرآن الكريم ما يؤيد ما ذهب إليه السنة، قال تعالى: في سورة النحل (آية ٨٠): "والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين".

رأي الشيعة أن في هذه الآية الكريمة دلالة على جواز اتخاذ الفرش والآلات من جلود الأنعام وأصوافها وأشعارها، وجواز الصلاة عليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود على شيء من ذلك، بل إما على الأرض، أو ما ينبت فيها غير مأكول ولا ملبوس (ﷺ ١).

وقد رأينا **ألا دليل على** عدم جواز السجود على شيء من ذلك، بل ما روى عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - يتمشى مع مدلول هذه الآية الكريمة، فلا مناص إذن من رفض رواياتهم عن أئمتهم التي تعارض الكتاب والسنة.

وأما تفضيل الشيعة السجود على التربة الحسينية، فيقول في ذلك أحد أعلامهم: "ولعل السر في التزام الشيعة الإمامية السجود على التربة الحسينية مضافا إلى ما ورد في فضلها من الأخبار، ومضافا إلى أنها أسلم من حيث النظافة والنزاهة من السجود على سائر الأرض، وما يطرح عليها من الفرش والبوارى والحصر الملوثة، والمملوءة غالبا من الغبار والمكروبات الكامنة فيها، مضافا إلى كل ذلك، لعل من جملة الأغراض العالية، والمقاصد السامية، أن يتذكر المصلى حين يضع جبهته على تلك التربة تضحية ذلك الإمام نفسه وآل بيته، والصفوة من أصحابه في سبيل العقيدة والمبدأ، وتحطم هياكل الجور والفساد والظلم والاستبداد. ولما كان السجود أعظم أركان الصلاة، وفي الحديث (أقرب ما يكون العبد إلى ربه حال سجوده)، فناسب أن يتذكر بوضع جبهته على تلك التربة الزاكية،

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/٩٤٣

(بِسْمِ اللَّهِ ١) انظر: كنز العرفان ص ٤٦. (١)

١٠٧. ١٠٧- "عن بصري، اللهم فشفعه في" قال: فرجع وقد كشف الله بصره ١. وقال يحمده
الله تعالى في مسنده: حدثنا روح حدثنا شعبة عن عمير بن يزيد الخطمي المدني قال: سمعت عمارة بن خزيمة
بن ثابت يحدث عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضريراً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله ادع الله
أن يعافيني فقال: "إن شئت أخرت ذلك فهو أفضل لآخرتك، وإن شئت دعوت لك" قال: بل ادع الله لي.
فأمره أن يتوضأ وأن يدعو بهذا الدعاء: "اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني
أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضى لي، اللهم فشفعني فيه وشفعه في" ٢. قلت: عمير بن يزيد الخطمي
هذا هو أبو جعفر الذي فرق الترمذي بينه وبين أبي جعفر المذكور في روايته، وقد قلنا: الظاهر أنه هو الرازي
التيمي وكلاهما شيخ لشعبة وكلاهما صدوق، فيحتمل أن كلا منهما سمعه من عمارة وسمعه شعبة من كليهما،
وحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا، فرواه عثمان بن عمر عن شعبة عن أبي جعفر الرازي التيمي وسمعه
روح منه عن الخطمي، فحدث به كذلك والله -عز وجل- أعلم ٣. والمقصود أن هذا الحديث إن جزمنا
بصحته فليس فيه لهم حجة **ولا دليل على** ما انتحلوه بأفكارهم الخاطئة، فإن هذا الأعمى إنما سأل من النبي
-صلى الله عليه وسلم- الدعاء له بكشف بصره، وهو حي حاضر قادر على ما سألته منه وهو الدعاء، وهو
يؤمن على ذلك ويقول: "اللهم شفعه في" فسأل من النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء وسأل قبول دعائه من
الله عز وجل؛ لعلمهم التام بالإيمان بالله عز وجل وأنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، وبهذا أمره النبي صلى الله
عليه وسلم أن يدعو الله تعالى، فاجتمع الدعاء من الجهتين. وهكذا كان الصحابة -رضي الله عنهم- كثيراً
ما كانوا يسألون من النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يدعو لهم بالنصر وأن يستسقي لهم إذا أجذبوا، وبتكثير
الطعام كما سألته منه عمر رضي الله عنه في غزوة

١ النسائي في عمل اليوم والليلة "ح ٦٦٠" والحاكم "١ / ٥٢٦" وقال: على شرط البخاري، وأقره الذهبي.
٢ أحمد "٤ / ١٣٨" وسنده صحيح وليس فيه "السند" الخطمي بل المدني فقط، وقد ذكرها الطبراني في
الكبير "ح ٨٣١١" "أي: الخطمي المدني".

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/ ٩٨٦

٣ هذا لا يضر الحديث شيئاً إن ثبت، وقد قدمنا أنه الخطمي فقط. (١)

١٠٨. ١٠٨- "التاسع: النبوات:

يختلف مذهب الأشاعرة عن مذهب أهل السنة والجماعة في النبوات اختلافاً بعيداً، فهم يقررون أن إرسال الرسل راجع للمشئمة المحضة - كما في الفقرة السابقة - ثم يقررون أنه **لا دليل على** صدق النبي صلى الله عليه وسلم إلا المعجزة، ثم يقررون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدي، قالوا: ولو ادعى الساحر أو الكاهن النبوة لسلبه الله معرفة السحر رأساً وإلا كان هذا إضلالاً من الله وهو يمتنع عليه الإضلال ... إلى آخر ما يقررونه مما يخالف المنقول والمعقول، ولضعف مذهبهم في النبوات مع كونها من أخطر أبواب العقيدة إذ كل أمورنا متوقفة على ثبوت النبوة أغروا أعداء الإسلام بالنيل منه واستطال عليهم الفلاسفة والملاحدة.

والصوفية منهم كالغزالي يفسرون الوحي تفسيراً قرمطياً فيقولون: "هو انتقاش العلم الفاضل من العقل الكلي في العقل الجزئي" ١.

أما في موضوع العصمة فينكرون صدور الذنب عن الأنبياء ويؤولون الآيات والأحاديث الكثيرة تأويلاً متعسفاً متكلفاً كالحال في تأويلات الصفات ٢.

العاشر: التحسين والتقبيح:

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون: مرد ذلك إلى الشرع وحده، وهذا رد فعل مغال لقول البراهمة والمعتزلة: إن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم: إن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فإلغاء دور العقل بالمرّة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلاً، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلاّم له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك أباحه الشرع، وهذا في الحقيقة هو قول البراهمة الذين يجرمون أكل الحيوان، فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام. كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه ٣.

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول ٥٢١/٢

١ انظر الإرشاد: ٣٠٦، ٣٥٦، نهاية الإقدام: ٤٦١، أصول الدين: ١٧٦، المواقف: ٣٥٩ - ٣٦١، غاية المرام: ٣١٨، الرسالة اللدنية: ١: ١١٨، ١١٤ (من مجموعة القصور العوالي) .

٢ نهاية الإقدام: ٣٧٠، شرح الكبرى: ٤٢٩، غاية المرام: ٢٣٤. المواقف ٣٢٣، مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨ - ٤٣٦، التسعينية: ٢٤٧.

٣ نهاية الإقدام: ٣٧٠، شرح الكبرى: ٤٢٩، غاية المرام: ٢٣٤. المواقف ٣٢٣، مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨ - ٤٣٦، التسعينية: ٢٤٧. (١)

١٠٩. ١٠٩- "وهي: سفر التكوين؛ وفيه الكلام عن بدء الخليقة، وأخبار بعض الأنبياء، وسفر الخروج، وسفر اللاويين أو الأخبار، وسفر العدد، وسفر تثنية الاشتراع، ويقال: التثنية فقط ... " ١ .
ويقرر الشيخ رشيد أن التوراة الحالية تشهد بما قرره القرآن من وقوع التحريف فيها، ويستدل على ذلك بأدلة منها:

أولاً: أنه لم يقم دليل على أن موسى هو الذي كتب هذه التوراة، بل قام الدليل عند الباحثين من الأوروبيين على أنها كتبت بعده بمئات السنين. قال الشيخ رشيد: "ولا تعرف اللغة التي كتبت بها التوراة أول مرة، **ولا دليل على** أن موسى عليه السلام كان يعرف اللغة العبرانية وإنما كانت لغته مصرية، فأين التوراة التي كتبها بتلك اللغة ومن ترجمها عنه؟ " ٢ .

والحق ما قاله الشيخ رشيد، فمن المعقول جداً أن تكون التوراة التي نزلت على موسى المصري هي بلسان قومه كما قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ ٣ وإلا فكيف يخاطب موسى فرعون والمصريين بلغة عبرانية لا يفهمونها، والأقرب أن موسى كان هو وقومه من بني إسرائيل يتكلمون المصرية القديمة، من أن يتكلم المصريون، الذين كانوا يعدون بني إسرائيل عبيدا لهم، لغة هؤلاء العبيد. إلا أنني لم أجد أحداً أشار إلى هذه الملاحظة غير رشيد رضا، والجميع يقولون إن التوراة دونت باللغة العبرية لغة إسرائيل ٤ .
ثانياً: أن النسخة التي كتبها موسى فقدت، وكان عندهم قراطيس

١ المصدر نفسه والصفحة.

٢ تفسير المنار (٣/ ٢٦٦)

(١) منهج الأشاعرة في العقيدة ص/ ٨٥

٣ سورة إبراهيم، الآية (٤) ، وانظر: ابن كثير: التفسير (٢/ ٥٠٤)

٤ انظر: صابر طعيمة: التراث الإسرائيلي ط. دار الجيل، بيروت، ١٣٩٩هـ (ص: ٣٢٨) وما بعدها. ومحمد علي البار: المدخل لدراسة التوراة ط. دار القلمن دمشق، الأولى، ١٤١٠هـ (ص: ١٢٦) ، ود. يحيى ربيع: الكتب المقدسة (ص: ١٠٢) ط. دار الوفاء، الأولى، ١٤١٥هـ. (١)

١١٠. ١١٠- "والثالث: الخبر، والخبر يتناول الكليات والمعينات والشاهد والغائب، فهو أعم وأشمل، لكن الحس والعيان أتم واكمل (ﷺ) .

ويوسع شيخ الإسلام- في مناسبات مختلفة- الكلام حول هذه الأدلة، ولكنه يركز على مسألة تنوع الأدلة، كما يركز على دليل الخبر الصادق، ولذلك يقول عن أهل الكلام: (إنهم قد سلموا أنه يعلم بالسمع أمور، كما يذكرونه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام: منها ما لا يعلم إلا بالعقل، ونها ما لا يعلم إلا بالسمع، ومنها ما لا يعلم بالسمع والعقل، وهذا التقسيم حق في الجملة، فإن من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا يمكن معرفته بالعقل، بل لا يعرف إلا بالخبر " ثم بين طرق العلم فيقول: " وطرق العلم ثلاثة: الحس، والعقل، والمركب منهما كالخبر " (ﷺ) ويوضح النقطة الأخيرة في مكان آخر فيقول: " إن الخبر أيضا لا يفيد إلا مع الحس أو العقل، فإن الخبر عنه إن كان قد شوهد، كان قد علم بالحس، وإن لم يكن شوهد فلا بد أن يكون شوهد ما يشبهه من بعض الوجوه، وإلا لم يعلم بالخبر شيء، فلا يفيد الخبر إلا بعد الحس والعقل، فكما أن العقل بعد الحس فالخبر بعد العقل والحس، فالإخبار يتضمن هذا وهذا " (ﷺ) .

وليس الحس وحده تعلم به الأمور إذ هناك المجريات والمتواترات، ويرى شيخ الإسلام أن هذه الأدلة توصل إلى اليقين، ولكن الخطأ الذي وقع فيه الفلاسفة وأهل المنطق أنهم جعلوا ما علم بالحس يمكن أن يستنبط منه قضية كلية عامة، يبنى عليها القانون المنطقي، يقول شيخ الإسلام عنهم: " إنهم كما حصروا اليقين في الصورة القياسية حصروه في المادة التي ذكروها من القضايا الحسية، والأوليات والمتواترات والمجربات أو الحدسيات، ومعلوم أنه لا دليل على نفي ما سوى هذه القضايا.... ثم مع ذلك إنما اعتبروا في الحسيات والعقليات وغيرهم

ﷺ

(ﷺ) (١) درء التعارض (٣٢٤/٧) ، وانظر: الاستقامة (٢٩/١) ، والرد على المنطقيين (ص: ٣٦٤، ٤٧٣)

(١) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة ص/ ٦٦٦

، ونقض أساس التقديس المطبوع (٥٣٩/٢) .

(٢) درء التعارض (١٧٨/١) .

(٣) نفسه (٣٢٥/٧) .". (١)

١١١ . ١١١ - "حول دليل حدوث العالم: " هذا مما نستخير الله فيه " (١) ، وقال: " هذا سؤال صعب وهو ما نستخير الله فيه " (٢) ، وقال: " الحيلة ترك الحيلة " (٣) ، وفي نهاية العقول ذكر إشكالات حول منع حلول الحوادث (٤) ، وتوقف في مسألة الجوهر الفرد (٥) ، بل توقف في كتابه المباحث المشرقية حول مسألة فلسفية (٦) .

ب - أما تناقضه فكثير، فمثلا في أساس التقديس قال بتمائل الأجسام (٧) ، محتجا به على نفي العلو والصفات الخبرية، ولكنه في المباحث المشرقية، وشرح الإشارات رد ذلك وقال بعدم تماثلها (٨) ، وفي صفة المحبة قال بتأويلها بالإرادة كما فعل الأشاعرة، ولكنه في أحد مواضع من التفسير قال: " ثبت أن جزم المتكلمين بأنه لا معنى لمحبة الله إلا إرادة إيصال الثواب ليس لهم على هذا الحصر دليل قاطع، بل أقصى ما في الباب أن يقال **لا دليل على** إثبات صفة أخرى سوى الإرادة فوجب نفيها، لكننا بينا في كتاب نهاية العقول أن هذه الطريقة ضعيفة ساقطة " (٩) وهذه المسألة التي ذكرها في نهاية العقول أشار فيها أولا إلى أن القول بأن كل مالا دليل عليه يجب نفيه، مردود (١٠) ، ثم ذكر في موضع آخر - في مسألة أدلة الأشاعرة على وجوب حصر الصفات بالسبع - أن هذه القاعدة من أدلتهم فقال: " أقوى ما قيل فيه أن الله تعالى كلفنا بمعرفته فلا بد من طريق

ﷺ

(١) الأربعين (ص: ٤٠) .

(٢) المصدر السابق (ص: ٤١) .

(٣) المصدر نفسه (ص: ٢٣٧) .

(٤) نهاية العقول (٢٦٥ - أ) .

(٥) المصدر السابق (٢٤٩ - أ) .

(٦) المباحث المشرقية (٥٠٩/١) .

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢٤٩/١

(رحمته الله ٧) انظر: أساس التقديس (ص: ١٨) ، وانظر: أيضا عصمة الأنبياء (ص: ٥٥) .

(رحمته الله ٨) انظر: المباحث المشرقية (٤٧/٢) ، وشرح الإشارات (٢١/١-٢٢) ، وانظر: كتاب الزرکان (ص: ٢٥٠-٢٥١) .

(رحمته الله ٩) تفسير الرازي (١٣٢/١٤) .

(رحمته الله ١٠) انظر: نهاية العقول (١٠-ب - ١٢-ب) .". (١)

١١٢ . ١١٢- "أن ذكر في التمسك بالسمعيات أن المطالب ثلاثة أقسام: منها ما يستحيل حصول العلم بها بواسطة السمع، ومنها ما يستحيل العلم بها إلا بالسمع، ومنها ما يصح العلم بها من السمع تارة ومن العقل أخرى"، وبعد أن شرح الرازي ذلك قال: "إذا عرفت ذلك فنقول: أما أن الأدلة السمعية لا يجوز استعمالها في الأصول في القسم الأول فهو ظاهر..

وأما القسم الثالث ففي جواز استعمال الأدلة السمعية فيه إشكال: وذلك لأننا لو قدرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي، فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه يجب تأويل الدليل السمعي، لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى الدليل العقلي، فإما نكذب العقل، وإما نقول النقل، فإن كذبنا العقل، مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا العقل، فحينئذ تكون صحة النقل متفرعة على ما يجوز فساده وبطلانه، فإذا لا يكون النقل مقطوع الصحة، وما أدى ثبوته إلى انتفائه كان باطلا، فتعين تأويل النقل " (رحمته الله ١) .

- وهذا هو مضمون القانون الذي سبق نقله عن الرازي في أساس التقديس، والكلام الخطير قول الرازي بعد هذا مباشرة: "فإذا دل الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوحود مدلوله إلا بشرط أن لا يوجد دليل عقلي على خلاف ظاهره، فحينئذ لا يكون الدليل النقلي مفيدا للمطلوب إلا إذا بينا أنه ليس في العقل ما يقتضي خلاف ظاهره، ولا طريق لنا إلى إثبات ذلك الأمر إلا من وجهين: إما أن نقيم دلالة عقلية على صحة ما أشعر به ظاهر الدليل النقلي - وحينئذ يصير الاستدلال بالنقل فضلا غير محتاج إليه - وإما أن نزيل أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل، وذلك ضعيف لما بينا من أنه لا يلزم من فساد ما ذكره أن لا يكون هناك معارض أصلا، اللهم إلا أن نقول: إنه لا دليل على هذه المعارضات فوجب نفيه، ولكننا زيفنا هذه الطريقة، أو نقيم دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص، ولا المقدمة الفلانية الأخرى، وحينئذ

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعة ٦٧٢/٢

يحتاج إلى إقامة الدلالة على أن كل واحدة من هذه المقدمات التي لا نهاية

ﷺ

(ﷺ ١) نهاية العقول - مخطوط - (١٤ - أ-ب) ، ونقله شيخ الإسلام في درء التعارض (٣٣٠/٥ - ٣٣١) ..". (١)

١١٣. ١١٣- "ومن تناقضهم في هذا الباب قولهم عن المعجزات: إن الله لا يمكن أن يخلقها على يد كاذب، ثم يقولون: إن الله لا ينزه عن فعل أي ممكن، وأنه لا يقبح منه فعل، وحينئذ فيقال لهم قولكم متناقض لأنه إذا جاز أن يفعل الله القبيح جاز أن يخلق المعجزة على يد كذاب، يقول شيخ الإسلام معلقا على قولهم إن الله لا يمكن أن يخلق المعجزة على يد كاذب: "لكن المطالب يقول: كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق، وهو أمر حادث مقدور، وكل مقدور يصح عندهم أن يفعله الله، ولو كان فيه من الفساد ما كان، فإنه عندهم لا ينزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل، فحينئذ إذا خلق على يد الكاذب مثل هذه الخوارق لم يكن ممتنعا على أصلكم، وهي لا تدل على الصدق البتة على أصلكم ... فأنتم بين أمرين: إن قلتم لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعا فقد قلتم: إنه لا يقدر على إحداث حادث قد فعله مثله، وهذا تصريح بعجزه ... وإن قلتم: يقدر، لكنه لا يفعل، فهذا حق وهو ينقض أصلكم" (ﷺ ١) . ومعلوم أن من أكثر ما تحبط فيه الأشاعرة مسألة المعجزات.

٤- ومن الأمثلة على تناقضهم قولهم: إن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر ثم يقولون لا واجب إلا بالشرع خلافا للمعتزلة، وهذا تناقض بين (ﷺ ٢) . والأمثلة على تناقض الأشاعرة كثيرة، وماسبق كاف لإثبات ذلك، وهناك جوانب أخرى من تناقضهم ذكرها شيخ الإسلام (ﷺ ٣) .

٥- ويذكر شيخ الإسلام - إضافة إلى ما سبق - تناقض بعض أعلامهم: آ- ومن ذلك تناقض الشهرستاني والرازي والآمدي الذين أثبتوا جواهر معقولة غير متحيزة موافقة للفلاسفة الدهرية: وقالوا: إنه لا دليل على نفيها: يقول شيخ الإسلام مخاطبا هؤلاء حول العلو ونفيهم له لالتزامه على زعمهم التحيز:

ﷺ

(رَحِمَهُ اللهُ) ١) انظر: المصدر السابق (ص: ١٥٤-١٥٥) .

(رَحِمَهُ اللهُ) ٢) انظر: درء التعارض (١٦-١٢/٨) .

(رَحِمَهُ اللهُ) ٣) انظر مثلاً: نقض التأسيس المخطوط (١٦٧/٣) ، ودرء التعارض (٣٥٧/١ ، ٣٩٠/٢ ، ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ، ٢٥٤-٢٥٦ ، ٢٣٨/٥ ، ٣٤٣-٣٤٥) ومجموع الفتاوى (٢٠٩-٢٨٩) ، والتسعينية (ص: ١٦٨-١٦٩ ، ٢٢١) وشرح الأصفهانية (ص: ٣٥٥ ، ١٥٣) - ت العودة، وغيرها. (١)

١١٤ . ١١٤- "أنتم إذا ناظرتم الملاحدة المكذبين للرسول فادعوا إثبات جواهر غير متحيزة عجزتم عن دفعهم أو فرطتم فقلتم: لا نعلم دليلاً على نفيها أو قلتم بإثباتها. وإذا ناظرتم إخوانكم المسلمين الذين قالوا بمقتضى النصوص الإلهية والطريقة السلفية وفطرة الله التي فطر عباده عليها، والدلائل العقلية السليمة عن المعارض وقالوا: إن الخالق تعالى فوق خلقه، سعيتم في نفي لوازم هذا القول وموجباته وقلتم: لا معنى للجواهر إلا المتحيز بذاته، فإن كان هذا القول حقاً فادفعوا به الفلاسفة الملاحدة، وإن كان باطلاً فلا تعارضوا به المسلمين، أما كونه يكون حقاً إذا دفعتم ما يقوله إخوانكم المسلمين، ويكون باطلاً إذا عجزتم عن دفع الملاحدة في الدين فهذا طريق من بخس حظه من العقل والدين وحسن النظر والمناظرة عقلاً وشرعاً" (رَحِمَهُ اللهُ) ١) . فهذا التناقض إنما هو لمن قال بالجواهر العقلية، أو قال إنه لا دليل على نفيها، وهؤلاء مع الغزالي لهم تناقضات أخرى في المنطق وما يتعلق به من مسألة تماثل الأجسام أشار شيخ الإسلام إلى جوانب منها (رَحِمَهُ اللهُ) ٢) .

ب- تناقض الرازي، وقد أشار شيخ الإسلام إلى أمثلة عديدة من تناقضه ومن ذلك:

- ١- تناقضه في مسألة حدوث الأجسام، فمرة يثبت، ومرة يذكر فساد حجج من يثبت (رَحِمَهُ اللهُ) ٣) .
- ٢- وفي إثبات العلو قال في نفيه بالدليل العقلي: إنه يلزم منه النقص على الله تعالى، وفي نهاية القول ذكر أن امتناع النقص على الله لم يعلم بالعقل (رَحِمَهُ اللهُ) ٤) .
- ٣- وسورة الإخلاص ﴿قل هو الله أحد * الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١-٢] قال فيها مرة إنها من المحكمات. وفي موضع آخر جعلها من المتشابهات (رَحِمَهُ اللهُ) ٥) .

رَحِمَهُ اللهُ

(رَحِمَهُ اللهُ) ١) درء التعارض (١٦٣/٤) .

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٨٨٨/٢

(ﷺ ٢) انظر: درء التعارض (١٧٣/٤-١٨٢). وهو من المباحث المهمة في بيان تناقض هؤلاء.

(ﷺ ٣) انظر: درء التعارض (٢٩٠/٤).

(ﷺ ٤) انظر: نقض التأسيس المطبوع (٢٩٢/٢-٢٩٧).

(ﷺ ٥) انظر: نقض التأسيس المخطوط (٥٤-٥٥/٢). (١).

١١٥. ١١٥- "وإذا كان الأمر كذلك كان الأولى أن يكون الفيصل في ذلك التزام ما أورده الشارع في الصفات، والسكوت عما سكت عنه، والتفريق في الأسماء الحسنى بينا ما يخبر عنه، وما يدعي به (ﷺ ١).

وأما من ناحية المعنى: فإن النزاع بين مثبتة الجوهر والجسم، ونفاته يقع في ثلاثة أشياء:

الأولى: في تماثل الأجسام والجواهر، على قولين. فمن قال إنها متماثلة، قال كل من قال بها قال بالتجسيم. ومن قال إنها غير متماثلة لم يلزمه ذلك.

فالذين ألزموا من قال بالتجسيم بأنهم مشبهة بناء على اعتقادهم أن الأجسام متماثلة. لكن هذا لا يلزم أولئك لأنهم يقولون إنها غير متماثلة، ولا يجوز إلزامهم بما لم يلتزموه.

والثاني: أنهم تنازعوا في مسمى الجسم - كما سبق - وكل من فسر الجسم بتفسير - ككونه مركبا من المادة والصورة، أو من الجواهر المفردة - ألزم من قال بالجسم بالتفسير الذي قصده هو، لكن خصمه ينفي هذا المعنى الذي فسر به الجسم كما ينفي اللزوم الذي ألزمه به. بل قد يكون في المجسمة من يقول: إنه جسم مركب من الجواهر المفردة، ويقول **لا دليل على** نفي ذلك ولا على امتناعه.

الثالث: وهناك نزاع في أمور أخرى، مثل كونه تعالى فوق العالم، أو كونه ذا قدر، أو كونه متصفا بصفات قائمة به. فنفاها يقولون لا تقوم هذه إلا بجسم، والمعارضون لهم من المثبتة ينازعونهم في انتفاء هذا المعنى الذي سموه جسما، وهم إما أن يقولوا: لا يلزم منها التجسيم، أو يقولوا بها وإن لزم التجسيم (ﷺ ٢).

ﷺ

(ﷺ ١) انظر: درء التعارض (١٣٩/٤-١٤٠).

(ﷺ ٢) انظر: المصدر السابق (١٤٧/٤-١٤٩). (١).

١١٦. ١١٦- "وكتاب النبوات أفرده شيخ الإسلام للرد على الباقلاني وغيره من الأشاعرة، ومجمل ملاحظات وردود شيخ الإسلام عليهم يمكن عرضها - باختصار - كما يلي:

١- حصرهم دلائل النبوة بالمعجزات التي هي خوارق، وهذا موافق لرأي المعتزلة، وإن اختلفوا معهم في كيفية دلالتها على صدق النبي. أم رأي جمهور أهل السنة، فهو أن دلائل ثبوت نبوة الأنبياء كثيرة، ومنها المعجزات (ﷺ ١).

٢- قول بعض الأشاعرة: إن المعجزة تدل على صدق النبي لثلاث يفضي إلى تعجيز الرب، لأنه **لا دليل على الصدق إلا خلق المعجز، فلو لم يكن دليلاً لزم أن يكون الرب غير قادر على تصديق الرسول الصادق**. وهذه طريقة الأشعري - في أحمد قوله - والقاضي أحياناً، والاسفراييني وابن فورك، وأبو يعلى وغيرهم.

وبعض الأشاعرة قالوا العلم بصدق المعجز يحصل ضرورة، وهذه طريقة الجويني والرازي، لأنهم عرفوا ضعف مسلك أولئك، بسبب أنهم يقولون بتجويز أن يفعل الله كل شيء ولو كان قبيحاً، ومن ذلك إظهار المعجزة على يد كذاب. فلما علم أن هذا قد يؤدي إلى عدم التفريق بين الصادق والكاذب، جعلوا المعجزة تدل على صدق النبي، وأن الله لا يظهرها على يد كاذب لثلاث يفضي إلى ذلك إلى تعجيز الرب عن إثبات صدق أنبيائه. وهذا تناقض منهم. والحق أن الله لا يظهرها على يد كاذب لأنه يفعل لحكمة ولأنه منزّه عن ذلك. أما من جز على الله كل قبيح فقله باطل ومتناقض كما فعلوا هنا (ﷺ ٢).

٣- وعلى مذهبهم في تعريف المعجزة، وأنها أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي يظهر على يد نبي، سالم من المعارضة - يجعل الفرق بين المعجزة وبين السحر والشعوذة هو فقط عدم المعارضة، وكونها جاءت على يد مدعي النبوة - وهذا فرق ضعيف جداً، لأن مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي وغيرهما لم يعارضوا، فلو أنهم أتوا بسحر وكهانة وادعوا النبوة، فما الفرق بينهم وبين

ﷺ

(ﷺ ١) انظر: درء التعارض (٤٠/٩).

(ﷺ ٢) انظر: النبوات (ص: ٥١-٥٧، ١٤٨-١٤٩) ط دار الكتب العلمية، والجواب الصحيح (٤/٢٥٩-٢٦١)، ودرء التعارض (١/٨٩-٩٠، ٩٦، ٩٢/٥٣-٥٢)، وشرح الأصفهانية (ص: ١٥٦-١٥٧).

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١١١٠/٣

١١٧. ١١٧- "يأخذه عن الله تعالى فيكون خليفة عن الله تعالى بعين ذلك الحكم إلخ

أقول لا بد له حيث لا يجد مخالفة ولا اعتراضا من ترفع وتمدح دعوى مجردة عن البرهان

ثم قال ولهذا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نص بخلافة عنه إلى أحد

ولا عينه لعلمه أن في أمته من يأخذ الخلافة عن ربه فيكون خليفة عن الله تعالى مع الموافقة في الحكم المشروع إلى آخر ما قاله

أقول هذا غير صحيح بل إنما لم ينص لعلمه أن الله تعالى يؤلف قلوب المؤمنين حتى يجمعوا على خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه ونبه على ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله (يأبى الله تعالى ويدفع المؤمنون إلا أبا بكر)

ولم يدع أبو بكر ولا غيره له أنه أخذ الخلافة عن ربه بالمعنى الذي تزعم ولا ضرورة إلى ذلك **ولا دليل على** وقوعه حيث حصلت الموافقة والمخالفة مردودة

قال وإنما تنقص أو تزيد على الشرع الذي تقرر بالإجتihad. (٢)

١١٨. ١١٨- "كان ينزل بهم العذاب كالطوفان ونحوه فيضجون إلى موسى عليه الصلاة والسلام

﴿لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك﴾ ثم ينكتون عند كشفه في كل مرة

قال فلذلك أخذ فرعون مع وجود الإيمان منه

أقول **لا دليل على** وجود الإيمان منه على ما قدمناه

ثم قال هذا إن كان أمره أمر من يتيقن بالانتقال في تلك الساعة

وقرينة الحال تعطي أنه ما كان على يقين من الانتقال لأنه عاين المؤمنين يمشون في الطريق اليبس الذي ظهر

بضرب موسى عليه السلام بعصاه البحر

فلم يتيقن فرعون الهلاك إذ آمن بخلاف المحتضر حتى لا يلحق به

أقول انظر إلى هذا السفه والعمى في الاستدلال لغلبة حب فرعون وحبك الشيء يعمي ويصم

فالله سبحانه يقول ﴿حتى إذا أدركه الغرق﴾

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٣٧٩/٣

(٢) نعمة الذريعة في نصره الشريعة ص/١٣٧

وهذا الضال يقول إنه ما تيقن بالإنتقال

وجعله مشي المؤمنين في الطريق ليس قرينة على ذلك أشد عمى فإن ذلك إنما يصلح قرينة عند دخول البحر لا عند إدراك الغرق على أن". (١)

١١٩. ١١٩- "وقد قال تعالى لهما ﴿قد أجيبتم دعوتكما﴾ فإن كان المراد العذاب الأخروي فقد صدق أنه لم يؤمن وإن كان المراد الدنيوي فقد كذب قولك وليس لك أن تقول المراد به في دعائهما العذاب الدنيوي وفي تلك الآية الأخروي لأنه تحكم وقول بالشيء بلا دليل وإن ادعيت أن ذلك حصل لك بالكشف فهو كذلك دعوى **بلا دليل على** أنه يكون دعائهما عبثا لا فائدة فيه سوى امتداد التعب والتعني عليهما وتماد الظلم والفساد على عباد الله تعالى وإنما أراد بالدعاء عليهم بعدم الإيمان النافع لما اطلعوا عليه من حالهم الغير القابلة للصالح ليحصل لهما التشفي بموتهم على الكفر وانتقام الله تعالى منهم ليس لذلك الدعاء فائدة غير ذلك بإجماع المسلمين وذوي العقول الصحيحة قال هذا هو الظاهر الذي ورد به القرآن أقول كذب وافترى على القرآن فإنه لم يرد بأن المراد من العذاب الأليم هو الأخروي ولا بأن فرعون خارج من هذا الصنف على ما قررناه لمن تأمل وأنصف قال ثم إنا نقول بعد ذلك والأمر فيه إلى الله تعالى لما استقر في نفوس عامة الخلق من شقائه وما لهم نص في ذلك يستندون إليه". (٢)

١٢٠. ١٢٠- "وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم (١) .

٧٠- ولا ننزل أحدا منهم جنة (٢)

(١) ...والدليل على ذلك جريان عمل الصحابة عليه، على ما تراه مبينا في ((الشرح)) وكفى بهم حجة، ومعهم مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - في الأئمة: ((يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا

(١) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة ص/٢٠٣

(٢) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة ص/٢٠٥

فلکم وعليہم)) أخرجه البخاري وأحمد وأبو يعلى. وفي الصلاة على من مات منهم أدلة أخرى، تراها في ((أحكام الجنائز)) (ص ٧٩) وأما حديث ((صلوا خلف كل بر وفاجر، وصلوا على كل بر وفاجر ...)) فهو ضعيف الإسناد كما أشرت إليه في ((الشرح)) وبينته في ((ضعيف أبي داود)) (٩٧) و ((الإرواء)) (٥٢٠) **ولا دليل على** عدم صحة الصلاة وراء الفاسق، وحديث ((اجعلوا أئمتكم خياركم)) إسناده ضعيف جدا كما حققته في ((الضعيفة)) (١٨٢٢) ولو صح فلا دليل فيه إلا على وجوب جعل الأئمة من الأخيار، وهذا شيء، وبطلان الصلاة وراء الفاسق شيء آخر، لا سيما إذا كان مفروضا من الحاكم. نعم لو صح حديث ((..ولا يؤم فاجر مؤمنا..)) لكان ظاهر الدلالة على بطلان إمامته ولكنه لا يصح أيضا من قبل إسناده كما بينته في أول ((الجمعة)) من ((الإرواء)) (رقم ٥٩١) . (ن)

(٢) ...إلا العشرة المبشرين بالجنة، وعبد الله بن سلام وغيرهم فإننا نشهد لهم بالجنة على شهادة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد صرح المصنف رحمه الله بذلك في الفقرة (٩٥) ، ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزهم لعبد الله بن سلام بيهوديته قبل إسلامه، مع شهادة النبي - صلى الله عليه وسلم - له بالجنة كما في ((صحيح البخاري)) وليت شعري أي فرق بين من كان يهوديا

...فأسلم، وبين من كان وثنيا وأسلم لولا العصبية القومية الجاهلية. بلى هناك فرق، فقد جاء في ((الصحيحين)) قوله - صلى الله عليه وسلم - : ((ثلاث لهم أجرهم مرتين ...)) فذكر منهم ((ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمن به واتبعه وصدقته)). فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم، فله أجر واحد. (ن)". (١)

١٢١ . ١٢١ - "أفضلية ليلة المعراج بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم، والقول في رؤية النبي لربه فيها واعلم أن ليلة المعراج هي أفضل ليالي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهي أفضل بالنسبة له من ليلة القدر، أما سائر الأمة فإن الفضل لها في ليلة القدر، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فإن الفضل الذي حصله وناله وجرى له في تلك الليلة أعظم مما يجري في ليلة القدر.

ثم المؤلف رحمه الله طوى ذكر هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة ربه أو لا؟ لأنه **لا دليل على** أنه رأى ربه، ولعل المؤلف رحمه الله أتى بالمعراج بعد ذكر الرؤية إشارة إلى الخلاف في رؤية النبي صلى الله عليه

(١) التعليقات الأثرية على العقيدة الطحاوية ص/٤١

وسلم لربه في ليلة المعراج.

والعلماء في هذا لهم قولان: القول الأول: أنه لم ير ربه بعينه التي في رأسه، وهذا قول جمهور العلماء، وعليه المتقدمون والمتأخرون أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ربه رؤية معانية؛ لأنه سبحانه وتعالى لا يراه أحد قبل الموت، أي: في الآخرة، كما قال جل وعلا لموسى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] في قوله لموسى، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت).

وذهب بعض العلماء إلى أنه رآه بفؤاده، وهذه الرؤية ليست مقيدة بالمعراج؛ لأنهم يقولون: رآه بفؤاده مرتين، ورؤية الفؤاد هي رؤية القلب، وهي غير رؤية المنام؛ لأن رؤية المنام لا إشكال في إثباتها. ولكن لا يقال: كيف رآه بفؤاده؟ فإن هذا أمر لا يدرك، لكن رآه بفؤاده، هكذا قال الإمام أحمد وابن عباس، وورد عنهم إثبات الرؤية مطلقا للنبي صلى الله عليه وسلم يعني: دون تقييد، فما ورد عنهم مطلقا يحمل على المقيد.

ثم قال رحمه الله: (فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى) حق أن يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لما ميزه الله به من الفضائل والمناقب، ومعنى الصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: الثناء عليه في الملأ الأعلى، هكذا قال أبو العالية في صحيح البخاري، وذهب شيخنا رحمه الله إلى أنه لا يقال شيء في الصلاة على النبي، إنما يقال: هو ثناء ومرتبة وفضل يدعى به للنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يقيد بمعنى خاص؛ لأن هذا يحتاج إلى توقيف ونص، والذي عليه الأكثر هو ما ذكره أبو العالية من أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو ثناء الله عليه في الملأ الأعلى.

قوله: (في الآخرة والأولى) يعني: في الدنيا والآخرة، وهو أحق من يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لعظيم ما من الله به علينا حيث أخرجنا به من الظلمات إلى النور صلى الله عليه وعلى آله وسلم. (١)

١٢٢. ١٢٢-مسألة: هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج؟

ثم المؤلف رحمه الله طوى ذكر هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة ربه أو لا؟ لأنه **لا دليل على** أنه رأى ربه، ولعل المؤلف رحمه الله أتى بالمعراج بعد ذكر الرؤية إشارة إلى الخلاف في هل النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه في ليلة المعراج أو لا؟ والعلماء في هذا لهم قولان: القول الأول: أنه لم ير ربه بعينه التي في رأسه، وهذا قول جمهور العلماء، وعليه المتقدمون والمتأخرون أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ربه رؤية معانية؛ لأنه

(١) شرح الطحاوية لخالد المصلح ٧/٩

سبحانه وتعالى لا يراه أحد قبل الآخرة قبل الموت، كما قال جل وعلا: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] في قوله لموسى، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت) .
وذهب بعض العلماء إلى أنه رآه بفؤاده، وهذه الرؤية ليست مقيدة بالمعراج؛ لأنهم يقولون: رآه بفؤاده مرتين ورؤية الفؤاد هي رؤية القلب، وهي غير رؤية المنام؛ لأن رؤية المنام لا إشكال في إثباتها.
ولكن لا تقول كيف رآه بفؤاده فإن هذا أمر لا يدرك، لكن رآه بفؤاده هكذا قال الإمام أحمد وابن عباس، وورد عنهم إثبات الرؤية مطلقا للنبي صلى الله عليه وسلم يعني: دون تقييد، فما ورد عنهم مطلقا يحمل على المقيد.

ثم قال رحمه الله: (فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى) حق أن يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لما ميزه الله به من الفضائل والمناقب، ومعنى الصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: الثناء عليه في الملأ الأعلى، هكذا قال أبو العالية في صحيح البخاري، وذهب شيخنا رحمه الله إلى أنه لا يقال شيء في الصلاة على النبي، إنما يقال: هو ثناء ومرتبة وفضل يدعى به للنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يقيد بمعنى خاص؛ لأن هذا يحتاج إلى توقيف ونص، والذي عليه الأكثر هو ما ذكره أبو العالية من أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو ثناء الله عليه في الملأ الأعلى.

قوله: (في الآخرة والأولى) يعني: في الدنيا والآخرة، وهو أحق من يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لعظيم ما من الله به علينا حيث أخرجنا به من الظلمات إلى النور صلى الله عليه وعلى آله وسلم". (١)

١٢٣. ١٢٣- "من المشكلات التاريخية التي أثرت على مذهب أهل السنة والجماعة بشكل عام وعلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بشكل خاص هذه المسألة: حتى أن كثيرا من الناس لا يزالون يعادون شيخ الإسلام ابن تيمية ويطعنون فيه، ويسبغون الظن فيه لا لذاته، وإنما للعقيدة التي يدعو إليها، والمبدأ الذي أحياه.

ومن أعظم المسائل التي يذكرونها - كمثال على أن شيخ الإسلام ابن تيمية خارج عن مذهب السلف وغيره، وأنه مبتدع، ويأتي بأفكار لم يسبقه إليها أحد، ويخرق الإجماع - مسألة: القول "بجواز حوادث لا أول لها" حتى الشيخ شعيب مع أنه مهتم بالسنة والحديث؛ إلا أنه في هذا الموضوع - في مكان غير محتاج إلى التعليق نهائيا - أقحم هذه المسألة، وأخذ يتكلم في شيخ الإسلام ابن تيمية بالكلام الذي نرده ونبين بطلانه وخطأه

(١) شرح الطحاوية لخالد المصلح ٨/٩

-بإذن الله تعالى- فالقضية أصبحت كأنها مسألة تشفي على شيخ الإسلام ابن تيمية، مع أن ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه القضية تعجز عنه جميع العقول الفلسفية، فمن استطاع أن يفهمه فقد حاز على فضل كبير أما نقضه فإنه من المحال.

وقد ذكر الفخر الرازي أنه استقصى أعظم الأدلة في هذه المسألة في كتاب له اسمه المباحث المشرقية ذكر فيه عشرة براهين، ويقول: هذه البراهين العشرة ليس بعدها أي برهان **ولا دليل على** بطلان حوادث لا أول لها، وأن الحوادث كانت مسبقة بالعدم المحض الكلي.

وقد نقض شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة هذه البراهين العشرة برهانا برهانا، وبين بطلانها وخطأها، وأضاف عليها، فنقض كلام الرافضي وغيره". (١)

١٢٤. ١٢٤- "أهل الكلام جميعا: المعتزلة، والأشعرية، وأمثالهم، ينصون على أنه **لا دليل على** صدق النبي صلى الله عليه وسلم إلا المعجزة.

إن المتكلمين يريدون أن يدفعوا شبهة ألغائها إليهم الفلاسفة وأمثالهم، وهذه الشبهة مجملها: أن الأديان كلها تقليد، ويقولون: إن اليهودي ولد يهوديا، والنصراني ولد نصرانيا، والمسلم ولد مسلما، ولا يوجد هناك دين بالعقل أو بالنظر، ويقولون: إن المسألة ليس فيها دليل عقلي وإنما هي تقليد وإرث واتباع، فجاء هؤلاء غلاة المعتزلة، وغلاة الأشعرية وأمثالهم من الذين يسمون أنفسهم المدافعين عن الإسلام، وأرادوا أن يردوا على هؤلاء فقالوا: إن النبوة عندنا ليست مجرد تقليد، وإنما نؤمن بالأنبياء وأنهم يأتون بدليل مادي ظاهر لا يملك العقل أن يرده، وهذا الدليل هو المعجزة -وسموها معجزة- والله سبحانه وتعالى يسمى ذلك حتى على لسان القوم بينة أو آية، والبيئة أو الآية: هي التي بها تثبت صحة النبوة، وتثبت نبوة الأنبياء بآيات بينات، وبراهين واضحات، وما يزعمه هؤلاء هو جزء من هذه البينات، وهي أن يجري الله -عز وجل- على يديه خارقا من خوارق العادات، فالدليل على نبوة موسى -عليه السلام- ليس فقط أنه ألقى العصا فإذا هي حية تسعى هذه هي آية قامت بها الحجة علفرعون، لكن ليست هي الدليل الوحيد على نبوة موسى -عليه السلام- وهذا بين من أصل نشأته لو فكر هؤلاء!

من الذي أوحى إلى أمه أن تضعه في التابوت؟ ومن الذي ساق التابوت إلى أن أوصله إلى قصر فرعون؟ ومن

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/٢٢٤

الذي ألقى في قلب امرأة فرعوناً تحبه؟ ومن الذي سخر فرعون أن يطيع امرأته لتربي هذا الولد وتحتضنه؟ ثم يأتي هذا الولد ويقف أمام الطاغوت الأكبر الذي يقول: أنا ربكم الأعلى [النازعات: ٢٤] فيقول له: أعبد الله، وأنت عبد مخلوق؛ هذا بنفسه: بينة بل بينات وبراهين". (١)

١٢٥. ١٢٥- "فأهل السنة والجماعة لا ينكرون قرابة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ولا ينكرون محبته صلى الله عليه وسلم؛ لكن الذي ننكره هو الغلو في أي بشر كائنا من كان ورفعته عن مستواه، وننكر أن ينزل النبي صلى الله عليه وسلم عن منزلته أيضا فإن الله تعالى بعثه بالهدى، والنور وبدين الحق، رحمة للعالمين أجمعين.

فمن أراد أن يجعل من هذا الرسول مجرد ذكرى موسمية تؤكل عليها الموائد، أو يحتفل بها، أو وسيلة للربح الشخصي، أو لأي غرض من أغراض الدنيا، فإن هذا يحقر ويهون من شأن النبي صلى الله عليه وسلم، وما هكذا عني أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بنبيهم، الذين كانوا يعرفون قدره، ويعزرونه، ويوقرونه، ويعظمونه، كما شرع الله -تبارك وتعالى- وما علينا إلا أن نتأسى بهم وأن نفتدي بهم.

يقول أهل الكلام: إنه **لا دليل على** صحة النبوة إلا المعجزة.

والمعجزة عند أهل الكلام هي: الأمر الخارق للعادة الذي يجريه الله -تبارك وتعالى- على يد مدعي النبوة إثباتا لصدقه لا غير.

وما ذكره أهل الكلام فهو من تضيق الواسع، وهذا الدليل ليس هو كل الأدلة، بل هو جزء من كل، وقطرة من بحر، وفي دلائل النبوة ما يدل ويقطع لكل ذي لب أنه رسول الله، وإن لم يبلغه من ذلك إلا البعض. دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم لم تمت بموته". (٢)

١٢٦. ١٢٦- "فكان هذا الكلام غريبا عليه، وكسرى ملك الدنيا ذو الأسوار الثمينة من الذهب، ومن أفخر اليواقيت والأحجار الكريمة تصبح أساوره لهذا الإنسان العربي، فضحك سراقا وقال: أعرابي من بني جعشم يلبس سوارى كسرى! ما حلم بها سادات قريش حتى يحلم بها أعرابي من بني جعشم! وتقر الأيام وتنتصر جيوش المسلمين، ويدخلون المدائن فاتحين، ويأخذون كنوز البيت الأبيض، ويبعثون بها

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/٤٣١

(٢) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٥٨٨

إلعمرب بن الخطاب -رضي الله عنه- ويأتي إلى سوارى كسرى فيقول: أين سراقفة بن جعشم فقال: ماذا تريد؟ قال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعدك بسوارى كسرى، وها أنا ذا ألبسك إياها، ويلبسه السوارين، أليس في هذا دليل على أن هذا النبي -حقا وصدقا- هو نبي من عند الله سبحانه وتعالى. ولهذا تحققت نبوءة النبي صلى الله عليه وسلم من أمثال هذه الوقائع الكثيرة العظيمة البينة، فهل يصح مع هذا أن نقول: إنه **لا دليل على** صدق النبي إلا أن يأتي بخارقة أو معجزة؟ ! لا، فهذه الدلائل العظيمة كلها تدل على أنه نبي حقا صادق من عند الله.

المعايير العقلية والفطرية تميز بين الصادق والكاذب والمصنف -رحمه الله- يضرب لنا مثالا واضحا وهو: أن الناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة حتى في الحرف الفلاحة والنساجة والكتابة، فلا يلتبس الصادق في هذه الحرف بالكاذب المدعي لها زورا. ففي كل الأمور تجد أن الناس يستخدمون للتمييز بين الصادق والكاذب في الأمور الحياتية الدنيوية المعايير العقلية والفطرية التي وهبها الله -عز وجل- لهم، فكيف بدعوى النبوة؟ ! والنبي يأتي بأقوال وبأعمال، وبأوامر، ويفنى عمره كله في جهاد، وفي صراع، ثم يتهم بأنه كاذب أو يلتبس هل هو صادق أم كاذب؟!

الأنبياء أبعد الناس عن طلب عرض من أعراض الدنيا من أتباع الدعوة". (١)

١٢٧. ١٢٧- "وإن من الممكن أن يكذب الإنسان لأجل عرض من أعراض الدنيا مثل أن يحصل على الأموال أو النساء أو القصور، فيدعي أنه نبي، لكن الأنبياء فإنهم كما أخبر الله: قل ما سألتكم من أجر فهو لكم [سبأ: ٤٧] أي: أي شيء أطلبه منكم فهو لكم، قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين [ص: ٨٦] ، وكل الأنبياء قالوا: ما أسألكم عليه مالا، ما أسألكم عليه من أجر [الفرقان: ٥٧] .

الأنبياء لم يورثوا مالا

لم يورث الأنبياء دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم، كما قال صلى الله عليه وسلم: (نحن الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) ،

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٦٠٦

فهل بعد هذا يتهم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه يريد عرضاً من أعراض الدنيا، وإن كان الأنبياء يريدون الجاه، فلماذا قتلوا؟ ومنهم من عذب، ونبينا صلى الله عليه وسلم لقي من العنت والشدائد، ولقي من الأذى الشيء الكثير، إن من يحصل له هذا لا يريد الجاه وهكذا نجد أن الدلائل القطعية الثابتة على صدق نبوة النبي صلى الله عليه وسلم هي أبين من الشمس في رابعة النهار، وأن الذين كذبوه إنما هم كما قال الله تبارك وتعالى: فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون [الأنعام: ٣٣] .

إن الردود كثيرة على قول المتكلمين وأمثالهم: أنه **لا دليل على** صدق النبي إلا المعجزة، أي: الأمر الخارق للعادة، وإن العلم واليقين يقع في النفس بأمور غير هذه الخارقة؛ فإن لليقين طرقاً ومصادر يحصل بها؛ فقد يكون من تواتر الخبر وكثرة ناقله، وقد يكون من القرائن التي تحف بالخبر، وقد يكون من الآيات الباهرات التي يجريها الله -تبارك وتعالى- على يد النبي صلى الله عليه وسلم". (١)

١٢٨ . ١٢٨ - "ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً أو أمراً عدمياً؟ فإن أراد بها أمراً وجودياً كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة **ولا دليل على** إثباتها بل هي باطله، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار. وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة وإنما يتلقاه من قول فلان؟ وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده؛ بل نقلوا نظمة ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن، كما يتعلم الصبيان؛ بل يتعلمونه بمعانية ومن لا يسلك سبيلهم، وإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله، ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة، فهو مأجور وإن أخطأ؛ لكن إن أصاب يضاعف أجره] اهـ .

الشرح:

موضوع إثبات الرؤية له علاقة بنفس الأحاديث بموضوع إثبات علو الله تبارك وتعالى، فلما ذكر المصنف رحمه

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٦٠٧

الله قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا) في الحديث المتفق عليه أراد المصنف -رحمه الله تعالى- أن يستدرك أن هذا الحديث لا يقتضي أن يشبه الله سبحانه وتعالى بالقمر ولا بالشمس، وإنما التشبيه تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي". (١)

١٢٩. ١٢٩-: [[الشريط الثاني والخمسون]] :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.
الأسئلة:

س١/ هل الميت يعلم عن الأحياء أخبارهم؟ فقد سمعت من بعض أهل العلم من يقول ذلك وآخر ينفيه، وآخر من يقول هذه المسألة لا أحد يسأل عنها لأنها من علم الغيب؟
ج/ هذه المسألة من المسائل المهمة جدا، وكما ذكر السائل تنوعت أقوال العلم فيها ما بين ناف مطلقا وما بين مثبت مطلقا وما بين مفصل للمسألة بحسب ما ورد في الدليل.
والصواب في ذلك التفصيل.

- فمن نفى مطلقا بأن الأموات لا يسمعون ولا يعلمون؛ بل انقطع سبيلهم، استدلوا بقول الله - عز وجل - : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمَسْمُوعٍ مِنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] ، واستدلوا أيضا بأن الميت انقطع من هذه الدنيا وارتحل إلى الآخرة وهو مشغول عن هذه الدنيا بالآخرة، وهو في حياة برزخ، وحياة البرزخ مختلفة عن هذه الحياة، فصلته بهذه الحياة تحتاج إلى دليل، ولا دليل يدل على سماعه مطلقا فلذلك وجب نفيه لدلالة قوله ﴿وَمَا أَنْتَ بِمَسْمُوعٍ مِنْ فِي الْقُبُورِ﴾ ، ولم يدل أيضا الدليل على أن الملائكة تبلغ الأموات الأخبار والأحوال، فبنوا على هذا النفي العام بأن الميت لا يسمع شيئا.

- والقول الثاني أن الأموات يسمعون مطلقا ويبلغون، يعني يسمعون ما يحدث عندهم ويبلغون ما يحصل من أهليهم وأقاربهم من خير وشر، فيأنسون للخير ويستأثرون للشر، وهؤلاء بنوا كلامهم على أن في الأدلة ما يدل على جنس سماع الميت لكلام الحي:

كقوله صلى الله عليه وسلم «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم» (١) ، واستدلوا بهذا على أنه يسمع.

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/ ١٧٦٠

ويستدلون أيضا ببعض الأحاديث الضعيفة كحديث التلقين، حديث أبي أمامة الضعيف في التلقين ونحوه بأنه يسمع بعض السماع.

ويستدلون أيضا بما ورد من الأحاديث بأن الملائكة تبلغ الميت بأخبار أهله من بعده، ويعرضون عليه ما فعلوا فإن وجد خيرا فرح واستبشر وإن بلغ غير ذلك استاء من أهله. ويستدلون أيضا بما يحصل للأحياء من رؤية لأرواح الأموات في المنام، وأنهم ربما قالوا لهم فعلت كذا وفعلت كذا وأتانا خبرك بكذا ونحو ذلك.

وهؤلاء أيضا في مسألة استدلوها بفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع صناديد قريش لما دفنهم في القليب ورماهم فأطل عليهم صلى الله عليه وسلم، وقال لهم «هل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني وجدت ما وعد ربي حقا»، قالوا له: يا رسول الله أتكلم أمواتا؟ قال: «ما أنتم بأسمع لي منهم» (٢)، واستدلوا بهذا اللفظ: «ما أنتم بأسمع لي منهم» على أنهم يسمعون، وإذا كانوا يسمعون فإنهم لهم نوع تعلق بالدنيا فلا يمنع أن يبلغوا ويقوي ما جاء في هذا الباب من أحاديث.

- والثالث وهو الصواب، التفصيل، وهو أن الميت يسمع بعض الأشياء التي ورد الدليل بأنه يسمعها، والأصل أن الميت لا يسمع لقوله: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾، وأنه أيضا لا يسمع، فما خرج عن الأصل احتاج إلى دليل، وكذلك التبليغ -تبليغ الأخبار- أيضا خلاف الأصل، ولهذا كان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن الله جعل له ملائكة سياحين في الأرض يبلغونه من أمته السلام.

وهذا هو الأقرب للدليل، وهو الأظهر من حيث أصول الشريعة، وهو أن الميت لا يسمع كل شيء، لا يسمع من ناداه، لا يسمع من أتاه يخبره بأشياء، وأنه **لا دليل على** أنه يبلغ ما يحصل لأن هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الأحاديث الواردة في ذلك بأنه يبلغ ونحو ذلك أنها أحاديث ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

فينحصر إذا سماعه فيما دل الدليل عليه، وهو أنه يسمع قرع النعال وأن أهل بدر سمعوا، يعني أن المشركين من صناديد قريش سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم، لهذا في الرواية الثانية الصحيحة أيضا أنه قال لما قالوا له: أتكلم أمواتا؟ قال: «ما أنتم بأسمع لي منهم الآن» (٣) وهذه الرواية ظاهرة الدلالة بأن إسماعهم وتكليمهم هو نوع تبكيت وتعذيب لهم، وزيادة «الآن» زيادة صحيحة ظاهرة وبها يجتمع قول من نفى وقول من أثبت، فيكون الإثبات بالسماع فيه تخصيص لهم بتلك الحال لازدياد تبكيتهم وتعذيبهم أحياء وميتين.

(١) البخاري (١٣٧٤) / مسلم (٧٣٩٥)

(٢) البخاري (١٣٧٠) / مسلم (٧٤٠٣)

(٣) البخاري (٣٩٨٠) / النسائي (٢٠٧٦). (١)

١٣٠. ١٣٠- "ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا.

ما زال بصفاته قديما قبل خلقه لم يزد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته وكما كان بصفاته أزليا كان بصفاته أبديا المعنى: أن الله - سبحانه وتعالى - لم يزل متصفا بصفات الكمال، صفات الذات، وصفات الفعل لم يزل - سبحانه وتعالى - متصفا بها، ولم يكن فاقدا لشيء منها في وقت من الأوقات، ومتصف بصفات الكمال قبل خلقه وبعد خلقه، والصفات تنقسم إلى قسمين: صفات الذات وصفات الأفعال، وصفات الذات ضابطةا هي التي لا تنفك عن الباري كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر.

وصفات الأفعال ضابطةا هي التي تتعلق بالمشيئة والاختيار، كالنزول والاستواء والإحياء والإماتة والقبض والبسط والرضا والغضب والكراهة والسخط إلى غير ذلك من صفات الأفعال.

وصفات الأفعال عند أهل العلم، وعند أهل الحكمة حقا يقولون: إن قديمة النوع حادثة الآحاد يعني نوعها قديم وإن كانت حادثة، مثلا الكلام قديم النوع، نوع الكلام قديم لكن أفعاله حادثة، فالله تعالى يكلم رسله، يكلم أنبياءه، يكلم الناس يوم القيامة، ويكلم آدم، ويكلم أهل الجنة.

أفراد الكلام حادثة، وإن كان نوع الكلام قديما، هذه صفات الأفعال، قديمة النوع حادثة الأفعال، والرب - سبحانه وتعالى - لم يزل متصفا بصفاته، ولم تحدث له صفة من الصفات بعد خلقه، بل كان متصفا بصفة الكمال أزلا وأبدا؛ لأن هذه الصفات صفة كمال، ولا يمكن أن يكون فاقدا لهذا الكمال في وقت من الأوقات.

ولأن فقدانها نقص، ولا يمكن أن يتصف الرب بالنقص في أي وقت من الأوقات، ولا يرد على هذا صفات الأفعال مثل الكلام والاستواء والتصوير والطبي والقبض والبسط والنزول، إلى غير ذلك؛ لأنها قديمة النوع حادثة الآحاد، قديمة النوع حادثة الآحاد، وأراد المصنف الطحاوي - رحمه الله - الرد على أهل الكلام مثل

(١) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل ص/٧٤١

الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة، الذين يقولون: إن صفات الأفعال كانت ممتنعة عن الرب - سبحانه وتعالى -.

كان الرب لا يتكلم ولا يفعل يقولون، الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يقولون: كان الرب لا يتكلم ولا يفعل، هناك فترة ليس هناك كلام ولا فعل، بل إن الكلام والفعل ممتنع عن الرب، ثم انقلب فجأة فصار الكلام والفعل ممكنا، انقلب من الامتناع إلى الإمكان، الإمكان معناه القدرة، القدرة على الشيء، والامتناع معناه عدم إمكان وجود الكلام والفعل.

قالوا: إن الرب لا يقدر على الكلام، ولا على الفعل أولا، ثم انقلب فجأة فصار ممكنا، هذا من أبطل الباطل، ووافقهم ابن كلاب، عبد الله بن سعيد بن كلاب في أن صفات الأفعال كذلك كانت ممتنعة ثم صارت ممكنة إلا الكلام.

والكلام عنده متعلق بصفة الرب، لا يتعلق بقدرة ومشية، متعلق بذات الرب لا يتعلق بقدرة ومشية، وهذا كلام باطل.

هذا مذهب هؤلاء أهل الكلام وأهل البدع وأهل الباطل، وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الرب - سبحانه وتعالى - لم يزل متكلمًا، ولم يزل فاعلا إلى ما لا نهاية؛ لأن الرب فعال قال - سبحانه وتعالى - ﴿كذلك الله يفعل ما يشاء﴾ (٤٠).

﴿ولكن الله يفعل ما يريد﴾ (٢٥٣) وقال سبحانه: ﴿فعال لما يريد﴾ (١٠٧) وقال سبحانه: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾ (١٠٩) وقال سبحانه: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾ (٢٧).

فهذه النصوص تدل على أن الرب فعال، وكل حي فعال، والفعل صفة كمال، فلا يمكن أن يكون فاقدا لهذا الكمال في وقت من الأوقات.

قال بعض أهل العلم: لا بد أن يوجد فترة ليس فيها كلام ولا فعل، هناك فترة ما فيها كلام ولا فعل. قالوا: لأننا لو قلنا إن الكلام متسلسل، والفعل متسلسل معناه: انسد علينا طريق إثبات الصانع، وهو الله فلا ندري هل هذه الأفعال أو الحوادث سابقة لله أو هو سابق عليها؟.

فلا بد في إثبات أن الله هو الأول لا بد أنه فيه فترة ما فيه كلام ولا فعل، ثم بعد ذلك يأتي الكلام والفعل حتى يكون الله هو الأول.

هذه شبهتهم. أهل السنة ردوا عليهم وقالوا من وجوه:
الوجه الأول: أن إثبات الفترة التي ليس فيها كلام، ولا فعل لا دليل عليها.

لا دليل على أن هناك فترة لا يتكلم فيها الرب.

ثانياً: أن إثبات هذه الفترة تعطيل للرب من الكمال والرب فعال، فعال لما يريد، فلا يمكن أن يكون فاقدا لهذا الكمال في وقت من الأوقات. (١).

١٣١. ١٣١- "فالله ليس في جهة، مستغن عن الجهات، لا تحويه الجهات، والله ليس جسماً، ولا محدوداً، ولا متحيزاً، فالرؤية منتفية؛ لأنثناء لازمها، وهو الجهة، وقد يصوغون هذا الدليل بصياغة منطقية، فيصوغون الدليل مركباً من مقدمتين ونتيجة كما هو معروف عند أهل المنطق فيقولون في صياغة الدليل: الله ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، فالنتيجة الله لا يرى هذا الدليل المنطقي، مكون من مقدمتين ونتيجة، والنتيجة مستخلصة من المقدمتين، الله ليس في جهة هذه المقدمة الأولى مكونة من مبتدأ، أو خبر. المقدمة الثانية كل ما ليس في جهة لا يرى النتيجة تؤخذ من المقدمتين وهو أنك تحذف مبتدأ الجملة الأولى وخبر الجملة الثانية فتأخذ النتيجة الله لا يرى، وأنت إذا سلمت لهم المقدمتين ألزموك بالنتيجة يقولون: الله ليس في جهة إذا سلمت ثم يأتون بالمقدمة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، إذا سلمت ألزموك بالنتيجة أن الله لا يرى، لكن الطريقة في هذا أنك تعارض المقدمة الأولى فلا تسلم بها أو تعارض المقدمة الثانية فلا تسلم بها، أو تعارض كلا المقدمتين حتى تبطل النتيجة.

والجواب عن هذه الشبهة: أولاً: أن يقال: ما قولكم في الجهة؟ تقولون: إنه يلزم من إثبات رؤية الله أن يكون في جهة بالجهة.. هل مرادكم بالجهة أمر وجودي؟ أو أمر عدمي؟ هل مرادكم بالجهة أمر مخلوق؟ أو أمر عدمي؟ ومن المعلوم أنه ليس هناك في هذا العالم إلا الخالق والمخلوق، فإن أردتم بالجهة أمراً وجودياً يعني أمراً مخلوقاً، فالله منزّه أن يكون في جهة بهذا المعنى، فليس في شيء من مخلوقاته، وهو سبحانه لا.. لم يدخل في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته، فهو بائن عن مخلوقاته -سبحانه وتعالى-، فإن أردتم بالجهة جهة وجودية مخلوقه تحويه وتحصره، وتحيط به إحاطة الظرف بالمظروف، فالله منزّه عن الجهة بهذا المعنى؛ لأن الله ليس في جهة من خلقه، وليس في شيء من خلقه، ولا يحويه شيء من خلقه، ولا يحصره شيء من خلقه -سبحانه وتعالى- فهو أعظم، وأعلى، وأجل، وهو متميز عن خلقه منفصل بائن عنهم -سبحانه

(١) شرح الطحاوية للراجحي ص/٣١

وتعالى-.

فإن الله ليس في جهة بهذا المعنى، وإن أردتم بالجهة أمرا عدميا غير مخلوق أمرا عدميا، وهو ما فوق العرش؛ لأن هذه المخلوقات سقف عرش الرحمن ما فوق العرش ليس هناك إلا الله، فإن أردتم بالجهة أمرا عدميا، وهو ما فوق العرش، فإن نفيكم الجهة بهذا المعنى باطل، فالله في جهة نفى في العلو بعد أن تنتهي المخلوقات إلى سقف عرش الرحمن الله في العلو فوق العرش، فإذا لا بد من التفصيل، فإن أردتم بالجهة أمرا مخلوقا فالله ليس في جهة، وإن أردتم بالجهة أمرا عدميا، وهو ما فوق العرش، فالله في جهة وعلى هذا فقولكم: الله ليس في جهة في المقدمة الأولى، إن أردتم بالجهة أمرا عدميا.

فنقول: المقدمة الأولى باطلة، قولكم الله ليس في جهة إن أريد به أمرا عدميا نقول: هذه المقدمة باطلة، **ولا**

دليل على إثباتها بل نقول: الله في جهة بهذا المعنى؛ لأن الجهة أمر عدمي، والمعنى أن الله في العلو فوق العرش، وإن أردتم بالجهة أمرا وجوديا بطلت المقدمة الثانية، وهو قولكم: كل ما ليس في جهة لا يرى؛ لأنه لا يلزم أن يكون كل مرئي في جهة مخلوقة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، كل ما ليس في جهة لا يرى يعني كل ما ليس في شيء مخلوق لا يرى هذا باطل؛ لأن سطح العالم لم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل يكون العالم في عالم، والعامل في عالم إلى ما لا نهاية، وإذا بطلت المقدمتين، أو بطلت إحداهما بطلت النتيجة، وهو من قولكم: الله لا يرى هذا هو الدليل الأول العقلي.

الدليل الثاني لنفاة الرؤية لله عز وجل قالوا: الله ليس بجسم، ولا هو داخل العالم ولا خارجه، وما كان كذلك لا تمكن رؤيته، ويقولون: الله ليس بجسم ولا داخل العالم ولا خارجه، وما كان كذلك لا تمكن رؤيته وأجيب عن هذا الدليل العقلي بأجوبة:

الجواب الأول: أن إثبات ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه أمر لا يمكن الإحساس به، والحكم الفطري يحيل إثبات شيء، أو أمر لا يمكن الإحساس به أن إثبات ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه لا يمكن الإحساس به، والحكم الفطري يحيل وجود ما لا يمكن الإحساس به.

الجواب الثاني: سلمنا وجود أمر، أو شيء لا يمكن الإحساس به فوجود ما يمكن الإحساس به أولى سلمنا وجود أمر، سلمنا التسليم هذا جدل سلمنا من جهة لنرد من جهة أخرى، سلمنا وجود أمر لا يمكن الإحساس، فوجود ما يمكن الإحساس به أولى، فمن أثبت موجودا فوق العالم ليس بجسم يمكن الإحساس به، كان قوله أقرب إلى العقل ممن أثبت موجودا لا يمكن الإحساس به وليس داخل العالم ولا خارجه.

الجواب الثالث: أن رؤية ما ليس بجسم ولا في جهة إما أن يحوزه العقل، وإما أن يمنعه، فإن جوزه فلا كلام،

وإن منعه كان منع العقل لإثبات موجود لا داخل العالم، ولا خارجه أشد وأشد. (١)

١٣٢. ١٣٢- "ثبوت تكليف الجن ووجودهم ومجازاتهم

وتدل الآية على أن الجن مكلفون، ومقتضى ذلك أنهم يجزون على الإحسان إحسانا، وعلى الإساءة إساءة، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يجتمع بالجن، فيأتون إليه، أو يذهب إليهم ويجتمع بهم ويقرأ عليهم القرآن، ويأمرهم وينهاهم، ثم يذهبون إلى قومهم منذرين، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمْعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصَتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلُوا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ * قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى ﴿[الأحقاف: ٢٩-٣٠] إلى آخر الآيات، وكذلك قوله جل وعلا: ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١] ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ٢] ، إلى آخر السورة، وكذلك قوله جل وعلا: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ، في عدد من الآيات.

ولا ينكر وجود الجن إلا الزنادقة، والذي ينكرهم يكون كافرا بالله جل وعلا، وإنما بعض الناس ينكر أن يلبس الجني الإنسي، وهذا أيضا **لا دليل على** إنكاره، ولا يجوز إنكار ذلك؛ لثبوته بالأدلة وبالواقع. (٢)

١٣٣. ١٣٣- "النظر في سيرة الصحابة تدل على أنهم خير الناس بعد الأنبياء

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وإنصاف لا بجهل وهوى؛ علم ما من الله عليهم به من الفضائل علما يقينيا، وعلم أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله جل وعلا؛ لأن الله جل وعلا اختار لنبيه صلى الله عليه وسلم أفضل الأمة وخيرها، صحبوه وجاهدوا معه، وسر بأعمالهم، وتوفي وهو راض عنهم، وقد أخبر الله جل وعلا أنه راض عنهم.

هذا هو قول المؤلف -رحمه الله- في الصحابة، فكيف يتهم المؤلف أنه يتكلم على الصحابة بالاحتقار والانتقاد، وأنه يخرق إجماعهم، وأن يزدريهم ولا سيما كبارهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي؟ وقد جمع ابن حجر ترجمة للمؤلف في كتابه الدرر الكامنة من أسوأ ما يكون، ذكر فيها أموراً متناقضة، مثل أنه يحتقر

(١) شرح الطحاوية للراجحي ص/١٢١

(٢) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان ١٦/١

الصحابة، وأنه يرميهم بالجهل، وأنه يخالف إجماعهم، وأنه يزدرى فضلاءهم وكبراءهم، والعجيب أنه ذكر عنه في هذه الترجمة أشياء في كتبه التبري منها مناقضتها، وما ذلك **إلا دليل على** اتباع المذاهب التي يتقلدها بعض الناس، وسوف يجازى كل قائل بما يقول، وإذا قارنا هذا القول مع قول هؤلاء يتبين لنا أن قولهم كذب وافتراء، والله المستعان. (١).

١٣٤. ١٣٤- "الخلاف في تعليق القرآن حرزا

جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه إذا كان الحرز من القرآن ومن آيات الله جل وعلا وأسمائه وصفاته فلا بأس به، وكان يكتب تعويذات من الآيات التي فيها المعاني العظيمة، مثل آية الكرسي، ومثل المعوذتين، و ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] ويعلقها.

وجاء كذلك عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ما يدل على جواز هذا، وفي رواية عن الإمام أحمد قال: إن هذا يجوز، وابن القيم رحمه الله في كلامه - في زاد المعاد - ما يدل على أنه يجوز ذلك عنده، وهو قول طائفة من السلف.

القول الثاني: أنه ممنوع مطلقا، وهذا قول ابن مسعود وأصحابه الذي تعلموا عليه، وكذلك يدل عليه ما جاء عن حذيفة وعبد الله بن عكيم وغيرهم من الصحابة، وهذا القول هو الراجح، وهو رواية عن الإمام أحمد أيضا، وهو الصواب لأمر ثلاثة: الأمر الأول: أن النصوص التي جاءت في المنع من التهمة مطلقة، ليس فيها تقييد أنه إذا كان من كذا وكذا فهو جائز، ويجب أن تؤخذ النصوص على إطلاقها، وعلى الذي يقيد بها أن يأتي بالدليل، **ولا دليل على** ذلك، وهذا إذا أخذناه وحده يكفي في المنع.

الأمر الثاني: أن تعليق شيء من آيات الله وأسمائه وأوصافه لا يخلو المعلق له من امتهانه، فقد ينাম ويضعه تحت رأسه، وقد يدخل به إلى مكان قضاء الحاجة، ولا سيما إذا كان على صبي، أو من لا يعقل، أو من لا يقدر الله حق قدره، فيكون فيه امتهان، حتى آل الأمر بكثير من الناس أنهم يكتبون مصاحف صغيرة جدا، فيضعونها على رقابهم أو في جنوبهم على أنها توائم، وهذا موجود ويباع في المكاتب، ويتخذ لهذا الغرض، فهذا من امتهان كلام الله جل وعلا وكتابه - نسأل الله العافية.

الأمر الثالث: أن هذا قد يكون وسيلة إلى تعليق ما لا يجوز.

لهذه الأمور الثلاثة نقول: إن الراجح والصواب المنع مطلقا من تعليق التمام، وهذا أسلم للإنسان، وأبعد له

(١) شرح العقيدة الواسطية للغنيمة ٩/٣٠

من الوقوع في المحرمات، وهي أيضا داعية لغيره لأن يفعل شيئا من ذلك فيقع المحذور؛ لهذا جاءت النصوص كلها تدل على أن التيممة ممنوعة مطلقا، والعلم عند الله جل وعلا". (١)

١٣٥. ١٣٥- "ترجيح المنع من تعليق التمايم ولو كانت من القرآن

قال الشارح رحمه الله: [اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمايم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته، فقالت طائفة: يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمايم التي فيها شرك. وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن عكيم، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

قلت: هذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل: الأول: عموم النهي ولا مخصص للعموم.

الثاني: سد الذريعة؛ فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق فلا بد أن يمتنعه المعلق؛ لحمله معه في حال قضاء الحاجة، والاستنجاء ونحو ذلك.

وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف رضي الله تعالى عنهم يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصا إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضلة من تعظيم القبور، واتخاذ المساجد عليها، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف جل الدعوات والرغبات والرهبات وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ * وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ﴿[يونس: ١٠٦-١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن تحصر].

مقصده بهذا القول، أنه إذا كانت التمايم منعت لكونها تعلقا بغير الله جل وعلا، وجعلت من الشرك؛ فكيف بمن يذهب إلى القبور، ويدعو أصحابها، أو يعكف عندها طلبا للبركة من تربتها، أو ممن سكنها، وهم رفات رميم مرتحنون بأعمالهم، أو يذهب يطوف بها تعبدا وتقربا، أو يظن أن العبادة عندها أفضل من عبادة الله عند غيرها؟! فإن كل هذا إما شرك أو وسيلة للشرك الأكبر الذي يكون منافيا للتوحيد، فالتوحيد يكون بأن الإنسان لا يتعلق بغير الله جل وعلا، ويخلص اتجاهه وعمله لله وحده، في فعله وفي نيته ومقصده، والذي

(١) شرح كتاب التوحيد ٥/٣٧

يكون بهذه المثابة هو الذي يكون مخلصا، ويكون سالما من التعلقات بالمظاهر الأخرى سواء كانت توائم أو غير توائم.

ويقول: إن هذا الموحد يكون غريبا؛ لأن هذه الأمور من التعلق بالقبور وقعت حتى من بعض العلماء الذين هم قدوة، فإذا كان هذا يقع منهم فكيف بالعامّة؟! وهذا مما يجعل الدين الإسلامي غريبا، وقد جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ) ، ومعلوم أنه بدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم فقط، ثم كان الناس يدخلون في الإسلام واحدا بعد آخر.

وفي هذا الحديث جاء ذكر ثلاثة أشياء: الرقى والتمايم والتولة، وقد فسرت في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود راوي الحديث، وأخبر أن الرقى والتمايم معروفة، وهي كل رقية بقراءات وتعويزات سواء كانت بأسماء الله أو آياته أو بغير ذلك، فهذا يطلق عليه أنه رقية، ولكن الشرك هو ما كان فيه تعوذ بغير الله جل وعلا، أو فيه طلب شفاء لمرض نزل أو لشيء يتوقع من غير الله جل وعلا.

وأما التمايم: فهي الحروز التي يكتب فيها أو بدون كتابة، سواء كانت توضع على موضع معين كاليد والرجل أو الرقبة، أو يؤتى بالحز ويوضع في الجيب أو غير ذلك، وسواء كانت فيه كتابة أو ادعي أنه بطبعه وخاصيته يدفع وينفع.

والتولة نوع من السحر، وهي التي تسمى بالعاطف، يعني: يعطف الإنسان على غيره بأن يحبه إليه، ولا سيما بين الزوجين، فإن هذا معروف إلى اليوم، تصنعه المرأة وتزعم أنه يعطف زوجها عليها، ويجعلها محبوبة له، وهو نوع من السحر.

والسحر لا يكون إلا بواسطة الشياطين، وله تأثير في الأبدان وفي الأفكار والعقول، قد يفسد العقل وقد يفسد البدن وقد يقتل، ولكنه كما قال الله جل وعلا: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سَلِيمًا وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، فالشياطين هم الذين يعلمون الناس السحر، وهو صنعة يمكن تعلمه، ولكن بواسطة الشيطان وهو أنواع كثيرة، وكل نوع منه محرم، وسيأتي وصفه والكلام فيه في باب مستقل، وكذلك العلاج منه والذي يسمى بـ (النشرة) سيأتي له باب مستقل.

فهذه الأمور الثلاثة أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أنها شرك، والشرك هو أعظم الذنوب على الإطلاق، كما أخبر الله جل وعلا أن كل ذنب تحت مشيئته قد يغفره إذا شاء إلا الشرك، فإن الله لا يغفره لمن يموت عليه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] ، فالمشرك الذي يموت على الشرك هو في النار قطعاً بدون استثناء.

والشرك أنواع: منه الشرك الأكبر، ومنه الشرك الأصغر، والشرك الأصغر كيسير الرياء، وكالحلف بغير الله جل وعلا، ومثل هذا إذا مات الإنسان عليه لا يكون من أهل النار، ولكنه يأثم، ويستحق أن يعاقب؛ لأن هذا أعظم من الكبائر، أعظم من الزنا، ومن السرقة كما قال العلماء، ومع ذلك لا يخرج الإنسان من دين الإسلام. والتمائم سبق أنها سميت تمائم أخذنا من أنه سيتم مراد الواضع لها، فهي سميت بذلك من باب التفاؤل، يعني: تفاءلوا عندما وضعوا هذا الشيء بأنه سيتم مقصود الواضع لدفع الأذى أو لجلب النفع، فمن هذا المعنى سميت تيممة، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (من تعلق تيممة فلا أثم الله له) ، وسبق أن هذا إما أن يكون دعاء وإما أن يكون خبرا، وكلاهما يدل على نقيض مراد الواضع لذلك؛ وذلك أن من وضع التيممة فإن قلبه قد تعلق بغير الله، والتفت إلى غيره، وهذا نوع من الشرك، ونوع من رجاء النفع من المخلوق، والتعلق به، والنفع والدفع لا يكون إلا من الله جل وعلا، فهذا هو وجه كون التيممة شركا.

أما الرقية: فإنها إذا كانت بتعوذ بالشياطين أو بالملائكة أو بالأولياء والصالحين الغائبين أو الميتين الذين لا يقدر على أن يوصلوا إليه ما طلب منهم، أو يعينوه مما استعاذ منه؛ فإن هذا من الشرك.

وإذا كانت الرقية بآيات الله وأوصافه جل وعلا فهي مستحبة كما سبق، وقوله: خص الدليل منها ما كان بآيات الله وأوصافه فإنه جائز، بل هو مستحب، وأما التيممة التي فيها القرآن أو صفات الله جل وعلا فقد اختلف فيها العلماء على قولين: أحدهما: أنه جائز بالشروط التي ذكرها السيوطي وقال: إنها بالإجماع، وهي ثلاثة: الأول: أن تكون بآيات الله وأسمائه.

الثاني: أن تكون بكلام عربي معروف المعنى.

الثالث: أن يكون الذي وضعها يعتقد أنها لا تؤثر بنفسها، وإنما المؤثر هو الله جل وعلا.

فذكر أن عبد الله بن عمرو بن العاص يريد هذا النوع، وقال: إنه ظاهر ما روي عن عائشة، وجمهور السلف والتابعين على أنه لا يجوز، ورجح هذا بأمور ثلاثة: أحدها: أن الأدلة مطلقة لم تخص شيئا من ذلك، فمن ادعى الخصوصية فعليه الدليل، **ولا دليل على** هذا.

الأمر الثاني: إذا قيل بالجواز فإنه يجر إلى ما لا يجوز، فيكون وسيلة إلى المحرم، والوسائل لها أحكام المقاصد، إذا كان المقصد محرما فالوسيلة محرمة، وإذا صارت النتيجة تتول إلى شيء محرم، فالسبب أن الذي يجر إليها يكون حراما، وهذه قاعدة معروفة قررها العلماء، وقد دل كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على هذه القاعدة كقوله جل وعلا: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم﴾ [الأنعام: ١٠٨] يعني: لا تسبوا أصنامهم وتذموا وتعيبوها؛ فإنهم إذا سمعوا ذلك سبوا إلهكم الذي هو الله،

فنهوا عن هذا من أجل ما يؤول إليه.

وفي الحديث الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ل عائشة: (لولا أن قومك حديثي عهد بالشرك لنقضت الكعبة، وجعلتها على أساس إبراهيم، وجعلت لها بابا لاصقا في الأرض من الشرق، وآخر من الغرب؛ لأن قومك لما أرادوا بناء البيت قصرت بهم النفقة، ورفعوا الباب حتى لا يدخلها إلا من يريدون) فذكر أن ذلك كان فيه مصلحة، وأمر محبوب، ولكن منعه من ذلك كون المشركين حديثي العهد بالشرك، فخاف أنه إذا نقضها صار ذلك فتنة لهم، فترك ذلك، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على هذه القاعدة.

الأمر الثالث: أن المعلق لا يخلو من الامتهان، كأن يستنجي الإنسان وهو عليه، أو يدخل به الحمام ليقضي حاجته، وما أشبه ذلك، ولا سيما إذا كان على طفل أو إنسان لا يفقه، فإنه لا يخلو من هذا. فهذه الأمور الثلاثة رجح بها المنع، يقول: وهو مذهب جمهور العلماء، وهذا أحوط للإنسان، وأسلم لدينه، فالإنسان إذا توكل على الله واعتمد عليه فإن الله جل وعلا يكفيه ويشفيه من كل ما يقع فيه ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجا﴾ [الطلاق: ٢].

قال الشارح: [قوله: التولة، فسرهما ابن مسعود راوي الحديث كما في صحيح ابن حبان والحاكم قالوا: يا أبا عبد الرحمن! هذه الرقى والتمايم قد عرفناها فما التولة؟ قال: شيء تصنعه النساء، يتحببن به إلى أزواجهن. قال الحافظ: التولة: بكسر المثناة وفتح الواو واللام مخففا، شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهي ضرب من السحر، والله أ". (١)

١٣٦. ١٣٦- "خلاف العلماء في حكم رؤية الله في المنام

مسألة: هل يرى الله جل وعلا في المنام؟ من العلماء من قال: إنه يرى في المنام، والأكثر على أنه لا يرى، وأن ما يراه الإنسان في منامه ويظن أنه الله جل وعلا فليس هو الله؛ لأن الله عز وعلا: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١] وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا) والموت: هو مفارقة الروح البدن مفارقة تامة كاملة، ولا يصدق هذا على النائم؛ لأن النائم ميت من بعض الوجوه فقط، ولا يصدق عليه أنه ميت مطلقا، فلا يمكن أن نحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا) على حال النوم باعتبار أن النوم موت، لكن نقول: إن الموت الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم هو الموت الكامل الذي يحصل به تمام مفارقة الروح للبدن، وينقطع به العمل،

(١) شرح كتاب التوحيد ٩/٣٧

أما النائم فموته موت نسبي وليس موتا تاما، وهذا يدل على أنه لا يرى في المنام. وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يرى في المنام، وقال شيخ الإسلام: إن النائم يمكن أن يرى الله عز وجل وما يراه في منامه هو على قدر إيمانه، فكلما كمل إيمانه كان رؤيته أتم وأكمل. والذي يظهر أنه لا يمكن لأحد أن يجزم بأنه رأى الله جل وعلا، أما النبي صلى الله عليه وسلم فقد رأى ربه ولا إشكال في منامه، فقد جاءت فيها أحاديث متعددة منها حديث: (رأيت ربي البارحة بأحسن صورة)، فهذا يحمل على رؤية المنام، وأما من عدا النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا دليل على ثبوت الرؤيا في حقه. ثم ما تراه لا تجزم بأنه الله؛ لأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴿[الشورى: ١١]﴾ وبهذا يكون قد انتهى ما ذكره المؤلف رحمه الله فيما يتعلق بالرؤية، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه. (١)

١٣٧. ١٣٧- "والزخرف هو الكلام المزين، كما يزين الشيء بالزخرف، وهو المذهب، وذلك غرور لأنه يغر المستمع، والشبهات المعارضة لما جاءت به الرسل هي كلام مزخرف يغر المستمع. (ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة) فهؤلاء المعارضون لما جاءت به الرسل تصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة، كما رأيناه وجربناه. ثم قال: (أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا) وهذا يبين أن الحكم بين الناس هو الله تعالى بما أنزله من الكتاب المفصل. كما قال تعالى في الآية الأخرى: (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله) وقال تعالى: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه)، وقوله تعالى: (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا) جملة في موضع الحال. وقوله: (أفغير الله أبتغي حكما) استفهام إنكار، يقول: كيف أطلب حكما غير الله، وقد أنزل كتابا مفصلا يحكم بيننا؟

وقوله: (مفصلا) يبين أن الكتاب الحاكم مفصل مبين، بخلاف ما يزعمه من يعارضه بآراء الرجال، ويقول: إنه لا يفهم معناه، ولا يدل على مورد النزاع، فيجعله: إما مجملا لا ظاهر له، أو مؤولا لا يعلم معناه، ولا دليل يدل على عين المعنى المراد به.

ولهذا كان المعارضون عن النصوص، المعارضون لها، كالمفتقين على أنه لا يعلم عين المراد به، وإنما غايتهم أن يذكروا احتمالات كثيرة، ويقولون: يجوز أن يكون المراد واحدا منها. ولهذا أمسك من أمسك منهم عن التأويل،

(١) شرح لمعة الاعتقاد لخالد المصلح ١٦/٧

لعدم العلم بعين المراد.

فعلى التقديرين لا يكون عندهم الكتاب الحاكم مفصلاً، بل مجملاً ملتبساً أو مؤولاً بتأويل **لا دليل على** إرادته". (١)

١٣٨. ١٣٨- "قيل: لا نسلم صحة هذا النفي، وعدم العلم ليس علماً بالمعلوم، وأنتم مكذبون لبعض ما جاء به الشرع، وتدعون أنه **لا دليل على** صدق الرسول سوى طريقكم، فقد جمعتم بين تكذيب ببعض الشرع، وبين نفي لا دليل عليه، فخالفتم الشرع بغير حجة عقلية أصلاً. الوجه الرابع والثلاثون: أن يقال: القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها، من عقل أو كشف أو غير ذلك، يوجب أن لا يستدل بكلام الله ورسوله على شيء من المسائل العلمية، ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول لكون الرسول أخبر به، ولا يستفاد من أخبار الله ورسوله هدى ولا معرفة بشيء من الحقائق، بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان بالله ورسوله، وذلك متضمن للكفر والنفاق والزندقة والإلحاد، وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام، كما أنه في نفسه قول فاسد متناقض في صريح العقل". (٢)

١٣٩. ١٣٩- "وإما بأن نزيف أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل، وذلك ضعيف لما بينا من أنه لا يلزم من فساد ما ذكره أن لا يكون هناك معارض أصلاً، إلا أن نقول: إنه **لا دليل على** هذه المعارضات، فوجب نفيه، ولو كنا زيفنا هذه الطريقة يعني انتفاء الشيء لانتفاء دليله أو نقيم دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص ولا المقدمة الأخرى، وحينئذ نحتاج إلى إقامة الدليل على أن كل واحدة من هذه المقدمات التي لا نهاية لها غير معارضة لهذا الظاهر.

فثبت أنه لا يمكن حصول اليقين لعدم ما يقتضي خلاف الدليل النقلي، وثبت أن الدليل النقلي تتوقف إفادته لليقين على ذلك، فإذا الدليل النقلي تتوقف إفادته لليقين على مقدمة غير يقينية، وهي عدم دليل عقلي، وكل ما يتنى صحته على ما لا يكون يقيناً لا يكون هو أيضاً يقيناً، فثبت أن ذلك الدليل النقلي من هذا القسم لا يكون مفيداً لليقين))

قال: ((وهذا بخلاف الأدلة العقلية، فإنها مركبة من مقدمات لا يكتفى فيها بأن لا يعلم بالبديهة لزومها مما

(١) نقض أصول العقلانيين ٤/٤٦

(٢) نقض أصول العقلانيين ١٤/٥

علم صحته بالبديهة، ومتى كان كذلك استحال أن يوجد ما يعارضه لاستحالة التعارض في العلوم البديهة))

ثم قال ((فإن قيل: إن الله سبحانه لما أسمع المكلف الكلام الذي يشعر ظاهره بشيء فلو كان في العقل ما يدل على بطلان ذلك الشيء وجب عليه سبحانه أن يخطر ببال المكلف ذلك الدليل وإلا كان ذلك تلبيساً من الله تعالى وإنه غير جائز. (١)

١٤٠. ١- "ورواه ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "مستدركه"؛ من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال: «إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار، وضرسه مثل أحد» .

قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه".

قال ابن حبان: " (الجبار) : ملك باليمن، يقال له: الجبار". وقال الحاكم: "قال الشيخ أبو بكر (يعني: أبا بكر بن إسحاق شيخ الحاكم) : معنى قوله: "بذراع الجبار"؛ أي: جبار من جبابرة الآدميين ممن كان في القرون الأولى ممن كان أعظم خلقاً وأطول أعضاء وذراعاً من الناس" انتهى. وقال ابن الأثير في "النهاية": "ومنه الحديث الآخر: "كثافة جلد الكافر أربعون ذراعاً بذراع الجبار": أراد به هاهنا الطويل، وقيل: الملك؛ كما يقال: بذراع الملك. قال القتيبي: وأحسبه ملكاً من ملوك الأعاجم كان تام الذراع" انتهى.

وهذه الأقوال **لا دليل على** شيء منها، والأولى إمرار الحديث كما جاء، وترك التكلف في بيان معنى ذراع الجبار، والله أعلم بمراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قال: «مقعد الكافر في النار مسيرة ثلاثة أيام، وكل ضرس مثل أحد، وفخذه مثل ورقان، وجلده سوى لحمه وعظامه أربعون ذراعاً» .

رواه: الإمام أحمد، وأبو يعلى. قال الهيثمي: "وفيه ابن لهيعة، وقد وثق على ضعفه" انتهى.

وقد رواه الحاكم في "مستدركه" من طريق عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في "تلخيصه". (٢)

(١) نقض أصول العقلايين ٩/٦

(٢) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرط الساعة ٤١٨/٣

١٤١. ٢- "الأول أن قوله تعالى ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ مشعر بأنه تعالى إنما جعل آدم مسجود الملائكة لأنه تعالى خلقه بيديه فلو كانت اليد عبارة عن القدرة لكانت علة هذه المسجودية حاصلة في كل المخلوقات فوجب هذا الحكم في الكل وحيث لم يحصل علمنا أن اليد صفة سوى القدرة الثاني أن قدرة الله تعالى واحدة واليد موصوفة بالتثنية

والثالث أن قوله تعالى ﴿ما خلقت بيدي﴾ يدل على كونه مخصوصا بأنه مخلوق والتخصيص بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه فوجب في كل من سوى آدم عليه السلام أن لا يكونوا مخلوقين باليدين ولا شك في أنهم مخلوقون بالقدرة وذلك يقتضي أن تكون اليد شيئا سوى القدرة والقول الثاني أن اليد ههنا هي القدرة ويدل عليه وجوه

الأول أن القدرة عبارة عن الصفة التي يكون الموصوف بها متمكنا من الإيجاد والتكوين ونقل الشيء من العدم إلى الوجود فما كان المسمى باليد كذلك كان ذلك المعني نفس القدرة

والثاني أن قدرة الله تعالى صفة قديمة واجبة الوجود فيجب تعلقها بكل ما يصح أن يكون مقدورا وإلا لزم افتقارها في ذلك الاختصاص إلى المخصص لكن المصحح المقدورية وهو الامكان فهذا يقتضي أن يكون كل ممكن مقدور لله تعالى ولا شك أن وجود آدم عليه السلام من الممكنات فيكون وجود آدم من جملة متعلقات قدرة الله تعالى فلو فرضنا جهة أخرى مستقلة بإيجاد هذا الممكن لزم أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران مستقلان وذلك محال

والثالث أن إثبات صفة سوى القدرة مؤثرة في وجود آدم ما **لا دليل على** ثبوتها فلم يجز إثباتها لانعقاد الاجتماع على أن صفة من صفات الله من غير دليل لا يجوز فأما الجواب عن الوجه الأول أما ما تمسكوا به أولا فهو أنه لو كان تخليق آدم باليدين يوجب مزيد الإصطفاء لكان تخليق / البهائم والأنعام بالأيدي يوجب رجحانها على آدم في هذا الإصطفاء لقوله تعالى في صفة تخليقها مما عملت". (١)

١٤٢. ٣- "فعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقتتل عند كنزكم ثلاثة، كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونكم قتلا لم يقتله قوم". ثم ذكر شيئا لا أحفظه فقال: " فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج فإنه خليفة الله المهدي» (رحمته الله) (١).

(١) أساس التقديس في علم الكلام ص/ ١٠٠

قال ابن كثير - رحمه الله - : والمراد بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة، يقتتل عنده ليأخذه ثلاثة من أولاد الخلفاء، حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي، ويكون ظهوره من بلاد المشرق لا من سرداب سامرا، كما يزعمه جهلة الرافضة من أنه موجود فيه الآن وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، فإن هذا نوع من الهذيان، وقسط كبير من الخذلان، شديد من الشيطان؛ إذ لا دليل على ذلك، ولا برهان لا من كتاب ولا سنة ولا معقول صحيح ولا استحسان، إلى أن قال: "ويؤيده بناس من أهل المشرق ينصرونه ويقيمون سلطانه ويشدون أركانه، وتكون راياتهم سودا أيضا، وهو زي عليه الوقار؛ لأن راية رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت سوداء يقال له العقاب " إلى أن قال: " والمقصود: أن المهدي الممدوح الموعود بوجوده في آخر الزمان يكون أصل خروجه وظهوره من ناحية المشرق، ويباع له عند البيت كما دل على ذلك نص الأحاديث " (رحمته الله ٢) .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة فينزل عيسى فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمه الله هذه الأمة» (رحمته الله ٣) .

رحمته الله

- (رحمته الله ١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان (٢ / ١٩٣) .
 (رحمته الله ٢) النهاية في الفتن والملاحم: (١ / ٥٥، ٥٦) .
 (رحمته الله ٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان (٢ / ١٩٣) .". (١)

١٤٣. ٤- "ذكر شيخهم الطبرسي وأكد على وجود "الإجماعات المتعارضة من شخص واحد ومن معاصرين أو متقاربي العصر، ورجوع المدعي عن الفتوى التي ادعى الإجماع فيها ودعوى الإجماع في مسائل غير معنونة (كذا) في كلام من تقدم على المدعي، وفي مسائل قد اشتهر خلافها بعد المدعي، بل في زمانه، بل ما قبله" (رحمته الله ١) .

هذا قول الطبرسي وهو الخبير المتبع لكتبهم، واضطر ليكشف هذا لنصرة مذهبه الذي ألف فصل الخطاب من أجله، ويرد دعوى الإجماع على خلافه فاستفدنا من هذا الاعتراف غير المقصود لذاته لنبين اضطرابهم في هذا الأصل، واضطرابهم في تحديده وفي تطبيقه.

(١) أشرط الساعة ص/٨١

ثم إنهم - وهم يقولون بأن الإجماع وهو ما يكشف عن قول المعصوم - لا يطبقون هذا، بل يتتبعون اتفاق أصحابهم لا قول معصومهم. ولهذا قال صاحب معالم الدين حينما ذكر ما قاله أحد كبار شيوخهم من أن العمدة هو كلام المعصوم لا اتفاق الفقهاء بدونه، فقال: "والعجب من غفلة الأصحاب عن هذا الأصل وتساهلهم في دعوى الإجماع عند احتجاجهم به للمسائل الفقهية، حتى جعلوه عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الأصحاب فعدلوا به عن معناه الذي جرى عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية، **ولا دليل على** الحجة معتدا - كذا - به" (رحمته الله ٢) .

فهم لا يقولون بالإجماع على الحقيقية، ومع ذلك يجعلونه من أصول أدلتهم، ويتناقضون في دعواه وتطبيقه أيما تناقض. والتناقض في القول دليل بطلانه. وحتى يتجلى لك الفرق جليا بين مذهب أهل السنة في القول بحجية الإجماع، وبين مذهب الشيعة في ذلك، فلك أن تتصور أنه لو صدر من إمامهم محمد الجواد، والذي قالوا بإمامته وهو ابن خمس سنين (رحمته الله ٣)، لو صدر منه وهو

رحمته الله

(رحمته الله ١) الموضع نفسه من المصدر السابق

(رحمته الله ٢) معالم الدين: ص ٤٠٥-٤٠٦

(رحمته الله ٣) انظر: بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥. (١)

١٤٤ هـ - "نبيين، وظنهم لا يتم على المخالف، وظن البعض أن لموئيل اسم سليمان، وهذا باطل، قال جامعو تفسير (هنري واسكات) : رد هولدن هذا الظن أن لموئيل اسم سليمان، وحقق أنه شخص آخر لعله حصل لهم دليل كاف على أن كتاب لموئيل وكتاب آجور إلهاميان وإلا لما دخلا في الكتب القانونية، قولهم لعله حصل لهم الخ مردود لأن قدماءهم أدخلوا كتبا كثيرة في الكتب القانونية، وهي مردودة عندهم، ففعلهم ليس حجة كما ستعرف في آخر هذا الفصل.

وقال آدم كلارك في الصفحة ١٢ و ٢٥ من المجلد الثالث من تفسيره: "**لا دليل على** أن المراد بلموئيل سليمان عليه السلام وهذا الباب ألحق بعد مدة من زمانه والمحاورات الكثيرة التي توجد في أوله من اللسان الجالدي ليست أدلة صغيرة على هذا"، وقال في حق الباب الحادي والثلاثين هكذا: "إن هذا الباب ليس من

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - ١/٤١٠

تصنيف سليمان عليه السلام قطعاً"، انتهت الآية الأول من الباب الخامس والعشرين هكذا: "فهذه أيضا من أمثال سليمان التي استكتبها أصدقاء حزقيا ملك يهودا" والآية الأولى من الباب الثلاثين في التراجم الفارسية هكذا نسخة سنة ١٨٢٨: "اين ست كلمات آجور بن ياقه يعني مقالات كه او براي ايشيل بلك برأي ايشيل وأوكال برزبان أورد "" (١)

١٤٥. ٦- "مثل الاختلاف الذي يوجد بين كودكس اسكندر يانوس وهذه النسخة"، ثم قال: "استدل كني كات بأن هذه النسخة وكذا نسخة اسكندر يانوس ليستا بمنقولتين عن نسخة أرجن ولا عن نقولها التي كانت نقلت في قرب زمانه، بل هما منقولتان عن النسخ التي ما كانت علامات أرجن فيها يعني في زمان تركت علاماته في النقول" ثم قال في المجلد المذكور في بيان كودكس افرمي: "ظن وتستين أن هذه النسخة من النسخ التي جمعت في اسكندرية لتصحيح الترجمة السريانية لكن **لا دليل على** هذا الأمر، واستدل بالحاشية التي على الآية السابعة من الباب الثامن من الرسالة العبرانية أن هذه النسخة كتبت قبل سنة ٥٤٢، لكن ميكائيل لا يفهم استدلاله قويا ويقول بهذا القدر فقط أنها قديمة، وقال مارش: كتبت في القرن السابع" انتهى.

فظهر لك أنه لم يوجد دليل قطعي على أن هذه النسخ كتبت في القرن الفلاني وليس مكتوبا في آخر كتاب من كتبها أيضا أن كاتبه فرغ في السنة الفلانية كما يكون هذا مكتوبا في آخر الكتب الإسلامية غالبا، وعلماءهم يقولون رجما بالغيب بالظن الذي نشأ لهم عن بعض القرائن لعلها كتبت في قرن كذا أو قرن كذا، ومجرد الظن والتخمين لا يتم دليلا على المخالف، وقد عرفت أن أدلة القائلين بأن نسخة اسكندر يانوس كتبت في القرن الرابع أو الخامس ضعيفة منقوضة، وظن سملر أيضا بعيد لأن تغير لسان إقليم بلسان إقليم آخر في مدة قليلة خلاف العادة، وقد تسلط العرب على (٢).

١٤٦. ٧- "الإستواء ما حاصله وجوب الإيمان بأنه استوى على العرش مع نفي التشبيه وأما كون الإستواء بمعنى الإستيلاء على العرش مع نفي التشبيه فأمر جائز الإرادة إذ **لا دليل على** إرادته عينا فالواجب عينا ما ذكرنا لكن قال إذا خيف على العامة عدم فهم الإستواء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية فلا

(١) إظهار الحق ١/١٤٢

(٢) إظهار الحق ٢/٦٢٢

بأس بصرف فهمهم إلى الإستيلاء

قال وعلى نحو ما ذكر كل ما ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد كالإصبع واليد والقدم فإن الإصبع واليد صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة بل على وجه يليق به وهو سبحانه أعلم به وقد تؤول اليد والإصبع بالقدرة والقهر وقد يؤول اليمين في قوله الحجر الأسود يمين الله في الأرض على التشريف والإكرام لما ذكرنا من صرف فهم العامة عن الجسمية". (١)

١٤٧. ٨- "النصوص وترداد تلاوتها بين السلف من غير سماع تأويل لها، ولا تحذير جاهل من اعتقاد ظاهرها، ولا تنبيه على ذلك حتى انقضى عصر النبوة والصحابة يقضي بالضرورة العادية أنها غير متأولة، وإلى هذا الوجه أشار في قوله تعالى: ﴿أَتَتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿١﴾ يا لها من حجة قاطعة للمبتدعة لمن تأملها في هذا الموضوع، وفي الكلام في الصفات وفي ذلك! لأنه لا يجوز في العادة أن يمضي الدهر الطويل على إظهار ما رجع المعتزلة، وله تأويل حسن فلا يذكر تأويله أليته، وسواء كان ذكره واجبا أو مباحا".

وقد ذكر الرازي بحثا طويلا في اللغات من كتاب "المحصل" في المنع من إفادة السمع القطع بسبب ما يعرض من الألفاظ المفردة، ثم تراكيبها من الاحتمالات التي وردت بها اللغة، مثل الاشتراك، والمجاز، والحذف، ونحوها، وذكر أنه **لا دليل على** عدمها إلا عدم الوجدان بعد الطلب، وإنه دليل ظني، وذكر كثيرة الاختلاف في المحذوف في بسم الله الرحمن الرحيم، ثم أجاب ما محصوله: أن المعول عليه في مواضع القطع في الكتاب والسنة هو القرائن التي يضطر إلى قصد المتكلم مع تواتر معاني الألفاظ في المواضع اللفظية القطعية. وكلامه هذا يدل على معنى ما ذكرت في معاني آيات المشيئة، ولولا ذلك لتمكنت الملاحدة وأعداء الإسلام من التشويش على المسلمين أجمعين في كثير من عقائدهم السمعية القطعية، ويؤيد هذا قول بعض المعتزلة المحققين أن كل قطعي سمعي فهو ضروري، وله وجه وجيه ليس هذا موضع ذكره.

وفي أواسط هذا الجزء:

"الوجه الثاني: وهو المعتمد أن التكفير سمعي قطعي عند المعتزلة"، (٢)

(١) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات ص/ ١٣٣

(٢) إكفار الملحدين في ضروريات الدين ص/ ٨٣

١٤٨. ٩- "على مقتضى اللغة وليس في ذلك إنكار الآية فحاشاهم من ذلك وأما حمله على الجلوس

والاستقرار فهو الزيغ المبين

وقال الشيخ علاء الدين بن عابدين رحمهما الله تعالى فإن السلف كانوا يؤمنون بجميع ذلك على المعنى الذي اراده الله تعالى وأراده رسوله صلى الله عليه وسلم من غير أن تطالبهم أنفسهم بفهم حقيقة شيء من ذلك حتى يطلعهم الله تعالى عليه

وأما الخلف فلما ظهرت البدع والضلالات ارتكبوا تأويل ذلك وصرفه عن ظاهره مخافة الكفر فاختاروا بدعة التأويل يعني التوسع فيه على كفر الحمل على الظاهر الموهوم للتجسيم والتشبيه وقالوا استوى بمعنى استولى أو بمعنى استوى عنده خلق العرش وخلق البعوضة أو استوى علمه بما في العرش وغيره

واليد بمعنى القدرة والنزول بمعنى نزول الرحمة

فمن يجد من نفسه قدرة على صنيع السلف فليمش على سننهم وإلا فليتبّع الخلف وليحتز من المهالك قال الإمام الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى الأصل أنه على العرش استوى قال العلامة قاسم في شرحه مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام على الأجسام من التمكن والمماسّة والمحاذاة بل بمعنى يليق به سبحانه هو سبحانه أعلم به وحاصله وجوب الإيمان بأنه استوى على العرش مع نفي التشبيه فأما كون المراد أنه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة إذ لا دليل على أنه أراد عينا فالواجب عينا ما ذكرنا من الإيمان به مع نفي التشبيه وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسميّة وأن لا ينفوا أي لا ينفوا ما ذكره من لوازم الجسميّة فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة في قول الشاعر". (١)

١٤٩. ١٠- "وقال الشيخ ابن قدامة: [وقال بعض أصحابنا: ينادى لها: الصلاة جامعة وهو قول

الشافعي، وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحق أن تتبع] (رحمهم الله).

وقال الشيخ محمود خطاب السبكي: [وما روي من أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يأمر المؤذن أن يقول الصلاة جامعة فهو مرسل عن الزهري ضعيف كما ذكره النووي فلا تقوم به حجة.

وما قيل من أنه يقال فيها ذلك قياسا على الكسوف لا يعول عليه لأن محل القياس مسألة لم يعلم فيها نص، وصلاة العيد تكررت منه - صلى الله عليه وسلم - في مجمع من الصحابة، ومثل هذا تتوفر الدواعي على

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص/٥٧

نقله تواترا فلا محل للقياس فيه. وروى مسلم عن عطاء عن جابر قال: (أخبرني جابر أن لا أذان لصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا ما بعد يخرج ولا إقامة ولا شيء) وهو بعمومه يشمل نفي قولهم الصلاة جامعة ونحوها [(رَحِمَهُ اللهُ) ٢] .

ولم يرتض الصنعاني هذا القياس فقال: [وأما القول بأنه يقال في العيد عوضا عن الأذان " الصلاة جامعة " فلم ترد به سنة في صلاة العيدين. قال في الهدى النبوي: وكان - صلى الله عليه وسلم - إذا انتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة: أي صلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة، والسنة أن لا يفعل شيء من ذلك، وبه يعرف أن قوله في الشرح: ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرها مما لا يشرع فيه أذان كالجنازة: الصلاة جامعة، غير صحيح إذ لا دليل على الاستحباب ولو كان مستحبا لما تركه - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدون من بعده، نعم ثبات ذلك في صلاة الكسوف لا غير، ولا يصح فيه القياس، لأن ما وجد سببه في عصره - صلى الله عليه وسلم - ولم يفعله ففعله بعد

رَحِمَهُ اللهُ

(رَحِمَهُ اللهُ ١) المغني ٢/٢٨١.

(رَحِمَهُ اللهُ ٢) المنهل العذب المورود ٦/٣٢٥. (١)

١٥٠. ١١- "المسألة الثالثة: قراءة الختمة للأموات:

من البدع المنتشرة في أيامنا هذه ما يفعله عامة الناس بعد دفن ميتهم إذ يجلسون بعد صلاة العصر في يوم الوفاة ويومين بعده فيقرؤون السور الأخيرة من القرآن الكريم ابتداء من سورة الضحى إلى سورة الناس ثم يقرؤون سورة الفاتحة وفواتح سورة البقرة وآية الكرسي وخواتيم سورة البقرة وبعض الآيات الأخرى ثم يأتون ببعض الأذكار وبهلولون مئة مرة ونحو ذلك.

وهناك بعض المشايخ المتخصصين في القراءة على الأموات الذين يحترفون هذا العمل فيحضرهم ومعهم مكبرات الصوت فيقرؤون الختمة بأجر متفق عليه وبعد الانتهاء يأكلون ما أعد لهم من طعام أو حلويات ويشربون القهوة والشاي وغيرها، ويفعلون هذه البدعة ثلاثة أيام اعتبارا من يوم الدفن، ثم يفعلونها ثلاثة أيام خميس تالية ثم في الأربعين وبعضهم يفعلها في ذكرى مرور سنة على وفاة الميت وبعضهم يزيد على ذلك. وهذه كلها من البدع المخالفة لهدى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبيان ذلك فيما يلي:

(١) اتباع لا ابتداء ص/١٤٣

أولاً: لم ينقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أحد من أصحابه رضوان الله عليهم فعل مثل ذلك فهذه الختمة طريقة مبتدعة في قراءة القرآن وفي الذكر.

ثم إن تخصيص هذه الأوقات وهي ثلاثة أيام من يوم الدفن وثلاثة أيام خميس ويوم الأربعاء، بهذه الختمة وهذه الأذكار لم يقم عليه دليل من الشرع ولا يصح عند العلماء تخصيص زمان معين بعبادة معينة إلا بدليل شرعي **ولا دليل على ذلك**.

ثانياً: إن أهل العلم متفقون على أنه لا يجوز التكسب بالقرآن الكريم وهذا التكسب واضح في الأجور التي تدفع لجماعة المقرئين والذين يحددون الأسعار بناء على حالة". (١)

١٥١. ١٢- "دليلاً، فهم هناك (ﷺ) حقيقة قولهم: إنا لا نعلم على النبوة دليلاً، وهنا (ﷺ) حقيقة قولهم إنه **لا دليل على النبوة**، ولهذا كان كلامهم في هذا منتهاه إلى التعطيل) اهـ.

الوجه الرابع: قوله (حصل العلم بتصديقه اضطراراً) فهذا الكلام اتبع فيه الجويني (ﷺ) وغيره، وذلك بناء على أصلهم -والذي سبق ذكره مراراً- بتجويز أن يفعل الله كل شيء، وأن خوارق الأنبياء والسحرة والكهان جنسها واحد، فأرادوا التفريق بين ما يظهر من النبي والمتنبى فقالوا بأنه يحصل العلم الضروري عند حدوث المعجزة على يد النبي، مع أن هذا يستلزم بطلان ما أصلوه من أن الله سبحانه لا يخلق شيئاً لشيء ونفيهم للحكمة والسببية (ﷺ) .

أما حصول العلم الضروري عند وقوع المعجزات فقد يقع، وقد يحصل العلم بالنظر والاستدلال ولا يقع ضرورة، بحسب المعجزة، وبحسب الناظر فيها، فإن الناس يختلفون في الإدراك، فمنهم من يحصل له العلم الضروري لعلمه بلوازمها علماً بينا لا يحتاج فيه إلى استدلال، ومنهم من يحتاج إلى النظر والاستدلال ليتبين له ذلك (ﷺ) ، والله تعالى أعلم.

ﷺ

(ﷺ) أي في باب أفعال الرب لنفيهم للحكمة وأن الله لا يفعل شيئاً لشيء، فلا يستدلون بأنه أتى بالخارق ليدل على النبوة.

(ﷺ) أي في باب النبوات وتسويتهم بين خوارق الأنبياء وخوارق الشياطين، فلا دليل يختص بالنبوة. (ﷺ) (الإرشاد) ص ٢٧٥.

(١) اتباع لا ابتداء ص/١٦٣

(رَحِمَهُ اللهُ ٤) انظر (النبوت) ص ٢٦٨.

(رَحِمَهُ اللهُ ٥) انظر (النبوت) ص ٢٢٤، ٢٢٣، (الجواب الصحيح) ٣٢٦/٤. (١).

١٥٢. ١٣- "الثقة بالمضمون، والقيام بالأوامر، ومراعاة السر، والتخلي عن الكونين".

وقال أبو حمزة البغدادي: "من علم طريق الحق سهل عليه سلوكه، **ولا دليل على** الطريق إلى الله إلا متابعة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم في أحواله وأفعاله وأقواله.

وقال أبو إسحاق الرقاشي: "علامة محبة الله إيثار طاعته ومتابعة نبيه " اهـ.

ودليله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال ممشاد الدينوري: "آداب المرید في: التزام حرمت المشايخ، وحرمة الإخوان، والخروج عن الأسباب، وحفظ آداب الشرع على نفسه".

وسئل أبو علي الروذباري عن يسمع الملاهي ويقول: هي لي حلال لأني قد وصلت إلى درجة لا يؤثر في اختلاف الأحوال. فقال: نعم، قد وصل، ولكن إلى سقر".

وقال أبو محمد عبد الله بن منازل: "لم يضع أحد فريضة من الفرائض؛ إلا ابتلاه الله بتضييع السنن، ولم يتل بتضييع السنن أحد؛ إلا يوشك أن يتلى بالبدع".

وقال أبو يعقوب النهرجوري: "أفضل الأحوال ما قارن العلم".

وقال أبو عمرو بن نجيد: "كل حال لا يكون عن نتيجة علم؛ فإن". (٢).

١٥٣. ١٤- "ولقد فصل بعض المتأخرين في التكفير تفصيلا في هذه الفرق، فقال: ما كان من البدع

راجعا إلى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبئية في علي - رضي الله عنه - أنه إله، أو خلق الإله في بعض أشخاص الناس كقول الجناحية: إن الله تعالى له روح يحل في بعض بني آدم، ويتوارث، أو إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم كقول الغرابية: إن جبريل غلط في الرسالة فأداها إلى محمد صلى الله عليه وسلم، وعلي كان صاحبها، أو استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات، وإنكار ما جاء به الرسول كأكثر الغلاة من الشيعة، مما لا يختلف المسلمون في التكفير به، وما سوى ذلك من المقالات فلا يبعد أن يكون معتقدها غير كافر.

(١) الإعلام بمخالفات الموافقات والاعتصام ص/١٤٥

(٢) الاعتصام للشاطبي ص/١٣٠

واستدل على ذلك بأمر كثيرة لا حاجة إلى إيرادها ولكن الذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول أن الكفر بالمآل، ليس بكفر في الحال، كيف والكافر ينكر ذلك المآل أشد الإنكار ويرمي مخالفه به، [ولو] تبين له وجه لزوم الكفر من مقالته لم يقل بها على حال.

وإذا تقرر نقل الخلاف فلنرجع إلى ما يقتضيه الحديث الذي نحن بصدده من هذه المقالات.

أما ما صح منه **فلا دليل على** شيء، لأنه ليس فيه إلا تعديد الفرق الخاصة. وأما على رواية من قال في حديثه:

«كلها في النار إلا واحدة» فإنما". (١)

١٥٤. ١٥ - "الثوبانية، والتومية.

وأما النجارية فثلاث فرق وهم: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة.

وأما الجبرية ففرقة واحدة، وكذلك المشبهة.

فجميع اثنتان وسبعون فرقة، فإذا أضيفت الفرقة الناجية إلى عدد الفرق صار الجميع ثلاثا وسبعين فرقة.

وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة في تكليف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دل العقل أيضا على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه **لا دليل على** اختصاص تلك البدع بالعقائد، وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر

الثنيتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا، وهم: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة.

قال يوسف بن أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة: فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية.

وهذا التقدير نحو الأول، ويرد عليه من الإشكال ما ورد على الأول.

فشرح ذلك الشيخ أبو بكر الطرطوشي رحمه الله شرحا يقرب الأمر، فقال: لم يرد علماؤنا بهذا التقدير أن أصل كل بدعة من هذه الأربع". (٢)

(١) الاعتصام للشاطبي ص/٧٠٨

(٢) الاعتصام للشاطبي ص/٧٢٠

١٥٥. ١٦- "إلا أن يشاء الله" لهم الإيمان فدل على أن الله لم يشأ لهم الإيمان.

فأجاب هذا القدري المخالف وقال: المراد بالمشيئة هاهنا مشيئة الإجبار والقهر ولم يرد مشيئة الاختيار ١؛ لأنه لو أراد ذلك لما كان عليهم لوم ولا توبيخ.

والجواب: ما قدمناه أن الله تعالى مشيئة ٢، والاختيار والإجبار يرجعان إلى صفة العبد لا إلى مشيئة الله، وخبر الله لا يقع بخلاف مخبره، وإذا ثبت أنه أراد من الكافر الذي لم يؤمن الإيمان ومن العاصي الطاعة مشيئة الاختيار وقع خبر الله بخلاف مخبره؛ لأنه يقع عليها اسم المشيئة ٣ وكان ذلك مخالفا لقول جميع أهل التوحيد (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) وأيضا فلو كان عند رجل لآخر دين حال وهو موسر به فطالب من له الدين بدينه اليوم فقال من عليه الدين: امرأته طالق ثلاثا أو حلف بالله ليقضيه حقه هذا اليوم إن شاء الله، فمضى اليوم ولم يقضه، فإن جميع الفقهاء قالوا: لا يحنث يمينه في الطلاق ولا بالله تعالى، وقضاء الدين الحال واجب، وعلى مذهب القدريّة أن الله تعالى لا يوصف بأنه لا يشاء قضاءه لأن تأخير القضاء ٥ معصية ٦، ولو كان الأمر كما ذكره لحكم عليه

١ تقدم قول المخالف هذا والتعليق عليه. انظر: ص ٣٨١ - ٣٨٢.

٢ أي مشيئة مطلقة في كل ما يشاء، **ولا دليل على** تقييدها بالمعنيين المذكورين.

٣ المراد هنا أن القول بأن الله شاء من عباده أن يؤمنوا وشاء من عباده أن يكفروا بمشيئة الاختيار أي باختيارهم هم الذي لا مشيئة لله فيه ولا نفوذ له عليهم فيه على حسب قوله. انظر القدريّة يكون هذا بخلاف ما أخبر الله به من عموم مشيئته التي لا تخرج عنها شيء في الوجود، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾ ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾ ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾ ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله﴾ وقد مر جملة من الآيات في هذا ص ٣٨١.

٤ في - ح - (لرجل آخر) .

٥ في - ح - (عن ذلك اليوم) وليست في الأصل.

٦ انظر: ما تقدم من قول المعتزلة في أن الله أراد من العباد الطاعات ولم يرد المعاصي والمشيئة والطاعة عندهم بمعنى واحد. انظر: ص ٣٨١ - ٣٨٢. (١)

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار ٣٠٥/١

١٥٦. ١٧- "فإذا: حيث إننا لم نر انحلالاً لقصاص من المترتب على آدم، والمتسلسل إلى ذريته حتى الآن، فيلزم أنه **لا دليل على** الخلاص الذي يعتقده النصارى المتأخرون ولا إثبات ١. وإذا كانت خطيئة آدم لزمت البشر جميعهم على زعمهم الباطل، فكيف الله سبحانه وتعالى العادل يحبس بعضهم في الجحيم تحت يد إبليس وسلطانه نحو خمسة آلاف سنة، وبعضهم الذين جاؤا من بعد عيسى يخلصهم بعيسى ٢ بلا حبس ولا دقيقة واحدة، مع أن الكل أخطأوا بآدم فأين عدل الله بذلك؟ ٣.

١ في النسختين ((فيلزم أن ولا للخلاص المعتقد فيه عند النصارى المتأخرين ثبات ولا بيان)) وصوابها ما أثبت.

٢ في النسختين ((ويخلصهم بواسطة عيسى وبعضهم المستقبلين المجيء)) وصوابها ما أثبت.

٣ حاشية: (اعلم أن الأغرب من كل ما ذكرنا هو أننا لم نر في كتب موسى ولا في قصص نوح وإبراهيم وباقي الأنبياء خبراً بأن أنفسهم من بعد [موتهم] سوف تذهب إلى تحت يد حكم وسلطان الشيطان لسبب خطيئة (أيهم) آدم، أو أنهم (ماتوا) على رجاء وإيمان بأن عيسى هو إلههم، وأنه مزعم أن يأتي ويموت ويخلص أنفسهم من هذا الأسر، بل إننا نسمع منهم وعنهم أنهم ناجوا الله - تعالى - وخاطبوه كرات عديدة، وحصلوا منه على نعم جسيمة في حياتهم مثل (إقامتهم) للأموات وغير ذلك من الآيات الخارقة. حتى وبعد موتهم قد أشار عنهم سليمان، وعن أمثالهم بأن نفوسهم في يد الله ولن يلامسهم عذاب، وأنهم من بعد موتهم قد (أصبحوا في سلامة وأنهم لما كانوا يعذبون في الدنيا كان (اعتقادهم أنهم لن يهلكوا بعد الموت، وأن الله سبحانه يقبلهم قبولاً كاملاً)، وأنه تعالى يملك عليهما الدهر، ولم يقل عنهم أنهم من بعد موتهم (دخلوا) في الجحيم مأسورين تحت يد الشيطان وهو يملك عليهم كما تزعم بعض فرق النصارى. فاذا هذا قولهم بأفواههم أني يؤفكون).". (١)

١٥٧. ١٨- "مقام النبوة في برزخ... فويق الرسول ودون الولي

وقد جاء في الحديث الصحيح أنه لا ينظر فيه غير الله عز وجل في حديث أبي الدرداء واللوح المحفوظ فوق السموات كما جاء في الحديث: "أن الله كتب كتاباً فهو عنده على العرش" فسبحان الله ما أعظم هذا الافتراء وما أجراهم على الله وما حصل هذا لأفضل خلق الله وأكرمهم عليه سيد ولد آدم فكيف بغيره من الأولياء.

(١) البحث الصريح في أيما هو الدين الصحيح ص/١١٩

وما جرى للخضر وإنما هو كما قال لموسى: "إنك على علم من الله علمك إياه لا أعلمه وأنا على علم من الله علمنيه لا تعلمه" أو كما قال، لا يقال أنه أخذه عن اللوح المحفوظ إلا بدليل **ولا دليل على** ذلك لا من كتاب ولا سنة ولا عن أحد من أهل العلم.

وخبر أبي بكر من قبيل الفراسة، وما ذكر عن عمر رضي الله عنه فهو على سبيل الكرامة والكشف وتقدم أن هذا الجزئي لا يفيد أن من علمه فقد علم الغيب أو أنه ناسخ للنصوص العامة المطلقة غاية ما هناك إثبات ما دل عليه الاستثناء في الآيات كبعض الأفراد الجزئية وهو لا يمنع العموم بل العام باق على مفهومه فسبحان الله ما أجهل من أطلق علم الغيب على غير الله تعالى من حي". (١)

١٥٨. ١٩- "قوله سبحانه ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ فأمن من العقوبة من قبل الرسل فلو تقرر قبله وجوب واجب لم يؤمن العقوبة على تركه وقوله سبحانه ﴿وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا﴾ وقوله تعالى ﴿ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك﴾ وقوله تعالى ﴿ألم يأتكم نذير﴾ وقوله تعالى ﴿وجاءكم النذير﴾ وقوله تعالى ﴿ألم يأتكم رسل منكم﴾ وقوله تعالى ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾ إلى قوله ﴿رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ فبين أن **لا دليل على** الخلق إلا قول الرسل فبان به أن مجرد العقول لا دليل فيه على الخلق من قبل التعبد والذي يؤيد قولنا فيه أن من زعم أن العقل يدل على وجوب شيء يفضي به الأمر إلى إثبات الوجوب على الله سبحانه وتعالى لأنهم يقولون إذا شكر العبد الله وجب على الله الثواب ثم لا يزال الوجوب دائرا بينهما وذلك يؤدي إلى ما لا يتناهى واي عقل يقبل توجه الوجوب عليه ولا واجب إلا بموجب وليس فوقه سبحانه موجب ٣٧- وأن تعلم أن الله تعالى بعث الرسل وأنزل الكتب وبين الثواب والعقاب وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وأوجب على لسانهم معرفة التوحيد والشرعة وكل ما قالوه فهو صدق وكل ما فعلوه فهو حق والعلم الدال على وصفهم ذلك قيام المعجزات الظاهرة الدالة على صدقهم وصحة قولهم وقد أخبر عنه سبحانه أوجب التوحيد والشرعة وقد بين الله تعالى ذلك في كتابه جملة وتفصيلا فالجملة في قوله تعالى ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾ إما التفصيل ففي مثل قوله تعالى ﴿ولقد أرسلنا نوحا﴾ وقوله". (٢)

(١) البيان المبدي لشناعة القول المجدي ص/١٣٦

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص/١٧١

١٥٩. ٢٠- "علم من الكتاب في قوله تعالى ﴿أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ وقصة مريم حين قال لها زكريا ﴿أنى لك هذا قالت هو من عند الله﴾ وقصة الرجلين اللذين كانا عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرجا فأضاء لهما سوطاهما وغير ذلك

وجواز ذلك في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وغير عصره واحد وذلك أنه إذا كانت في عصر النبي للنبي صلى الله عليه وسلم على معنى التصديق له كان في غير عصره على معنى التصديق وقد كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين نادى سارية قال لسارية يا سارية بن حصن الجبل الجبل وعمر بالمدينة على المنبر وسارية في وجه العدو على مسيرة شهر والأخبار في هذا كثيرة وافرة

وإنما أنكر جواز ذلك من أنكر لأن فيه زعم إبطال النبوات لأن النبي لا يظهر عن غيره إلا بمعجزة يأتي بها تدل على صدقه ويعجز عنها غيره فإذا ظهرت على يدي غيره لم يكن بينه وبين من ليس بنبي فرق **ولا دليل على صدقه**

قالوا وفيه تعجيز الله عن إظهار نبي عن من ليس بنبي وقال أبو بكر الوراق النبي لم يكن نبيا للمعجزة وإنما كان نبيا بإرسال الله تعالى إياه ووحيه إليه فمن أرسله الله وأوحى إليه فهو نبي كانت معه معجزة أو لم تكن ووجب على من دعاه الرسول الإجابة له وإن لم يره معجزة وإنما كانت المعجزات لإثبات الحجة على من أنكر ووجب كلمة العذاب على من عاند وكفر وإنما وجبت الإجابة للنبي بدعوته لأنه يدعوه إلى ما أوجب الله عليه من". (١)

١٦٠. ٢١- "ما وجد بنفسه عديما وعدم ما عدم بنفسه موجودا وفي ذلك وجهان أحدهما كون العالم بعد أن لم يكن ووجوده بعد العدم وفي ذلك فساد مذهبهم ووجب القول بحدث العالم بلا أصل له ولا قوة إلا بالله

والثاني لو جاز أن يصير المجتمع بذاته متفرقا والمتفرق بذاته مجتمعا من غير حدث به لجاز كون المجتمع متفرقا وقت كونه مجتمعا إذ ذاته قائم وذلك مما لا صبر للعقل عليه مع ما يزول به معرفة الأغيار البتة إذ لا علم عليه أدل من الذي ذكرت وفي ذلك جواز جعل الشر خيرا والظلمة نورا والحي ميتا والمتحرك ساكنا والبارد حارا ونحو ذلك من الأضداد وفي جواز ذلك بطلان القول بقدم التباين والإجماع إذ كانا معا وفي ذلك فساد

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص/٧٢

القول بالدهر ولا قوة إلا بالله

قال أبو منصور رحمه الله والأصل في ذلك أنهما عند التباين لا يعدو إما أن كانا كذلك بالطبع أو بالاختيار أو بأخر يجعلهما كذلك وكذلك المجتمع منه ثم التباين والإمتزاج لا يعدوان ما ذكرنا فإن كانا كذلك بالطبع لوجب أن يزداد من ذلك فيما كان أصله التباين أو الاجتماع أن يزداد منه ألا يرى أن كل متحرك بالطبع يزداد بحركة وكذا يستحق وكذلك كل جوهر بطبعه يعلو وموضعه فوق ومن بطبعه يسفل فمحال لهما الاجتماع أبدا وكذا هذه العبرة بين من يتحرك من جهة اليمين مع الذي يتحرك إلى اليسار وفي ذلك بطلان ما قالوا وإن كان ذلك بالاختيار فالقول بأن كانا على غير ما عليهما فاسد لأنه **لا دليل على** تثبت خلاف لما عليه الشاهد أن يكون الذي اختياره التباين يقع معه اجتماع أو الذي اختياره الاجتماع يقع معه تباين فبطل الاختيار مع فساد قولهم من بقاء كل بجوهر الآخر واحتباسه وتحقيق ذلك أن احتباس الخير في الشر شر ولما لو كان لهما الاختيار لكان لا يخلو كل واحد منهما من القدرة على منع الآخر عن فعله واختيار ذلك والعلم بكيفية ذلك فإن لم يكن بطل معنى". (١)

١٦١. ٢٢- "فرع: الرد على من يتشاءم بيوم الأربعاء، وتقرير أن النحس والشؤم منشأه وسببه الكفر والمعاصي.

[قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾ ... ويزعم بعض أهل العلم، أنها - أي الأيام النحسات - من آخر شوال، وأن أولها يوم الأربعاء وآخرها يوم الأربعاء، **ولا دليل على** شيء من ذلك. وما يذكره بعض أهل العلم من أن يوم النحس المستمر، هو يوم الأربعاء الأخير من الشهر، أو يوم الأربعاء مطلقا، حتى إن بعض المنتسبين لطلب العلم وكثيرا من العوام صاروا يتشاءمون بيوم الأربعاء الأخير من كل شهر، حتى إنهم لا يقدمون على السفر، والتزويج ونحو ذلك فيه، ظانين أنه يوم نحس وشؤم، وأن نحسه مستمر على جميع الخلق في جميع الزمن، لا أصل له ولا معول عليه، ولا يلتفت إليه، من عنده علم، لأن نحس ذلك اليوم مستمر على عاد فقط الذين أهلكهم الله فيه، فاتصل لهم عذاب البرزخ والآخرة، بعذاب الدنيا، فصار ذلك الشؤم مستمرا عليهم استمرارا لا انقطاع له.

أما غير عاد فليس مؤاخذا بذنب عاد، لأنه لا تزر وازرة وزر أخرى. وقد أردنا هنا أن نذكر بعض الروايات التي اغتر بها، من ظن استمرار نحس ذلك اليوم، لنبين أنها لا معول

(١) التوحيد للماتريدي ص/١٢٢

عليها.

قال صاحب الدر المنثور (رحمته الله) (١) : وأخرج ابن أبي حاتم عن زر بن حبیش ﴿في يوم نحس مستمر﴾ «قال: يوم الأربعاء» .

وأخرج ابن المنذر وابن مردويه، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول

ﷺ

(ﷺ) (١) - (٦٧٧/٧) .". (١)

١٦٢ . ٢٣- "كفرا كما لو اعتبر معتبر مفهوم اللقب في قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾ فقال يفهم من مفهوم لقبه أن غير محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن رسول الله فهذا كفر بإجماع المسلمين. فالتحقيق أن اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعا ولا لغة ولا عقلا سواء كان اسم جنس أو اسم عين أو اسم جمع أو غير ذلك، فقولك: جاء زيد لا يفهم منه عدم مجيء عمرو، وقولك: رأيت أسدا لا يفهم منه عدم رؤيتك غير الأسد والقول بالفرق بين اسم الجنس فيعتبر واسم العين فلا يعتبر، لا يظهر. فلا عبرة بقول الصيرفي وأبي بكر الدقاق وغيرهما من الشافعية.

ولا يقول ابن خويز منداد وابن القصار من المالكية ولا يقول بعض الحنابلة باعتبار مفهوم اللقب، لأنه لا دليل على اعتباره عند القائل به، إلا أنه يقول: لو لم يكن اللقب محتصا بالحكم لما كان لتخصيصه بالذكر فائدة، كما علل به مفهوم الصفة لأن الجمهور يقولون: ذكر اللقب ليسند إليه وهو واضح لا إشكال فيه. وأشار صاحب مراقي السعود إلى تعريف اللقب بالاصطلاح الأصولي وأنه أضعف المفاهيم بقوله: أضعفها اللقب وهو ما أبي ... من دونه نظم الكلام العرب

وحاصل فقه هذه المسألة أن الجن مكلفون، على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم بدلالة الكتاب والسنة، وإجماع المسلمين وأن كافرهم في النار بإجماع المسلمين، وهو صريح قوله تعالى: ﴿لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ وقوله تعالى: ﴿فكذبوا فيها هم والغاوون وحنود إبليس أجمعون﴾ ، وقوله تعالى: ﴿قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار﴾ إلى غير ذلك من الآيات. (٢)

(١) المجموع البهية للعقيدة السلفية ٢٦١/١

(٢) المجموع البهية للعقيدة السلفية ٤٠٩/٢

١٦٣. ٢٤- "فاعلين" مؤكداً لقوله: ﴿وسخرنا مع داوود الجبال يسبحن والطير﴾ والموجب لهذا التأكيد: أن تسخير الجبال وتسييحها أمر عجب خارق العادة، مظنة لأن يكذب به الكفرة الجهلة. وقال الزمخشري ﴿وكنا فاعلين﴾ أي قادرين على أن نفعل هذا. وقيل: كنا نفعل بالأنبياء مثل ذلك. وكلا القولين اللذين قال ظاهر السقوط. لأن تأويل ﴿وكنا فاعلين﴾ بمعنى كنا قادرين بعيد، ولا دليل عليه كما لا **دليل على** الآخر كما ترى.

وقال أبو حيان ﴿وكنا فاعلين﴾ أي فاعلين هذه الأعاجيب من تسخير الجبال وتسييحهن، والطير لمن نخصه بكرامتنا اهـ، وأظهرها عندي هو ما تقدم، والعلم عند الله تعالى. [(سبحان الله) ١].

- بيان أن حكم سيدنا داود وسليمان - عليهما السلام - كان باجتهاد لا بوحى.

[قوله تعالى: ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما﴾. وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك: أن من أنواع البيان التي تضمنها أن يقول بعض العلماء في الآية قولاً ويكون في نفس الآية قرينة تدل على خلاف ذلك القول. وذكرنا في هذا الكتاب مسائل كثيرة من ذلك. فإذا علمت ذلك فاعلم أن جماعة من العلماء قالوا: إن حكم داود وسليمان في الحرث المذكور في هذه الآية كان بوحى: إلا أن ما أوحى إلى سليمان كان ناسخاً لما أوحى إلى داود. وفي الآية قرينتان على أن حكمهما كان باجتهاد لا بوحى، وأن سليمان

سبحان الله

(سبحان الله) ١ - ٤/٧٣٣ : ٧٣٥، الأنبياء / ٧٩. (١).

١٦٤. ٢٥- "تصرفه صلى الله عليه وسلم بقوله وكيف ينكر تصرفه؟؟". إلى آخره.

فهذا إنكار منه على من ينكر تصرفه صلى الله عليه وسلم وتعجب منه يقتضي إثبات الصروف له صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة بالإعطاء والمنع وأن الله جعل له ذلك خصوصاً في الآخرة بإدخاله الجنة من يشاء. فياسبحان الله!! ما أعظم جرأة هذا الكذب على الله وهذه دعوى عظيمة يطلب منه إقامة على صحتها كما قال سبحانه عن قول الذي قالوا: ﴿لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم﴾ [البقرة: ١١١] ، أي حجتكم وبينتكم ﴿إن كنتم صادقين﴾ فإن كل قول لا دليل عليه مردود على قائله، ومن المعلوم أنه **لا دليل على** هذه الفرية العظيمة. قال الله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] ،

(١) المجموع البهية للعقيدة السلفية ٥٢٨/٢

أي يوم الجزاء والحساب وتخصيص الملك بذلك اليوم لا ينفيه عما عداه لأنه تقدم أول السورة أنه رب العالمين، والرب هو المالك المتصرف وذلك عام في الدنيا والآخرة وإنما أضيف إلى الدين لأنه لا يدعي أحد هناك شيئاً ولا يتكلم أحد إلا بإذنه كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتُ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥] ، ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨] . قال ابن عباس رضي الله عنهما: "مالك يوم الدين: لا يملك أحد معه في ذلك اليوم حكماً كملكهم في الدنيا" ١

"١" أخرجه الطبري في تفسيره "٩٨ / ١" "رقم ١٣٩- دار الفكر" قال: حدثنا به أبو كريب حدثنا عثمان بن سعيد عن بشر بن عمار حدثنا أبو روق - وهو عطية بن الحارث - عن الضحاك عن العباس به. وهذا منقطع بين الضحاك وابن عباس، فإن الضحاك لم يلق ابن عباس كما قال شعبة.

"١" صحيح: صحيح البخاري "٢٧٥٣"، وصحيح مسلم "٢٠٦". "٢" صحيح: صحيح البخاري "٥٦٧٣"، "٦٤٦٣"، وصحيح مسلم "٢٨١٦، ٢٨١٨". (١)

١٦٥. ٢٦- "العزير في تصنيف البسيط والوسيط والوجيز مع أن الأخير هو مدار مذهب الشافعي من طريق النووي والرافعي ثم انتقاله من حاله ومقامه في طريق الفقهاء إلى تصنيف الإحياء وقد مات وصحيح البخاري فوق صدره رجاء حسن الخاتمة في أمره وأما قوله إن شيخه خاتم الولاية الخاصة المحمدية وأنه لم يوجد أحد بعده على قلب محمد في الحالة الظاهرية والباطنية فمجرد دعوى ليس تحتها طائل أو معنى إذ لا دليل على مرامه بل وجود كثير من أكابر الأولياء بعده حجة بينه على بطلان كلامه وعلى تقدير صحة هذه الواقعة في منامه فيكون تأويلها أنه متلبس بالكفر والإيمان وأنه التبس عليه الحق والباطلان وأن الفضة البيضاء عبارة عن الملة الحنفية النوراء كما يشير إليه قوله عليه السلام في تعبيره عنها باللبن لأنه أبيض كاللبن وأن الذهب الأحمر المشتبه بنار سقر عبارة عما ذهب إليه من أنواع الكفر حيث ذهب به عن الإيمان وحقيقة الأمر فهو بهذا المعنى خاتم الأولياء من الشياطين الأغبياء وصدقت رؤياه فإن مثله ما ظهر بعده ولا يظهر إن شاء الله مثله فإن مضرته مذهبه وشرارة مشربه أضرم من الدجال ونحوه وأشر من تصانيف النصارى لأن كل أحد من

أهل". (١)

١٦٦. ٢٧-٢٩ - العقل الأكبر للقلب الأصغر.

٣٠ - الكافي في أن لا دليل على النافي.

٣١ - سراج المهتدين.

٣٢ - تبين الصحيح، في تعيين الذبيح.

٣٣ - ملجأة المتفقهين، إلى معرفة غوامض النحويين.

٣٤ - أعيان الأعيان.

٣٥ - تخلص التلخيص.

٣٦ - ترتيب الرحلة للترغيب في الملة: منه مخطوطة ناقصة في مكتبة عبد الحي الكتاني بالمغرب.

وفي خلال اشتغال ابن العربي بالتدريس والتأليف في العشر الأواخر من سني حياته، كان يتردد على الأدباء، ويساجلهم الأدب والشعر بقرينة وقادة، وبيان جزل، ولا يتسع هذا المقام لوصف مقامه الأدبي، ونكتفي بإيراد المثل الآتي لهذه الناحية: دخل عليه الأديب ابن صارة الشنتريني وبين يدي القاضي أبي بكر نار علاها رماد فقال لابن صارة: قل في هذه. فقال:

شابت نواصي النار بعد سوادها ... وتسترت عنا بثوب رماد

ثم قال لابن العربي: أجز. فقال:

شابت كما شبننا وزال شبابنا ... فكأنما كنا على ميعاد

ونختم هذه الترجمة قبل ذكر وفاته، بفصل عقده وصاف أدب أدباء الأندلس الوزير أبو نصر الفتح بن خاقان القيسي في كتابه (المطمح) فقال يصف الفقيه الأجل الحافظ أبا بكر بن العربي:

(علم الأعلام الطاهر الأثواب، الباهر الألباب، الذي أنسى ذكاء إياس. وترك التقليد للقياس، وانتجع الفرع من الأصل، وغدا في يد الإسلام أمضى من النصل، سقى الله به الأندلس بعدما أجذبت من المعارف، ومد عليها من الظل الوارف. فكساها رونق نبله، وسقاها ريق وبله، وكان أبوه أبو محمد بإشبيلية بدرا في فلكها.

(١) الرد على القائلين بوحدة الوجود ص/١٢٨

وصدرا في مجلس ملكها. واصطفاه معتمد". (١)

١٦٧. ٢٨-ح- الجدل والخلافات:

١- الكافي في أن لا دليل على النافي:

نسبه إليه المقري "نفح الطيب: ج ٢، ص ٢٤٢".

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف:

يقع هذا الكتاب في عشرين مجلدا، أشار إليه مؤلفه في بعض مصنفاته، وسماه "كتاب المسائل"، "عارضة الأحوزي: ١/٦٥

ونسبه إليه المقري "نفح الطيب: ٢/٢٤٢

"، وحاجي خليفة: "١/١٦٠ من كشف الظنون".

ط- اللغة والنحو:

١- رسالة له في النحو واللغة أطلق عليها "ملجئة المتفقيهن إلى معرفة غوامض النحويين، واللغويين":

ذكرها أبو بكر بن العربي في عدة مواضع من كتبه، في "أحكام القرآن"، وفي شرح الترمذي "عارضة الأحوزي: ١/١٤٤".

ونسبها إليه المقري في "نفح الطيب: ٢/٢٤٢".

٢- رده على ابن السيد البطليوسي:

رد أبو بكر بن العربي علي أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي "٥٢١ هـ" في شرحه على ديوان أبي العلاء المعري المسمى بلزوم ما لا يلزم، ورد ابن السيد على رد أبي بكر بن العربي بكتاب سماه "الانتصار عمن عدل عن الاستبصار".

وقد نسب هذا الرد إلى أبي بكر بن العربي تلميذه أبو بكر بن خير الأشبيلي، فهرست ما رواه عن شيوخه ص ٤١٩. (٢).

(١) العواصم من القواصم ط الأوقاف السعودية ص/٢٩

(٢) العواصم من القواصم ط دار الجيل ص/٢٦

١٦٨ . ٢٩- "ما يوجب انتشاره إلى من لا يوثق به فقد رجعتم إلى وجوب كشفه لأن كشفه البتة هو نتيجة كشفه إلى خاص دون عام وفي كشفه بطلان ما دبرتموه صلاحا فقد بطل حكمكم بالضرورة لا سيما والقائلون بهذا القول مجدون في كشف سرهم هذا إلى الخاص والعام فقد أبطلوا علتهم جملة وتناقضوا أقبح تناقض وعلى كل ذلك فقد صار الباطل والكذب لا يتم الخير والفضائل البتة في شيء من الأشياء إلا بهما وهذا خلاف الفلسفة جملة وأيضا إن كانت الشرائع موضوعة فليس ما وضعه واضع ما بأحق بأن يتبع مما وضعه واضع آخر هذا أمر يعلم بالضرورة وقد علمنا بموجب العقل وضرورته أن الحق لا يكون من الأقوال المختلفة والمتناقضة إلا في واحد وسائرهما باطل فإذا لا شك في هذا فأبي تك الموضوعات هو الحق أم أيها هو الباطل ولا سبيل إلى أن يأتوا بما يحق منها شيئا دون سائرهما أصلا فإذا **لا دليل على** صحة شيء منها فقد صارت كلها باطلة إذ ما **لا دليل على** صحته فهو باطل وليس لأحد أن يأخذ بقول ويترك غيره بلا دليل فبطل بهذا بطلانا ضروريا كل ما تعلقوا به والحمد لله رب العالمين وبطل بهذا البرهان الضروري ماتوهمه هؤلاء الجهال المجانين وصح يقينا أن الشرائع صحاح من عند منشيء العالم ومدبره الذي يريد بقاءه إلى الوقت الذي سبق في علمه تعالى أنه يبقيه إليه كما هو وإذا ذلك كذلك ضرورة لا يخلو الحكم في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن تكون الشرائع كلها حقا

قال أبو محمد رضي الله عنه وقد رأيت منهم من يذهب إلى هذا وإما أن يكون بعضها حقا وبعضها باطلا لا بد من أحد هذين الوجهين ضرورة فإن كانت كلها حقا فهذا محال لا سبيل إليه لأنه لا شريعة منها إلا وهي تكذب سائرهما وتخبر بأنها باطل وكفر وضلال وإلحاد فوجدنا هذا المخدول الذي أراد بزعمه موافقة جميع الشرائع قد حصل على خلاف جميعها أولها عن آخرها وحصل على تكذيب جميع الشرائع له كلها بلا خلاف وعلى تكذيبه هو لجميعها وما كان هكذا أو هو يقول إنها كلها حق وهي كلها مكذبة له وهو مصدق لها كلها فقد شهد على نفسه بالكذب وبطلان قوله وصح باليقين أنه كاذب فيه وأيضا فإن كل شريعة فهي مضادة في أحكامها لغيرها تحرم هذه ما تحل هذه وتوجب هذه ما تسقط هذه ومن المحال الفاسد أن يكون الشيء وضده حقا معا في وقت واحد حراما حلالا في حين واحد على إنسان واحد ووجه واحد واجبا غير واجب كذلك وهذا أمر يعلمه باطلا كل ذي حس سليم وليس في العقل تحريم شيء مما جاء فيها تحريمه ولا إيجاب شيء مما جاء فيها إيجابه فبطل أن يرجح بما في العقل إذ كل ذلك في حد الممكن في العقل فإذا قد بطل هذا الوجه ضرورة فقد وجبت صحة الوجه الآخر ضرورة وهو أن في الشرائع شريعة واحدة صحيحة من عند الله عز وجل وإن سائر الشرائع كلها باطل فإذا ذلك كذلك ففرض على كل ذي حس طلب تلك الشريعة

وإطراح كل شريعة دون ذلك وإن جلت حتى يوقف عليها بالبراهين الصحاح إذ بها يكون صلاح النفس في الأبد ويجعلها يكون هلاك النفس في الأبد فالحمد لله الذي وفقنا لتلك الشريعة ووفقنا عليها وهدانا". (١)

١٦٩. ٣٠- "غفلة شديدة وزلة عالم من وجوه أولها أنه دعوى **لا دليل على** صحتها وثانيها أنه لو كان ما ذكره لأمكن أن ينبأ إبراهيم في المهد كما نبأ عيسى عليه السلام وكما أوتي يحيى الحكم صبيا فعلى هذا القول لعل إبراهيم كان نبيا وقد عاش عامين غير شهرين وحاشا لله من هذا وثالثها أن ولد نوح كان كافرا بنص القرآن عمل عملا غير صالح فلو كان أولاد الأنبياء أنبياء لكان هذا الكافر المسخوط عليه نبيا وحاشا لله من هذا ورابعها لو كان ذلك لوجب ولا بد أن تكون اليهود كلهم أنبياء إلى اليوم بل جميع أهل الأرض أنبياء لأنه يلزم أن يكون الكل من ولد آدم لصلبه أنبياء لان أباهم نبي وأولاده أنبياء أيضا لأن آباءهم أنبياء وهم أولاد أنبياء وهكذا أبدا حتى يبلغ الأمر إلينا وفي هذا من الكفر لمن قامت عليه الحجة وثبت عليه مالا خفاء به وبالله تعالى التوفيق

(قال أبو محمد) ولعل من جهل مرتين يقول عنا هذا ينكر نبوة أخوة يوسف ويثبت نبوة نبي المجوس ونبوة أم موسى وأم عيسى وأم إسحاق عليهم السلام فنحن نقول وبالله تعالى التوفيق وبه نعتصم لسنا نقر بنبوة من لم يخبر الله عز وجل بنبوته ولم ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على نبوته ولا نقلت الكواف عن أمثالها نقلا متصلا منه إلينا معجزات النبوة عنه ممن كان قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بل ندفع نبوة من قام البرهان على بطلان نبوته لأن تصديق نبوة من هذه صفته افتراء على الله تعالى لا يقدم عليه مسلم ولا ندفع نبوة من جاء القرآن بأن الله تعالى نبأه فأما أم موسى وأم عيسى وأم إسحاق فالقرآن قد جاء بمخاطبة الملائكة لبعضهن بالوحي وإلى بعض منهن عن الله عز وجل بالأنباء بما يكون قبل أن يكون وهذه النبوة نفسها التي لا نبوة غيرها فصحت نبوتهن بنص القرآن وأما نبي المجوس فقد صح أنهم أهل كتاب يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية منهم ولم ييح الله تعالى له أخذ الجزية إلا من أهل الكتاب فقط فمن نسب إلى محمد صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب فقد نسب إليه أنه خالف ربه تعالى وأقدم على عظيمة تقشع منها جلود المؤمنين فإذا نحن على يقين من أنهم أهل كتاب فلا سبيل البتة إلى نزول كتاب من عند الله تعالى على غير نبي مرسل بتبليغ ذلك الكتاب فقد صح بالبرهان الضروري أنهم قد كان لهم نبي مرسل يقينا بلا شك ومع هذا فقد نقلت عنه كواف عظيمة معجزات الأنبياء عليهم السلام وكل ما نقلته كافة على

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٨١/١

شرط عدم التواطئ فواجب قبوله ولا فرق بين ما نقلته كواف الكافرين أو كواف المسلمين فيما شاهدته حواسهم ومن قال لا أصدق إلا ما نقلته كواف المسلمين فإننا نسأله بأي شيء يصح عنده موت ملوك الروم ولم يحضرهم مسلم أصلاً وإنما نقلته إلينا يهود عن نصارى ومثل هذا كثير فإن كذب هذا غلط نفسه وعقله وكابر حسه وأيضاً فإن المسلمين إنما علمنا أنهم محقون لتحقيق نقل الكافة لصحة ما بأيديهم فنقل الكافة علمنا هدى المسلمين ولا تعلم بالإسلام صحة نقل الكافة بل هو معلوم بالبينة وضرورة العقل وقد أخبر تعالى أن الأولين زبر وقال تعالى ﴿ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك﴾ وفي هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق

الكلام في يوسف عليه السلام

وذكروا أيضاً أخذ يوسف عليه السلام أخاه وإيمانه أباه عليه السلام منه وأنه أقام مدة يقدر فيها على أن يعرف أباه خبره وهو يعلم ما يقاسى به من الوجد عليه فلم بفعل وليس بينه". (١)

١٧٠. ٣١- "ينزل على الملكين ويكون هاروت وماروت حيث بدلا من الشياطين كأنه قال ولكن الشياطين هاروت وماروت ويكون هاروت وماروت قبيلتان من قبائل الجن كانتا يعلمان الناس السحر وقد روينا هذا القول عن خالد ابن أبي عمران وغيره وروي عن الحسن البصري أنه كان يقرأ على الملكين بكسر اللام وكان يقول أن هاروت وماروت علجان من أهل بابل إلا أن الذي لا شك فيه على هذا القول أنهما لم يكونا ملكين وقد اعترض بعض الجهال فقال لي أبلغ من رفق الشيطان أن يقول للذي يتعلم السحر لا تكفر فقلت له هذا الاعتراض يبطل من ثلاث جهات أحدهما أن نقول لك وما المانع من أن يقول الشيطان ذلك أما سخرى وأما لما شاء الله فلا سبيل لك إلى دليل مانع من هذا والثاني أنه قد نص الله عز وجل على أن الشيطان قال أي أخاف الله فقال تعالى ﴿وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم﴾ إلى قوله تعالى ﴿أي أخاف الله والله شديد العقاب﴾ وقال تعالى ﴿كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر فلما كفر قال أي بريء منك إني أخاف الله رب العالمين﴾ فقد أمر الشيطان الإنسان بالكفر ثم تبرأ منه وأخبره أنه يخلف الله وغر الكفار ثم تبرأ منهم وقال أي أخاف الله بين أن يقول الشيطان للإنسان اكفر ويغره ثم يتبرأ منه ويقول أي أخاف الله وبين أن يعلمه السحر ويقول له لا تكفر والثالث أن معلم السحر بنص الآية قد قال للذي يتعلم منه لا تكفر فسواء كان ملكاً أو شيطاناً قد علمه على قولك ما لا يحل وقال

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٨/٤

له لا تكفر فلم تنكر هذا من الشيطان ولا تنكره بزعمك من الملك وأنت تنسب إليه أن يعلم السحر الذي عندك ضلال وكفر وإما أن يكون هاروت وماروت ملكين نزلوا بشريعة حق بعلم ما على أنبياء فعلماهم الدين وقالوا لهم لا تكفروا نهيًا عن الكفر بحق وأخبراهم أنهم فتنة يضل الله تعالى بهما وبما أتيا به من كفر به ويهدي بهما من آمن به قال تعالى عن موسى أنه قال له ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ وكما قال تعالى ﴿الْم أَحْسَبُ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ ثم نسخ ذلك الذي أنزل على الملكين فصار كفرا بعد أن كان إيمانًا كما نسخ تعالى شرائع التوراة والانجيل فتمادت الجن على تعلم ذلك المنسوخ وبالجملية فما في الآية من نص **ولا دليل على** أن الملكين علما السحر وإنما هو إقحام أقحم بالآية بالكذب والافتك بل وفيها بيان أنه لم يكن سحرا بقوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ بِبَابِلَ﴾ ولا يجوز أن يجعل المعطوف والمعطوف عليه شيئا واحدا إلا ببرهان من نص أو إجماع أو ضرورة وإلا فلا أصلا وأيضا فإن بابل هي الكوفة وهي بلد معروف بقربها محدودة معلومة ليس فيها غار فيه ملك فصح أنه خرافة موضوعة إذ لو كان لك لما خفى مكانهما على أهل الكوفة فبطل التعلق بهاروت وماروت والحمد لله رب العالمين". (١)

١٧١. ٣٢- "قال أبو محمد) هذا لا شك فيه وذلك معروف ببراهينه الواضحة واعلامه المعجزة وآياته الباهرة وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا تبيان دينه الذي ألزمنا إياه صلى الله عليه وسلم فكان كلامه وعهوده وما بلغ من كلام الله تعالى حجة نافذة معصومة من كل آفة أتى بحضرته وإلى من كان في حياته غائبا عن حضرته وإلى كل من يأتي بعد موته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة من جن وإنس قال عز وجل ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ فهذا نص ما قلنا اتباع أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما الحاجة إلى فرض الإمامة لتنفيذ الإمام عهود الله تعالى الواردة إلينا على من عنده فقط لا لأن يأتي الناس ما لا يشاؤون في معرفته من الدين الذي أتاهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدنا عليا رضي الله عنه إذ دعي إلى التحاكم إلى القرآن أجاب وأخبر أن التحاكم إلى القرآن حق فإن كان علي صواب في لك فهو قولنا وإن كان أجاب وأخبر أن التحاكم إلى القرآن فإن كان علي أصاب في ذلك فهو قولنا وإن كان أجاب إلى الباطل فهذه غير صفته رضي الله عنه ولو كان التحاكم إلى القرآن لا يجوز بحضرة الإمام لقال علي حينئذ كيف تطلبون تحكيم القرآن وأنا الإمام المبلغ عن

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٧/٤

رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قالوا إذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بد من إمام يبلغ الدين قلنا هذا باطل ودعوى بلا برهان وقول **لا دليل على** صحته وإنما الذي يحتاج إليه أهل الأرض من رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيانته وتبليغه فقط سواء في ذلك من كان بحضرته ومن غاب عنه ومن جاء بعده إذ ليس في شخصه صلى الله عليه وسلم إذا لم يتكلم بيان عن شيء من الدين فالمراد منه عليه السلام كلام باق أبدا مبلغ إلى كل من في الأرض وأيضا فلما كان ما قال أمن الحاجة إلى إمام موجودا بدا لا ننقض ذلك عليهم بمن كان غائبا عن حضرة الإمام في أقطار الأرض إذ لا سبيل إلى أن يشاهد الإمام جميع أهل الأرض الذين في المشرق والمغرب من فقير وضعيف وامرأة ومرسض ومشغول بمعاشه الذي يضيع إن أغفله فلا بد من التبليغ عن الإمام فالتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع من التبليغ عمن هو دونه وهذا ما لا انفكاك لهم منه

(قال أبو محمد) لا سيما وجميع أئمتهم الذين يدعون بعد علي والحسن والحسين رضي الله عنهم ما أمروا قط في غير منازل سكناهم وما حكموا على قرية فما فوقها بحكم فما الحاجة إليهم لا سيما مذ مائة عام وثمانين عاما فإنهم يدعون إماما ضالا لم يخلق كعقلاء مغرب وهم أولو فحش وقحة وبهتان ودعوى كاذبة لم يعجز عن مثلها أحد وأيضا فإن الإمام المعصوم لا يعرف أنه معصوم إلا بمعجزة ظاهرة عليه أو بنص تنقله العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم على كل إمام بعينه واسمه ونسبه وإلا فهي دعوى لا يعجز عن مثلها أحد لنفسه أو لمن شاء ولقد يلزم كل ذي عقل سليم أن يرغب بنفسه عن اعتقاد هذا الجهل الغث البارد السخيف الذي ترتفع عقول الصبيان عنه وما توفيقنا إلا بالله عز وجل وبرهان آخر ضروري وهو أن رسول الله". (١)

١٧٢. ٣٣- "ملكها حتى أخضع حدود فارس والروم وصرع جنودهم ونكس راياتهم وظهر الإسلام في أقطار الأرض وذل الكفر وأهله وشجع جائع المسلمين وعز ذليلهم واستغنى فقيرهم وصاروا إخوة لا اختلاف بينهم وقرأوا القرآن وتفقهوا في الدين إلا أبو بكر ثم ثني عمر ثم ثني عمر ثم ثلث عثمان ثم لا قدر أي الناس خلاف ذلك كله وافتراق كلمة المؤمنين وضرب المسلمين بعضهم وجوه بعض بالسيوف وشكت بعضهم قلوب بعض بالرماح وقتل بعضهم من بعض عشرات الألوف وشغلهم بذلك عن أن يفتح من بلاد الكفر قرية أو يذعر لهم سرب أو يجاهد منهم أحد حتى ارتجع أهل الكفر كثيرا مما صار بأيدي المسلمين من بلادهم فلم يجتمع المسلمون إلى يوم القيامة فأين سياسة من سياسة

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٧٩/٤

قال أبو محمد فإذا قد بطل كل ما ادعاه هؤلاء الجهال ولم يحصلوا إلى على دعاوي ظاهرة الكذب **لا دليل**

على صحة شيء منها وضح بالبرهان كما أوردنا أن أبا بكر هو الذي فاز بالقدح المعلى والمسبق المبرز والحظ الأسنى في العلم والقرآن والجهد والزهد والتقوى والخشية والصدقة والعق و المشاركة والطاعة والسياسة فهذه وجوه الفضل كلها فهو بلا شك أفضل من جميع الصحابة كلهم بعد نساء النبي صلى الله عليه وسلم (قال أبو محمد) ولم يحتج عليهم بالأحاديث لأنهم لا يصدقون أحاديثنا ولا نصدق أحاديثهم إنما اقتصرنا على البراهين الضرورية بنقل الكواف فإن كانت الإمامة تستحق بالتقدم في الفضل فأبو بكر أحق الناس بها بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يقينا فكيف والنص على خلافته صحيح وإذا قد صحت إمامة أبي بكر رضي الله عنه فطاعته فرض في استخلافه عمر رضي الله عنه فوجبت إمامة عمر فرضا بما ذكرنا وبإجماع أهل الإسلام عليهما دون خلاف من أحد قطعا ثم أجمعت الأمة كلها أيضا بلا خلاف من أحد منهم على صحة إمامة عثمان والدينونة بها وأما خلافة علي فحق لا بنص ولا بإجماع لكن ببرهان سنذكره إن شاء الله في الكلام في حروبه

(قال أبو محمد) ومن فضائل أبا بكر المشهورة قوله عز وجل ﴿إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ فهذه فضيلة منقولة بنقل الكافة لا خلاف بين أحد في أنه أبو بكر فأوجب الله تعالى له فضيلة المشاركة في إخراجهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه خصه باسم الصحبة له وبأنه ثانيه في الغار وأعظم من ذلك كله أن الله معهما وهذا ما لا يلحقه فيه أحد (قال أبو محمد) فاعترض في هذا بعض أهل القحة فقال قد قال الله عز وجل ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ قال وقد حزن أبو بكر فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلو كان حزنه رضا لله عز وجل لما نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال أبو محمد) وهذه مجاهرة بالباطل أما قوله تعالى في الآية لصاحبه وهو يحاوره قد أخبر الله تعالى بأن أحدهما مؤمن والآخر كافر وبأنهما مختلفان وإنما سماه صاحبه في المحاورة والمجالسة فقط كما قال تعالى ﴿وإلى مدين أخاهم شعيبا﴾ فلم يجعله أخاهم في الدين لكن في الدار والنسب فليس هكذا قوله تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ بل جعله صاحبه في الدين والهجرة وفي الإخراج وفي الغار وفي نصرة الله لهما أخافة الكفار لهما وفي كونه تعالى معهما فهذه الصحبة غاية الفضل وتلك الأخرى غاية النقص بنص القرآن وأما

١٧٣. ٣٤- ﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا﴾ الآية فصح أن السفيه والضعيف ومن لا يقدر على شيء فلا بد له من ولي ومن لا بد له من ولي فلا يجوز أن يكون وليا للمسلمين فصح أن ولاية من لم يستكمل هذه الشروط الثمانية باطل لا يجوز ولا ينعقد أصلا ثم يستحب أن يكون عالما بما يخصه أمور الدين من العبادات والسياسة والأحكام مؤديا لفرائض كلها لا يخل بشيء منها مجتنباً لجميع الكبائر سرا وجهراً مستترا بالصغائر إن كانت منه فهذه أربع صفات يكره المرء أن يلي الأمة من لم ينتظمها فإن ولي فولايته صحيحة ونكرهها وطاعته فيما أطاع الله فيه واجبة ومنعه مما لم يطع الله فيه واجب والغاية المأهولة فيه أن يكون رفيقا بالناس في غير ضعف شديدا في إنكار المنكر من غير عف ولا تجاوز للواجب مستيقظا غير غافل شجاع النفس غير مانع للمال في حقه ولا مبذر لبه في غير حقه ويجمع هذا كله أن يكون الإمام قائما بأحكام القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا يجمع كل فضيلة

(قال أبو محمد) ولا يضر الإمام أن يكون في خلقه عيب كالأعمى والأصم والأجذم والذي لا يدان له ولا رجлан ومن بلغ الهرم ما دام يعقل ولو أنه ابن مائة عام ومن يعرض له الصرع ثم يفيق ومن بويع أثر بلوغه الحلم وهو مستوف لشروط الإمامة فكل هؤلاء إمامتهم جائزة إذ لم يمنع منها نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر ولا دليل أصلا بل قال تعالى ﴿كونوا قوامين بالقسط﴾ فمن قام بالقسط فقد أدى ما أمر به ولا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها ولا في أنها لا تجوز لمن لم يبلغ حاشا الروافض فإنهم أجازوا كلا الأمرين ولا خلاف بين أحد في أنها لا تجوز لامرأة وبالله تعالى نتأيد الكلام في عقد الإمامة بماذا تصح

(قال أبو محمد) ذهب قوم إلى أن الإمامة لا تصح إلا بإجماع فضلاء الأمة في أقطار البلاد وذهب آخرون إلى أن الإمامة إنما تصح بعقد أهل حضرة الإمام والموضع الذي فيه قرار الأئمة وذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي إلى أن الإمام لا تصح بأقل من عقد خمس رجال ولم يختلفوا في أن عقد الإمامة تصح بعهد من الإمام الميت إذا قصد فيه حسن الاختيار للأمة عند موته ولم يقصد بذلك هوي وقد ذكر في فساد قول الروافض وقول الكيسانية ومن ادعى إمامة رجل بعينه وأنبأ أن كل ذلك دعا ولا يعجز عنها ذو لسان إذا لم يتق الله ولا استحياء من الناس إذ لا دليل على شيء منها

(قال أبو محمد) أما من قال أن الإمامة لا تصح إلا بعقد فضلاء الأمة في أقطار البلاد فباطل لأنه تكليف ما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج والله تعالى لا يكلف نفسا وقال تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾

(قال أبو محمد) ولا حرج ولا تعجيز أكثر من تعرف إجماع فضلاء من في المولتان والمنصورة إلى بلاد مهرة إلى عدن إلى أقاصي المصامدة بل طنجة إلى الأشبونة إلى جزائر البحر إلى سواحل الشام إلى أرمينية وجبل القبح إلى اسينجاب وفرغانة واسروسنه إلى أقاصي خراسان إلى الجوز جان إلى كابل المولتان فما بين ذلك من المدن والقرى ولا بد من ضياع أمور المسلمين قبل أن يجمع جزء من مائة جزء من فضلاء أهل هذه البلاد فبطل هذا القول الفاسد مع أنه لو كان ممكنا لما لزم لأنه دعوى بلا برهان وإنما قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ و ﴿كونوا قوامين بالقسط﴾. (١)

١٧٤. ٣٥- "فهذا عمر رضي الله عنه يبطل إحالة الطبائع وهذا نص قولنا والحمد لله رب العالمين كثيرا وقد نص الله عز وجل على ما قلنا فقال تعالى ﴿فإذا حباهم وعصيتهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾ فأخبر تعالى أن عمل أولئك السحرة إنما كان تخيلا لا حقيقة له وقال تعالى ﴿إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى﴾ فأخبر تعالى أنه كيد لا حقيقة له فإن قيل قد قال الله عز وجل ﴿سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم﴾ قلنا نعم إنما حيل عظيمة وإثم عظيم إذ قصدوا بها معارضة معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم وانهم كادوا عيون الناس إذ أوهموهم أن تلك الحبال والعصي تسعى فاتفقت الآيات كلها والحمد لله رب العالمين وكان الذي قدر ممن لا يدري حيلهم أنها تسعى ظنا أصله اليقين وذلك أنهم رأوا صفة حيات رقط طوال تضطرب فسارعوا إلى الظن وقدروا أنها ذوات حيات ولو منعوا الظن وفتشوها لوقفوا على الحيلة فيها وأنها ملئت زئبقا ولد فيها تلك الحركات كما يفعل العجائبي الذي يضرب بسكينة في جسم إنسان فيظن من رآه ممن لا يدري حيلته أن السكين غاصت في جسد المضروب وليس كذلك بل كان نصاب السكين مثقوبا فقط فغاصت السكين في النصاب وكاد خاله خيطا في حلقة خاتم يمسك إنسان منهم طرفي الخط بيديه ثم يأخذ العجائبي الخاتم الذي فيه الخيط بفيه وفي ذلك المقام أدخله تحت يده وكان في فيه خاتم أخرى يري من حضر حلقة الخاتم الذي في فيه يوههم انه قد أخرجه من الخيط ثم يرد فمه إلى الخيط ويرفع يديه وفمه فينظر الخاتم الذي كان فيه الخيط وكذلك سائر حيلهم وقد وقفنا عليها جميعها فهذا هو معنى قوله

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٢٩/٤

تعالى سحرُوا أعين الناس أو استرهبوهم أي انهم أو هموا الناس فيما رأوا ظنونا متوهمة لا حقيقة لها ولو فتشوها للاح لهم الحق وكذلك قوله تعالى ﴿فیتعلمون منهما ما یفرقون به بین المرء وزوجه﴾ فهذا أمر ممكن یفعله التمام وكذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سحره ليبد بن الأعصم فولد ذلك عليه مرضا حتى كان یظن أنه فعل الشيء وهو لم یفعله فليس في هذا أيضا إحالة طبيعية ولا قلب عين وإنما هو تأثير بقوة لتلك الصناعة كما قلنا في الطلسمات والرقى فلا فرق ونحن نجد الإنسان یسب أو یقابل بحركة یغضب منها فیستحيل من الحلم إلى الطیش ومن السكون إلى الحركة والنزق حتى یقارب حال المجانین أو ربما أمرضه ذلك وقد قال علیه السلام إن من البیان لسحرا لأن من البیان ما یؤثر في النفس فیثیرها أو یسکنها عن ثوراتها ویحیلها عن عزماتها وعلى هذا المعنى استعملت الشعراء ذکر سحر العیون لاستمالتها للنفوس فقط قال أبو محمد ویقال لمن قال أن السحر یحیل الأعیان ویقلب الطبائع أخبرونا إذا جاز هذا فأی فرق بین النبي صلى الله علیه وسلم والساحر ولعل جمیع الأنبياء كانوا سحرة كما قال فرعون عن موسى علیه السلام ﴿إنه لکبیرکم الذی علمکم السحر﴾ ﴿إن هذا لمکر مکرتموه فی المدینة لتخرجوا منها أهلها﴾ وإذا جاز أن یقلب سحرة موسى علیه السلام عصیهم وأحباهم حیات وقلب موسى علیه السلام عصاه حية وكان كلا الأمرین حقيقة فقد صدق فرعون بلا شک في أنه ساحر مثلهم إلا أنه أعلم به فقط وحاشا لله من هذا بل ما كان فعل السحرة إلا من حیل أبی العجائب فقط فان لجؤا إلى ما ذكره الباقلانی من التحدي قيل لهم هذا باطل من وجوه أحدها إن اشتراط التحدي في كون آية النبي آية دعوى كاذبة سخيفة **لا دلیل على** صحتها لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من حجة عقل ولا قال بهذا أحد قط قبل هذا الفرقة الضعيفة وما كان هكذا فهو في غاية السقوط والهجنة قال الله عز وجل ﴿قل هاتوا برهانکم إن کنتم صادقین﴾ فوجب". (١)

١٧٥. ٣٦- "أراهم اختيار هذا القول قولهم الصحيح أن القرآن هو المسموع من القرآن المخلوط في المصاحف نفسه وهذا قول صحيح ولا یوجب أن یكون الاسم هو المسمى على ما قد بینا في هذا الباب وفي باب الکلام في القرآن والحمد لله رب العالمین وإنما العجب كله ممن قلب الحق وفارق هؤلاء المذكورین حيث أصابوا وحيث لا یحل خلافهم وتعلق بهم حيث هموا من هؤلاء المنتمین إلى الأشعري القائلین بأن القرآن لم یزل قط إلینا ولا سمعناه قط ولا نزل به جبریل على قلب رسول الله صلى الله علیه وسلم وإن الذی في

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٥

المصاحف هو شيء آخر غير القرآن ثم أتبعوا هذه الكفرة الصلعاء بأن قالوا إن اسم الله هو الله وأنه ليس لله إلا اسم واحد وكذبوا الله تعالى ورسوله في أن لله أسماء كثيرة تسعة وتسعين ونعوذ بالله من الخذلان قال أبو محمد ولو أن إنسانا يشير إلى كتاب مكتوب فيه الله فقال هذا ليس ربي وأنا كافر بهذا لكان كافرا ولو قال هذا المداد ليس ربي وأنا كافر بربوبية هذا الصوت لكان صادقا وهذا لا ينكر وإنما نقف حيث وقفنا قال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمة الله لم يبعد من الاستخفاف فلو قال اللهم ارحم محمد وآل محمد لكان محسنا ولو أن إنسانا يذكر من أبويه العضو المستور باسمه لكان عاقا أتى كبيرة وإن كان صادقا وبالله تعالى التوفيق

الكلام في قضايا النجوم والكلام في هل يعقل الفلك والنجوم أم لا

قال أبو محمد زعم قوم أن الفلك والنجوم تعقل وأنها ترى وتسمع ولا تذوق ولا تشم وهذه دعوى بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل مردود عند كل طائفة بأول العقل إذ ليست أصح من دعوى أخرى تضادها وتعارضها وبرهان صحة الحكم بأن الفلك والنجوم لا تعقل أصلا هو أن حركتها أبدا على رتبة واحدة لا تتبدل عنها وهذه صفة الجماد المدبر الذي لا اختيار له فقالوا الدليل على هذه أن الأفضل لا يختار إلا لأفضل العمل فقلنا لهم ومن أين لكم بأن الحركة أفضل من السكون الاختياري لأننا وجدنا الحركة حركتين اختياريه واضطرابية ووجدنا السكون سكونين واضطرابيا **فلا دليل على** أن الحركة الاختياريه أفضل من السكون الاختياري ثم من لكم بأن الحركة الدورية أفضل من سائر الحركات يمينا ويسارا أو أمام أو وراء ثم من لكم بأن الحركة من شرق إلى غرب كما يتحرك الفلك الأكبر أفضل من الحركة من غرب إلى شرق كما تتحرك سائر الأفلاك وجميع الكواكب فلاح أن قولهم مخرفة فاسدة ودعوى كاذبة مموهة وقال بعضهم لما كنا نحن نعقل وكانت الكواكب تدبرنا كانت أولى بالعقل والحياة منا فقلنا هاتان دعوتان مجموعتان في نسق أحدهما القول بأنها تدبرنا فهي دعوى كاذبة بلا برهان على ما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى والثاني الحكم بأن من تدبرنا أحق بالعقل والحياة منا فقد وجدنا التدبير يكون طبيعيا ويكون اختياري فلو صح أنها تدبرنا لكان تدبيرا طبيعيا كتدبير الغذاء لنا كتدبير الهواء والماء لنا وكل ذلك ليس حيا ولا عاقلا بالمشاهدة وقد أبطلنا الآن أن يكون تدبير الكواكب لنا اختياري بما ذكرنا من جريها على حركة واحدة ورتبة واحدة لا تنقل عنها أصلا وأما القول بقضايا النجوم فإننا نقول في ذلك قولنا لا نحا ظاهرا إن شاء الله تعالى

قال أبو محمد أما معرفة قطعها في أفلاكها وآناء ذلك ومطالعها وأبعادها وارتفاعاتها واختلاف مراكز أفلاكها فعلم حسن صحيح رفيع يشرف به الناظر فيه على عظيم قدرة الله عز وجل وعلى يقين ناثرة وصنعتة واختراعه

تعالى للعالم بما فيه وفيه الذي يضطر كل ذلك إلى الإقرار بالخالق ولا يستغني عن ذلك في معرفة القبلة وأوقات الصلاة وينتج من هذا معرفة رؤيا الأهله لغرض الصوم والفطر ومعرفة الكسوفين برهان ذلك قول الله تعالى ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق وقال تعالى والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشمس ينبغي". (١)

١٧٦. ٣٧- "طلحة أجمع الحفاظ كما في (الإتقان) عن الخليلي على أنه لم يسمع من ابن عباس، وقال بعضهم: إنما يروي عنه بواسطة مجاهد أو سعيد بن جبير.

ولا دليل على أنه لا يروي عنه بواسطة غيرهما، والثابت عنهما في تفسير الصمد خلاف هذا كما مر، لكن ابن جرير قال: «الصمد عند العرب هو السيد الذي يصمد إليه الذي لا أحد فوقه، وبذلك تسمى به أشرافها ومنه قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخيري بني أسد ... بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد
وقال الزبرقان: ... ولا رهينة إلا سيد صمد.

فإذا كان ذلك كذلك فالذي هو أولى بتأويل الكلمة المعنى المعروف من كلام من نزل القرآن بلسانه، ولو كان حديث ابن بريده صحيحا كان أولى الأقوال بالصحة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بما عني الله جل ثناؤه وبما أنزل عليه.

أقول: الذي يدل عليه البيتان مع مراعاة الاشتقاق أن «صمد» بمعنى: مصمود

= اعتماد ابن جرير وابن أبي حاتم لروايته عن ابن عباس، فيه نظر، فإن مجرد الاعتماد على الرواية لا يدل على ثبوت إسنادها، لجواز أن يكون هناك ما يشهد لها من سياق أو سبب نزول، وأو غير ذلك، مما يسوغ به الاعتماد على الرواية مع كون إسنادها في نفسه ضعيفا. على أنه ليس من السهل إثبات أن الإمامين المذكورين اعتمدا هذه الرواية في كل متونها، الله إلا إن كان المقصود بالاعتماد المذكور إنما هو اخراجهما لها، وعدم الطعن فيها، وحينئذ، فلا حجة لثبوت اخراجهما لكثير من الروايات بالأسانيد الضعيفة، وقد ذكرت بعض الأمثلة على ذلك من رواية ابن أبي حاتم في بعض تألفي، منها قصة نظر داود عليه السلام إلى المرأة وافتتانه بها وقصة هاروت وماروت، وقد خرجتهما في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (٣١٤ / ١٧٠).

على أنه لو سلمنا بما ذكر فضيلته من الاتصال، فلا يسلم السند إلى علي من كلام كما ذكره المصنف، مشيراً بذلك إلى الضعف الذي عرف صالح كاتب الليث، ففي «التقريب»: «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». ن". (١)

١٧٧. ٣٨- "الاكتشافات لتبرهن هي الأخرى على بطلان تلك المفاهيم، سواء ما يتعلق منها بحق الله تعالى، أو بقوانين الحياة والتعليل لوجودها.

ولا شك أن القارئ يدرك كما ذكرنا سابقاً أن كل ذلك الهرب عن الدين، ومطالبة الناس بإقصائه عن حياتهم، وعن كل شئوهم، لا شك أن ذلك كان وراءه ما يبرره في الدين النصراني المحرف الذي قام على أكتاف ملاحدة من المجوس، وغلاة اليهود، وعباقره الوثنية، وفلسفات كبار أذكىاء الحضارة اليونانية على يد بولس وغيره ممن جاء بعده، وكذلك لم يوجد في مقابل هذا السيل الجارف ما يردّه أو يقلل من حدته، وأقصد بهذا المقابل أنه لم يوجد - كما أتصور - من علماء المسلمين، ولا من علماء النصارى، من نشط في وقته لإنقاذ الأمم النصرانية من هذا المصير المظلم، والهوة السحيقة التي تردوا فيها بسبب تراكم الجهل، وعدم إيصال نور الإسلام إليهم بطريقة واضحة صحيحة، وكذلك لوجود الإفلاس التام عند علماء النصارى، كما أن علمهم الذي أخبر الله عنه أنهم يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا، حيث مكّهم الله من معرفته، كان هو الآخر من معاول الهدم في أوربا بما سببه من كبرياء وغرور في أوربا، أبعدهم عن الرجوع إلى أي حق، فأصمهم وأعمى أبصارهم، وما أنين الشرق والغرب من الأسلحة الفتاكة التي نشأت على كاهل العلم **إلا دليل على** أن علمهم لم يأت بإسعاد البشرية كما كانوا يتوقعون، هكذا قامت معارك طاحنة بين العلمانية والتعليم الديني، فقد وقفت العلمانية ضده أحياناً مجابهة، وأحياناً أخرى بدراسة الدين عند التلاميذ وربطه بالفكر العلماني في مختلف المراحل الدراسية، وذلك عن طريق". (٢)

١٧٨. ٣٩- "ثم إن علياً لم يؤذ في مبيته على فراش النبي صلى الله عليه وسلم وقد أؤذي غيره في وقايتهم النبي صلى الله عليه وسلم

قال البرهان التاسع قوله (فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا

(١) القائد إلى تصحيح العقائد ص/١٤٠

(٢) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها ٢/٧٣٠

ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم) الآية

نقل الجمهور أن (أبناءنا) إشارة إلى الحسن والحسين (ونسائنا) إلى فاطمة (وأنفسنا) إلى علي وهذه الآية أدل دليل على ثبوت الإمامة له لأن الله جعله نفس الرسول والإتحاد محال فبقي المراد بالمساواة له الولاية

وأیضا فلو كان غير هؤلاء مساويا لهم وأفضل منهم لاستجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع الحاجة

وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم

فهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب إلا على من استحوذ الشيطان عليه

الجواب أما أخذه عليا وفاطمة وابنيهما في المباهلة ففي مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص لما نزلت هذه الآية دعاهم فقال اللهم هؤلاء أهلي ولكن لا دلالة في ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية

وقولك جعله نفس الرسول قلنا لا نسلم أنه لم يبق إلا المساواة **ولا دليل على** ذلك بل حمله على ذلك ممتنع لأن أحدا لا يساوي الرسول وهذا اللفظ في اللغة لا يقتضي المساواة قال الله تعالى (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا) ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين وقال تعالى (فاقتلوا أنفسكم) أي يقتل بعضكم بعضا ولم يوجب ذلك تساويهم ولا أن يكون من عبد العجل مساويا لمن لم يعبد وكذلك (ولا تقتلوا أنفسكم) أي لا يقتل بعضكم بعضا وإن كانوا غير متساوين بل بينهم من التباين ما لا يوصف ومنه". (١)

١٧٩. ٤٠- "النتيجة وأما ملاحظة الترتيب والهيئة والنسبة المخصوصة **فلا دليل على** كونها شرطا

سوى قضية جلاء الأشكال وخفائها وقد عرفت ما فيها وما ذكره من المثال في البغلة إنما يصح عند الدهول عن إحدى المقدمتين وأما عند ملاحظتهما على الترتيب اللائق فلا يصح ذلك المثال نعم إذا لوحظ الكبرى قبل الصغرى كان الترتيب مفقودا وأمكن ذلك الظن

المقصد العاشر

قد اختلف في أن العلم بدلالة الدليل على المدلول هل يغير العلم بالمدلول

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص/٤٣٧

قال الإمام الرازي هناك دليل مستلزم كوجود العالم ومدلول لازم كوجود الصانع ودلالة هي نسبة بينهما متأخرة عنهما ولا شك أنها متغايرة فتكون العلوم المتعلقة بها متغايرة أيضا ثم قال قوم وجه الدلالة غير الدليل كما نقول العالم يدل على وجود الصانع لحدوثه أو إمكانه فالدليل هو العالم ووجه دلالاته هو الحدوث أو الإمكان وهو مغاير له عارض

وقال آخرون لا يجب ذلك أي كون وجه الدلالة مغايرا للدليل بل قد يدل الشيء على غيره نظرا إلى ذاته وإلا أي وإن لم يدل الشيء على غيره بذاته بل وجب أن يكون لكل دليل وجه دلالة يغايره لزم التسلسل لأننا ننقل الكلام إلى ذلك الوجه الذي هو سبب دلالة الدليل كإمكان مثلا فإنه أيضا دليل يدل على وجود الصانع فوجب أن يكون له وجه دلالة يغايره والحدوث الذي هو وجه الدلالة ليس غير العالم الذي هو الدليل إذ لا واسطة بين العالم الذي هو ما سوى الله تعالى والصانع بل كان ما هو مغاير له تعالى فهو داخل فيما سواه فليس ثمة أمر ثالث هو غير العالم والصانع". (١)

١٨٠. ٤١- "ما لا دليل عليه فحينئذ يجوز أن تكون تلك الجبال بحضرتنا لأنها من قبيل ما لا دليل

على ثبوته وانتفت النظريات أيضا لجواز وجود معارض للدليل لا نعلمه لعدم ما يدلنا عليه أو غلط فيه لا دليل عليه والحاصل أنا إذا استدللنا بدليل على حكم نظري فإن جوازنا ثبوت ما لا دليل عليه جاز أن يكون لذلك الدليل معارض في نفس الأمر لا دليل لنا على وجود ذلك المعارض فلا نعلمه وجاز أيضا أن يكون مقدمات ذلك الدليل غلط لا دليل عليه فلم ينكشف لنا ولا لغيرنا ومع هذا التجويز لا يمكن حصول اليقين من الدليل فظهر أن تجويز ما لا دليل عليه يوجب القدح في العلوم الضرورية والنظرية فيكون باطلا وأشار إلى الثاني بقوله وأيضا فإن ما لا دليل عليه من الأشياء غير متناه يعني أن غير المتناهي من جملة الأشياء التي لا

دليل على ثبوتها فلو جوزنا ثبوت ما لا دليل عليه لزمنا تجويز إثبات ما لا يتناهي وإثباته محال والجواب أن قولكم في شيء معين أنه لا دليل عليه إما أن تريدوا به عدمه في نفس الأمر أو عدمه عندكم فإن أردتم الأول قلنا عدم الدليل على ذلك الشيء في نفس الأمر ممنوع فإن تزيفكم أدلة المثبتين وعدم وجدانكم بالاستقراء دليل عليه لا يفيد أن ذلك لجواز أن يكون هناك دليل لم يطلع عليه أحد ولئن سلم فعدم الدليل في نفس الأمر لا يدل على عدم ذلك الشيء في نفسه فإن الصانع تعالى لو لم يوجد العالم لم يدل ذلك على عدمه قطعاً وإن أردتم الثاني فنقول عدم الدليل عندكم لا يفيد ولا يدل على عدم ذلك الشيء في نفس الأمر

(١) المواقف ١/١٧٤

وإلا لزم علم العوام وكونهم جازمين عالمين بانتفاء الأمور التي لا يعلمون دليلا على ثبوتها وعلم الكفار المنكرين لوجود الصانع وتوحيده والنبوة والحشر أعني يلزم كونهم عالمين بانتفاء هذه الأمور التي ليست عندهم أدلتها ولزم أن يكون الأجهل بالدلائل". (١)

١٨١. ٤٢- "أكثر علما لأن جهله بدليل أي شيء كان دليل له يوصله إلى العلم بعدم ذلك الشيء فيساوي الجاهل العالم فيما لا يقيمان عليه دليلا ويزداد علم الجاهل فيما علم العالم دليلا على ثبوته فإن اعتقاد الجاهل بانتفائه لعدم الدليل عنده لما كان علما كان اعتقاد العالم بثبوته جهلا فيكون الأجهل بالدلائل أوفر علما بالأشياء مع أنه أي العلم بالدليل قد يحدث في الاستقبال ومع هذا الاحتمال لا يكون الجهل به في الحال مفيدا لليقين بانتفاء المدلول

وفي نهاية العقول أن الدليل قد يحدث في الاستقبال كإخبار الشارع بما لا يعلم إلا بإخباره من أحوال الجنة والنار ومقادير الثواب والعقاب فلا يكون عدم الدليل في نفس الأمر ولا عدمه عندنا مقتضيا لانتفاء المدلول في نفسه والعلم بعدم الجبل الشاهق بحضرتنا ضروري لا يتوقف على هذه المقدمة القائلة بأن كل ما **لا دليل على** ثبوته فإنه يجب انتفاؤه وإلا لكان العلم بعدم الجهل نظريا لا ضروريا وعدم المعارض والغلط في المقدمات القطعية ضرورية كانت أو نظرية ضروري معلوم بالبديهة فلا يتوقف على الاستدلال بتلك المقدمة الفاسدة ووجود مالا نهاية له إن امتنع لقاطع دل على امتناعه امتنع القياس عليه أعني قياس ما لا دليل عليه من الأمور المتناهية التي لم يدل قاطع على امتناعها لظهور الفارق حينئذ وإلا أي وإن لم يمتنع القاطع منع الحكم الذي هو وجوب الانتفاء فيه أي فيما لا يتناهى وجوز ثبوته في نفس الأمر كسائر الأمور التي **لا دليل على** ثبوتها ولا قاطع يدل على امتناعها وأيضا إن صح ما ذكرتم من أن عدم الدليل على الثبوت يستلزم العلم بعدم وجب أن يكون عدم الدليل على الانتفاء مستلزما للعلم بالثبوت فيلزم من عدم دليل الطرفين أي الانتفاء والثبوت الجزم". (٢)

١٨٢. ٤٣- "الحكم المطلوب الذي هو قبح الفعل الدائر مع تلك الوجوه مثلا وإلا أي وإن لم يلازمه ولم يساوه لم يكن هذا الذي فرضناه مدارا مدارا لأنه إن كان المقارن أخص لم يكن المدار مدارا وجودا وإن كان

(١) المواقف ١٨٧/١

(٢) المواقف ١٨٨/١

أعم لم يكن المدار مدارا عدما هذا خلف

قلنا لعل المدار لازم للمقارن أعم منه فيوجد المدار دونه في صورة النزاع أي نختار أن المقارن أخص من المدار موجود معه فيما عدا المتنازع فيه فيوجد الحكم هناك وغير موجود معه في صورة النزاع فلا يوجد الحكم ههنا مع كونه مدارا له وجودا وعدما فيما عداها من الصور ودعوى كونه مدارا له في هذه الصورة أيضا مصادرة على المطلوب

وثانيها أي ثاني الأمور التي هي أشهر الطرق المثبتة للعلة المشتركة السبر وهو قسمة غير منحصرة كأن يقال مثلا علة كون السواد مرثيا إما وجوده أو كونه عرضا أو محدثا أو لونا أو كونه سوادا والكل باطل سوى الوجود والله سبحانه موجود فيصح رويته

فإذا قيل قد تكون العلة المقتضية لصحت الرؤية في السواد أمرا آخر سوى هذه الأقسام قيل في الجواب **لا دليل على** ثبوت ذلك الأمر الآخر فينتفي وهذا رجوع إلى أول الطريقتين وقد انكشف لك ضعفه

وثالثها أي ثالث الأمور التي هي أشهر الطرق في إثبات العلة المشتركة الإلزامات وهو القياس على ما يقول به الخصم لعلة فارقة توجد في الأصل الذي يقول به الخصم ولا توجد في الفرع الذي يقاس عليه قال الإمام الرازي وهي أي الإلزامات من أنواع القياس بالحقيقة". (١)

١٨٣. ٤٤- "وأولوية على بعض في نفس الأمر فجاز أن يكون الثاني مثلا حاصلًا مع استحالة الثالث فلا يلزم من ثبوت عدد ثبوت عدد آخر ولا من انتفاء عدد انتفاء عدد آخر وعدم الأولوية في ذهنك لا يفيد إذ لا يلزم من عدم العلم بالأولوية عدمها في نفسها إلا أن يقال ما لا دليل عليه وجب نفيه وقد عرفت بطلانه فإن قال المستدل نختار الأول وهو أن عدم الأولوية في نفس الأمر ونقول حكم الشيء الذي هو عدد من الأعداد مثلا حكم مثله من سائر الأعداد فإن المثليين يتشاركان في الأحكام اللازمة فلو صح الثاني صح الثالث والرابع. . إلى ما لا يتناهى من أمثاله وإذا لم تصح تلك الأمثال لم يصح هو أيضا قلنا ما ذكره إعادة للدعوى بعبارة أخرى مع أنه لزمه في صورة الاستدلال على نفي الأعداد نفي الواحد أيضا لأنه مثل الثاني والثالث فإذا انتفيا انتفى الواحد قطعاً

فإن قيل ليس الواحد مثل العدد

(١) المواقف ١/١٩٣

قلنا إن كان العدد نفس الآحاد فقط كان الواحد مثلاً له وإن اعتبر مع كل عدد صورة متنوعة هي مبدأ لخواصه لم تكن الأعداد متماثلة أصلاً ولزمه في صورة الاستدلال على إثبات مالا يتناهى من الأعداد فساد آخر أشار إليه بقوله وإذا يلزمهم صحة عدم العالم فإنه يصح تقديم أحداثه على الوقت الذي حدث فيه بوقت واحد وبوقتين وبأوقات ثلاثة وهلم جرا لأن الأوقات كلها متساوية فيلزم صحة تقديم أحداثه على ذلك الوقت بأوقات لا نهاية لها مع أنهم لا يقولون بها وهذا الذي ذكرناه من ضعف المقدمة الأولى مشترك بين جانبي النفي والإثبات كما تحققته ويخص جانب النفي بسؤال وهو أن مالا يتناهى من الأعداد إن امتنع للدليل قاطع دل عليه لم يقس عليه ما لا يمتنع من الأعداد المنتهية إذ ليس يلزم من تجويز **مالا دليل على** امتناعه تجويز ما قام الدليل على امتناعه وإلا أي وإن لم يمتنع". (١)

١٨٤. ٤٥ - "ويكون وجوده أي وجود ذلك الدليل ضروريا دفعا للتسلسل أو الدور اللازم من كون العلم بوجود كل دليل متسفادا من دليل آخر وبه يتم الدليل على بدهية تصور الوجود فإنه إذا كان وجود ذلك الدليل متصورا بالبديهية كان الوجود المطلق الذي هو جزء من وجوده بديهيأ أيضا قال الإمام الرازي في المباحث المشرقية علم الإنسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من وجوده والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والسابق على غير المكتسب أولى بأن لا يكون مكتسبا فإن قيل علم الإنسان بوجوده مكتسب

قلنا سنبتله في باب النفس وبتقدير التسليم لا قدح في المقصود لأننا ما لم نعرف وجود الدليل لا يمكننا أن نستدل به على وجود المدلول وليس العلم بوجود كل دليل محتاجا إلى دليل آخر بل لا بد من الانتهاء إلى دليل يكون العلم بوجوده بديهيأ فكذا العلم بالوجود المطلق فإذا حمل كلامه هذا على أن علم كل إنسان بأنه موجود ضروري فلا إشكال في ذكر الدليل وإن حمل على أن كل إنسان يتصور وجوده بديهية فالمراد من الدليل هو الطريق الموصل إلى التصور كما أشرنا إليه ثم إن المصنف مع تصريحه بأن وجودي متصور بالبديهية وجزء من المتصور بالبديهية بديهي قال ههنا أو نقول بعد التنزل إلى كونه كسبيا لا بد من الانتهاء إلى دليل **ولا دليل على** سالتين فلا بد في الدليل من مقدمة موجبة قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع ولا يمكن أن يكون العلم بوجود كل محمول للموضوع مستفادا من دليل آخر بل لا بد من الانتهاء إلى دليل مشتمل على موجبة يكون العلم بوجود محمولها لموضوعها بديهيأ وأنه يستدعي تصور الوجود المطلق بطريق البدهية فاتجه

الإشكال بأن الكلام في اكتساب التصور وما ذكرتم من المقدمة الموجبة إنما يكون في اكتساب التصديق".
(١)

١٨٥. ٤٦- "على الماهية وسنبطله حيث نبين أن الوجوب على تقدير كونه موجودا لم يجز أن يكون زائدا على ماهية الواجب ولم يتعرض لكونه جزءا منها لأنه ظاهر البطلان وأيضا كونه نسبة ينافيه ومن أجاب على هذا الوجه الثاني بأن منع كونه نسبة فقال نختار أنه على تقدير وجوده عين الذات ولا يمكن حينئذ كونه نسبة فلعله أراد بالوجوب المعنى الثالث أعني ما تتميز به الذات فإنه تعالى متميز بذاته عن جميع ما عداه لا بصفة تسمى الوجوب فيكون النزاع لفظيا لأن المستدل أراد بالوجوب اقتضاء الذات للوجود والمانع أراد به ما تتميز به الذات عن الغير وفي الملخص إن أريد بالوجوب عدم توقفه في وجوده على غيره فلا شك أنه عديم وإن أريد به استحقاقه الوجود من ذاته فهذا أيضا لا يمكن أن يكون أمرا ثبوتيا وفي شرحه أن الوجوب يطلق على معينين

الأول منهما عديم بالضرورة

والثاني اختلف العلماء في كونه ثبوتيا زائدا على ماهية معروضة وأما الإمكان فلهذا الوجه بعينه أشار به إلى الوجه الأول فيقال لو كان الإمكان موجودا لكان إما واجبا أو ممكنا فإن كان واجبا مع كونه صفة للممكن كان موصوفه أولى منه بالوجوب فكان الممكن واجبا هذا خلف وإن كان ممكنا نقلنا الكلام إلى إمكانه ويتسلسل ويجاب بأن إمكان الإمكان نفسه على قياس ما مر في الوجوب ولم يشر به إلى الوجه الثاني كما توهمه العبارة إذ لا دليل على استحالة كونه صفة قائمة بالممكن بخلاف الوجوب إذ يلزم منه كون الماهية واجبة قبل وجوبها كما سيأتي وقد يتكلف إجراء الثاني في الإمكان فيقال لو كان موجودا لكان إما نفس ماهية الممكن أو جزءها ويظل كلا منهما كونه نسبة بين الماهية والوجود أو كان زائدا عليها قائما بها فيكون معلولا لها إذ يستحيل استفادتها إمكانها الذاتي من غيرها وإلا لم تكن ممكنة في حد ذاتها والعلة متقدمة على المعلول بالوجوب فذلك الوجوب إما بالذات وهو محال في الممكن وإما بالغير والوجوب بالغير فرع الإمكان الذاتي فللممكن قبل إمكانه إمكان آخر ووجه". (٢)

(١) المواقف ٢٢١/١

(٢) المواقف ٣٣٠/١

١٨٦. ٤٧- "ثم قال الشيخ العجز إنما يتعلق بالموجود فالزمن عاجز عن القعود لا عن القيام فإن
التعلق بالمعدوم خيال محض وله قول ضعيف أنه إنما يتعلق بالمعدوم وإليه ذهب المعتزلة وكثير من أصحابنا
وجواز تعلقه بالضدين فرع ذلك معتمد القول الأول أنه ضد القدرة فمتعلقهما واحد والقدرة متعلقة بالموجود
والثاني الإجماع على عجز الزمن عن القيام ولو قيل يلزم عدم عجز المتحدي بمعارضة القرآن وأنه خلاف
الإجماع والمعقول لكان حسنا ويمكن الجواب بأن العجز يقال باشتراك اللفظ لعدم القدرة ولصفة تستعقب
الفعل لا عن قدرة

الشرح

المقصد الثامن العجز عرض موجود مضاد للقدرة باتفاق من الأشاعرة وجمهور المعتزلة خلافا لأبي هاشم في
آخر أقواله حيث ذهب إلى أنه أي العجز عدم القدرة ونفى كونه معنى موجودا مع أنه معترف بوجود الأعراض
وخلافا للأصم فإنه نفى كون العجز عرضا موجودا من حيث أنه نفى الأعراض مطلقا لنا في إثبات كونه
وجوديا التفرقة الضرورية بين الزمن والممنوع من الفعل فإن كل عاقل يجد من نفسه التفرقة بين كونه زمنا وكونه
ممنوعا من القيام مع سلامته وما هي إلا أن في الزمن صفة وجودية هي العجز وليس هذه الصفة في الممنوع
ولأبي هاشم أن يجعلها أي التفرقة الضرورية عائدة إلى عدم القدرة في الزمن ووجودها في الممنوع فإن الممنوع
قادر على رأيه كما مر

قال الإمام الرازي **لا دليل على** كون العجز صفة وجودية وما يقال من أن جعل العجز عبارة عن عدم القدرة
ليس أولى من العكس ضعيف". (١)

١٨٧. ٤٨- "قال الإمام الرازي لا نسلم أن كل ملون حاجب فإن الماء والزجاج ملونان لأنهما مرئيان
ومع ذلك لا يحجبان فلئن قيل فيهما حجب عن الأبصار الكامل قلنا وكيف عرفتم أنكم أدركتم هذه الكواكب
إدراكا تاما واعلم أن هذا الذي ذكره لا يتمشى في المحدد إذ ليس له وراء حتى يرى ولا في فلك الثوابت أيضا
إذ ليس فوقه كوكب مرئي إلا أن يقال لو كان المحدد أو فلك الثوابت ملونا لوجب رؤيته فنقول جاز أن يكون
لونه ضعيفا كلون الزجاج فلا يرى من بعيد ولئن سلمنا وجوب رؤية لونه قلنا ولم لا يجوز أن تكون هذه الزرقة
الصافية المرئية لونه لا يقال ذلك أي لون الزرقة أمر يحس به في الشفاف إذا بعد عمقه كما في ماء البحر فإنه
يرى أزرق متفاوت الزرقة بتفاوت قعره قربا وبعدا فالزرقة المذكورة لون يتخيل في الجو الذي بين السماء والأرض

(١) المواقف ١٣٩/٢

لأنه شفاف بعد عمقه لأننا نقول الزرقة قد تكون لونا متخيلا كما ذكرتم وقد تكون أيضا لونا حقيقيا قائما بالأجسام وأما الدليل القائم على أنه لا يحدث إلا بذلك الطريق التخيلي أي **لا دليل على** ذلك فجاز أن تكون تلك الزرقة المرئية لونا حقيقيا لأحد الفلكيين ومنها أنه أعني المحدد لا ثقل ولا خفيف لأنهما أي الخفة والثقل مبدأ الميل الصاعد والهابط أو نفس هذين الميلين على اختلاف التفسيرين وهما يصححان حركة محلهما بالاستقامة فيقتضي وجود الثقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة المستقيمة عليه وذلك يستلزم تحدد الجهة قبل أي قبله لا به وهذا الدليل لا بتناؤه على تحديد الجهة يختص بالمحدد ولا يعم الأفلاك الباقية والحجة العامة لكل أنها متحركة بالاستدارة بدلالة الأرصاد ففيها مبدأ ميل مستدير بل ميل مستدير أيضا لأنه المقتضى القريب للحركة المستديرة فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتنافيهما أي تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلين لأن الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم إلى جهة والمستدير يقتضي صرفه عنها وقد يمنع التنافي بين الميلين إذ قد يجتمعان في جسم واحد ويحصل باجتماعهما". (١)

١٨٨. ٤٩ - "عين مدعاك فيكون مصادرة على المطلوب

وإن أردت أن هذه الصفة الحادثة تحصيل في ذاته من فاعل غيره فممنوع إن ذلك لازم من قيام الصفة الحادثة به لجواز أن يكون حصوله في ذاته مقتضى لذاته

إما على سبيل الإيجاب لما ذكرنا من الترتب والتلاحق وإما على سبيل الاختيار

فكما أوجد سائر المحدثات في أوقات مخصوصة يوجد الحادث في ذاته

وربما يقال لو قام الحادث بذاته لم يخل عنه وعن ضده وضد الحادث حادث

وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث

وهذا الاستدلال يبتني على أربع مقدمات

الأولى أن لكل صفة حادثة ضدا

الثانية ضد الحادث حادث

الثالثة الذات لا تخلو عن الشيء ضده

الرابعة ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث

والثلاث الأولى من هذه المقدمات مشكلة

(١) المواقف ٤١٥/٢

إذ لا دليل على صحتها

فلا يصح الاستدلال بها

والرابعة إذا تمت تم الدليل الثاني واندفع عنه حديث تلاحق الصفات

احتج الخصم بوجوه ثلاثة

الأول الاتفاق على أنه متكلم سميع بصير

ولا تتصور هذه الأمور إلا بوجود المخاطب والمسموع والمبصر

وهي حادثة

فوجب حدوث هذه الصفات القائمة بذاته تعالى

قلنا الحادث تعلقه أي تعلق ما ذكر من الصفات

وأنه أي ذلك التعلق إضافة من الإضافات فيجوز تجددتها". (١)

١٨٩ . ٥٠ - "وشهد شاهد من أهلها. . .

كتب قس فاضل في النسخة الأسبوعية من جريدة "السياسة" يذكر تاريخ

القديس "بفنوس" الذي تناوله أناتول فرانس في رواية "تاييس" فعبث به وسخر من تقواه وصلاحه ورماه بامرأة

بغى تركته في الإثم وسقوط النفس وليس بينه وبين أمثالها منزلة ولا فرق، على حين سما بها الكاتب في آخر

الرواية فجعلها قديسة تفتتح لها أبواب السماء وتتلقاها الملائكة، وبين القس الفاضل أن ذلك مما تعمد أناتول

فرانس أن يفسد به التاريخ، وأنه كذب عمد وإفك صراح.

فعلق الدكتور هيكل على هذا بأن لكاتب فرنسا رأيا في التاريخ، فهو

يعتبره نوعا من القصص خاضعا لأهواء الناس وشهواتهم، وقد وضع لجان دارك الفرنسية الشهيرة تاريخا بين

فيه أن شيئا اسمه جان دارك لم يوجد، فحسبك أن تظهر ما في الأدلة على وجود شيء في الأشياء من الضعف

لتبعث إلى النفوس الشك في وجوده. . .

ثم قال: وقد لا ترى في عمل أناتول فرانس موضعا للدهشة إذا أنت

رجعت إلى ما يأخذ به أساتذة الأدب في الجامعة المصرية.

فهذا صديقنا الدكتور طه حسين يرى رأي الذين يقولون إن غير واحد من الشعراء الذين يقال إنهم وجدوا لم

(١) المواقف ٥٦/٣

يوجد قط، فإن ذهب أناطول فرانس مثل هذا المذهب مع الراهب "بفنوس" فذلك أنه أخذ بمثل النظريات التي أخذ بها كثير من العلماء والكتاب، ومن بينهم صديقنا الدكتور طه في شأن الشعراء وغير الشعراء ممن يتناقل الناس أخبارهم. انتهى ملخصا.

فعلم أستاذ الجامعة "ليس أهون منه" وهل أيسر من الإنكار؛ ولكن هل أدل على الحمق من هذا الإنكار بعينه؛ وهل الإنكار بلا دليل إلا نوع آخر من الكذب والاختلاق كما يخترع الوضاعون أشخاصا **لا دليل على** وجودهم؛ إنهم يزعمون كذبا أن شاعرا وجد وقال كيت وكيت، وكان من خبره كذا وكذا، وأنت تزعم أن شاعرا لم يوجد، فما الذي يجعل الكذب منهم صدقا منك؟ وكيف تريدون وأنتم سواسية كأسنان الحمار أن تكون بعض هذه الأسنان ناب". (١)

١٩٠. ٥١ - "عشرة سنة ١. وإنجيل لوقا - وهو من السبعين، كتبه باليونانية

بالإسكندرية ٢. وإنجيل يوحنا - وهو من الاثني

١ إنجيل مرقس: ينسب إلى مرقس الذي لم يكن حواريا ولا من تلاميذ المسيح - وإنما كان تلميذ بطرس ومرافقه، وظن بعضهم أنه استشهد بالإسكندرية. (ر: الكنز الجليل ٥/٢-٧). ويقول د. بوكاي عن إنجيل مرقس: "إنه ليس كتاب أحد الحوارين، هو على أكثر تقرير كتاب حرره تلميذ أحد الحوارين". اهـ. وعن حقيقة شخصية مرقس يقول نينهام - أستاذ اللاهوت بجامعة لندن - في تفسير إنجيل مرقس ص ٣٩: "لم يوجد أحد بهذا الاسم عرف أنه كان على صلة وثيقة وعلاقة خاصة بيسوع، أو كانت له شهرة خاصة في كنيسة الأولى ... ومن غير المؤكد صحة القول المأثور الذي يحدد مرقس كاتب الإنجيل بأنه يوحنا مرقس المذكور في أعمال الرسل ١٢/١٢، ٢٥، أو أنه مرقس المذكور في رسالة بطرس الأولى ١٣/٥ - ثم يقول: لقد كان من عادة الكنيسة أن تفترض أن جميع الأحداث التي ترتبط باسم فرد ورد ذكره في العهد الجديد، إنما ترجع جميعها إلى شخص واحد له هذا الاسم، ولكن عندما نتذكر أن اسم مرقس كان أكثر الأسماء اللاتينية شيوعا في الإمبراطورية الرومانية ... فعندئذ نتحقق من مقدار الشك في تحديد الشخصية في هذه الحالة". اهـ. كما أن صاحب الإنجيل مجهول الهوية فإنه لا واسطة لتحقيق زمن كتابة الإنجيل، **ولا دليل على** مكان كتابته فقيل: رومية، وقيل: أنطاكية، وقيل: الإسكندرية. (ر: الكنز الجليل ٦/١).

(١) تحت راية القرآن ص/٩٨

يضاف إلى ما سبق اعتقاد الكثير من المحققين أن خاتمة هذا الإنجيل ١٦/٩-٢٠، مؤلف مضاف إليه، لأنها ليست موجودة في أقدم مخطوطتين كاملتين للأناجيل ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع الميلادي، وقال وارد الكاثوليكي في كتابه: "صرح جيروم في كتبه أن بعض العلماء كانوا يشكون في الإصحاح الأخير من إنجيل مرقس". (ر: دراسة الكتب المقدسة ص ٨٤-٨٧، المسيح في مصادر ص ٥٣، إظهار الحق ص ١٠٠، محاضرات في النصرانية ص ٤٦، ٤٧، محمد أبو زهرة).

٢ إنجيل لوقا: اختلف الباحثون في شخصية لوقا، وفي صناعته، وفي القوم الذين كتب لهم إنجيله، ولا يعرف شيء عن زمن وكيفية موته، وإن كان الباحثون قد اتفقوا على أن لوقا ليس من تلاميذ المسيح ولم يكن أحد السبعين الذين أرسلهم المسيح للتبشير، وإنما كان الصديق المخلص والمرافق لبولس. (ر: الكنز الجليل ١٣١/٢، ١٣٢، قاموس ص ٨٢٢).

يضاف إلى ما سبق من الجهالة في شخصية لوقا، الخلاف في تاريخ تدوينه ما بين سنة ٥٣ م إلى سنة ٦٤ م، كما أن مقدمة إنجيله ١/١-٥ تثير عدة ملاحظات من أهمها: أن هذا الإنجيل لم يكن إلهامياً، وإنما هو عبارة عن رسالة شخصية من لوقا إلى شخصية اسمها ثاوفيلس، وبأن كثيرين قد أخذوا في تأليف أناجيل، اعتراف لوقا بأنه لم ير المسيح ولم يكن من تلاميذه.

ويؤكد بعض الباحثين تطرق الشك إلى بعض إصحاحات وفقرات هذا الإنجيل، فقد صرح جيروم في كتبه أن بعض العلماء المتقدمين وبعض القدماء كانوا يشكون في بعض الآيات من الإصحاح (٢٢) من إنجيل لوقا، وبعض القدماء كانوا يشكون في الإصحاحين الأولين من هذا الإنجيل، إذ إنهما لم يكونا في نسخة فرقة مارسيوني.

وأخيراً ما نقل عن اتفاق المؤرخين المسيحيين بأن لوقا كتب إنجيل بإرشاد بولس، ولا يخفى على أحد الدور الخطير الذي لعبه بولس في انحراف النصرانية وتحويلها إلى ديانة وثنية شركية!!! (ر: دراسة الكتب المقدسة ص ٨٧، ٨٨، محاضرات في النصرانية ص ٤٨، ٤٩، الأسفار المقدسة، د. علي وافي ص ٨٥-٨٨، إظهار الحق ص ١٠٠، المسيح في مصادر ص ٦٣). (١).

١٩١. ٥٢- "حيلة لهم في الخلاص منه وقد ثبت أن ما يعلم بالضرورة ودرك الحواس لا يجوز أن يجتمع على جحده وإنكاره قوم بهم تثبت الحجة وينقطع العذر كما لا يجوز مثل ذلك في جحد وجودنا السماء

(١) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل ١١٢/١

فوقنا والأرض تحتنا وسماع كلام السائل لنا في هذا الباب وفي جحد أكثر العالم والأمم لفعل الطباع والعلم بهذه الطباع أصلا دليل على جهل مدعي هذه الدعوى

وعلى أن كثيرا من المتكلمين ينكر العلم بوجود حوادث هي إحراق وإسكار من جهة الإضرار فكيف يعلم حدوثها من محدث بعينه وعن شيء بعينه اضطرار وكثير من الناس يجهلون وجود هذه الأعراض وأعيانها فكيف يضطرون مع ذلك إلى العلم بفاعلها وعلى أن سائر المتكلمين وأهل التحصيل قد أطبقوا على أن حدوث الشيء وكونه عن عدم لا يعلم اضطرارا فكيف يعلم ممن حدث وعن أي شيء حدث اضطرارا والعلم بحدث الشيء وما حدث عنه فرع للعلم بأنه محدث فإذا لم يعلمه محدثا اضطرارا ولم يشاهده معدوما قبل وجوده وموجودا بعد عدمه فكيف يضطر إلى العلم بمحدثه لولا الغفلة والذهاب عن التحصيل ويقال لهم في هذا أيضا لو قال لكم قائل من المعتزلة القائلين بالتولد إنني أعلم حدوث الألم وذهاب السهم والحجر متولدين عن الرمي والدفع والاعتماد وكذلك الكسر والقطع وتأليف الأجسام عند حركات البنائين واعتمادهم وإنني أشاهده وأحسه اضطرارا هل كان في دعواه ذلك إلا بمنزلكم في إدعاء فعل الطباع لأنه يقول وجدت هذه الأمور". (١)

١٩٢. ٥٣- "النفسي فيا لله العجب من هذا الاعتذار البارد فان الحنابلة لا يعتقدون ثبوت الكلام النفسي بل ينفونه أشد النفي ويرونه من أعظم الباطل والكلام عندهم اسم اللفظ والمعنى جيمعا كما هو مذهب السلف رحمة الله عليهم ويسأل هذا المتحذلق هل يوجد كلام لفظي ليس له معنى اللهم الا كلام المجانين واللفظ المهمل فهو لا يسمى كلاما إذ ليس له معنى وهذا معنى قول النحاة الكلام لفظ مفيد فانه لا يفيد حتى يكون له معنى

الثالث قوله والكرامية لما رأوا مخالفة الضرورة التي التزمها الحنابلة الخ يقال إن كان مخالفة الضرورة ضارا فأصحابك الاشاعرة قد خالفوا الضرورة في إثبات المعنى النفسي فالتزموا أن الساكت متكلم والاخرس متكلم وغير ذلك من الشناعات

الرابع قوله والمعتزلة قالوا بحدوث كلامه وأنه مؤلف من أصوات وحروف وهو قائم بغيره الخ يقال هذا في الحقيقة هو قول أصحابك الاشاعرة فانهم قضوا بحدوث الحروف وأنها مخلوقة وصرحوا بانها إنشاء جبريل او انشاء محمد صلى الله عليه وسلم او أنها خلقت في محل آخر كاللوح المحفوظ والشجرة أو أن جبريل

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص/٦٣

أخذها من اللوح المحفوظ فكان حقيقة قولهم إذا قالوا إن محمدا صلى الله عليه وسلم أنشأه هو قول من قال ﴿إن هذا إلا قول البشر﴾ المدثر ٢٥ ثم أصحابك أثبتوا شيئا **لا دليل على** ثبوته وهو المعنى النفسي وخالفوا إجماع السلف والمعتزلة جميعا فإن الكلام عند السلف والحنابلة اسم للفظ والمعنى جميعا عند المعتزلة لا كلام لله تعالى إلا اللفظ المخلوق في محل وإنه غير قائم بالله تعالى وإلزم السلف وأصحابك المعتزلة أن الكلام لا يكون كلاما إلى لمن قام به الكلام ثم نقض من نقض من أصحابك هذا الإلزام". (١)

١٩٣. ٥٤- "وغير ذلك **ولا دليل على** كونه صفة أخرى سوى القدرة والارادة وان كانت نسبتها الى وجود المكون وعدمه على السواء لكن مع انضمام الارادة بتخصيص أحد الجانبين قال ولما استدل القائلون بحدوث التكوين بأنه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب فلو كان قديما لزم قدم المكونات وهو محال أشار النسفي الى الجواب بقوله وهو أي التكوين تكوينه للعالم ولكل من أجزائه لا في الأزل بل لوقت وجوده على حسب علمه وارادته فالتكوين باق أزلا وأبدا والمكون حادث بحدوث التعلق كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها لكون تعلقاتها حادثة وهذا تحقيق ما يقال إن وجود العالم إن لم يتعلق بذات الله تعالى أو صفة من صفاته لزم تعطيل الصانع واستغناء الحوادث عن الموجد وهو محال وإن تعلق فإما أن يستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم وهو باطل أولا فليكن التكوين أيضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به وما يقال بأن القول بتعلق وجود المكون بالتكوين قول بحدوثه إذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير والحادث ما يتعلق به فم منظور فيه لأن هذا معنى القديم والحادث بالذات على ما يقول به الفلاسفة وأما عند المتكلمين فالحوادث ما لوجوده بداية أي يكون مسبوقا بالعدم والقديم بخلافه ومجرد تعلق وجوده بالغير لا يستلزم حدوثه بهذا المعنى لجواز أن يكون محتاجا الى الغير صادرا عنه دائما بدوامه كما ذهب اليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهيوولي مثلا نعم إذا أثبتنا صدور العالم عن الصانع بالاختيار دون الإيجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العالم كان القول بتعلق وجوده بتكوين الله تعالى قولاً بحدوثه ومن هنا يقال ان التنصيص". (٢)

(١) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم ٢٨٣/١

(٢) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم ٢٤٤/٢

١٩٤. ٥٥- "وقال السعد التفتاراني في شرح النسفية: إن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الكذب، خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام / وإرشاد الأمة، أما عمداً فبالإجماع، وأما سهواً فعند الأكثرين. وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل، وهو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع، وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافاً للحشوية، وإنما الخلاف في امتناعه بدليل السمع أو العقل، وأما سهواً فجوزوه الأكثرون وأما الصغائر فتجوز عمداً عند الجمهور خلافاً للجبائي واتباعه، وتجوز سهواً بالاتفاق، إلا بدليل على الخسة كسرقة لقمة، والتطفيف بحجة، لكن المحققين اشتروا أن ينبهوا عليه فينتهوا عنه.

هذا كله بعد الوحي، وأما قبله **فلا دليل على** أن امتناع صدور الكبيرة. وذهبت المعتزلة إلى امتناعها، لأنها تودب النفرة المانعة عن اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة. والحق منع ما يوجب النفرة كعهر الأمهات والفجور، والصغائر الدالة على الخسة. ومنع الشيعة صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده، لكنهم جوزوا إظهار الكفر تقيه. إذا تقرر هذا. فما نقل عن الأنبياء مما يشعر بكذب أو معصية، فما كان منقولاً بطريق الأحاد فمردود، وما كان بطريق التواتر فمصروف عن الظاهر إن أمكن. وإلا فمحمول على ترك الأولى أو كونه قبل البعثة. وتفصيل ذلك في الكتب المبسطة. أهـ.

وقال الوالد تغمده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جناته، في تفسير قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ ما نصه: وعصى آدم ربه، بما ذكر من أكل الشجرة، وأوعن الرشد حيث اغتر بقول العدو. وقيل: (١).

١٩٥. ٥٦- "القرب مجيئها؛ لأنه من أشراتها الدالة على قربها" ١.

وقد تطرق الأمين -رحمه الله- عند ذكره لنزول عيسى عليه السلام إلى شبهة يعتقدها من لا تحقيق عندهم بزعمهم أن عيسى قد توفي ٢، مثل اعتقاد ضلال اليهود والنصارى. ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي﴾ ٣، وبقوله تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾ ٤. وقد رد -رحمه الله- هذا الفهم، وبين أنه لا دلالة في الآيتين على أن عيسى عليه السلام قد توفي. وقد استعان الشيخ الأمين -رحمه الله-، في رد مفهومهم بعلوم اللغة أثناء تفسيره لهاتين الآيتين، وذكر اختلاف أهل الأصول في الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية. وقد أطل -رحمه الله- في تقرير ذلك.

(١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ١/٤٩٠

وخلاصة كلامه - رحمه الله - أنه جعل لقوله تعالى: ﴿إني متوفيك﴾ أربعة توجيهات للمراد بالوفاة، كلها تنفي مزاعم من قال بوفاته عليه السلام، وقد بين هذه التوجيهات بقوله: "الأول: إن قوله تعالى: ﴿متوفيك﴾ لا يدل على تعيين الوقت، ولا يدل على كونه قد مضى. وهو متوفيه قطعاً يوماً ما، ولكن لا دليل على أن ذلك اليوم قد مضى. وأما عطفه: ﴿ورافعك إلي﴾ على قوله: ﴿متوفيك﴾ فلا دليل فيه؛ لإطباق جمهور أهل اللسان العربي على أن الواو لا تقتضي الترتيب ولا الجمع، وإنما تقتضي مطلق التشريك" ٥.

١ أضواء البيان ٢٦٣/٧.

٢ انظر كلام الشيخ محمد عبده في تفسير المنار ٣١٦/٣-٣١٧، والشيخ محمود شلتوت في الفتاوى ص ٥٩-٨٢؛ حيث أنكرا رفع عيسى ببدنه، ونزوله في آخر الزمان، وقالوا عن الأحاديث: إنها أحاديث آحاد.

٣ سورة آل عمران، الآية [٥٥] . .

٤ سورة المائدة، الآية [١١٧] .

٥ دفع إيهام الاضطراب - الملحق بالأضواء ٥١/١٠ -". (١)

١٩٦. ٥٧- "المطلب الثاني: سماع الموتى

سماع الموتى من المسائل الخلافية بين العلماء، فمنهم من يرى أن الأصل أن الموتى لا يسمعون؛ ويستثنون ما ورد فيه النص، مثل حديث خفق نعال المشيعين بعد الدفن، وسماع أهل القليب يوم بدر لنداء الرسول صلى الله عليه وسلم، وخطابه لهم؛ فهو سماع مخصوص ببعض الأحوال.

وقال أصحاب هذا القول: إن هذه قضايا جزئية لا تشكل قاعدة كلية يعارض بها الأصل المذكور ١.

ومن العلماء من يرى أن الموتى يسمعون كلام من كلمهم، وأنهم يسمعون سلام الأحياء وخطابهم. ويرون أن هذا السماع غير مخصوص بوقت معين، ولا بإنسان بعينه ٢.

وقد استدلل الفريق الأول بقوله تعالى: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ ٣، وبقوله: ﴿إنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين﴾ ٤.

واستدل المجيزون بحديث أهل القليب، وحديث قرع النعال، وقالوا: إنه غير مخصوص بأحد، ولا بوقت؛ إذ لا دليل على التخصيص.

(١) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ٤٥٠/٢

وأجابوا عن الآيتين: أن المراد بالموتى هنا: الأشقياء الذين لا يسمعون

١ انظر مقدمة تحقيق كتاب الآيات البينات ص ٤٠-٤١ للآلوسي تحقيق الشيخ الألباني.

٢ انظر: المصدر نفسه ص ٣٧. وتفسير القرطبي ١٣/١٥٤ - وهو الراجح عنده - وأهوال القبور لابن رجب ص ٧٦-٧٧. وأضواء البيان ٦/٤٢١-٤٣٩.

٣ سورة فاطر، الآية [٢٢] .

٤ سورة النمل، الآية [٨٠] .". (١)

١٩٧. ٥٨- "المعجزة وآياته الباهرة، وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله إلينا ببيان دينه الذي أَلزَمنا إياه صلى الله عليه وسلم فكان كلامه، وعهوده وما بين وبلغ من كلام الله عز وجل حجة باقية معصومة من كل آفة إلى كل من بحضرته، وإلى من كان في حياته غائبا عن حضرته، وإلى كل من يأتي بعد موته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة من جن وإنس، قال عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونَهُ أُولَئِكَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ١.

فهذا نص ما قلنا، وإبطال اتباع أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما الحاجة إلى فرض الإمامة؛ لينفذ الإمام عهود الله -عز وجل- الواردة إلينا من عنده فقط، لا لأن يأتي الناس بما لا يشاؤون في معرفته من الدين الذي أتاهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ووجدنا عليا رضي الله عنه إذا دعي إلى التحاكم بالقرآن، أجاب، وأخبر أن التحاكم إلى القرآن حق، فإن كان علي رضي الله عنه أصاب في ذلك فهو قولنا، وإن كان أجاب إلى الباطل، فهذه غير صفته رضي الله عنه. ولو كان التحاكم إلى القرآن لا يجب إلا بحضرة الإمام؛ لقال علي حينئذ: كيف تطلبون تحكيم القرآن، وأنا الإمام المبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

دحض ابن حزم شبهة الروافض في الإمام المعصوم

فإن قالوا: إذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بد من إمام يبلغ الدين. قلنا: هذا باطل، ودعوى بلا برهان، وقول **لا دليل على** صحته، وإنما الذي يحتاج إليه أهل الأرض من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بيانه صلى الله عليه وسلم وتبليغه فقط، سواء في ذلك من كان بحضرته، ومن غاب عنه، ومن جاء بعده، إذ

(١) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ٢/٤٦٤

ليس في شخصه المقدس صلى الله عليه وسلم إذا لم يتكلم أو يعمل بيان عن شيء من الدين فالمراد عنه صلى الله عليه وسلم + ق أبدا مبلغ إلى كل من في الأرض.
وأيضا فلو كان ما قالوا من الحاجة إلى إمام موجود أبدا؛ لكان ذلك منتقضا عليهم بمن كان غائبا عن حضرة الإمام في أقطار الأرض، إذ لا سبيل

١ سورة الأعراف آية: ٣. (١)

١٩٨. ٥٩- "والمجتهدين في (رسالة التقية ؟ ٥٣ ؟ دار الهادي الأولى ١٩٩٢ ؟ بيروت لبنان) :
"ويشترط في الأول أن تكون التقية من مذهب المخالفين لأنه المتقين من الأدلة الواردة في الأذن في العبادات
على وجه التقية لأن المتبادر التقية من مذهب المخالفين فلا يجري في التقية عن الكفار ؟ وظلمة الشيعة ...
".

أقول: لاحظ أن المتيقن عندهم من الأدلة أن التقية مع أهل السنة لا من الكفار ولا من ظلمة الشيعة ثم تذكر
قول الشيخ موسى جار الله أنهم يرون أن أهل السنة والجماعة أعدى أعدائهم.
ويقول آيتهم العظمى أبو القاسم الخوئي في التنقيح شرح العروة الوثقى (٤/ ٣٣٢ - ٣٣٣ ؟ مطبعة صدر قم
نشر دار الهادي للمطبوعات قم ١٤١٠ هـ) وهو يتكلم عن التقية: "وذلك لأن المستفاد من الأخبار الواردة
في التقية إنما شرعت لأجل أن تختفي الشيعة عن المخالفين وألا يشتهروا بالتشيع أو الرفض ولأجل المداراة
والمجاملة معهم ومن البين أن المكلف إذا أظهر مذهب الحنابلة عند الحنفي مثلا أو بالعكس حصل بذلك
التخفي وعدم الاشتهار بالرفض والتشيع وتحققت المداراة والمجاملة معهم فإذا صلى في مسجد الحنيفة مطابقا
لمذهب الحنابلة صدق أنه صلى في مساجدهم أو معهم والسر في ذلك أن الواجب إنما هو التقية من العامة
والمجاملة والمداراة معهم ولم يرد في شيء من الأدلة المتقدمة وجوب اتباع أصنافهم المختلفة **ولا دليل على**
وجوب اتباع من يتقي منه في مذهبه وإنما اللازم هو المداراة والمجاملة مع العامة وإخفاء التشيع عندهم".

أقول: ومعنى كلام الخوئي أنه ليس على الشيعي أن يكون مع الحنيفة حنفيا ومع الشافعية شافعيًا ؟ ... ؟..
فيكفيه لإخفاء التشيع أن يظهر أي مذهب من مذاهب أهل السنة فلا يضر الشيعي أن يظهر أمام المالكية

(١) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) ص/ ١٧٥

بمذهب أبي حنيفة مثلاً المهم ألا ينكشف أنه شيعي، ويقول الخوئي في التنقيح". (١)

١٩٩. ٦٠- "فخبر الواحد: إما أن لا يقوم دليل على صدقه، فهذا لا يفيد العلم، كما قال ابن تيمية رحمه الله: (ولا ريب أن مجرد خبر الواحد الذي لا دليل على صدقه لا يفيد العلم) (رحمته الله ١).
وإما أن تقوم به أدلة، أو تحفه قرائن تدل على صدقه، فهذا الخبر يفيد العلم اليقيني، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه) (رحمته الله ٢)، ثم ذكر جمهرة كبيرة من العلماء القائلين بهذا القول وقال رحمه الله: (الخبر الذي تلقاه الأمة بالقبول تصديقاً له، أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف) (رحمته الله ٣).

ويمثل خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول: أحاديث الصحيحين، يقول في ذلك ابن تيمية رحمه الله: (جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث تلقوها بالقبول، وأجمعوا عليها، وهم يعلمون علماً قطعياً أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها) (رحمته الله ٤).

وإذا أفاد خبر الواحد العلم فإنه يوجب العمل، وهذا هو المقرر عند الأئمة، ولذا قال ابن تيمية رحمه الله: (ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به... فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه) (رحمته الله ٥).

وعن الأخذ بخبر الواحد في الاعتقاد، قال رحمه الله: (مذهب أصحابنا أن

رحمته الله

(رحمته الله ١) الرد على المنطقيين ص ٣٨.

(رحمته الله ٢) مقدمة في التفسير (ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥١/١٣).

(رحمته الله ٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٨/١٨، وانظر: المسودة لآل تيمية ص ٢٤٢.

(رحمته الله ٤) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ص ١٧٤.

(رحمته الله ٥) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/١٨، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٥٤ - ٥٥. (٢)

(١) حقيقة الشيعة «حتى لا نخدع» ص ٢٨/

(٢) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد ص ١١٧

٢٠٠. ٦١- "صفات الله وأفعاله الاختيارية بين فرق المسلمين، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن المضاف إلى الله في نصوص الكتاب والسنة أصل عظيم ضل فيه كثير من أهل الأرض من أهل الملل كلهم (رحمته الله) (١).

ويستدل نفاة الصفات والأفعال الاختيارية بأدلة عقلية (رحمته الله) (٢) منها:

الأول: قولهم: (أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، فلو جاز اتصافه بها لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث). وهذا الدليل مبني على مقدمتين، وفي كل من المقدمتين نزاع معروف بين طوائف المسلمين.

أما الأولى: وهي أن القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده. فأكثر العقلاء على خلافها حتى المتكلمين أنفسهم لم يذكروا لها حجة عقلية صحيحة (رحمته الله) (٣).

وأما المقدمة الثانية: وهي أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فهذه - أيضا - قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم، وقالوا: التسلسل الممتنع هو التسلسل في العلل، فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة **فلا دليل على** بطلانه، فلا يمكن حدوث شيء من الحوادث إلا على هذا الأصل، ومن لم يجوز ذلك لزمه القول بحدوث الحوادث بلا سبب حادث، وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح.

رحمته الله

(رحمته الله) (١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ١٦١/٢، درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٧، وانظر: في مسألة المضاف إلى الله: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٤/٦ - ١٤٨، ٢٩٠/٩، ١٥١/١٧ - ١٥٢، شرح العقيدة الأصفهانية ٦٦، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ١٥٥/٢ - ١٦٤، درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٧ - ٢٦٨.

(رحمته الله) (٢) ذكر هذه الأدلة المختصرة الرازي في الأربعين في أصول الدين ١٧١/١ - ١٧٣، ونقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع متعددة مثل: درء تعارض العقل والنقل ١٧٧/٢ - ٢١٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤٧/٦ - ٢٥٢.

(رحمته الله) (٣) انظر للتفصيل: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١٧٨/٢ - ١٨٠. (١)

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد ص/٢٥٥

٢٠١. ٦٢- "قبورهم يتصرفون، وأنه تواتر عن المصطفى صلى الله عليه وسلم على أن موتى المؤمنين في البرزخ يعلمون، ويسمعون، ويرون، ويقدرّون على الدعاء، وأن الشكوى لهم من ظلم الظالم قد تفيد، فلهم ما شاء الله من التصرفات (رحمته الله) (١) .

ويرون تخطئة ابن تيمية رحمه الله حين فرق بين التوسل بالأحياء الحاضرين القادرين، وبين التوسل بالميت، بأنه **لا دليل على** التفريق بين الحي والميت، ومن فرق بين الحي والميت فهو دليل على أنه يرى فناء الأرواح، وهذا يؤدي إلى إنكار البعث (رحمته الله) (٢) .

ويذكرون مثالا على جواز التوسل بالصالحين الموتى: أن الشافعي (ت - ٢٠٤هـ) رحمه الله كان يتوسل بأبي حنيفة (ت - ١٥٠هـ) رحمه الله ببغداد، يأتي إلى ضريحه ويركع ركعتين، ويتوسل به (رحمته الله) (٣) .

رحمته الله

(رحمته الله) (١) انظر: حقيقة التوسل والوسيلة لموسى علي ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(رحمته الله) (٢) انظر: محق القول للكوثري ضمن مقالاته ص ٤٥٠.

(رحمته الله) (٣) انظر: مصباح الأنام للحداد ص ٥٧. (١)

٢٠٢. ٦٣- "للفعل يستلزم الجبر قيل له هذا المعنى حق **ولا دليل على** إبطاله وحذاق المعتزلة كأبي الحسين البصري وأمثاله يسلمون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وسلموا أن الله خلق الداعي والقدرة فلزم أن يكون الله خالق أفعال العباد ولكن لم يقولوا بذلك وأبو الحسين هذا وإن كان يدعي الغلو في الاعتزال حتى أدعى العلم بأن العبد يوجد أفعاله أمر ضروري كان أيضا عظيم الغلو في القول بالجبر وحيث قلنا إن حقيقة القول أن الله سبحانه هو الخالق لفعل العبد فإذا قالت القدرية هذا ينافي كون العبد مختارا لأنه لا معنى للمختار إلا معنى كونه قادرا على الفعل والترك وأنه إن شاء فعل هذا وأن شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن هل هو قادر على الفعل والترك على سبيل البدل أو على سبيل الجمع والثاني باطل فإن الفعل والترك ضدان وإجماعهما ممتنع والقدرة لا تكون على ممتنع فعلم أن قولنا قادر على الفعل والترك أي يقدر أن يفعل في حال عدم الترك ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل فقول القائل القادر إن شاء فعل وإن شاء ترك هو على سبيل البدل لا أنه يقدر أن يشاء الفعل والترك معا بل حال مشيئته للفعل لا يكون مريدا للترك وحال مشيئته للترك لا يكون مريدا للفعل فحال كونه شاء للفعل مع القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد ص/٤٣٠

وجود الفعل يمتنع أن يكون مريدا للترك مع الفعل وأن يكون قادرا على الترك مع الفعل والتخيير بينهما إنما يكون عند عدمهما جميعا فأما حال الفعل فيمتنع الترك وحال الترك يمتنع الفعل وحينئذ فالفعل واجب حال وجوده لا في الحال التي كان مخيرا فيها بين الفعل والترك نعم قد يكون الفاعل حال الفعل مريدا للترك بعد الفعل وهذا ترك ثان ليس هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده فتأمل إذا تقرر هذا فأعلم أن مذهب جمهور أهل السنة أن أفعال الإنسان الاختيارية مستندة إليه وأنه فاعل لها والله خلقه فاعلا وأنه مريد مختار والله جعله مريدا مختارا فالماشي مثلا يمشي حقيقة والله جعله ماشيا بمنزلة مريض مشى بين اثنين والله المثل الأعلى ويثبتون". (١)

٢٠٣. ٦٤- "ثم ضرب مثالين لبيان مباينة الخالق للمخلوق (الأول في الجنة ونعيمها والثاني في الروح)، وبين أن نعيم الجنة يباين موجودات الدنيا مع الاتفاق في الأسماء، فمباينة الخالق أولى، وكذلك الروح موصوفة بأنها تذهب وتجيء، ومع ذلك هي مباينة لغيرها من المخلوقات فمباينة الخالق أولى. ثم ذكر سبع قواعد لمناظرة أهل التعطيل والتفويض:

القاعدة الأولى: أن الله تعالى موصوف بالإثبات خلافا للمعطلة، وموصوف بالنفي خلافا للمشبهة. القاعدة الثانية: أن ما يضاف إلى الله منه ما هو ثابت في الكتاب والسنة فيثبت لله، ومنه ما لم يرد فيهما فلفظه غير مقبول، وأما المعنى فيستفصل عنه ويتوقف في لفظه، فإن كان حقا قبل وإلا رد اللفظ والمعنى. القاعدة الثالثة: في بيان معنى ظاهر النصوص، وهل هو مراد أم لا؟.

القاعدة الرابعة: ومحورها يدور على ما يترتب من التوهم في صفات الله عند المعطلة فمن يتوهم التشبيه ثم ينفي الصفات يقع في محاذير أربعة:

أ. تعطيل النصوص، ب. وتعطيل الله عن صفاته، ج. ثم تشبيه الله بخلقه، د. ووصفه بما لا يليق به سبحانه. القاعدة الخامسة: في بيان أن ما وصف الله به نفسه معلوم المعنى دون الكيف.

القاعدة السادسة: في بيان الضابط السديد في باب الأسماء والصفات وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه، وما **لا دليل على** نفيه وإثباته يتوقف فيه وكل كمال لا نقص فيه فالله أولى به، وكل نقص فالله منزّه عنه.

القاعدة السابعة: تدور على أن ما جاءت به الأدلة في هذا الباب تعرف عن طريق العقل كذلك، إذ العقل

(١) رفع الشبهة والغرر عن محتج على فعل المعاصي بالقدر ص/٤٤

الصريح لا يعارض النقل الصحيح، وبهذه القاعدة ختم شيخ الإسلام هذه القواعد المباركة.
ونظرا لأهمية الرسالة التدمرية، وما فيه من أصول وردود على أهل". (١)

٢٠٤. ٦٥- "القاعدة السادسة: في بيان الضابط السديد في باب الأسماء والصفات، وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه، وما لا دليل على نفيه وإثباته يتوقف فيه، وكل كمال لا نقص فيه فالله أولى به، وكل نقص فالله منزّه عنه.

القاعدة السابعة: تدور على أن ما جاءت به الأدلة في هذا الباب تعرف عن طريق العقل، كذلك إذ العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، وبهذه القاعدة ختم شيخ الإسلام هذه القواعد المباركة.
ثامنا. بين شيخ الإسلام الأصل الثاني من موضوع الرسالة التدمرية ألا وهو الشرع والقدر وذكر الواجب فيه، وهو عبادة الله وحده وما تضمنه العبادة من كمال الذل والخضوع لله، وأن ذلك هو دين الإسلام وأن الأنبياء جميعا جاؤوا به، وأنه الحكمة التي خلق الله الإنس والجن من أجلها ثم تحدث عن الصوفية وأخطائهم ومعنى الفناء.

وأنه ثلاثة أنواع هي:

أولاً: الفناء الديني الشرعي، وهو الفناء بعبادته عن عبادة غيره.

ثانياً: الفناء عن شهود ما سوى الله، وهو الفناء في توحيد الربوبية، وبين أن هذا ليس من لوازم الطريق إلى الله، وأن السابقين الأولين لم يكونوا يعرفونه، بل إن المشركين أنفسهم كانوا مقرين به.

ثالثاً: الفناء عن وجود السوي بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وهو قول أهل الاتحاد والحلول من الصوفية، وبين ما في قول هؤلاء من الباطل.

وبين العلاقة بين العبادة والاستعانة، وأن إعانة العبد غير واجبة على الله بل هي محض التفضل منه.

وذكر أقسام الناس في ذلك وما يترتب على هذه الأقسام من قول الحق أو قول الباطل.

ثم بين الواجب في العبادة والاستعانة، وبين أن محاجة آدم لموسى إنما". (٢)

(١) شرح الرسالة التدمرية ص/٧

(٢) شرح الرسالة التدمرية ص/٣٩

٢٠٥. ٦٦- "هل أسماء الله محصورة بعدد:

١. ليست محصورة:

أ. لقوله صلى الله عليه وسلم: "أسألك بكل اسم هو لك أو استأثرت به في علم الغيب عندك".

ب. قوله: "لا أحصي ثناء عليك".

. قال ابن حزم: أسماء الله (٩٩) اسما فقط لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن لله تسعة وتسعين اسما".

الجواب: المقصود منه أن من أحصى هذا العدد دخل الجنة، ولا يمنع أن عدد أسماء الله أكثر من ذلك.

* القاعدة السادسة: الضابط الذي يعرف به ما يجوز وما لا يجوز على الله نفيا وإثباتا:

الضابط في ذلك عند المتكلمين هو العقل، ولهم طريقتان في التنزيه:

١. التنزيه بنفي التشبيه.

٢. التنزيه بنفي التجسيم.

والضابط عند أهل السنة في هذا الباب نوعان:

أ. الضابط السمعي: بأن لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ووصفه رسوله صلى الله عليه وسلم، ونفي ما

نفاه الله عن نفسه وما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، أما ما **لا دليل على** إثباته ونفيه: فتوقف فيه

فلا يثبت ولا ينفي.

ب. الضابط العقلي: وهو مأخوذ من الشرع، بأن كل كمال لا نقص فيه فالله أحق به، وكل نقص فالله منزّه

عنه.

طريقة أهل السنة في التنزيه:

١. نفي ما نفاه الله تصرّحاً.

٢. نفي النقص والعيب عن الله، وضابطه: كل ما يضاد الكمال فهو نقص، وكل ما كان من لوازم النقص.

(١)

٢٠٦. ٦٧- "إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا

لقضي الأمر﴾ (سورة القصص: ١). قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم

ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشبهه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث

(١) شرح الرسالة التدمرية ص/٤٧٢

فينا رسولا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة. ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، **ولا دليل على** إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمرا عدميا، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب

ﷺ

(سورة الأنعام آية ٨). (١)

٢٠٧. ٦٨- "وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيها لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة، فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابرا لعقله وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة. ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بلا مقابلة بغير جهة، وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حذق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته، ولهذا لما تجلى الله للجبل: ﴿خر موسى صعقا فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون

(١) شرح الطحاوية - ط الأوقاف السعودية ص/١٦١

عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر﴾ [الأنعام: ٨] . قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة. ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا؟ أو أمرا عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقرير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، **ولا دليل على** إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر. وإن أردت بالجهة أمرا عدميا، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من". (١)

٢٠٨ . ٦٩ - "عجز الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا]

ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة. وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حذق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته. ولهذا لما تجلى الله للجبل، ﴿خر موسى صعقا فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ [الأعراف: ١٤٣] (الأعراف: ١٤٣) ، بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته، إلا من أيده الله كما أيد نبينا، قال تعالى: ﴿وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر﴾ [الأنعام: ٨] (الأنعام: ٨) . قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولا منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه. لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة.

(١) شرح الطحاوية - ط دار السلام ص/١٩٥

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، **ولا دليل على** إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس". (١)

٢٠٩. ٧٠- "فنحن نقول: تثبت المحبة بالأدلة العقلية، كما هي ثابتة عندنا بالأدلة السمعية، احتجاجا على من أنكر ثبوتها بالعقل، فنقول وبالله التوفيق: إثابة الطائعين بالجنات والنصر والتأييد وغيره، هذا يدل بلا شك على المحبة، ونحن نشاهد بأعيننا ونسمع بأذاننا عمن سبق وعمن لحق أن الله عز وجل أيد من أيد من عباده المؤمنين ونصرهم وأثابهم، وهل هذا **إلا دليل على** المحبة لمن أيدهم ونصرهم وأثابهم عز وجل؟! وهنا سؤالان:

الأول: بماذا ينال الإنسان محبة الله عز وجل؟ وهذه هي التي يطلبها كل إنسان، والمحبة عبارة عن أمر فطري يكون في الإنسان ولا يملكه، ولهذا يروى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال في العدل بين زوجاته: "هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك" ١؟ فالجواب: أن المحبة لها أسباب كثيرة: منها: أن ينظر الإنسان: من الذي خلقه؟ ومن الذي أمدّه

١ رواه أحمد (١٤٤/٦) ، وأبو داود (٢١٣٤) ، وابن ماجه (١٩٧١) ، والنسائي (٦٤/٧) ، والترمذي (١١٤٠) ، وابن حبان (٥/١٠) ، والحاكم (١٨٧/٢) ؛ وصححه ووافقه الذهبي. واختلف في وصله وإرساله. وانظر "أرواء الغليل" (٢٠١٨) .". (٢)

٢١٠. ٧١- "عن مثل الصغر مع الكبر والأبوة مع البنوة على الإطلاق والحق أنه احتراز عن خروج مثل ذلك فإنهما متقابلان ولا يمتنع اجتماعهما إلا عند اعتبار وحدة الجهة وأما التقييد بوحدة المحل فلأن المتقابلين قد يجتمعان في الوجود وفي الجسم على الإطلاق كبياض الرومي وسواد الحبشي قال فإن كانا وجوديين

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ٢٢٠/١

(٢) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ص/٢٤١

يريد حصر أقسام التقابل في الأربعة ومبناه على أن المتقابلين يكونان وجوديين أو وجوديا وعدميا فإن كانا وجوديين فإن كان تعقل كل منهما بالقياس إلى تعقل الآخر فمتضايفان كالأبوة والبنوة وإلا فمتضادان كالسواد والبياض وإن كان أحدهما عدميا والآخر وجوديا فإن اعتبر في العدمي كون الموضوع قابلا للوجودي بحسب شخصه كعدم اللحية عن الأمرد أو نوحه كعدم اللحية عن المرأة أو جنسه القريب كعدم اللحية عن الفرس أو جنسه البعيد كعدم اللحية عن الشجر فهما متقابلان تقابل الملكة والعدم وإن لم يعتبر ذلك كالسواد واللاسود فتقابل الإيجاب والسلب إلا أنه **لا دليل على** امتناع أن يكون المتقابلان عدميين كيف وقد أطبق المتأخرون على أن نقيض العدمي قد يكون عدميا كالامتناع واللامتناع والاعمى واللاعمرى بمعنى رفع العمى وسلبه أعم من أن يكون باعتبار الاتصاف بالبصر أو باعتبار عدم القابلية له فما يقال أن اللاعمرى إما عبارة عن البصر فيكون وجوديا وإما عن عدم قابلية المحل للبصر فيكون سلبيًا لأمر وجودي ليس بشيء وإذا جاز أن يكونا عدميين فالأولى أن يبين الحصر بوجه يشملهما كما يقال المتقابلان إن كان أحدهما سلبيًا للآخر فإن اعتبر في السلب استعداد المحل في الجملة لما أضيف إليه السلب فتقابلهما تقابل الملكة والعدم وإلا فتقابل الإيجاب والسلب وإن لم يكن أحدهما سلبيًا للآخر فإن كان تعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر فتقابلهما التضايف وإلا فالتضاد وقد يستدل على لزوم كون أحد المتقابلين وجوديا بأنه لا تقابل بين العدم المطلق والمضاف ضرورة صدق المطلق على المقيد ولا بين العدميين المضافين لوجهين

أحدهما أنهما يجتمعان في غير ما وقع الإضافة إليه إما بطريق الصدق فلا أنه يصدق على الأحمر أنه لا أسود ولا أبيض وإما بطريق الوجود فلا أنه قد وجد فيه الحمرة التي هي لا سواد ولا بياض

وثانيهما أن من شرط المتقابلين أن يكونا متواردين على موضوع واحد كما أشرنا إليه وقد صرح به بعض المتأخرين وموضوع العدميين المضافين كاللاسود واللابياض متعدد ضرورة أنهما لو أضيفا إلى واحد لم يكونا عدميين وبهذا يخرج التفصي عن إشكالين

أحدهما أن مثل الإنسانية مع الفرسية داخل في حد المتقابلين ضرورة امتناع اجتماعهما مع أنه ليس أحد أقسام الأربعة أما غير التضاد فظاهر وأما التضاد فللاطباق على أنه لا تضاد بين الجواهر لامتناع^(١).

٢١١. ٧٢- "الوجود أعني حمل الاشتقاق لما ذكر في أساس المنطق من أن امتناع المتقابلين في موضوع

واحد يعتبر في تقابل الإيجاب والسلب بحسب الصدق عليه وفي البواقي بحسب الوجود فيه كالأبيض الحلو

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١/١٤٦

فإن فيه البياض والالابياض لأن الالابياض مقول على الحلاوة الموجودة فيه والمقول على الموجود في الموضوع موجود في الموضوع ثم ما يمتنع اجتماعه بحسب الوجود يمتنع بحسب الصدق من غير عكس وما يجوز بحسب الصدق يجوز بحسب الوجود من غير عكس فظهر أنه **لا دليل على** نفي تقابل الإيجاب والسلب من الوحدة والكثرة بل تفسيرهم الكثرة بالانقسام مطلقا أو إلى المتشابهات والوحدة بعدمه ظاهر في ثبوت ذلك وأما اتفاقهم على نفي التقابل بينهما فمعناه أن الكثرة أي العدد لما كانت متقومة بالآحاد ومتحصلة من انضمامها مجتمعة مع الواحد في المعدود لم يكن بين العدد والواحد تقابل أصلا وهذا ظاهر فيما هو جزء الكثرة وأما الوحدة التي ترد على الكثرة فتبطلها كما إذا جعلت مياه الكيزان في كوز واحد فقد يوهم تضادها بناء على تواردهما على موضوع واحد هو ذلك الماء مع بطلان أحدهما بالآخر ونفاه الإمام بأنهما ليسا على غاية الخلاف وبأن موضوع كل من الوحدات الزائلة التي هي نفس الكثرة جزء موضوع الوحدة الطارية لا نفسه والكل ضعيف قال المنهج الخامس في العلية والمعلولية من لواحق الوجود والماهية العلية والمعلولية وهما من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الأعيان وإلا لزم التسلسل على ما مر غير مرة بل هما من المعقولات الثانية وبينهما تقابل التضايف إذ العلة لا تكون علة إلا بالنسبة إلى المعلول وبالعكس فلا يجتمعان في شيء واحد إلا باعتبارين كالعلة المتوسطة التي هي علة لمعلولها معلولة لعلتها قال المبحث الأول قد يراد بالعلة ما يحتاج إليه الشيء وبالمعلول ما يحتاج إلى الشيء وإن كانت العلة عند إطلاقها منصرفة إلى الفاعل وهو ما يصدر عنه الشيء بالاستقلال أو بانضمام الغير إليه ثم علة الشيء أعني ما يحتاج هو إليه إما أن تكون داخلية فيه أو خارجة عنه فإن كانت داخلية فوجوب الشيء معها إما بالفعل وهي العلة الصورية وإما بالقوة وهي العلة المادية وإن كانت خارجة عن الشيء فإما أن يكون الشيء بها وهي العلة الفاعلية أو لأجلها وهي العلة الغائية ويخص الأوليان أعني المادية والصورية باسم علة الماهية لأن الشيء يفتقر إليهما في ماهيته كما في وجوده ولذا لا يعقل إلا بهما أو بما ينتزع عنهما كالجنس والفصل ويخص الآخرين أعني الفاعلية والغائية باسم علة الوجود لأن الشيء يفتقر إليهما في الوجود فقط ولذا يعقل بدونهما وتام هذا الكلام ببيان أمور

(١) أن ما ذكر في بيان الحصر وجه ضبط لأنه **لا دليل على** انحصار الخارج فيما به الشيء وما لأجله الشيء سوى الاستقراء

(٢) أن المراد بالصورية والمادية الصورة والمادة وما ينسب إليهما من الأجزاء لصدق التعريف عليها وكذا في

٢١٢. ٧٣- "الغريبة وليست بمدركة وإن كانت حاصلة لأنها صارت بمنزلة الطبيعة فلم يكن هناك انفعال وشعور فلم يكن ألم وقيل الاشتراك لفظي والتفسير إنما هو للحسي خاصة وأما الوجد فمختص بالحسي في العرف أيضا بل أظهر اختصاصه باللمسي عل ما صرح به البعض وإن كان ظاهر كلام أئمة اللغة أنه يرادف الألم فلذا قلنا الحسي من الألم سيما اللمسي يسمى وجعا واتفقت كلمة الأطباء على أن كلا من تفرق الاتصال وسوء المزاج المختلف يقع سببا للوجد في الجملة وأن لا سبب له سواهما إما بحكم الاستقراء وإما بالاستدلال وإن كان ضعيفا وهو أن كمال العضو صحته وهي بالمزاج المعتدل والهيئة التي بها يتأتى الأفعال على ما يجب فلنأتي لهذا الكمال يكون مبطلا لاعتدل المزاج وهو سوء المزاج أو للهيئة وهو تفرق الاتصال وإنما اختلفوا في أن كلا منهما يصلح سببا بالذات كما يكون بالعرض وهو مذهب ابن سينا أو السبب بالذات هو تفرق الاتصال فقط وسوء المزاج إنما يكون سببا بواسطة ما يلزمه من تفرق الاتصال وهذا هو المشهور من مذهب جالينوس وكثير من الأطباء أو بالعكس أي السبب بالذات هو سوء المزاج فقط والتفرق إنما يكون سببا بواسطته وإلى هذا مال الإمام الرازي وجمع من المتأخرين وعلى كل من المذاهب احتجاجات واعتراضات أعرضنا عنها مخافة التطويل وتفصيلها في شرح القانون واشترط ابن سينا في سوء المزاج المولم أن يكون حارا أو باردا لا رطبا أو يابسا وأن يكون مختلفا لا متفقا أما الأول فلأن الرطوبة واليبوسة من الكيفيات الانفعالية دون الفعلية وفيه بحث لأنه إن أريد أنهما ليستا فاعليتين والمولم بالذات فاعل فيشكل يجعل اليبوسة سببا لتفرق الاتصال وكليهما لكثير من الأمراض فليكونا سببين للوجد بذلك المعنى من غير توسط تفرق الاتصال فلا ينحصر السبب فيه وفي سوء المزاج الحار أو البارد وأما السبب بالذات بمعنى المؤثر بالطبع فلا دليل على كون الحار والبارد وتفرق الاتصال كذلك وإن أريد أن الوجد إحساس ما والإحساس انفعال والانفعال لا يكون إلا عن فاعل وهما ليسا من الكيفيات الفاعلة فيشكل بتصريح ابن سينا في مواضع من كتبه بل إطباق القوم على أنهما من الكيفيات المحسوسة بل أوائل الملموسات فعند خروجهما عن الاعتدال يكونان متنافيين فإدراكهما من حيث هما كذلك يكون ألما ثم ذكر ابن سينا أن سوء المزاج اليابس قد يكون مولما بالعرض لأنه قد يتبعه لشدة التقبيض تفرق الاتصال المؤلم بالذات واعتراض بأن الرطب أيضا قد يستتبعه بواسطة التمديد اللازم لكثرة الرطوبة المحوجة إلى مكان أوسع وأجيب بأن ذلك إنما يكون في الرطوبة التي مع

المادة فيكون الموجب هو المادة لا الرطوبة نفسها وأما الثاني فلأن سوء المزاج المتفق غير مومل ولذلك يسمى بالمتفق والمستوي حيث شابه المزاج الأصلي في عدم الإيلام وذلك لأنه عبارة عن الذي استقر في جوهر العضو وأبطل المقاومة وصار في حكم المزاج الأصلي فلا انفعال فيه للحاسة فلا إحساس فلا ألم وأيضا". (١)

٢١٣. ٧٤- "والكيف مع التنبيه على منشأ توهمهما وذلك إنا نجد الجسم ينتقل على سبيل التدرج من كمية إلى كمية أخرى أزيد أو أنقص ومن كيفية إلى كيفية أخرى تضاد الأولى أو تماثلها من غير أن يظهر لنا تفاصيل ذلك وأزمنة وجود كل منها فتوهم أن ذلك حركة إذ لا نعقل من الحركة إلا تغيرا على التدرج لكن لا حركة عند التحقيق لأن معنى التدرج المعتبر في الحركة أن لا يكون دفعة لا بحسب الذات ولا بحسب الأجزاء والانتقال ههنا إنما هو دفعات يتوهم من اجتماعها التدرج لأن ما بين المبدأ والمنتهى من مراتب الكميات أو الكيفيات متميزة بالفعل ينتقل الجسم من كل منها إلى آخر دفعة كما في صيرورة الأرض ماء ثم هواء ثم نارا مع الاتفاق على أن مجموع ذلك ليس حركة جوهرية من الأرض إلى النار لظهور تفاصيل المراتب وأزمنة وجوداتها ويدل على نفي الحركة في الأمور المتميزة بالفعل سواء كانت كميات أو كيفيات أو جواهر أن الوسط بين المبدأ والمنتهى إن كان واحدا فظاهر أنه لا حركة وإن كان كثيرا فتلك الكثرة سواء كان اختلافها بالنوع أو بالعدد إما أن تكون غير متناهية وهو محال ضرورة كونها محصورة بين حاصرين وإما أن تكون متناهية وهو يستلزم تركيب الحركة من أمور لا تقبل القسمة إذ لو انقسمت إلى أمور متغايرة تنقل الكلام إلى كل واحد منها وهلم جرا فيكون ما فرض متناهيا غير متناه هف وتركب الحركة مما لا يقبل الانقسام باطل لاستلزامه وجود الجزء الذي لا يتجزأ وكون البطء لتخلل السككنات أما الأول فلانطباق الحركة على ما فيه الحركة وأما الثاني فلأن السريع إذا تحرك جزءا فالبطيء إن تحرك مثله دائما لزم تساويهما أو أكثر لزم كونه أسرع أو أقل لزم انقسام مالا ينقسم فلم يبق إلا أن يكون له فيما بين أجزاء الحركة سككنات وسيجيء بيان بطلان اللازمين وهذا بخلاف الحركة الأينية فإن الوسط الذي بين المبدأ والمنتهى أعني امتداد المسافة واحد بالفعل يقبل بحسب الفرض انقسامات غير متناهية فإن قيل يجوز أن يكون كل واحد من تلك الأحاد المتناهية قابلا لانقسامات غير متناهية فلا يلزم تركيب الحركة مما لا يقبل الانقسام قلنا هذا غير مفيد إذ التقدير أن الانتقال إلى كل من تلك الأحاد دفعي والحاصل أن امتناع تركيب الحركة مما لا ينقسم يقتضي أن يكون امتدادها الموهوم منطبقا على أمر قابل لانقسامات غير متناهية على ما هو شأن الكم المتصل سواء كان عارضا بجسم واحد كما في

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٢٤٦/١

الحركة في الماء أو لأجسام مختلفة كما في الحركة من الأرض إلى السماء لا على كم منفصل متناهي الأحاد سواء كان معروضه جوهرًا أو كما متصلاً أو كيفاً أو غير ذلك وبهذا يندفع ما يتوهم من أنه إذا جازت الحركة في المسافة لكونها معروضة لما يقبل الانقسام لا إلى نهاية ففي الكم القابل لذلك بحسب ذاته أولى (قال ولا يثبت للحركة في باقي المقولات) يعني **لا دليل على** ثبوت الحركة في الجوهر والمتى والإضافة". (١)

٢١٤. ٧٥- "أنها بخلاف ذلك والاستدلال بأن شأن الحرارة إفناء الرطوبات والنار الصرفة في غاية الحرارة فيلزم أن تكون في غاية اليبوسة ضعيف لأن إفناءها للرطوبة الطبيعية المفسرة بسهولة قبول التشكلات وتركها غير مسلم بل إنما تفني البلة والأجزاء المائية وما هو كذلك لا يلزم أن يكون يابسا في نفسه كما في الهواء الصرف الثالث حرارة الهواء الصرف فإنه **لا دليل على** إثباتها في الهواء الصرف عن انعكاس الأشعة ألا ترى أنه كلما كان أرفع من الأرض كان أبرد إلى أن يصير زمهيرا وما يقال أن ذلك بسبب مجاورة الباردتين أعني الماء والأرض مع زوال المانع أعني انعكاس الأشعة فغير مسلم وأما الاستدلال بأن النار حارة فلو كانت رطبة لكانت هواء وبأن الهواء رطب فلو كان باردا لكان ماء ففي غاية الضعف لأن الاشتراك في اللوازم سيما اللوازم المختلفة بالشدة والضعف المختص بكل من الملزومات بعض تلك المختلفات لا يوجب اتحاد الملزومات في الماهية

(قال ثم جعلوا ٤)

يعني ذهب الفلاسفة إلى أن هذه العناصر أركان جميع المركبات العنصرية أعني المسماة بالمواليد أعني المعادن والنبات والحيوان بمعنى أن تركيب جميعها إنما هو من هذه الأربعة وتحليل جميعها إنما هو إليها أما التركيب فلأننا نشاهد أنه إذا اجتمع الماء والتراب مع تخلل الهواء وفيضان حرارة من الشمس حدث النبات ثم أنه يصير غذاء للحيوان فيتأدى بحسب ما يتوارد عليه من الاستحالات والانقلابات إلى أن يتكون منه حيوان ولو فقد واحد من الأربعة لم يحدث كالتراب بلا رطوبة أو بلا هواء متخلل أو حرارة طابخة وأما التحليل فلأننا إذا وضعنا مركبا في القرع والأنبيق وأوقدنا عليه نارا من شأنها تفريق المختلفات تصاعد منه أجزاء هوائية وتقاطر أجزاء مائية وبقي أجزاء أرضية ومعلوم أنه لا بد من أجزاء نارية تفيد طبخا ونضجا يوجب حصول مزاج يستتبع صورة نوعية حاصلة تحفظ الأجزاء المجتمعة بالأسباب السابقة عن التفرق والانفصال والمركب عن الانحلال إذ ربما لا يكفي تلك الأسباب لكونها على التقضي والزوال وفيما ذكرنا دفع لما يقال أن شأن الحرارة تفريق المختلفات

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٢٦٤/١

فكيف تكون جامعة لها وأنه لا بد للتجاور والاجتماع بين الجزء الناري وغيره من سبب يستدعيه ريثما يتم التأثير والتأثر فلم لا يكون هو المانع من تفريق الأجزاء من غير افتقار إلى الصورة النوعية نعم يرد أنه لم لا يجوز أن يكون الطبخ والنضج بحرارة الأجزاء الهوائية أو الفائضة من الأجرام السماوية من غير جزء ناري وأن يكون الحافظ محض إرادة القادر المختار أو مجرد امتزاج الرطب باليابس ولو سلم ما ذكر فيما نشاهد بتركيبه وتحليله فلا يدل على أن جميع المركبات كذلك

(قال المبحث الثاني ٢)

زعموا أن هيولي العناصر مشتركة قابلة لصورها النوعية وخصوصيات الصور إنما هي بحسب الاستعدادات الحاصلة بالأسباب الخارجة فعند تبدل الأسباب الخارجة والاستعدادات يجوز أن تزول صورة وهو المراد بالفساد وتحدث صورة أخرى". (١)

٢١٥. ٧٦- "الحاس للمحسوس بلا واسطة وعلى الثاني يكون المحسوس بالحقيقة هو الرطوبة ويكون بلا واسطة قال وما في اللسان يعني أن المطعومات كما تفيد ذوقا فقد يفيد بعضها لمسا إما مع تميزه في الحس كما في الحلو الحار وإما بدونه وحينئذ يتركب من الكيفية الطعمية ومن التأثير اللمسي شيء واحد يصير كطعم محض مثل الحرافة فإنها طعم مع تفريق وإسخان وكالحموضة فإنها طعم مع تفريق بلا إسخان وكالعفوصة فإنها طعم مع تخفيف أو تكثيف قال ومنها الشم الجمهور على أن إدراك الروائح بوصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى آلة الشم وقيل بتبخر وانفصال أجزاء من ذي الرائحة تخالطه الأجزاء الهوائية فتصل إلى الشامة وقيل بفعل ذي الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تبخر وانفصال أجزاء ورد الثاني بأن القليل من المسك يشم على طول الأزمنة وكثرة الأمكنة من غير نقصان في وزنه وحجمه فلو كان الشم بالتبخر وانفصال الأجزاء لما أمكن ذلك والثالث بأن المسك قد يذهب به إلى مسافة بعيدة جدا أو يحرق ويفنى بالكلية مع أن رائحته تدرك في الهواء الأول أزمنة متطاولة تمسك الفريق الثاني بأن الشم لو لم يكن بالتبخر وتحلل الأجزاء اللطيفة وانفصالها من ذي الرائحة لما كانت الحرارة وما يهيجه من الدلك والتبخر تذكي الروائح ولما كان البرد الشديد يخفيها ولما ذبلت التفاحة بكثرة التشمم واللازم باطل بحكم المشاهدة والجواب منع الملازمة لجواز أن يكون ذلك من جهة أن التبخر وتحلل الأجزاء يعين على تكيف الهواء بكيفية ذي الرائحة وكثرة اللمس والتشمم على ذبول التفاحة وتحلل رطوباتها وتمسك الآخرون بأن النار مع شدة إحالتها لما يجاورها

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٣٥٢/١

لا تسخن لا مسافة قريبة منها فكيف يحيل الجسم ذو الرائحة الهواء على مسافة بعيدة ربما تبلغ مسيرة أيام على ما حكى أرسطو أنه وقع ملحمة ببلاد يونان التي لا رخم فيها فسافرت الرخم إليها لروائح الجيف من مسيرة أيام والجواب أنه استبعاد **ولا دليل على** الامتناع سلمنا لكن وصول الهواء المتكيف إلى المسافات البعيدة على ما حكى يجوز أن يكون بهبوب رياح قوية (وقال ومن الفلاسفة) نقل عن أفلاطون وفيثاغورس وهرمس وغيرهم أن الأفلاك والكواكب لها شم وفيها روائح ورد عليهم المشاؤون بأنه لا هواء هنالك يتكيف ولا بخار يتحلل وأجيب بأن اشتراط ذلك إنما هو في العنصریات ومن كلمات بعض المتأخرين أنا عند اتصالنا بالفلكیات في نوم أو يقظة نشم منها روائح أطيب من المسك والعنبر بل لا نسبة لما عندنا إلى ما هناك ولهذا اتفق أرباب العلوم الروحانية على أن لكل كوكب بخورا مخصوصا ولكل روحاني رائحة معروفة يستنشقونها ويتلذذون بها وبروائح الأطعمة المصنوعة لهم فيفيضون على من يرتب ذلك ما هو مستعد له قال ومنها السمع قد سبق في بحث الصوت ما يغني عن شرح هذا الموضع والمراد بالهواء المتوسط هو المتموج الحامل للصوت سواء كان معلولا للقرع أو للقلع". (١)

٢١٦. ٧٧- "فالمراد به البدن وليس معنى هذا الكلام أنها لشدة تعلقها بالبدن واستغراقها في أحواله الغفل فيحكم عليها بما هو من خواص الأجسام على ما فهمه صاحب الصحائف ليلزم كونها في غاية الغفلة الثالث أنها لو كانت مجردة لكانت نسبتها إلى جميع الأبدان على السواء فلم تتعلق ببدن دون آخر وعلى تقدير التعلق جاز أن تنتقل من بدن إلى بدن آخر وحينئذ لم يصلح القطع بأن زيدا الآن هو الذي كان بالأمس ورد بأننا لا نسلم أن نسبتها إلى الكل على السواء بل لكل نفس بدن لا يليق بمزاجه واعتداله إلا تلك النفس الفائضة بحسب استعداده الحاصل باعتداله الخاص

الرابع النصوص الظاهرة من الكتاب والسنة تدل على أنها تبقى بعد خراب البدن وتتصف بما هو من خواص الأجسام كالدخول في النار وعرضها عليها وكالتزلف حول الجنابة وككونها في قناديل من نور أو في جوف طيور خضر وامثال ذلك ولا خفاء في احتمال التأويل وكونها على طريق التمثيل ولهذا تمسك بها القائلون بتجرد النفوس زعما منهم أن مجرد مغايرتها للبدن يفيد ذلك وقد يستدل بأنها **لا دليل على** تجردها فيجب أن لا تكون مجردة لأن الشيء إنما يثبت بدليله وهو مع ابتناؤه على القاعدة الواهية يعارض بأنه **لا دليل على** كونها جسما أو جسمانيا فيجب أن لا تكون كذلك قال احتجوا أي القائلون بتجرد النفس بوجوه

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١٧/٢

الأول أنها تكون حلاً لأمر يمتنع حلولها في الماديات وكل ما هو كذلك يكون مجرداً بالضرورة أما بيان كونها محلاً لأمر هذا شأنها فلأنها تتعقلها وقد سبق أن التعلق إنما يكون بحلول الصورة وانطباع المثال والمادي لا يكون صورة لغير المادي ومثالا له وأما بيان تلك الأمور وامتناع حلولها في المادة فهو أن من جملة معقولاتها الواجب وإن لم يكن تعقله بالكنه والجواهر المجردة وإن لم نقل بوجودها في الخارج إذ ربما يعقل المعنى فيحكم بأنه موجودا وليس بموجود ولا خفاء في امتناع حلول صورة المجرد في المادي ومنها المعاني الكلية التي لا يمنع نفس تصورهما الشركة كالإنسانية المتناولة لزيد وعمر فإنها يمتنع اختصاصها بشيء من المقادير والأوضاع والكيفيات وغير ذلك ما لا ينفك عنه الشيء المادي في الخارج بل يجب تجردها عن جميع ذلك وإلا لم تكن متناولة لما ليس له ذلك والحاصل أن الحلول في المادي يستلزم الاختصاص بشيء من المقادير والأوضاع والكيفيات وغير ذلك والكلية تنافي ذلك فلو لم تكن النفس مجردة لم تكن محلاً للصورة الكلية عاقلة لها واللازم باطل ومنها المعاني التي لا تقبل الانقسام كالوجود والوحدة والنقطة وغير ذلك وإلا لكان كل معقول مركبا من أجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال ومع ذلك فالمط وهو وجود مالا ينقسم أصلا حاصل لأن الكثرة عبارة عن الوحدات وإذا كان من المعقولات ما هو واحد غير منقسم لزم أن يكون محله العاقل له غير جسم بل مجردا لأن الجسم والجسماني منقسم وانقسام المحل مستلزم لانقسام الحال فيما يكون الحلول لذات المحل".

(١)

٢١٧. ٧٨- "منهما عالم بوجوه المصالح والمفاسد فإذا علما المصلحة في أحد الضدين امتنع إرادة الآخر قلنا لو سلم كون الإرادة تابعة للمصلحة نفرض الكلام فيما إذا استوت في الضدين وجوه المصالح فإن قيل ما ذكرتم لازم في الواحد إذا وجد المقدور فإنه لا يبقى قادرا عليه ضرورة امتناع إيجاد الموجود فيلزم أن لا يصلح للألوهية قلنا عدم القدرة بناء على تنفيذ القدرة ليس عجزا بل كمالات للقدرة بخلاف عدم القدرة بناء على سد الغير طريق القدرة عليه فإنه عجز بتعجيز الغير إياه وهذا البرهان يسمى برهان التمانع وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ فإن أريد بالفساد عدم التكون فتقريره أنه لو تعدد الإله لم تتكون السماء والأرض لأن تكونهما إما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل باطل أما الأول فلأن من شأن الإله كمال القدرة وأما الآخرون فلما مر وإن أريد بالفساد والخروج عما هما عليه من النظام فتقريره أنه لو تعدد الإله لكان بينهما التنازع والتغالب وتميز صنع كل عن صنع الآخر بحكم اللزوم العادي فلم

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٣١/٢

يحصل بين أجزاء العالم هذا الالتيام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة شخص واحد ويحتل الانتظام الذي به بقاء الأنواع وترتب الآثار

الوجه السادس لو وجد إلهان فإن اتفقا على إيجاد كل مقدور لزم التوارد وإن اختلفا لزم مفاسد التمانع أعني عجزهما أو عجز أحدهما مع الترجيح بلا مرجح

الوجه السابع لو تعدد الإله فما به التمايز لا يجوز أن يكون من لوازم الإلهية ضرورة اشتراكها بل من العوارض فيجوز مفارقتها فترفع الإثنينية فيلزم جواز وحدة الاثنين وهو محال

الوجه الثامن أن الواحد كاف **ولا دليل على** الثاني فيجب نفيه وإلا لزم جهالات لا تحصي مثل كون كل موجود نبصره اليوم غير الذي كان بالأمس ونحو ذلك فإن قيل كان الله تعالى في الأزل ولا دليل حينئذ أجيب بأن المراد أن مالا دليل لنا عليه يجب علينا نفيه ولنا دليل على وجوده في الأزل وقد يجاب بأن المراد أن ما لا يمكن أن يقوم عليه دليل يجب نفيه والله الواحد قد قام عليه الدليل فيما لا يزال وإن لم يكن في الأزل بخلاف الشريك فإنه لو كان عليه دليل فيما أزل وهو بط لأنه لا يلزم افتقاره إلى المؤثر بل لا يجوز عند المتكلمين وإما حادث وهو لا يستدعي مؤثرا ثانيا ولا يخفى ضعفه بل ضعف هذا المأخذ

الوجه التاسع أنه لا أولوية لعدد دون عدد فلو تعدد لم ينحصر في عدد واللازم باطل لما سبق من الأدلة على تناهي كل ما دخل تحت الوجود وقد سبق ضعفه

الوجه العاشر أن بعثة الأنبياء عليهم السلام وصدقهم بدلالة المعجزات لا يتوقف على الوحدانية فيجوز التمسك بالأدلة السمعية كإجماع الأنبياء على الدعوة إلى التوحيد ونفي الشركة وكالنصوص القطعية من كتاب الله تعالى على ذلك وما قيل أن التعدد يستلزم الإمكان لما عرفت من أدلة التوحيد وما لم يعرف أن الله تعالى واجب الوجود خارج عن جميع الممكنات لم يتأت إثبات البعثة". (١)

٢١٨. ٧٩- "موجودات والعلم مع الذات موجودان وكذا جميع الصفات فظهر أن القول بالتعدد لا يتوقف على القول بالتغاير فقولنا ولو سلم معناه ولو سلم التغاير أو التعدد بدون التغاير فالقول بأزلية الصفات لا يستلزم القول بقدمها لكونه أخص فإن القديم هو الأزلي القائم بنفسه ولو سلم أن كل أزلي قديم فلا نسلم أن القول بتعدد القديم مطلقا كفر بالإجماع بل في قدم الذاتي بمعنى عدم المسبوقية بالغير وقدم الصفات زماني بمعنى كونها غير مسبوقة بالعدم ولو سلم أن القول بتعدد القديم كفر ذاتيا كان أو زمانيا فلا نسلم ذلك في

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٦٣/٢

الصفات بل في الذوات خاصة أعني ما تقوم بأنفسها والنصارى وإن لم يجعلوا الأقانيم القديمة ذوات لكن لزمهم القول بذلك حيث جوزوا عليها الانتقال وقد سبق بيان ذلك وقوله تعالى ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾ بعد قوله ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ شاهد صدق على أنهم كانوا يقولون بآلهة ثلاثة فأين هذا من القول بإله واحد له صفات كمال كما نطق بها كتابه قال وأما التمسك إشارة إلى شبه أخرى ضعيفة جدا الأولى أنه لو كان موصوفا بصفات قائمة بذاته لكان حقيقة الإلهية مركبة من تلك الذات والصفات وكل مركب ممكن لا احتياجه إلى الأجزاء والجواب بمنع الملازمة بل حقيقة الإله تلك الذات الموجبة للصفات الثانية أن القدم أحص أوصاف الإله والكاشف عن حقيقته إذ به يعرف تميزه عن غيره فلو شاركتها الصفات في القدم لشاركتها في الإلهية فيلزم من القول بها القول بالآلهة كما لزم النصارى والجواب منع كون الأخص والكاشف هو القدم بل وجوب الوجود

الثالثة أنه **لا دليل على** هذه الصفات لأن الأدلة العقلية لا تتم والسمعية لا تدل إلا على أنه حي عالم قادر إلى غير ذلك والنزاع لم يقع فيه وما لا دليل عليه يجب نفيه كما سبق مرارا والجواب منع المقدمتين الرابعة أنه لا يعقل من قيام الصفة بالموصوف إلا حصولها في الحيز تبعا لحصوله والتحيز على الله تعالى محال فكذا قيام الصفات به والجواب أن معنى القيام هو الاختصاص الناعت على ما هو مرادكم باتصافه بالأحكام والأحوال قال والقوى إلزاما يعني أن من الشبه القوية في هذا الباب وإن كانت مقدماتها إلزامية لا تحقيقية أنه لو كانت له صفات قديمة لزم قيام المعنى بالمعنى لأن القديم يكون باقيا بالضرورة وعندكم أن بقاء الشيء صفة زائدة عليه قائمة به وأن قيام المعنى بالمعنى باطل فمن الأصحاب من لم يجعل البقاء صفة زائدة بل استمرارا للوجود ومنهم من جوز في غير المتحيز قيام المعنى بالمعنى وإنما الممتنع قيام العرض بالعرض لأن معناه التبعية في التحيز والعرض لا يستقل بالتحيز فلا يتبعه غيره بل كلاهما يتبعان الجوهر ومنهم من امتنع عن وصف الصفات بالبقاء فلم يقل علمه باق وقدرته باقية بل قال هو باق بصفاته وهذا ضعيف جدا لأن الدائم الموجود أزلا وأبدا من غير طريان فناء عليه أصلا اتصافه بالبقاء ضروري ولا يفيد التحرز عن التكلم به ومنهم من قال هي باقية ببقاء الذات فإنه بقاء للذات وللصفات وللبقاء لأنها". (١)

٢١٩. ٨٠- "الحصر ككثير من المصالح الدنيوية فإن قيل المشتمل على المصلحة المحضة أو الراجحة طاعة وتواضع قلنا ممنوع بل إذا كان فيه امتثال وتعظيم للغير ولهذا لا يتصف به فعل الرب وإن اشتمل على

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٧٧/٢

المصلحة ولو سلم الحصر فالمقدور في نفسه حركات وسكنات وتلحقه هذه الأحوال والاعتبارات بحسب قصد العبد وداعيته ولست من لوازم الماهية فانتفاؤها لا يمنع التماثل ومنهم الجبائي وأتباعه القائلون بأنه لا يقدر على نفس مقدور العبد لأنه لو صح مقدور بين قادرين لصح مخلوق بين خالقين لأنه يجب وقوعه بكل منهما عند تعلق الإرادة لما سبق من وجوب حصول الفعل عند خلوص القدرة والداعي وقد عرفت امتناع اجتماع المؤثرين على أثر واحد والجواب عندنا منع الملازمة بناء على أن قدرة العبد ليست بمؤثرة وسيجيء إن شاء الله ولو سلم فإنما يتم خلوص الداعي والقدرة لو لم يكن تعلق القدرة أو الإرادة للآخر مانعا ولو سلم فيجوز أن يكون واقعا بهما جميعا لا بكل منهما ليلزم المحال وعند أبي الحسين البصري منع بطلان اللازم فإننا إذا فرضنا التصاق جوهر واحد يكفي إنسانين فجذبهما أحدهما حال ما دفعه الآخر فإن الحركة الحاصلة فيه مستندة إلى كل منهما وفيه نظر قال وأما شمول قدرته ما مر من الاختلاف كان في شمول قدرة الله تعالى بمعنى كونه قادرا على كل ممكن سواء تعلق به الإرادة والقدرة فوجد أم لا فلم يوجد أصلا أو وجد بقدرة مخلوق وعلى هذا لا يتأتى اختلافات الفلاسفة ومن يجري مجراهم ممن لا يقول بكونه قادرا مختارا وقد يفسر شمول قدرته بأن كل ما يوجد من الممكنات فهو معلول له بالذات أو بالواسطة وهذا مما لا نزاع فيه لأحد من القائلين بوحدة الواجب تعالى وإنما الخلاف في كيفية الاستناد ووجود الوسائط وتفصيلها وأن كل ممكن إلى أي ممكن يستند حتى ينتهي إلى الواجب وقد يفسر شمول قدرته بأن ما سوى الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته وإرادته ابتداء بحيث لا مؤثرا سواه وهذا مذهب أهل الحق من المتكلمين وقليل ما هم وتمسكوا بوجوه

الأول النصوص الدالة إجمالا على أنه خالق الكل لا خالق سواه وتفصيلا على أنه خالق السموات والأرض والظلمات والنور والموت والحياة وغير ذلك من الجواهر والأعراض

الثاني دليل التوارد وهو أنه لو وقع شيء بقدرة الغير وقد عرفت أنه مقدور لله تعالى أيضا فلو فرضنا تعلق الإرادتين به معا فوقوعه إما بإحدى القدرتين فيلزم الترجيح بلا مرجح وإما بهما فيلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد لأن التقديران كلا منهما مستقل بالإيجاد فلا يجوز أن تكون العلة هي المجموع وهذا بخلاف حركة الجوهر الملتصق يكفي جاذب ودافع فإنه **لا دليل على** استقلال كل منهما بإيجاد تلك الحركة على الوجه المخصوص نعم يرد عليه أن قدرة الله تعالى أكمل فيقع بها وتضمحل قدرة العبد

الثالث دليل التمانع وهو أنه لو وقع شيء بإيجاد الغير وفرضنا تعلق قدرة الله تعالى وإرادته بضد ذلك الشيء

في حال إيجاد الغير ذلك الشيء كحركة". (١)

٢٢٠. ٨١- "والجواب منع ذلك بل إنما سبقت الآية لبيان أنواع تكليم الله البشر والتكليم وحيا أعم من أن يكون مع الرؤية أو بدونها بل ينبغي أن يحمل على حال الرؤية ليصح جعل قوله ﴿أو من وراء حجاب﴾ عطفا عليه قسيما له إذ لا معنى له سوى كونه بدون الرؤية تمثيلا بحال من احتجب بحجاب ولو سلم دلالتها على نفي الرؤية ونزولها في ذلك فيحمل على الرؤية في الدنيا جمعا بين الأدلة وجريا على موجب القرينة أعني سبب النزول وقوله ﴿وحيا﴾ نصب على المصدر و ﴿من وراء حجاب﴾ صفة لمحذوف أي كلاما من وراء الحجاب أو يرسل عطف على وحيا بإضمار أن والإرسال نوع من الكلام ويجوز أن تكون الثلاثة في موضع الحال قال السابغ) تقريره أن الله حيثما ذكر في كتابه سؤال الرؤية استعظمه استعظاما شديدا واستنكره استنكارا بليغا حتى سماه ظلما وعتوا كقوله تعالى ﴿وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كبيرا﴾ وقوله ﴿وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون﴾ وقوله ﴿يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم﴾ فلو جازت رؤيته لما كان كذلك والجواب أن ذلك لتعنتهم وعنادهم على ما يشعر به مساق الكلام لا لطلبهم الرؤية ولهذا عوتبوا على طلب إنزال الملائكة عليهم والكتاب مع أنه من الممكنات وفاقا ولو سلم فلطلبهم الرؤية في الدنيا وعلى طريق الجهة والمقابلة على ما عرفوا من حال الأجسام والأعراض وقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ﴿تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾ معناه التوبة عن الجراءة والإقدام على السؤال بدون الإذن أو عن طلب الرؤية في الدنيا ومعنى الإيمان التصديق بأنه لا يرى في الدنيا وإن كانت ممكنة وما قال به بعض السلف من وقوع الرؤية بالبصر ليلة المعراج فالجمهور على خلافه وقد روي أنه سئل صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك فقال رأيت ربي بفؤادي وإن الرؤية في المنام فقد حكى القول بها عن كثير من السلف قال خاتمة المختلف القائلون برؤية الله تعالى في أنه هل يصح رؤية صفاته فقال الجمهور نعم لاقتضاء دليل الوجود صحة رؤية كل موجود إلا أنه لا دليل على الوقوع وكذا إدراكه بسائر الحواس إذا عللناه بالوجود سيما عند الشيخ حيث يجعل الإحساس هو العلم بالحواس لكن لا نزاع في امتناع كونه مشموما مذوقا ملموسا لاختصاص ذلك بالأجسام والأعراض وإنما الكلام في إدراكه بالشم والذوق واللمس من غير اتصال بالحواس وحاصله أنه كما أن الشم والذوق واللمس لا يستلزم الإدراك

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٨٥/٢

لصحة قولنا شملت التفاح وذقته ولمسته فما أدركت رائحته وطعمه وكيفيته كذلك أنواع الإدراكات الحاصلة عند الشم والذوق واللمس لا يستلزمها بل يمكن أن يحصل بدونها ويتعلق بغير الأجسام والأعراض وإن لم يتم دليل على الوقوع لكنك خبير بحال دليل الوجود وجريانه في سائر الحواس فالأولى الاكتفاء بالرؤية قال المبحث الثاني". (١)

٢٢١. ٨٢- "حتى استفتوه في شأن بعض رؤساء الدين وعلماء المسلمين والمهرة من المحققين فأفتى بكفره بناء على أنه أنكر بعض ما أورده هو في تحقيق الإيمان مع أنك إذا تحققت فبعض منازعاتهما لفظي وبعضها اجتهادي إلى غير ذلك من أمور قصد بها صلاح الدين وقمع الجاحدين لكنها أدت إلى ما أدت وأفضت إلى ما أفضت لما أنه ترك الأرفق إلى الأوفق والأليق إلى الأوثق ولا عليه فإنه قد بذل الجهد في إحياء مراسم الدين وإعلاء لواء المسلمين جزاه الله خير الجزاء عن أهل اليقين وأعلى درجته يوم اللقاء في عليين قال المقام الثالث الأعمال غير داخلة في حقيقة الإيمان لوجوه

الأول ما مر أنه اسم للتصديق **ولا دليل على النقل**

الثاني النص والإجماع على أنه لا ينفع عند معاناة العذاب ويسمى إيمان اليأس ولا خفاء في أن ذلك إنما هو التصديق والإقرار إذ لا مجال للأعمال

الثالث النصوص الدالة على الأوامر والنواهي بعد إثبات الإيمان كقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾

الرابع النصوص الدالة على أن الإيمان والأعمال أمران متفارقان كقوله تعالى ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً ومن يأتيه مؤمناً قد عمل الصالحات ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال فقال إيمان لا شك فيه وجهاد لا غلول فيه وحج مبرور

والخامس الآيات الدالة على أن الإيمان والمعاصي قد يجتمعان كقوله تعالى ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ و ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا﴾ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الآية ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون﴾ السادس الإجماع على أن الإيمان شرط للعبادات

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ١٢٣/٢

السابع أنه لو كان اسماً للطاعات فأما للجميع فيلزم انتفاؤه بانتفاء بعض الأعمال فلم يكن من صدق وأقر مؤمناً قبل الإتيان بالعبادات والإجماع على خلافه وعلى أن من صدق وأقر فأدركه الموت مات مؤمناً قال في التبصرة قد أجمع المسلمون على تحقيق اسم الإيمان وإثبات حكمه بمجرد الاعتقاد وأما لكل عمل على حدة فيكون كل طاعة إيماناً على حدة والمنتقل من طاعة إلى طاعة منتقلاً من دين إلى دين الثامن أن جبرائيل عليه السلام لما سأل النبي عليه السلام عن الإيمان لم يجبه إلا بالتصديق دون الأعمال وقالت المعتزلة نحن لا ننكر استعمال الإيمان في الشرع في معناه اللغوي أعني التصديق لكننا ندعي نقله عن ذلك إلى معنى شرعي هو فعل الطاعات وترك المعاصي لأن المفهوم من إطلاق المؤمن في الشرع ليس هو المصدق فقط ولأن الأحكام المجراة على المؤمنين دون الكفرة ليست منوطة بمجرد المعنى اللغوي ورد بأننا لا ندعي كونه اسماً لكل تصديق بل للتصديق بأمور مخصوصة كما في الحديث المشهور فإن أريد بالنقل عن المعنى اللغوي مجرد هذا فلا نزاع ولا دلالة على ما يزعمون من كونه اسماً للطاعات فاحتجوا بوجوه^(١).

٢٢٢. ٨٣- "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ... وقولنا: للمتمكن منه القادر يخرج به الآخرس، فلا يطالب بالنطق، كمن اختزمتها المنية قبل النطق به من غير تراخ".
 " (فيه) أى فى جهة اعتبار مدخليته فى الإيمان، (الخلف) أى الاختلاف متلبساً، (بالتحقيق) أى بالأدلة القائمة على دعوى كل من الفريقين ".
 " وفصل الخلاف بقوله: (فقيل) أى: فقال محققوا الأشاعرة والماتريدية وغيرهم: النطق من القادر (شرط) فى إجراء أحكام المؤمنين الدنيوية عليه، لأن التصديق القلبي وإن كان إيماناً إلا أنه باطن خفى، فلا بد له من علامة ظاهرة تدل عليه لتناط به تلك الأحكام، هذا فهم الجمهور.
 وعليه فمن دق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منعه ولا لإبائه بل اتفق له ذلك، فهو مؤمن عند الله مؤمن فى أحكام الشرع الدنيوية.
 ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه - كالمنافق - فبالعكس حتى نطلع على باطنه فنحكم بكفره.
 أما الآبى فكافر فى الدارين، والمعذور مؤمن فيهما.
 وقيل: "إنه شرط فى صحة الإيمان (١) ، وهو فهم الأقل، والنصوص معاضدة لهذا المذهب، كقوله تعالى: «أولئك كتب فى قلوبهم الإيمان» وقوله عليه الصلاة والسلام: " اللهم ثبت قلبى على دينك " .

(١) شرح المقاصد فى علم الكلام ٢/٢٥٥

ثم استمر في الشرح قائلا:

" وقوله: (كالمعمل) تشبيه في مطلق الشرطية، يعني أن المختار عند أهل السنة (٢) في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال للإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمن فوت على نفسه الكمال، والآتي بها ممثلا محصل لأكمل الخصال ."

ثم استدل الشارح على ذلك بوجوه فقال:

١ - " لأن الإيمان هو التصديق فقط، **ولا دليل على** نقله ."

(١) أى ليس مجرد إجراء الأحكام الدنيوية.

(٢) يقصد الأشاعرة والماتريدية. " (١)

٢٢٣. ٨٤- قالوا: لو كان الإيمان عبارة عن التصديق الذي هو الإذعان والقبول والاعتراف لما اختلف في بعض المكلفين عنه في بعضهم الآخر، مع أننا نعتقد أن إيمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس مثله إيمان أحد من العامة، بل ولا من الخاصة. ويجب على هذا بأحد جوابين:

الأول: أن ندعى أنه لا اختلاف بين إيمان أحد وأحد، وليس لنا إلا إيمان أو كفر، فإن بلغ ما عند المكلف إلى حد الجزم الذي لا يعتريه شك ولا تردد فهو مؤمن، وإن نقص عن ذلك فهو كافر. والثاني: أن نسلم الاختلاف بين إيمان بعض المكلفين وبعضهم الآخر، ولكن لا نسلم أن هذا الاختلاف بسبب أن أعمال بعض المكلفين أكثر أو أشد إخلاصا أو نحو ذلك، بل سبب الاختلاف راجع إلى التصديق لا باعتبار ذاته بل باعتبار متعلقة، فقد يعلم بعض المكلفين تفصيل شئ مما يجب الإيمان به أكثر مما يعلمه آخر، أو سبب الاختلاف هو أن بعض المكلفين تعتريه الغفلة أحيانا وبعضهم لا تعتريه الغفلة أصلا، أو غير ذلك من الأسباب " (١) .

وقال في شرح الوجوه التي استدل بها الشارح وهي:

أن الإيمان هو التصديق فقط، **ولا دليل على** نقله. وللنصوص الدالة على الأوامر والنواهي بعد إثبات.

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ص/٣٤١

قال:

١ - " محصله - أي الوجه الأول - أن الإيمان هو التصديق القلبي، بدليل أن نصوص القرآن والحديث قد جعلت محله القلب، وليس لنا أن ندعى أنه نقل من هذا المعنى إلى مجموع التصديق والعمل كما يقول المحدثون وجمهور المعتزلة، فإنه **لا دليل على** هذا النقل، وأيضاً ليس لنا أن ندعى أن الإيمان في هذه النصوص لا يراد به الإيمان عند الشرع وإنما يراد به الإيمان اللغوي: لأن لفظ الإيمان قد نقلته الشريعة من مطلق التصديق إلى التصديق بكل ما علم مجيء الرسول صلى الله عليه وسلم به، إذ يجب في نصوص الشريعة أن تحمل الألفاظ على معانيها الشرعية التي

(١) إتحاف المريد، ص ٥٠. (١)

٢٢٤. ٨٥- "صاحب اليمين يكتب الحسنات والآثر السيئات:

في معجم الطبراني الكبير بإسناد حسن عن أبي أمامة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن صاحب الشمال ليرفع القلم ست ساعات عن العبد المسلم المخطئ، فإن ندم واستغفر الله منها ألقاها، وإلا كتب واحدة) (رحمته الله ١) .

هل تكتب الملائكة أفعال القلوب؟

استدل شارح الطحاوية (رحمته الله ٢) على أن الملائكة تكتب أفعال القلوب بقوله تعالى: (يعلمون ما تفعلون) [الانفطار: ١٢] ، فالآية شاملة للأفعال الظاهرة والباطنة.

واستدل أيضاً بالحديث الذي يرويه مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها، فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً) (رحمته الله ٣) .

وفي الحديث الآخر المتفق عليه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قالت الملائكة: رب ذاك عبد يريد أن يعمل سيئة، وهو أبصر به، فقال: ارقبوه، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جرائي) (رحمته الله ٤) .
شبهة:

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ص/ ٣٤٥

قد يقال: ألا يتناقض علم الملائكة بإرادة الإنسان وقصده مع قوله تعالى: (يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور) [غافر: ١٩] .

فالجواب: أن هذا ليس من خصائص علم الله تعالى، فهو وإن خفي عن البشر، فلا يعلم واحد منهم ما في ضمير أخيه، فلا يلزم أن يخفى عن الملائكة.

وقد يقال: إن الملائكة تعلم بعض ما في الصدور، وهو الإرادة والقصد، أما بقية الأمور كالاقتادات، فلا دليل على كونها تعلمها.

رحمهم الله

(رحمهم الله ١) صحيح الجامع: ٢١٢/٢.

(رحمهم الله ٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٣٨.

(رحمهم الله ٣) صحيح مسلم: ١١٧/١. ورقمه: ١٢٨.

(رحمهم الله ٤) صحيح مسلم: ١١٧/١. ورقمه: ١٢٩، واللفظ له، ورواه البخاري: ٤٦٥/١٣. ورقمه: ٧٥٠١. (١)

٢٢٥. ٨٦- "كل واحد من الستة الأمر الذي منعه من تعيينه وتقديمه على غيره ثم إن الصحابة اجتمعوا على عثمان رضي الله عنه لأن ولايته كانت أعظم مصلحة وأقل مفسدة من ولاية غيره والواجب أن يقدم أكثر الأمرين مصلحة، وأقلها مفسدة، وعمر رضي الله عنه خاف أن يتقلد أمرا يكون فيه ما ذكر، ورأى أنهم إذا بايعوا واحدا منهم باختيارهم حصلت المصلحة بحسب الإمكان وكان الفرق بين حال المحيا وحال الممات أنه في الحياة يتولى أمر المسلمين فيجب عليه أن يولي عليهم أصلح من يمكنه، وأما بعد الموت فلا يجب عليه أن يستخلف معينا إذا كانوا يجتمعون على أمثلهم، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم أنهم يجتمعون على أبي بكر استغنى بذلك عن كتابة العهد الذي كان قد عزم على أن يكتبه لأبي بكر وأيضا: فلا دليل على أنه يجب على الخليفة أن يستخلف بعده فلم يترك عمر واجبا ولهذا روجع في استخلاف المعين وقيل له: أرأيت لو أنك استرعت ١ فقال: إن الله تعالى لم يكن يضيع دينه ولا خلافته ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم فإن عجل بي أمر فالخلافة شورى بين هؤلاء الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض" أ. هـ ٢.

(١) عالم الملائكة الأبرار ص/ ٤٨

ومما تقدم تبين لنا الكيفية التي تولى بها ذو النورين عثمان رضي الله عنه الخلافة وأنها تمت باختيار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له قاطبة فهو أحق الناس على الإطلاق بالخلافة بعد عمر رضي الله عنه.

١. في صحيح مسلم ١٤٠٥/٤ قال عبد الله بن عمر مخاطبا لأبيه: "إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك زعموا أنك غير متسخلف وإنه لو كان لك راعي إبل وراعي غنم ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع فرعاية الناس أشد قال فوافقه قولي فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلي فقال إن الله عز وجل يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف.. الحديث.

٢. منهاج السنة ١٦٤/٣. (١)

٢٢٦. ٨٧- "بالمُنْتَظَر الذي تزعم الرافضة وترتجي ظهوره من سرداب سامراء فإن ذلك مالا حقيقة له ولا عين ولا أثر ويزعمون أنه محمد بن الحسن العسكري وأنه دخل السرداب وعمره خمس سنين، وأما ما سنذكره فقد نطقت به الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يكون في آخر الدهر وأظن ظهوره يكون قبل نزول عيسى بن مريم كما دلت على ذلك الأحاديث ثم ساق عدة أحاديث من السنن وغيرها منها بعض أحاديث الرايات السود وحديث علي رضي الله عنه في ابنه الحسن وأنه يخرج من صلبه رجل يسمى باسم النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: ففي هذا السياق إشارة إلى ملك بني العباس كما تقدم التنبيه على ذكر ذلك عند ابتداء ذكر ولايتهم في سنة اثنين وثلاثين ومائة وفيه دلالة على أنه يكونها لمهدي بعد دولة بني العباس وأنه يكون من أهل البيت من ذرية فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولد الحسن لا الحسين كما تقدم النص على ذلك في الحديث المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وإنه أعلم ثم قال وقال ابن ماجه حدثنا محمد بن يحيى وأحمد بن يوسف قالوا حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة ثم لا يصير إلى واحد منهم ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونهم قتلا لم يقتله أحدا ثم ذكر شيئا لا أحفظه فقال فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج فإنه خليفة الله المهدي" تفرد به ابن ماجه وهذا إسناد قوي صحيح والمراد به بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة يقتل عنده

(١) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ٦٥٥/٢

ليأخذوه ثلاثة من أولاد الخلفاء حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي ويكون ظهوره من بلاد المشرق لا من سرداب سامراء كما يزعمه جهلة الرافضة من أنه موجود فيه الآن وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان فإن هذا نوع من الهذيان وقسط كبير من الخذلان شديد من الشيطان إذ **لا دليل على** ذلك ولا برهان لا من كتاب ولا سنة ولا معقول صحيح ولا استحسان، وقال الترمذي حدثنا قتيبة حدثنا رشيد بن سعد عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن قتيبة بن ذؤيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يخرج من خراسان رايات سود فلا يردّها شيء حتى تنصب بايليا" هذا الحديث غريب وهذه الرايات ليست هي التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني فاستلب بها دولة بني أمية في سنة اثنين وثلاثين ومائة بل رايات سود آخر تأتي صحبة المهدي وهو محمد بن عبد الله العلوي الفاطمي الحسني رضي الله عنه يصلحه الله في ليلة واحدة أي". (١)

٢٢٧. ٨٨- "يذكر إلا الحكم والمحل، ولا يتعرض لمناط الحكم وعلته، ثم يستنبط المناط بالرأي والنظر. وهذا هو الاجتهاد القياسي الذي عظم الخلاف عليه، وأنكره أهل الظاهر وطائفة من معتزلة بغداد وجميع الشيعة، والعلة المستنبطة عند الجمهور لا يجوز التحكم بها بل كعلم بالإيجاء وإشارة النص فتلحق بالمنصوص. وقد تعلم بالسبر والتقسيم حيث يقوم دليل على وجوب التعليل فيصح دليلا ويبطل الباقي. وقد يكون الدليل على كون الوصف المستنبط مؤثرا بالإجماع، فيلحق به ما لا يفارقه إلا فيما لا مدخل له في التأثير. وقد قالت الشيعة وبعض المعتزلة: يستحيل التعبد بالقياس عقلا لشبهات أربع: أن التعبد لا يكون إلا بالدليل القاطع والقياس رجم بالظن وجهل، ولا صلاح للخلق به. وأن القياس لا يستقيم إلا بعلة، والعلة توجب الحكم لذاتها، وعلل الشرع ليست كذلك، فما نصب علة للتحريم قد يكون علة للتحليل، وأن حكم الله لا يعرف إلا بالتوقيف، وأن احتمال الخطأ في القياس يمنع من الفعل وبالتالي تستحيل الأفعال. وقد ذهب فريق آخر إلى النقيض وجعل التقيد بالقياس واجبا عقلا، وذلك لشبهتين: الأولى أن الأنبياء مأمورون بتعميم الحكم في كل أمر، والوقائع نهاية لها، والنصوص لا تحيط بها. الثانية أن العقل يدل على العلل الشرعية كما يدل على العلل العقلية. ومناسبة الحكم هي مناسبة عقلية ومصلحة يقضي العقل ورود الشرع بها. وقد ذهب فريق ثالث أنه لا حكم للعقل فيه بإحالة ولا إيجاب، ولكنه في مظنة الجواز؛ لأنه **لا دليل على** الحكم بالرأي، ولا يجوز الحكم في الشرع إلا بحكم قاطع مثل النص أو ما يجري مجراه. ويعترضون على شواهد القياس ووقوعه في الأمة

(١) عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر ص/١٤٥

باعتراضات خمسة: الأول، إنكار كون الإجماع حجة مثل النظام، ولو التزم الصحابة بالعمل بما أمروا لما وقع بينهم الخلاف ولكفوا عن إعمال الرأي والقياس. الثاني، إنكار تمام الإجماع في القياس؛ لأنه منقول عن بعضهم وليس للباقيين إلا السكوت، وقد نقل عن بعضهم إنكار الرأي. الثالث، السكوت عن إنكار القياس،". (١)

٢٢٨. ٨٩- "أثبت له نورا وجنبا وقدماء والاستواء على العرش والنزول إلى سماء الدنيا وعند التحقيق

فهذه الصفات مما لا دليل على ثبوتها

أما البقاء فليس زائدا على معنى استمرار الوجود فمعنى قولنا إن الشيء باق أنه مستمر الوجود وإنه ليس بباق أنه غير مستمر الوجود وذلك لا يزيد على نفس الوجود فيما يعرض من الأحوال المعددة والمدد المبرمودة ثم ولو كان البقاء صفة زائدة على نفس الوجود فإما أن يكون موجودا أو معدوما فإن كان معدوما فلا صفة وإن كان موجودا لزم أن يكون له بقاء وإلا فلا يكون مستمرا وذلك في صفات الباري تعالى محال وإن كان له بقاء فالكلام في ذلك البقاء كالكلام في الأول وهلم جرا وذلك يفضي إلى ما لا نهاية له وهو محال ثم يلزم منه أن يكون البقاء قائما بالبقاء وذلك ممتنع إذ ليس قيام أحدهما بالآخر بأولى من العكس لاشتراكهما في الحقيقة واتحادهما في الماهية وهذا الذي ذكرناه مما لا يفرق فيه بين موجود وموجود لا شاهدا ولا غائبا فإذا ليس البقاء صفة زائدة على نفس الباقي

وأما ما قيل بثبوته من باقى الصفات

فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول دون قضيات العقول والمستند في الوجه". (٢)

٢٢٩. ٩٠- "الطرف الثاني

في اثبات الحدوث بعد العدم

ولقد سلك بعض المتأخرين هو محمد الشهرستاني في ذلك طريقة ظن أنه ممن حاز بها قصب سبق المتقدمين فقال في معرض الحكاية عن القوم في أقسام التقدم والتأخر ومعا أن التقدم قد يطلق ويراد به التقدم بالزمان كتقدم آدم على إبراهيم وقد يطلق ويراد به التقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وقد يطلق ويراد به التقدم بالرتبة كتقدم الإمام على الصف في جهة المحراب إن جعل مبدأ

(١) علم أصول الدين، علم أصول الفقه، العقل والنقل ص/٧٩

(٢) غاية المرام في علم الكلام ص/١٣٦

وقد يطلق ويراد به التقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وقد يطلق ويراد به التقدم بالعلية كتقدم الشمس على ضوءها وتقدم حركة اليد على حركة الخاتم ونحوه

ثم زعم أن هذه الأقسام مما **لا دليل على** حصرها ولا ضبط لعددتها حتى إنه زاد قسما سادسا وهو التقدم بالوجود من غير التفات إلى الزمان أو المكان أو الشرف أو الطبع أو العلية فقال لا يبعد تصور شيئين وجود أحدهما لذاته ووجود الآخر من غيره ثم ننظر بعد ذلك هل استفاد وجوده منه طبعاً أو ذاتاً أو غير ذلك وعلى هذا النحو أقسام التأخر ومعا ثم قال إن المعية من كل رتبة لا تجتمع التقدم والتأخر". (١)

٢٣٠. ٩١- "الباب الرابع عشر في إثبات الوجه لله تعالى

مذهب أهل السنة والجماعة: أن لله وجهاً حقيقياً يليق به موصوفاً بالجلال والإكرام.

قد دل على ثبوته لله الكتاب، والسنة.

فمن أدلة الكتاب قوله تعالى: ﴿وَيَقِي وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧].

ومن أدلة السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء المأثور: "وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك" (رحمته ﷺ ١).

فوجه الله تعالى من صفاته الذاتية الثابتة له حقيقة على الوجه اللائق به.

ولا يصح تحريف معناه إلى الثواب لوجوه منها:

أولاً - أنه خلاف ظاهر النص، وما كان مخالفاً لظاهر النص فإنه يحتاج إلى دليل، **ولا دليل على** ذلك.

ثانياً - أن هذا الوجه ورد في النصوص مضافاً إلى الله تعالى والمضاف إلى الله إما: أن يكون شيئاً قائماً بنفسه، وإما أن يكون

ﷺ

(١) غاية المرام في علم الكلام ص/٢٥٨

(رحمته الله) (١) - رواه النسائي في "الصغرى" (١٣٠٥) كتاب السهو، ٦٢ - باب نوع آخر. وصححه ابن حبان (٥٠٩ - الموارد) كتاب المواقيت، ٧٦ - باب الدعاء في الصلاة.

وصححه الألباني في تخريج "السنة" (٤٢٤). (١)

٢٣١. ٩٢ - "تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه، وهو غير المكون عندنا.

قال شارحها المحقق التفتازاني: التكوين هو المعنى المعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد والإحداث والاختراع ونحو ذلك، ويفسر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود صفة لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنه خالق للعالم مكون له، وامتناع إطلاق الاسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفا قائما به أزلية لوجوه:

(الأول) أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى.

(الثاني) أنه وصف ذاته في كلامه الأزلي بأنه الخالق، فلو لم يكن في الأزل خالقا للزم الكذب أو العدول إلى المجاز - أي الخالق في ما يستقبل، أو القادر على الخلق - من غير تعذر الحقيقة، على أنه لو جاز إطلاق الخالق عليه بمعنى القادر، لجاز إطلاق كل ما يقدر عليه من الأعراض.

(الثالث) أنه لو كان حادثا فإما بتكوين آخر فيلزم التسلسل وهو محال، ويلزم منه استحالة تكون (العالم) مع أنه مشاهد، وإما بدونه فيستغني الحادث عن المحدث والأحداث، وفيه تعطيل الصانع.

(الرابع) أنه لو حدث لحدث إما في ذاته تعالى؛ فيصير محلا للحوادث أو في غيره، كما ذهب إليه أبو الهذيل من أن تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالقا ومكونا لنفسه، ولا خفاء في استحالته. ومبنى هذه الأدلة على أن التكوين صفة حقيقية كالعلم والقدرة

قال: والمحققون من المتكلمين على أنه من الإضافات والاعتبارات العقلية، مثل كون الصانع تعالى وتقدس قبل كل شيء ومعه وبعده، ومذكورا بألسنتنا، ومعبودا لنا، ومميتا ومحيا ونحو ذلك.

قال: والحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتة والإحياء، وغير ذلك، **ولا دليل على** كونه صفة أخرى سوى القدرة والإرادة، (فإن القدرة) وإن كانت نسبتها إلى وجود المكون وعدمه على السواء، لكن مع انضمام الإرادة بتخصيص أحد الجانبين.

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص/٦٧

قال: ولما استدلل القائلون بحدوث التكوين بأنه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب، فلو كان قديما لزم قدم المكونات وهو محال.

أشار النسفي إلى الجواب بقوله وهو أي التكوين تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه، لا في الأزل بل لوقت وجوده على حسب علمه وإرادته، فالتكوين باق أزلا". (١)

٢٣٢. ٩٣- "الذنب أو غيره فيخلق الله فيه الألم واللذة إما بواسطة رد الحياة كما قاله بعض أرباب هذا القول أو بدون رد الحياة كما قاله آخرون منهم فهؤلاء عندهم لا عذاب في البرزخ إلا على الأجساد. ويقابله من يقول إن الروح لا تعاد إلى الجسد بوجه ولا تتصل به والعذاب والنعيم على الروح فقط. والصحيح خلاف هؤلاء وهؤلاء فالسنة الصحيحة المتواترة تبين أن العذاب على الروح والجسد مجتمعين ومتفرقين.

وأما قول من قال إن أرواح المؤمنين تجتمع بئر زمزم **فلا دليل على** هذا من كتاب ولا سنة يجب التسليم لها ولا قول صحابي يجب أن يوثق به. وأما قول من قال إن أرواح المؤمنين بالجابية وأرواح الكفار بئر برهوت بحضرموت فقال ابن حزم هذا من قول الرافضة، قال الإمام المحقق: وليس كما قال بل قاله جماعة من أهل السنة، قال الحافظ أبو عبد الله بن منده روي عن جماعة من الصحابة والتابعين أن أرواح المؤمنين بالجابية - ثم روى بسنده عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو أنه قال أرواح المؤمنين تجتمع بالجابية وأن أرواح الكفار تجتمع في سبخة بحضرموت يقال لها برهوت. ثم روى بسنده عن شهر بن حوشب أن كعبا رأى عبد الله بن عمرو وقد تكاب الناس عليه يسألونه فقال له رجل (٩) سله أين أرواح المؤمنين وأرواح الكفار؟ فسأله فقال: أرواح المؤمنين بالجابية وأرواح الكفار برهوت. قال ابن منده ورواه أبو داود وغيره.

ثم ساق بسنده عن أبي الطفيل عن علي قال: خير بئر في الأرض زمزم وشر بئر في الأرض برهوت، بئر في حضرموت وخير واد في الأرض وادي مكة والوادي الذي أهبط فيه آدم في الهند منه طيبكم، وشر واد في الأرض الأحقاف وهو في حضرموت ترده أرواح الكفار.

وروي عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهم قال أبغض بقعة في الأرض واد بحضرموت يقال له برهوت فيه أرواح الكفار وفيه بئر مأوها أسود كأنه قيح تأوي إليه الهوام. ثم ساق ابن منده من طريق ابن إسحاق القاضي حدثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان ثنا أبان بن تغلب قال قال رجل بت فيه - يعني وادي برهوت - فكأنما

(١) لوامع الأنوار البهية ٢٥٣/١

حشرت فيه أصوات الناس وهم يقولون يا دومة يا دومة، قال أبان فحدثنا رجل من أهل الكتاب أن". (١)

٢٣٣. ٩٤- "والسنة وإجماع سلف الأمة مع كونه من الممكنات التي أخبر بها الشارع.

وكل ما هو كذلك فهو ثابت والإخبار عنه مطابق.

والأصل فيما لا دليل على وجوبه ولا على امتناعه الإمكان كما يقول الحكماء والمتكلمون من أن كل ما قرع سمعك من الغرائب قدره في حيز الإمكان ما لم يردك عنه قائم البرهان.

فمن زعم عدم إعادة المعدم ألزم بالمبدأ، فإن المعاد مثل المبدأ بل هو عينه أو أيسر كما لا يخفى.

وتقدم أن الأنبياء تأتي بما تدركه العقول أو تتحير فيه ولا تأتي بما تحيله العقول أبدا، فتأتي بمحارات العقول لا بمحالات العقول، وإمكان المعاد لأنه إما إيجاد ما انعدم أو جمع ما تفرق أو حيي بعد ما أميت، وهذه كلها ممكنة لا إحالة في شيء من ذلك أصلا مع ما تواتر من أخبار الأنبياء والكتب السماوية ولا سيما في القرآن العظيم والذكر الحكيم ما لا مزيد عليه مثل: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ الْيَوْمِ نَبِيًّا﴾ [النحل: ٣٨] - ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَ﴾ [التغابن: ٧] - ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦] - ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] - ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يَعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١] - ﴿يَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عَظَامَهُ - بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نَسُوِيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٣ - ٤] - ﴿يَوْمَ تَشْهَقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سَرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤] - ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] - ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدَا عَلَيْنَا﴾ [الأنبياء: ١٠٤] - ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١] - ﴿وَيَحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ١٩] والآيات في ذلك كثيرة جدا.

وأما الأحاديث فكثيرة جدا ففي البخاري، ومسلم وغيرهما، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر يقول: "إنكم ملاقو الله حفاة عراة غرلا" زاد في رواية - مشاة - وفي رواية فيهما قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بموعظة فقال: "يا أيها الناس إنكم تحشرون إلى الله حفاة عراة غرلا" ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] (الحديث.

الغرل بضم الغين المعجمة وإسكان الراء جمع أغرل وهو الأكلف. ومثله في الصحيحين من «حديث عائشة

رضي الله عنها، قالت فقلت: الرجال والنساء جميعا ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: " الأمر أشد من أن يهتمهم ذلك» وروي نحوه من حديث أم سلمة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند صحيح وفيه فقالت أم سلمة رضي الله عنها: «فقلت يا رسول الله واسوأته، ينظر بعضنا". (١)

٢٣٤. ٩٥- قال من الروافض بجوازها تقية، وإنما اختلفوا في جواز وقوع الصغيرة سهوا فمنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني والقاضي عياض، واختاره تقي الدين السبكي قال: وهو الذي ندين الله به وأجازه كثير من المتكلمين، قال القاضي عياض: أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، قال: وقد ذهب بعضهم إلى عصمته من مواجهة المكروه قصدا. انتهى.

وقال العلامة السعد التفتازاني: وفي عصمتهم من سائر الذنوب تفصيل، وهو أنهم معصومون عن الكفر، قبل الوحي وبعده بالإجماع، وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافا للحشوية، وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل، وأما سهوا فجوز الأكثرون، قال: وأما الصغائر فتجوز عمدا عند الجمهور خلافا للجبائي وأتباعه، وتجوز سهوا بالاتفاق إلا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة والتطيف بحبة، لكن المحققين شرطوا أن ينهوا عنه فينتهوا منه، هذا كله بعد الوحي. قال: وأما قبله **فلا دليل على** امتناع صدور الكبيرة، وذهب المعتزلة إلى امتناعها، لأنها توجب النفرة المانعة من اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة، قال السعد: والحق منع ما يوجب النفرة كعهر الأمهات والفجور والصغائر الدالة على الخسة، ومنع الشيعة صدور الصغيرة والكبيرة منهم قبل الوحي وبعده ولكنهم جوزوا إظهار الكفر تقية. انتهى.

(تنبيه (لم يكن نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - قبل البعثة على دين قومه، بل ولد مسلما مؤمنا كما قال ابن عقيل وغيره، قال في نهاية المبتدئين: قال ابن عقيل: لم يكن - صلى الله عليه وسلم - على دين سوى الإسلام، ولا كان على دين قومه قط، بل ولد نبينا مؤمنا صالحا على ما كتبه الله وعلمه من حاله. انتهى.

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه لطائف المعارف: وقد استدلل الإمام أحمد - رضي الله عنه - بحديث العرباض بن سارية السلمي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " «إني عند الله في أم الكتاب لخاتم النبيين وإن آدم - عليه السلام - لمنجدل في طينته» " - رواه الإمام أحمد وروى معناه من

(١) لوامع الأنوار البهية ١٥٩/٢

حديث أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه -". (١)

٢٣٥. ٩٦-٦٩ - ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم (ﷺ) (٢)

ﷺ

(ﷺ) قلت: والدليل على ذلك جريان عمل الصحابة عليه على ما تراه مبينا في "الشرح" وكفى بهم حجة ومعهم مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الأئمة: "يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطئوا فلكم وعليهم" أخرجه البخاري وأحمد وأبو يعلى. وفي الصلاة على من مات منهم أدلة أخرى تراها في "أحكام الجنائز" (ص ٧٩) وأما حديث "صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر..." فهو ضعيف الإسناد كما أشرت إليه في "الشرح" وبينته في "ضعيف أبي داود" (٩٧) (١) و "الإرواء" (٥٢٠) (١١) **ولا دليل على** عدم صحة الصلاة وراء الفاسق وحديث "اجعلوا أئمتكم خياركم" إسناده ضعيف جدا كما حققته في "الضعيفة" (١٨٢٢) ولو صح فلا دليل فيه إلا على وجوب جعل الأئمة من الأخيار وهذا شيء وبطلان الصلاة وراء الفسق شيء آخر لا سيما إذا كان مفروضا من الحاكم. نعم لو صح حديث "... ولا يؤم فاجر مؤمنا..." لكان ظاهر الدلالة على بطلان إمامته ولكنه لا يصح أيضا من قبل إسناده كما بينته في أول "الجمعة" من "الإرواء" [رقم ٥٩١]

(١) انظره في "ضعيف سنن أبي داود" برقم ١٢٠ و ٥٤٥، طبع المكتب الإسلامي

(١١) الصواب برقم ٥٢٧". (٢)

٢٣٦. ٩٧- "فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء أقض عني الدين وأغني من الفقر" رواه مسلم وقوله لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر: أيها الناس أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنما تدعون سميعا قريبا إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته" متفق عليه وفي الحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. وقال النبي صلى الله عليه وسلم راويا عن ربه تبارك وتعالى: "من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا ومن تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا الحديث.

(١) لوامع الأنوار البهية ٣٠٥/٢

(٢) متن الطحاوية بتعليق الألباني ص/٦٧

س ١٣٧ - اذكر بعض ما تفهمه من هذه الآيات والأحاديث الدالة على المعية والقرب؟

ج- يؤخذ منها **أولا دليل على** علو الله على خلقه وإثبات صفة الخلق وإثبات قدرة الله والاستدلال بهذه المخلوقات على وجود الله وإثبات الأفعال الاختيارية اللازمة وإرشاد الخلق إلى التأي في الأمور والصبر فيها وأن الخالق غير المخلوق ومباينة الله لخلقه وإثبات صفة الاستواء وصفة العلم والرد على من زعم قدم هذه المخلوقات وإثبات صفة المعية وإثبات صفة البصر والجزاء على الأعمال وإثبات صفة السمع والحث على الصبر الذي هو حبس النفس على ما تكره تقربا إلى الله وأنواعه ثلاثة: صبر على طاعة الله وصبر عن معاصي الله وصبر على أقدار الله المؤلمة، وفيها الحث على التقوى التي هي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه والحث على الإحسان في معاملة الله وفي معاملة خلقه وفي الحديث دليل على تفاضل الإيمان وأن أعمال القلوب داخلية في مسمى الإيمان وفيه فضل". (١)

٢٣٧. ٩٨- "وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة (ﷺ) في تكلف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دل العقل أيضا على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه **لا دليل على** اختصاص تلك البدع بالعقائد.

وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا، وهم: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة.

فإن كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أراد بتفريق أمته أصول [البدع] التي تجري مجرى الأجناس للأنواع، والمعاهد للفروع لعلمهم . والعلم عند الله . ما بلغن هذا العدد إلى الآن، غير أن الزمان باق والتكليف قائم والخطرات متوقعة، وهل قرن أو عصر يخلو إلا وتحدث فيه البدع؟

وإن كان أراد بالتفريق كل بدعة حدثت في دين الإسلام مما لا يلائم أصول الإسلام ولا تقبلها قواعده من غير التفات إلى التقسيم الذي ذكرنا كانت البدع أنواعا لأجناس، أو كانت متغايرة الأصول والمباني. فهذا هو الذي أراده عليه الصلاة والسلام . والعلم عند الله . فقد وجد من ذلك عدد أكثر من اثنتين وسبعين.

المسألة السابعة

(١) مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ص/ ٨٩

أنه لما تبين أنهم لا يتعينون فلهم خواص وعلامات يعرفون بها، وهي على قسمين: علامات إجمالية، وعلامات تفصيلية.

ﷺ

(ﷺ ١) المنة: القوة والقدرة. (١).

٢٣٨. ٩٩- "وعن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله "ع" يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (يا سلمان: لو عرض علمك على مقداد لكفر، يا مقداد: لو عرض علمك على سلمان لكفر) (ﷺ ١) .

ثم إن هذه الروايات التي تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالي الفريد ولا تستثني منه سوى ثلاثة أو أربعة أو سبعة على الأكثر - هذه الروايات ليس فيها لأهل البيت ذكر، فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة من قرابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وزوجاته أمهات المؤمنين ومن غيرهم، فهي تتناول الصحب والآل مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فهل هذا **إلا دليل على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله؟**

فعلي، والحسن، والحسين، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العباس وآل علي وزوجاته - صلى الله عليه وسلم - أمهات المؤمنين ليس لهم ذكر في هذه الروايات، إلا أن هناك رواية عندهم تذكر عليا وتنسى الباقيين، فعن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر "ع" قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله لما قبض صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي والمقداد، وسلمان، وأبو ذر. فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة) (ﷺ ٢) .

أما نصوصهم التي تتناول كبار الصحابة وخيارهم على وجه التعيين فهي كثيرة، ولخير هذه الأمة بعد نبيها - كما شهد بذلك أخوهم

ﷺ

(ﷺ ١) المصدر السابق: ص ١١.

(ﷺ ٢) انظر: «تفسير العياشي»: (١/١٩٩)، «البرهان»: (١/٣١٩)، «الصافي»: (١/٣٠٥).".

٢٣٩. ١٠٠- "يتخلص الشيعة من هذا "الأسر" إلا بتحطيم أسطورة التقية، ورفض ما يقوله رؤوس الضلال كالكليني وغيره ممن وضع أصول الغلو أو تلقاها عن الغلاة فأصبحت من مبادئ التشيع، وإذا كان آل كاشف الغطا اكتفى بذلك الكلام العام ولم يقل رأيهِ صراحة في روايتهم التي تدعي نزول تلك الكتب على الأئمة؛ فإن لشيخهم عبد الحسين الموسوي جواباً على سؤال موجه من شيخ سني - كما يدعي هذا الرفض - وتعرض هذا الموسوي لمصحف فاطمة وقال: (بعد فراغ علي من جمع القرآن - بعد وفاة النبي - ألف لسيده نساء العالمين كتاباً كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمن أمثالا وعبرا وأخبارا ونوادير توجب لها العزاء عند فقد سيد الأنبياء أبيها) (عجل الله فرجه) (١) .

هذا هو تفسير شيخهم "عبد الحسين" لمسألة "مصحف فاطمة"، ولم يشر عبد الحسين إلى ما يدل عليه من كتب الشيعة، وما في كتب الحديث عند الشيعة لا يتفق بحال وهذا التفسير؛ فما جاء في «الوافي» و «الكافي» ، و «دلائل الإمامة» ، و «الاحتجاج» وغيرها من كتب الشيعة نصوص صريحة على أن ما في كتاب مصحف فاطمة هو وحي إلهي نزل به ثلاثة من الملائكة، أو كتبه علي من إملاء الملك على خلاف في الروايات عندهم، والملاحظ أن جواب عبد الحسين عن مصحف فاطمة كان موجهاً لشيخ سني، فيكون عبد الحسين قد كمال للشيخ من جراب التقية - كما هي عقيدة الشيعة في هذا الموضوع - إذ لا دليل على جواب هذا الشيعي من كلام معصوميه، والحجة عندهم في كلام المعصومين، فنحن لا نجد في

عجل الله فرجه

(عجل الله فرجه) (١) عبد الحسين الموسوي: «المراجعات» : ص ٣٣٦. (٢)

٢٤٠. ١٠١- "وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به» (عجل الله فرجه) (١) أو ولد صالح يدعو له (عجل الله فرجه) (٢) وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «نسمة المؤمن طائر يعلق بشجر الجنة» (عجل الله فرجه) (٣) .
وأما حياته في قبره: فنعم -صلى الله عليه وسلم- (عجل الله فرجه) (٤) ولكن الشأن في معرفة حقيقة هذه الحياة والفرق بينها وبين الحياة الدنيوية.

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ٣٦٥/١

(٢) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ٥٨/٢

وأما سماع النداء بالأذان والإقامة من القبر الشريف: فالأمر أجل من ذلك وأرفع، وقد سمعت القراءة من كثير من الأموات من سائر المؤمنين فكيف بسيد المرسلين؟ .

وأما صلاة موسى في قبره: فإن صح الحديث بها، فليس فيها حجة، **ولا دليل على** أن أحدا منهم يقصد للدعاء والشفاعة، والحديث فيه مقال؟ ولذلك قال صاحب (رحمته الله) [الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية] (رحمته الله) .

في النفس منه حسيلة: هل قاله؟ ... والحق ما قد قال ذو الفرقان
وأما ما ذكر ابن القيم رحمه الله في كتاب [الروح] : فليس فيه أن الأرواح تفعل، وتهزم الجيوش، أو تنصر على الأعداء، كما زعمه هذا الضال

رحمته الله

(رحمته الله) (١) في (ق) و (م) زيادة: "من بعده".

(رحمته الله) (٢) تقدم تخريجه، انظر: ص (٤٠١) ، هامش ٢ .

(رحمته الله) (٣) تقدم تخريجه، انظر: ص (٣٢٧) ، هامش ٢ .

(رحمته الله) (٤) " صلى الله عليه وسلم " ساقط من (ق) و (م) و (المطبوعة) .

(رحمته الله) (٥) في (ق) : "أصحاب "، وفي (م) و (المطبوعة) : (ابن القيم في) .

(رحمته الله) (٦) ساقطة من (ق) و (م) . (١)

٢٤١ . ١٠٢ - "بقاعدة الملازمة، بمعنى أن العقل يحكم بوجود ملازمة بين الحكم على شيء والحكم على مقدمته، فإذا علمنا أن الشارع قد حكم على ذى المقدمة بالوجوب فقد علمنا بحكمه على المقدمة كذلك، وعندها تكون من صغريات حكم العقل وليست أصلا برأسه، وإما أن يستفاد من طريق الملازمة اللفظية، أي من الدلالة الالتزامية لأدلة الأحكام، كما هو مبنى فريق بدعوى أن اللفظ الدال على وجوب الصلاة هو بنفسه يدل على لازمه وهو وجوب مقدماتها، وعليها يكون وجوب المقدمات مدلولاً للسنة، فتكون المسألة من صغريات دليل السنة " (رحمته الله) (١) .

ويدخل تحت هذا الأصل كذلك الاستصحاب، ويعللون هذا بقولهم: "وجود الشيء في الحال يقتضي ظن وجوده في الاستقبال لقضاء العقل بذلك في أكثر الوقائع، ولأن الأحكام الشرعية مبنية عليه لأن الدليل إنما

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام ٤٥١/٣

يتم لو لم يتطرق إليه المعارض من نسخ وغيره، وإنما يعلم نفي المعارض بالاستصحاب " (رحمته الله ٢) .
أما القياس فقد رفضوا الأخذ به إلا ما كان منصوص العلة، وهم لا يرونه قياسا وإنما يرون ذلك من دليل العقل لحكمه بوجوب وجود الشيء عند وجود علته، وما عدا ذلك من قياس الشبه وأمثاله فلا يعتبرونه من حكم العقل، ويرون أنه **لا دليل على** الأخذ به، وأن روايات أئمتهم كثيرة في المنع عنه. (رحمته الله ٣)
وهناك قسم آخر اعتبره بعضهم من دليل العقل وهو ما يتوقف فيه على الخطاب وهو ثلاثة: فحوى الخطاب ولحن الخطاب ودليل الخطاب (رحمته الله ٤) (رحمته الله ٥)

رحمته الله

(رحمته الله ١) الأصول العامة للفقهاء المقارن ص ٤١٥ .
(رحمته الله ٢) تهذيب الوصول ص ١٠٥ .
(رحمته الله ٣) انظر: الحقائق في الجوامع والفوارق ج ١ ص ٧٩، وانظر مناقشة الشيخ أبوزهرة لأدلتهم في كتابه الإمام الصادق ص ٥١٥ وما بعدها.
(رحمته الله ٤) انظر المعبر ص ٦، وأصول الفقه للمظفر ١٠٩/٣ .
ولحن الخطاب: هو أن تدل قرينة عقلية على حذف لفظ.
وفحوى الخطاب: يعنون به مفهوم الموافقة.*
*ودليل الخطاب: يراد به مفهوم المخالفة.
وهذه كلها تدخل في حجية الظهور، ولا علاقة لها بدليل العقل المقابل للكتاب والسنة.
(رحمته الله ٥). (١)

٢٤٢ . ١٠٣ - "سؤر الناصب من المسلمين أشد كراهية من سؤر اليهودي والنصراني والمشرک وكل من خالف الإسلام.
وهناك روايات أخرى عن الإمام الصادق تفيد طهارة أهل الكتاب، فقد سئل عن مؤكلة اليهود والنصارى؟ قال: لا بأس إذا كان من طعامك. وعن زكريا بن إبراهيم أنه قال: كنت نصرانيا، فأسلمت فقلت للإمام الصادق: إن أهل بيتي على دين النصرانية، فأكون معهم في بيت واحد، وأكل من آيتهم. فقال لي: أيأكلون لحم الخنزير؟ قلت لا. قال: لا بأس.

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/٨٩٣

وقيل للإمام الرضا حفيد الإمام الصادق: الجارية النصرانية تخدمك وأنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة. قال: لا بأس، تغسل يدها. إلى غير ذلك من الروايات (رحمته الله ١) .

رحمته الله

(رحمته الله ١) انظر فقه الإمام جعفر الصادق للشيخ محمد جواد مغنية ص ٣١-٣٣، وقد ذكر الروايات السابقة، وقال بأن القول بالطهارة ذهب إليه بعض من تقدم وجماعة ممن تأخر منهم صاحب المدارك والسبزواري، وآخرون متسترون. وقال " أحدث القول بنجاسة أهل الكتاب مشكلة اجتماعية للشيعية، حيث أوجد هوة سحيقة عميقة بينهم وبين غيرهم، وأوقعهم في ضيق وشدة، خاصة إذا سافروا إلى بلد مسيحي كالغرب، أو كان فيه مسيحيون كلبنان، وبوجه أخص في هذا العصر الذي أصبحت فيه الكرة الأرضية كالبیت الواحد، تسكنه الأسرة البشرية جمعاء. وليس من شك أن القول بالطهارة يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية السهلة السمحة، وأن القائل بها لا يحتاج إلى دليل، لأنها وفق الأصل الشرعي والعقلي والعرفي والطبيعي، أما القائل بالنجاسة فعليه الإثبات ". وناقش أدلة القائلين بالنجاسة، ونقضها، وعقب بقوله: " وعليه **فلا دليل على** النجاسة من نص، ولا إجماع، ولا عقل. ومازلت أذكر أن الأستاذ قال في الدرس ما نصه بالحرف: (إن أهل الكتاب طاهرون علميا. أي نظريا. نجسون عمليا) ، وأنى أجبت بالحرف أيضا: (هذا اعتراف صريح بأن الحكم بالنجاسة عمل بلا علم) ، فضحك الأستاذ ورفاق الصف، وانتهي كل شيء. وقد عاصرت ثلاثة مراجع كبار من أهل الفتيا والتقليد، الأول كان في النجف الأشراف، وهو الشيخ محمد رضا آل يس، والثاني في قم، وهو السيد صدر الدين الصدر، والثالث في لبنان، وهو السيد محسن الأمين، وقد أفتوا جميعا بالطهارة، وأسروا بذلك إلى من يثقون به، ولم يعلنوا خوفا من المهوشين، على أن يس كان أجراً الجميع* *وأنا على يقين بأن كثيرا من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجهل، والله أحق أن يخشوه ".

وقد سألت السيد كاظم الكفائي عما سبق، فقال - دون أن يكتب - بأن الإمام الغطاء أفتى بالطهارة لخاصته. فقلت له: ولم لم يعلن ذلك؟ فقال: إن عقول العامة لا تحتمله !

وهكذا يضيع العلم، ويفترى على الإسلام، لأن أناسا ائتمنوا على العلم فضيعوه وزيفوه، لأنهم يخشون الناس ولا يخشون الله. وإذا كان الشيخ مغنية قد كتب ما كتب فإنها جرأة في الحق، ساعد عليها وجوده ببلبنان، وهذا بالنسبة لأهل الكتاب - الذين قيل في حقهم في القرآن الكريم ما قيل وبالذات اليهود - فما بالناس بالمسلمين

الموحدين الأتقياء البررة؟". (١)

٢٤٣. ١٠٤- "وعقب على الرواية المنسوبة للصادق " ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت . . . إلخ " قال: وحيث إن هذا المعنى موجود في أغلب المخالفين فلا محالة لا يكون النصب بهذا المعنى محكوماً بالنجاسة، وإنما يكون الموجب للنجاسة من يكون معلنا بالعداوة، وهم قليلون في كل عصر، ومعروفون بالنصب عند الشيعة، **ولا دليل على** مساورة الشيعة أو أئمتهم معهم، بل الأمر كان على العكس، فلقد كان معاوية من الناصبين ومن الذين يضمرون الشرك بالله تعالى . . . وقد نقل أن ابن خلدون كان ناصباً (رحمته الله) . هذه آراء متباينة، وأقوال متضاربة، ولا غرو، فهي مبنية على غير أساس من الشريعة أو العقل، وما ينسبونه لأئمتهم في هذا كذب وبهتان.

وإذا كان لمثل هذه الآراء المنحرفة متنفس بين الشيعة وهم منعزلون عن سائر الأمة الإسلامية، فالواجب أن يقضى عليها الآن وهم يحاولون أن يجعلوا من طائفهم مذهباً خامساً، فأولى بهم أن يطهروا أنفسهم أولاً من هذه الأدران قبل أن يلتصقوا بجسم الأمة الإسلامية. وأكرر هنا ما قاله محمد جواد مغنية، وهو يبين طهارة أهل الكتاب: " وأنا على يقين بأن كثيراً من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجاهل والله أحق أن يخشوه "

رحمته الله

(رحمته الله) (١) انظر دليل العروة الوثقى ١/٤٤٦-٤٦٨، ولا أدري كيف حكم على معاوية بأنه يضرر الشرك؟! وكيف يصل بهم التعصب والجاهل والحق إلى الحكم بنجاسة رائد من روادنا كابن خلدون؟

راجع كتاب تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان للمحدث أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ملحق بكتاب الصواعق المحرقة للمؤلف) وراجع أيضاً كتاب عبد الرحمن بن خلدون للدكتور على عبد الواحد وافي، وقرأ فيه: إسفاف خصومه في حملاتهم عليه، وآراء المنصفين من معاصريه في حقه ص ١٢٦ وما بعدها. وهذا مع بعده عن الإسلام قول المعتدلين نسيباً، أما روايات الكتب المعتمدة عندهم تؤيد الغلاة الضالين الزنادقة الذين اتبعوا ابن سبأ اللعين". (٢)

(١) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع ص/٩٠٠

(٢) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع ص/٩٠٤

٢٤٤. ١٠٥- "وأعجب ما قيل في هذه الرواية هو جواز حملها على التقية (ﷺ) ١ .

فذلك الذى استعان بغيره في الوضوء بصب الماء خوفا وتقية من جمهور المسلمين، الذين يجيزون ذلك مع القول بالكراهة عند كثير منهم، ولم يوجبه أحد على الإطلاق، أفلا خافهم فغسل رجله بدلا من مسحهما مخالفا بذلك ما أجمعوا عليه؟
علما بأن الشيعة يجيزون غسل الرجلين تقية.

فلا دليل على التفرقة بين الاستعانة والتولية، وجعل الصب على الأعضاء تولية تحرم اختيارا.

حادي عشر: غسل مخرج البول

اتفق الشيعة مع المذاهب الأربعة في وجوب الماء لغسل موضع الغائط إذا تعدى المخرج، ونظر أصحاب المذاهب الأربعة أيضا إلى تعدى المخرج في البول، فأوجبوا الماء حينئذ فقط كالغائط (ﷺ) ٢ .
أما الشيعة فقد فرقوا بين البول والغائط ورأوا وجوب الماء لغسل مخرج البول عموما.
ولم يثبت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - من طريقى السنة والشيعة . أنه أوجب الماء، ولكنهم استدلوا بروايات عن الأئمة مثل ما رواه عن الإمام الباقر: " لا صلاة إلا بطهور، ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار. بذلك جرت السنة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأما البول فإنه لا بد من غسله " (ﷺ) ٣ .
فإذا كانت السنة جرت بإجزاء الأحجار، فمن أين استمدوا الحكم الآخر؟

ﷺ

(ﷺ) ١ انظر: الوسائل ٧٧/٢.

(ﷺ) ٢ انظر: حاشية ابن عابدين ٣٥٠/١، وحاشيتى القليوبي وعميرة ٤٣/١، وحاشية الدسوقي ١١٢/١، والمغنى ١ / ١٥٣.

(ﷺ) ٣ الاستبصار ج ١ ص ٥٥. (١)

٢٤٥. ١٠٦- "ونجد في القرآن الكريم ما يؤيد ما ذهب إليه السنة، قال تعالى: في سورة النحل (آية

٨٠): "والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين".

رأى الشيعة أن في هذه الآية الكريمة دلالة على جواز اتخاذ الفرش والآلات من جلود الأنعام وأصوافها

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/٩٤٣

وأشعارها، وجواز الصلاة عليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود على شيء من ذلك، بل إما على الأرض، أو ما ينبت فيها غير مأكول ولا ملبوس (رَحِمَهُ اللهُ) (١) .

وقد رأينا **ألا دليل على** عدم جواز السجود على شيء من ذلك، بل ما روى عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - يتمشى مع مدلول هذه الآية الكريمة، فلا مناص إذن من رفض رواياتهم عن أئمتهم التي تعارض الكتاب والسنة.

وأما تفضيل الشيعة السجود على التربة الحسينية، فيقول في ذلك أحد أعلامهم: " ولعل السر في التزام الشيعة الإمامية السجود على التربة الحسينية مضافا إلى ما ورد في فضلها من الأخبار، ومضافا إلى أنها أسلم من حيث النظافة والنزاهة من السجود على سائر الأرض، وما يطرح عليها من الفرش والبوارى والحصر الملوثة، والمملوءة غالبا من الغبار والمكروبات الكامنة فيها، مضافا إلى كل ذلك، لعل من جملة الأغراض العالية، والمقاصد السامية، أن يتذكر المصلى حين يضع جبهته على تلك التربة تضحية ذلك الإمام نفسه وآل بيته، والصفوة من أصحابه في سبيل العقيدة والمبدأ، وتحطم هياكل الجور والفساد والظلم والاستبداد. ولما كان السجود أعظم أركان الصلاة، وفي الحديث (أقرب ما يكون العبد إلى ربه حال سجوده) ، فناسب أن يتذكر بوضع جبهته على تلك التربة الزاكية،

رَحِمَهُ اللهُ

(رَحِمَهُ اللهُ) (١) انظر: كنز العرفان ص ٤٦. " (١)

٢٤٦. ١٠٧- "عن بصري، اللهم فشفعه في" قال: فرجع وقد كشف الله بصره ١. وقال يحمد رحمه الله تعالى في مسنده: حدثنا روح حدثنا شعبة عن عمير بن يزيد الخطمي المدني قال: سمعت عمارة بن خزيمة بن ثابت يحدث عن عثمان بن حنيف أن رجلا ضريرا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله ادع الله أن يعافيني فقال: "إن شئت أخرت ذلك فهو أفضل لآخرتك، وإن شئت دعوت لك" قال: بل ادع الله لي. فأمره أن يتوضأ وأن يدعو بهذا الدعاء: "اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضى لي، اللهم فشفعني فيه وشفعه في" ٢. قلت: عمير بن يزيد الخطمي هذا هو أبو جعفر الذي فرق الترمذي بينه وبين أبي جعفر المذكور في روايته، وقد قلنا: الظاهر أنه هو الرازي التيمي وكلاهما شيخ لشعبة وكلاهما صدوق، فيحتمل أن كلا منهما سمعه من عمارة وسمعه شعبة من كليهما،

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص/٩٨٦

وحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا، فرواه عثمان بن عمر عن شعبة عن أبي جعفر الرازي التيمي وسمعه روح منه عن الخطمي، فحدث به كذلك والله - عز وجل - أعلم^٣. والمقصود أن هذا الحديث إن جزمنا بصحته فليس فيه لهم حجة **ولا دليل على** ما انتحلوه بأفكارهم الخاطئة، فإن هذا الأعمى إنما سأل من النبي - صلى الله عليه وسلم - الدعاء له بكشف بصره، وهو حي حاضر قادر على ما سألته منه وهو الدعاء، وهو يؤمن على ذلك ويقول: "اللهم شفعه في" فسأل من النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء وسأل قبول دعائه من الله عز وجل؛ لعلمهم التام بالإيمان بالله عز وجل وأنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، وبهذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو الله تعالى، فاجتمع الدعاء من الجهتين. وهكذا كان الصحابة - رضي الله عنهم - كثيرا ما كانوا يسألون من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو لهم بالنصر وأن يستسقي لهم إذا أجذبوا، وبتكثير الطعام كما سألته منه عمر رضي الله عنه في غزوة

-
- ١ النسائي في عمل اليوم والليلة "ح ٦٦٠" والحاكم "١ / ٥٢٦" وقال: على شرط البخاري، وأقره الذهبي.
 - ٢ أحمد "٤ / ١٣٨" وسنده صحيح وليس فيه "السند" الخطمي بل المدني فقط، وقد ذكرها الطبراني في الكبير "ح ٨٣١١" "أي: الخطمي المدني".
 - ٣ هذا لا يضر الحديث شيئا إن ثبت، وقد قدمنا أنه الخطمي فقط. (١)

٢٤٧. ١٠٨ - "التاسع: النبوات:

يختلف مذهب الأشاعرة عن مذهب أهل السنة والجماعة في النبوات اختلافا بعيدا، فهم يقررون أن إرسال الرسل راجع للمشيئة المحضة - كما في الفقرة السابقة - ثم يقررون أنه **لا دليل على** صدق النبي صلى الله عليه وسلم إلا المعجزة، ثم يقررون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدي، قالوا: ولو ادعى الساحر أو الكاهن النبوة لسلبه الله معرفة السحر رأسا وإلا كان هذا إضلالا من الله وهو يمتنع عليه الإضلال ... إلى آخر ما يقررونه مما يخالف المنقول والمعقول، ولضعف مذهبهم في النبوات مع كونها من أخطر أبواب العقيدة إذ كل أمورنا متوقفة على ثبوت النبوة أغروا أعداء الإسلام بالنيل منه واستطال عليهم الفلاسفة والملاحدة.

والصوفية منهم كالغزالي يفسرون الوحي تفسيراً قرمطياً فيقولون: "هو انتقاش العلم الفاضل من العقل الكلي

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول ٥٢١/٢

في العقل الجزئي" ١.

أما في موضوع العصمة فينكرون صدور الذنب عن الأنبياء ويؤولون الآيات والأحاديث الكثيرة تأويلا متعسفا متكلفا كالحال في تأويلات الصفات ٢.

العاشر: التحسين والتقييح:

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون: مرد ذلك إلى الشرع وحده، وهذا رد فعل مغال لقول البراهمة والمعتزلة: إن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبح، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم: إن الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فإلغاء دور العقل بالمرّة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلاً، ومثلوا لذلك بذبح الحيوان فإنه إيلاّم له بلا ذنب وهو قبيح في العقل ومع ذلك أباحه الشرع، وهذا في الحقيقة هو قول البراهمة الذين يحرّمون أكل الحيوان، فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام. كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه ٣.

١ انظر الإرشاد: ٣٠٦، ٣٥٦، نهاية الإقدام: ٤٦١، أصول الدين: ١٧٦، المواقف: ٣٥٩ - ٣٦١، غاية المرام: ٣١٨، الرسالة اللدنية: ١: ١١٨، ١١٤ (من مجموعة القصور العوالي).

٢ نهاية الإقدام: ٣٧٠، شرح الكبري: ٤٢٩، غاية المرام: ٢٣٤. المواقف ٣٢٣، مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨ - ٤٣٦، التسعينية: ٢٤٧.

٣ نهاية الإقدام: ٣٧٠، شرح الكبري: ٤٢٩، غاية المرام: ٢٣٤. المواقف ٣٢٣، مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨ - ٤٣٦، التسعينية: ٢٤٧. (١)

٢٤٨. ١٠٩- "وهي: سفر التكوين؛ وفيه الكلام عن بدء الخليقة، وأخبار بعض الأنبياء، وسفر

الخروج، وسفر اللاويين أو الأخبار، وسفر العدد، وسفر تثنية الاشتراع، ويقال: التثنية فقط ... " ١. ويقرر الشيخ رشيد أن التوراة الحالية تشهد بما قرره القرآن من وقوع التحريف فيها، ويستدل على ذلك بأدلة منها:

(١) منهج الأشاعرة في العقيدة ص/ ٨٥

أولاً: أنه لم يَقم دليل على أن موسى هو الذي كتب هذه التوراة، بل قام الدليل عند الباحثين من الأوروبيين على أنها كتبت بعده بمئات السنين. قال الشيخ رشيد: "ولا تعرف اللغة التي كتبت بها التوراة أول مرة، ولا دليل على أن موسى عليه السلام كان يعرف اللغة العبرانية وإنما كانت لغته مصرية، فأين التوراة التي كتبها بتلك اللغة ومن ترجمها عنه؟" ٢.

والحق ما قاله الشيخ رشيد، فمن المعقول جداً أن تكون التوراة التي نزلت على موسى المصري هي بلسان قومه كما قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ ٣ وإلا فكيف يخاطب موسى فرعون والمصريين بلغة عبرانية لا يفهمونها، والأقرب أن موسى كان هو وقومه من بني إسرائيل يتكلمون المصرية القديمة، من أن يتكلم المصريون، الذين كانوا يعدون بني إسرائيل عبيدا لهم، لغة هؤلاء العبيد. إلا أنني لم أجد أحداً أشار إلى هذه الملاحظة غير رشيد رضا، والجميع يقولون إن التوراة دونت باللغة العبرية لغة إسرائيل ٤. ثانياً: أن النسخة التي كتبها موسى فقدت، وكان عندهم قراطيس

١ المصدر نفسه والصفحة.

٢ تفسير المنار (٣/ ٢٦٦)

٣ سورة إبراهيم، الآية (٤)، وانظر: ابن كثير: التفسير (٢/ ٥٠٤)

٤ انظر: صابر طعيمة: التراث الإسرائيلي ط. دار الجيل، بيروت، ١٣٩٩هـ (ص: ٣٢٨) وما بعدها. ومحمد علي البار: المدخل لدراسة التوراة ط. دار القلم دمشق، الأولى، ١٤١٠هـ (ص: ١٢٦)، ود. يحيى ربيع: الكتب المقدسة (ص: ١٠٢) ط. دار الوفاء، الأولى، ١٤١٥هـ. (١)

٢٤٩. ١١٠- "والثالث: الخبر، والخبر يتناول الكليات والمعينات والشاهد والغائب، فهو أعم وأشمل، لكن الحس والعيان أتم واكمل (ﷺ) .

ويوسع شيخ الإسلام- في مناسبات مختلفة- الكلام حول هذه الأدلة، ولكنه يركز على مسألة تنوع الأدلة، كما يركز على دليل الخبر الصادق، ولذلك يقول عن أهل الكلام: (إنهم قد سلموا أنه يعلم بالسمع أمور، كما يذكرونه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام: منها ما لا يعلم إلا بالعقل، ونها ما لا يعلم إلا بالسمع، ومنها ما لا يعلم بالسمع والعقل، وهذا التقسيم حق في الجملة، فإن من الأمور الغائبة عن حس الإنسان ما لا

(١) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة ص/ ٦٦٦

يمكن معرفته بالعقل، بل لا يعرف إلا بالخبر " ثم بين طرق العلم فيقول: " وطرق العلم ثلاثة: الحس، والعقل، والمركب منهما كالخبر " (رحمته الله ٢) ويوضح النقطة الأخيرة في مكان آخر فيقول: " إن الخبر أيضا لا يفيد إلا مع الحس أو العقل، فإن الخبر عنه إن كان قد شوهد، كان قد علم بالحس، وإن لم يكن شوهد فلا بد أن يكون شوهد ما يشبهه من بعض الوجوه، وإلا لم يعلم بالخبر شيء، فلا يفيد الخبر إلا بعد الحس والعقل، فكما أن العقل بعد الحس فالخبر بعد العقل والحس، فالإخبار يتضمن هذا وهذا " (رحمته الله ٣) .

وليس الحس وحده تعلم به الأمور إذ هناك المجريات والمتواترات، ويرى شيخ الإسلام أن هذه الأدلة توصل إلى اليقين، ولكن الخطأ الذي وقع فيه الفلاسفة وأهل المنطق أنهم جعلوا ما علم بالحس يمكن أن يستنبط منه قضية كلية عامة، يبنى عليها القانون المنطقي، يقول شيخ الإسلام عنهم: " إنهم كما حصروا اليقين في الصورة القياسية حصروه في المادة التي ذكروها من القضايا الحسية، والأوليات والمتواترات والمجربات أو الحدسيات، ومعلوم أنه **لا دليل على** نفي ما سوى هذه القضايا.... ثم مع ذلك إنما اعتبروا في الحسيات والعقليات وغيرهم

رحمته الله

(رحمته الله ١) درء التعارض (٣٢٤/٧) ، وانظر: الاستقامة (٢٩/١) ، والرد على المنطقيين (ص: ٣٦٤، ٤٧٣) ، ونقض أساس التقديس المطبوع (٥٣٩/٢) .
(رحمته الله ٢) درء التعارض (١٧٨/١) .
(رحمته الله ٣) نفسه (٣٢٥/٧) . (١)

٢٥٠. ١١١- "حول دليل حدوث العالم: " هذا مما نستخير الله فيه " (رحمته الله ١) ، وقال: " هذا سؤال صعب وهو ما نستخير الله فيه " (رحمته الله ٢) ، وقال: " الحيلة ترك الحيلة " (رحمته الله ٣) ، وفي نهاية العقول ذكر إشكالات حول منع حلول الحوادث (رحمته الله ٤) ، وتوقف في مسألة الجوهر الفرد (رحمته الله ٥) ، بل توقف في كتابه المباحث المشرقية حول مسألة فلسفية (رحمته الله ٦) .

ب - أما تناقضه فكثير، فمثلا في أساس التقديس قال بتمائل الأجسام (رحمته الله ٧) ، محتجا به على نفي العلو والصفات الخبرية، ولكنه في المباحث المشرقية، وشرح الإشارات رد ذلك وقال بعدم تماثلها (رحمته الله ٨) ، وفي صفة المحبة قال بتأويلها بالإرادة كما فعل الأشاعرة، ولكنه في أحد مواضع من التفسير قال: " ثبت أن جزم

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢٤٩/١

المتكلمين بأنه لا معنى لمحبة الله إلا إرادة إيصال الثواب ليس لهم على هذا الحصر دليل قاطع، بل أقصى ما في الباب أن يقال **لا دليل على** إثبات صفة أخرى سوى الإرادة فوجب نفيها، لكننا بينا في كتاب نهاية العقول أن هذه الطريقة ضعيفة ساقطة" (رحمته الله ٩) وهذه المسألة التي ذكرها في نهاية العقول أشار فيها أولاً إلى أن القول بأن كل مالا دليل عليه يجب نفيه، مردود (رحمته الله ١٠) ، ثم ذكر في موضع آخر - في مسألة أدلة الأشاعرة على وجوب حصر الصفات بالسبع - أن هذه القاعدة من أدلتهم فقال: " أقوى ما قيل فيه أن الله تعالى كلفنا بمعرفته فلا بد من طريق

رحمته الله

(رحمته الله ١) الأربعين (ص: ٤٠) .

(رحمته الله ٢) المصدر السابق (ص: ٤١) .

(رحمته الله ٣) المصدر نفسه (ص: ٢٣٧) .

(رحمته الله ٤) نهاية العقول (٢٦٥- أ) .

(رحمته الله ٥) المصدر السابق (٢٤٩- أ) .

(رحمته الله ٦) المباحث المشرقية (٥٠٩/١) .

(رحمته الله ٧) انظر: أساس التقديس (ص: ١٨) ، وانظر: أيضا عصمة الأنبياء (ص: ٥٥) .

(رحمته الله ٨) انظر: المباحث المشرقية (٤٧/٢) ، وشرح الإشارات (٢١/١-٢٢) ، وانظر: كتاب الزركان (ص: ٢٥٠-٢٥١) .

(رحمته الله ٩) تفسير الرازي (١٣٢/١٤) .

(رحمته الله ١٠) انظر: نهاية العقول (١٠- ب - ١٢ - ب) .". (١)

٢٥١. ١١٢- "أن ذكر في التمسك بالسمعيات أن المطالب ثلاثة أقسام: منها ما يستحيل حصول العلم بها بواسطة السمع، ومنها ما يستحيل العلم بها إلا بالسمع، ومنها ما يصح العلم بها من السمع تارة ومن العقل أخرى"، وبعد أن شرح الرازي ذلك قال: " إذا عرفت ذلك فنقول: أما أن الأدلة السمعية لا يجوز استعمالها في الأصول في القسم الأول فهو ظاهر..

وأما القسم الثالث ففي جواز استعمال الأدلة السمعية فيه إشكال: وذلك لأننا لو قدرنا قيام الدليل القاطع

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٦٧٢/٢

العقلي على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي، فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه يجب تأويل الدليل السمعي، لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى الدليل العقلي، فإما نكذب العقل، وإما نقول النقل، فإن كذبنا العقل، مع أن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل، فإن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا العقل، فحينئذ تكون صحة النقل متفرعة على ما يجوز فساده وبطلانه، فإذا لا يكون النقل مقطوع الصحة، وما أدى ثبوته إلى انتفائه كان باطلا، فتعين تأويل النقل " (رحمته الله) (١) .

- وهذا هو مضمون القانون الذي سبق نقله عن الرازي في أساس التقديس، والكلام الخطير قول الرازي بعد هذا مباشرة: " فإذا الدليل السمعي لا يفيد اليقين بوحود مدلوله إلا بشرط أن لا يوجد دليل عقلي على خلاف ظاهره، فحينئذ لا يكون الدليل النقلي مفيدا للمطلوب إلا إذا بينا أنه ليس في العقل ما يقتضي خلاف ظاهره، ولا طريق لنا إلى إثبات ذلك الأمر إلا من وجهين: إما أن نقيم دلالة عقلية على صحة ما أشعر به ظاهر الدليل النقلي - وحينئذ يصير الاستدلال بالنقل فضلا غير محتاج إليه - وإما أن نزيغ أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل، وذلك ضعيف لما بينا من أنه لا يلزم من فساد ما ذكره أن لا يكون هناك معارض أصلا، اللهم إلا أن نقول: إنه لا دليل على هذه المعارضات فوجب نفيه، ولكننا زيفنا هذه الطريقة، أو نقيم دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص، ولا المقدمة الفلانية الأخرى، وحينئذ يحتاج إلى إقامة الدلالة على أن كل واحدة من هذه المقدمات التي لا نهاية

رحمته الله

(رحمته الله) (١) نهاية العقول - مخطوط - (١٤ - أ-ب) ، ونقله شيخ الإسلام في درء التعارض (٣٣٠/٥ - ٣٣١) .. (١) .

٢٥٢ . ١١٣ - "ومن تناقضهم في هذا الباب قولهم عن المعجزات: إن الله لا يمكن أن يخلقها على يد كاذب، ثم يقولون: إن الله لا ينزه عن فعل أي ممكن، وأنه لا يقبح منه فعل، وحينئذ يقال لهم قولكم متناقض لأنه إذا جاز أن يفعل الله القبيح جاز أن يخلق المعجزة على يد كذاب، يقول شيخ الإسلام معلقا على قولهم إن الله لا يمكن أن يخلق المعجزة على يد كاذب: "لكن المطالب يقول: كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق، وهو أمر حادث مقدور، وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله، ولو كان فيه من الفساد ما كان، فإنه عندكم لا ينزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل، فحينئذ إذا خلق على يد الكاذب مثل هذه

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعة ٨٤٥/٢

الخوارق لم يكن ممتنعا على أصلكم، وهي لا تدل على الصدق البتة على أصلكم ... فأنتم بين أمرين: إن قلتم لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعا فقد قلتم: إنه لا يقدر على إحداث حادث قد فعله مثله، وهذا تصريح بعجزه ... وإن قلتم: يقدر، لكنه لا يفعل، فهذا حق وهو ينقض أصلكم" (رحمته الله) (١) . ومعلوم أن من أكثر ما تخط فيه الأشاعرة مسألة المعجزات .

٤- ومن الأمثلة على تناقضهم قولهم: إن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر ثم يقولون لا واجب إلا بالشرع خلافا للمعتزلة، وهذا تناقض بين (رحمته الله) (٢) .

والأمثلة على تناقض الأشاعرة كثيرة، وماسبق كاف لإثبات ذلك، وهناك جوانب أخرى من تناقضهم ذكرها شيخ الإسلام (رحمته الله) (٣) .

٥- ويذكر شيخ الإسلام - إضافة إلى ما سبق - تناقض بعض أعلامهم:

آ- ومن ذلك تناقض الشهرستاني والرازي والآمدي الذين أثبتوا جواهر معقولة غير متحيزة موافقة للفلاسفة الدهرية: وقالوا: إنه لا دليل على نفيها: يقول شيخ الإسلام مخاطبا هؤلاء حول العلو ونفيهم له لالتزامه على زعمهم التحيز:

رحمته الله

(رحمته الله) (١) انظر: المصدر السابق (ص: ١٥٤-١٥٥) .

(رحمته الله) (٢) انظر: درء التعارض (١٢/٨-١٦) .

(رحمته الله) (٣) انظر مثلا: نقض التأسيس المخطوط (١٦٧/٣) ، ودرء التعارض (٣٥٧/١ ، ٣٩٠/٢ ، ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ، ٢٥٤-٢٥٦ ، ٢٣٨/٥ ، ٣٤٣-٣٤٥) ومجموع الفتاوى (٢٠٩-٢٨٩/٥) ، والتسعينية (ص: ١٦٨-١٦٩ ، ٢٢١) وشرح الأصفهانية (ص: ٣٥٥، ١٥٣) - ت العودة، وغيرها. (١)

٢٥٣ . ١١٤- "أنتم إذا ناظرتم الملاحدة المكذبين للرسول فادعوا إثبات جواهر غير متحيزة عجزتم عن دفعهم أو فرطتم فقلتم: لا نعلم دليلا على نفيها أو قلتم بإثباتها. وإذا ناظرتم إخوانكم المسلمين الذين قالوا بمقتضى النصوص الإلهية والطريقة السلفية وفطرة الله التي فطر عباده عليها، والدلائل العقلية السليمة عن المعارض وقالوا: إن الخالق تعالى فوق خلقه، سعيتم في نفي لوازم هذا القول وموجباته وقلتم: لا معنى للجواهر إلا المتحيز بذاته، فإن كان هذا القول حقا فادفعوا به الفلاسفة الملاحدة، وإن كان باطلا فلا تعارضوا به

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٨٨٨/٢

المسلمين، أما كونه يكون حقا إذا دفعتم ما يقوله إخوانكم المسلمين، ويكون باطلا إذا عجزتم عن دفع الملاحظة في الدين فهذا طريق من بخس حظه من العقل والدين وحسن النظر والمناظرة عقلا وشرعا" (رحمته الله ١) . فهذا التناقض إنما هو لمن قال بالجواهر العقلية، أو قال إنه **لا دليل على** نفيها، وهؤلاء مع الغزالي لهم تناقضات أخرى في المنطق وما يتعلق به من مسألة تماثل الأجسام أشار شيخ الإسلام إلى جوانب منها (رحمته الله ٢) .

ب- تناقض الرازي، وقد أشار شيخ الإسلام إلى أمثلة عديدة من تناقضه ومن ذلك:

- ١- تناقضه في مسألة حدوث الأجسام، فمرة يثبت، ومرة يذكر فساد حجج من يثبت (رحمته الله ٣) .
- ٢- وفي إثبات العلو قال في نفيه بالدليل العقلي: إنه يلزم منه النقص على الله تعالى، وفي نهاية العقول ذكر أن امتناع النقص على الله لم يعلم بالعقل (رحمته الله ٤) .
- ٣- وسورة الإخلاص ﴿قل هو الله أحد * الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١-٢] قال فيها مرة إنها من المحكمات. وفي موضع آخر جعلها من المتشابهات (رحمته الله ٥) .

رحمته الله

(رحمته الله ١) درء التعارض (٤/١٦٣) .

(رحمته الله ٢) انظر: درء التعارض (٤/١٧٣-١٨٢) . وهو من المباحث المهمة في بيان تناقض هؤلاء.

(رحمته الله ٣) انظر: درء التعارض (٤/٢٩٠) .

(رحمته الله ٤) انظر: نقض التأسيس المطبوع (٢/٢٩٢-٢٩٧) .

(رحمته الله ٥) انظر: نقض التأسيس المخطوط (٢/٥٤-٥٥) . (١)

٢٥٤ . ١١٥- "وإذا كان الأمر كذلك كان الأولى أن يكون الفيصل في ذلك التزام ما أورده الشارع في الصفات، والسكوت عما سكت عنه، والتفريق في الأسماء الحسنى بينا ما يخبر عنه، وما يدعي به (رحمته الله ١) .

وأما من ناحية المعنى: فإن النزاع بين مثبتة الجوهر والجسم، ونفاته يقع في ثلاثة أشياء:
الأولى: في تماثل الأجسام والجواهر، على قولين. فمن قال إنها متماثلة، قال كل من قال بها قال بالتجسيم. ومن قال إنها غير متماثلة لم يلزمه ذلك.

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٨٨٩/٢

فالذين ألزموا من قال بالتجسيم بأنهم مشبهة بناء على اعتقادهم أن الأجسام متماثلة. لكن هذا لا يلزم أولئك لأنهم يقولون إنها غير متماثلة، ولا يجوز إلزامهم بما لم يلتزموه.

والثاني: أنهم تنازعوا في مسمى الجسم - كما سبق - وكل من فسر الجسم بتفسير - ككونه مركبا من المادة والصورة، أو من الجواهر المفردة - ألزم من قال بالجسم بالتفسير الذي قصده هو، لكن خصمه ينفي هذا المعنى الذي فسر به الجسم كما ينفي اللزوم الذي ألزمه به. بل قد يكون في المجسمة من يقول: إنه جسم مركب من الجواهر المفردة، ويقول **لا دليل على** نفي ذلك ولا على امتناعه.

الثالث: وهناك نزاع في أمور أخرى، مثل كونه تعالى فوق العالم، أو كونه ذا قدر، أو كونه متصفا بصفات قائمة به. فنفاها يقولون لا تقوم هذه إلا بجسم، والمعارضون لهم من المثبتة ينازعونهم في انتفاء هذا المعنى الذي سموه جسما، وهم إما أن يقولوا: لا يلزم منها التجسيم، أو يقولوا بها وإن لزم التجسيم (رحمته الله) (٢).

رحمته الله

(رحمته الله) (١) انظر: درء التعارض (٤/١٣٩-١٤٠).

(رحمته الله) (٢) انظر: المصدر السابق (٤/١٤٧-١٤٩). (١)

٢٥٥. ١١٦- "وكتاب النبوات أفرد شيخ الإسلام للرد على الباقلاني وغيره من الأشاعرة، ومجمل ملاحظات وردود شيخ الإسلام عليهم يمكن عرضها - باختصار - كما يلي:

١- حصرهم دلائل النبوة بالمعجزات التي هي خوارق، وهذا موافق لرأي المعتزلة، وإن اختلفوا معهم في كيفية دلالتها على صدق النبي. أم رأي جمهور أهل السنة، فهو أن دلائل ثبوت نبوة الأنبياء كثيرة، ومنها المعجزات (رحمته الله) (١).

٢- قول بعض الأشاعرة: إن المعجزة تدل على صدق النبي لئلا يفضي إلى تعجيز الرب، لأنه **لا دليل على** الصدق إلا خلق المعجز، فلو لم يكن دليلا لزم أن يكون الرب غير قادر على تصديق الرسول الصادق. وهذه طريقة الأشعري - في أحمد قوله - والقاضي أحيانا، والاسفراييني وابن فورك، وأبو يعلى وغيرهم.

وبعض الأشاعرة قالوا العلم بصدق المعجز يحصل ضرورة، وهذه طريقة الجويني والرازي، لأنهم عرفوا ضعف مسلك أولئك، بسبب أنهم يقولون بتجويز أن يفعل الله كل شيء ولو كان قبيحا، ومن ذلك إظهار المعجزة على يد كذاب. فلما علم أن هذا قد يؤدي إلى عدم التفريق بين الصادق والكاذب، جعلوا المعجزة تدل على

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣/١١١٠

صدق النبي، وأن الله لا يظهرها على يد كاذب لئلا يفضي إلى ذلك إلى تعجيز الرب عن إثبات صدق أنبيائه. وهذا تناقض منهم. والحق أن الله لا يظهرها على يد كاذب لأنه يفعل لحكمة ولأنه منزّه عن ذلك. أما من جز على الله كل قبيح فقله باطل ومتناقض كما فعلوا هنا (ﷺ ٢) .

٣- وعلى مذهبهم في تعريف المعجزة، وأنها أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي يظهر على يد نبي، سالم من المعارضة - يجعل الفرق بين المعجزة وبين السحر والشعوذة هو فقط عدم المعارضة، وكونها جاءت على يد مدعي النبوة - وهذا فرق ضعيف جدا، لأن مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي وغيرهما لم يعارضوا، فلو أنهم أتوا بسحر وكهانة وادعوا النبوة، فما الفرق بينهم وبين

ﷺ

(ﷺ ١) انظر: درء التعارض (٤٠/٩) .

(ﷺ ٢) انظر: النبوات (ص: ٥١-٥٧، ١٤٨-١٤٩) ط دار الكتب العلمية، والجواب الصحيح (٤/٢٥٩-٢٦١) ، ودرء التعارض (١/٨٩-٩٠، ٩٦، ٥٢/٩-٥٣) ، وشرح الأصفهانية (ص: ١٥٦-١٦٥) ت مخلوف. (١)

٢٥٦. ١١٧- "يأخذه عن الله تعالى فيكون خليفة عن الله تعالى بعين ذلك الحكم إلخ

أقول لا بد له حيث لا يجد مخالفة ولا اعتراضا من ترفع وتمدح دعوى مجردة عن البرهان

ثم قال ولهذا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نص بخلافة عنه إلى أحد

ولا عينه لعلمه أن في أمته من يأخذ الخلافة عن ربه فيكون خليفة عن الله تعالى مع الموافقة في الحكم المشروع إلى آخر ما قاله

أقول هذا غير صحيح بل إنما لم ينص لعلمه أن الله تعالى يؤلف قلوب المؤمنين حتى يجمعوا على خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه ونبه على ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله (يأبى الله تعالى ويدفع المؤمنون إلا أبا بكر)

ولم يدع أبو بكر ولا غيره له أنه أخذ الخلافة عن ربه بالمعنى الذي تزعم ولا ضرورة إلى ذلك **ولا دليل على** وقوعه حيث حصلت الموافقة والمخالفة مردودة

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٣٧٩/٣

قال وإنما تنقص أو تزيد على الشرع الذي تقرر بالإجتهد". (١)

٢٥٧. ١١٨- "كان ينزل بهم العذاب كالطوفان ونحوه فيضجون إلى موسى عليه الصلاة والسلام

﴿لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك﴾ ثم ينكثون عند كشفه في كل مرة

قال فلذلك أخذ فرعون مع وجود الإيمان منه

أقول **لا دليل على** وجود الإيمان منه على ما قدمناه

ثم قال هذا إن كان أمره أمر من يثق بالإنتقال في تلك الساعة

وقرينة الحال تعطي أنه ما كان على يقين من الإنتقال لأنه عاين المؤمنين يمشون في الطريق اليبس الذي ظهر

بضرب موسى عليه السلام بعصاه البحر

فلم يتيقن فرعون الهلاك إذ آمن بخلاف المحتضر حتى لا يلحق به

أقول انظر إلى هذا السفه والعمى في الإستدلال لغلبة حب فرعون وحبك الشيء يعمي ويصم

فالله سبحانه يقول ﴿حتى إذا أدركه الغرق﴾

وهذا الضال يقول إنه ما يثق بالإنتقال

وجعله مشي المؤمنين في الطريق ليس قرينة على ذلك أشد عمى فإن ذلك إنما يصلح قرينة عند دخول البحر

لا عند إدراك الغرق على أن". (٢)

٢٥٨. ١١٩- "وقد قال تعالى لهما ﴿قد أجيبت دعوتكما﴾ فإن كان المراد العذاب الأخروي فقد

صدق أنه لم يؤمن وإن كان المراد الدنيوي فقد كذب قولك

وليس لك أن تقول المراد به في دعائهما العذاب الدنيوي وفي تلك الآية الأخروي لأنه تحكم وقول بالشيء

بلا دليل وإن ادعيت أن ذلك حصل لك بالكشف فهو كذلك دعوى **بلا دليل على** أنه يكون دعائهما

عبثا لا فائدة فيه سوى امتداد التعب والتعني عليهما وتماد الظلم والفساد على عباد الله تعالى

وإنما أراد بالدعاء عليهم بعدم الإيمان النافع لما اطلعوا عليه من حالهم الغير القابلة للصالح ليحصل لهما التشفي

بموتهم على الكفر وانتقام الله تعالى منهم

(١) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة ص/١٣٧

(٢) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة ص/٢٠٣

ليس لذلك الدعاء فائدة غير ذلك بإجماع المسلمين وذوي العقول الصحيحة

قال هذا هو الظاهر الذي ورد به القرآن

أقول كذب وافترى على القرآن فإنه لم يرد بأن المراد من العذاب الأليم هو الأخروي ولا بأن فرعون خارج من

هذا الصنف على ما قررناه لمن تأمل وأنصف

قال ثم إنا نقول بعد ذلك والأمر فيه إلى الله تعالى لما استقر في نفوس عامة الخلق من شقائه وما لهم نص في

ذلك يستندون إليه". (١)

٢٥٩. ١٢٠- "وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم (١) .

٧٠- ولا ننزل أحدا منهم جنة (٢)

(١) ... والدليل على ذلك جريان عمل الصحابة عليه، على ما تراه مبينا في ((الشرح)) وكفى بهم حجة، ومعهم مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - في الأئمة: ((يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم)) أخرجه البخاري وأحمد وأبو يعلى. وفي الصلاة على من مات منهم أدلة أخرى، تراها في ((أحكام الجنائز)) (ص ٧٩) وأما حديث ((صلوا خلف كل بر وفاجر، وصلوا على كل بر وفاجر ...)) فهو ضعيف الإسناد كما أشرت إليه في ((الشرح)) وبينته في ((ضعيف أبي داود)) (٩٧) و ((الإرواء)) (٥٢٠) **ولا دليل على** عدم صحة الصلاة وراء الفاسق، وحديث ((اجعلوا أئمتكم خياركم)) إسناده ضعيف جدا كما حققته في ((الضعيفة)) (١٨٢٢) ولو صح فلا دليل فيه إلا على وجوب جعل الأئمة من الأخيار، وهذا شيء، وبطلان الصلاة وراء الفاسق شيء آخر، لا سيما إذا كان مفروضا من الحاكم. نعم لو صح حديث ((..ولا يؤم فاجر مؤمنا..)) لكان ظاهر الدلالة على بطلان إمامته ولكنه لا يصح أيضا من قبل إسناده كما بينته في أول ((الجمعة)) من ((الإرواء)) (رقم ٥٩١) . (ن)

(٢) ... إلا العشرة المبشرين بالجنة، وعبد الله بن سلام وغيرهم فإننا نشهد لهم بالجنة على شهادة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد صرح المصنف رحمه الله بذلك في الفقرة (٩٥) ، ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزهم لعبد الله بن سلام بيهوديته قبل إسلامه، مع شهادة النبي - صلى الله عليه وسلم - له بالجنة كما في ((صحيح البخاري)) وليت شعري أي فرق بين من كان يهوديا

(١) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة ص/٢٠٥

...فأسلم، وبين من كان وثنيا وأسلم لولا العصبية القومية الجاهلية. بلى هناك فرق، فقد جاء في ((الصحيحين)) قوله - صلى الله عليه وسلم - : ((ثلاث لهم أجرهم مرتين ...)) فذكر منهم ((ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمن به واتبعه وصدقه)) . فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم، فله أجر واحد. (ن). (١)

٢٦٠. ١٢١- "أفضلية ليلة المعراج بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم، والقول في رؤية النبي لربه فيها واعلم أن ليلة المعراج هي أفضل ليالي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهي أفضل بالنسبة له من ليلة القدر، أما سائر الأمة فإن الفضل لها في ليلة القدر، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فإن الفضل الذي حصله وناله وجرى له في تلك الليلة أعظم مما يجري في ليلة القدر.

ثم المؤلف رحمه الله طوى ذكر هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة ربه أو لا؟ لأنه **لا دليل على** أنه رأى ربه، ولعل المؤلف رحمه الله أتى بالمعراج بعد ذكر الرؤية إشارة إلى الخلاف في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه في ليلة المعراج.

والعلماء في هذا لهم قولان: القول الأول: أنه لم ير ربه بعينه التي في رأسه، وهذا قول جمهور العلماء، وعليه المتقدمون والمتأخرون أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ربه رؤية معانية؛ لأنه سبحانه وتعالى لا يراه أحد قبل الموت، أي: في الآخرة، كما قال جل وعلا لموسى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] في قوله لموسى، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت) .

وذهب بعض العلماء إلى أنه رآه بفؤاده، وهذه الرؤية ليست مقيدة بالمعراج؛ لأنهم يقولون: رآه بفؤاده مرتين، ورؤية الفؤاد هي رؤية القلب، وهي غير رؤية المنام؛ لأن رؤية المنام لا إشكال في إثباتها.

ولكن لا يقال: كيف رآه بفؤاده؟ فإن هذا أمر لا يدرك، لكن رآه بفؤاده، هكذا قال الإمام أحمد وابن عباس، وورد عنهم إثبات الرؤية مطلقا للنبي صلى الله عليه وسلم يعني: دون تقييد، فما ورد عنهم مطلقا يحمل على المقيد.

ثم قال رحمه الله: (فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى) حق أن يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لما ميزه الله به من الفضائل والمناقب، ومعنى الصلاة عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: الثناء عليه في الملاء الأعلى،

(١) التعليقات الأثرية على العقيدة الطحاوية ص/٤١

هكذا قال أبو العالية في صحيح البخاري، وذهب شيخنا رحمه الله إلى أنه لا يقال شيء في الصلاة على النبي، إنما يقال: هو ثناء ومرتبة وفضل يدعى به للنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يقيد بمعنى خاص؛ لأن هذا يحتاج إلى توقيف ونص، والذي عليه الأكثر هو ما ذكره أبو العالية من أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو ثناء الله عليه في الملأ الأعلى.

قوله: (في الآخرة والأولى) يعني: في الدنيا والآخرة، وهو أحق من يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لعظيم ما من الله به علينا حيث أخرجنا به من الظلمات إلى النور صلى الله عليه وعلى آله وسلم". (١)

٢٦١. ١٢٢- "مسألة: هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج؟

ثم المؤلف رحمه الله طوى ذكر هل رأى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة ربه أو لا؟ لأنه لا دليل على أنه رأى ربه، ولعل المؤلف رحمه الله أتى بالمعراج بعد ذكر الرؤية إشارة إلى الخلاف في هل النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه في ليلة المعراج أو لا؟ والعلماء في هذا لهم قولان: القول الأول: أنه لم ير ربه بعينه التي في رأسه، وهذا قول جمهور العلماء، وعليه المتقدمون والمتأخرون أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ربه رؤية معانية؛ لأنه سبحانه وتعالى لا يراه أحد قبل الآخرة قبل الموت، كما قال جل وعلا: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] في قوله لموسى، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت).

وذهب بعض العلماء إلى أنه رآه بفؤاده، وهذه الرؤية ليست مقيدة بالمعراج؛ لأنهم يقولون: رآه بفؤاده مرتين ورؤية الفؤاد هي رؤية القلب، وهي غير رؤية المنام؛ لأن رؤية المنام لا إشكال في إثباتها. ولكن لا تقول كيف رآه بفؤاده فإن هذا أمر لا يدرك، لكن رآه بفؤاده هكذا قال الإمام أحمد وابن عباس، وورد عنهم إثبات الرؤية مطلقا للنبي صلى الله عليه وسلم يعني: دون تقييد، فما ورد عنهم مطلقا يحمل على المقيد.

ثم قال رحمه الله: (فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى) حق أن يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لما ميزه الله به من الفضائل والمناقب، ومعنى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم: الثناء عليه في الملأ الأعلى، هكذا قال أبو العالية في صحيح البخاري، وذهب شيخنا رحمه الله إلى أنه لا يقال شيء في الصلاة على النبي، إنما يقال: هو ثناء ومرتبة وفضل يدعى به للنبي صلى الله عليه وسلم دون أن يقيد بمعنى خاص؛ لأن هذا يحتاج إلى توقيف ونص، والذي عليه الأكثر هو ما ذكره أبو العالية من أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

(١) شرح الطحاوية لخالد المصلح ٧/٩

وسلم هو ثناء الله عليه في الملاء الأعلى.

قوله: (في الآخرة والأولى) يعني: في الدنيا والآخرة، وهو أحق من يصلى عليه صلى الله عليه وسلم لعظيم ما من الله به علينا حيث أخرجنا به من الظلمات إلى النور صلى الله عليه وعلى آله وسلم". (١)

٢٦٢. ١٢٣- "من المشكلات التاريخية التي أثرت على مذهب أهل السنة والجماعة بشكل عام وعلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله بشكل خاص هذه المسألة: حتى أن كثيرا من الناس لا يزالون يعادون شيخ الإسلام ابن تيمية ويطعنون فيه، وسيئون الظن فيه لا لذاته، وإنما للعقيدة التي يدعو إليها، والمبدأ الذي أحياه.

ومن أعظم المسائل التي يذكرونها - كمثال على أن شيخ الإسلام ابن تيمية خارج عن مذهب السلف وغيره، وأنه مبتدع، ويأتي بأفكار لم يسبقه إليها أحد، ويخرق الإجماع - مسألة: القول "بجواز حوادث لا أول لها" حتى الشيخ شعيب مع أنه مهتم بالسنة والحديث؛ إلا أنه في هذا الموضوع - في مكان غير محتاج إلى التعليق نهائيا - أقحم هذه المسألة، وأخذ يتكلم في شيخ الإسلام ابن تيمية بالكلام الذي نرده ونبين بطلانه وخطأه - بإذن الله تعالى - فالقضية أصبحت كأنها مسألة تشفي على شيخ الإسلام ابن تيمية، مع أن ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه القضية تعجز عنه جميع العقول الفلسفية، فمن استطاع أن يفهمه فقد حاز على فضل كبير أما نقضه فإنه من المحال.

وقد ذكر الفخر الرازي أنه استقصى أعظم الأدلة في هذه المسألة في كتاب له اسمه المباحث المشرقية ذكر فيه عشرة براهين، ويقول: هذه البراهين العشرة ليس بعدها أي برهان **ولا دليل على** بطلان حوادث لا أول لها، وأن الحوادث كانت مسبقة بالعدم المحض الكلي.

وقد نقض شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة هذه البراهين العشرة برهانا برهانا، وبين بطلانها وخطأها، وأضاف عليها، فنقض كلام الرافضي وغيره". (٢)

٢٦٣. ١٢٤- "أهل الكلام جميعا: المعتزلة، والأشعرية، وأمثالهم، ينصون على أنه **لا دليل على** صدق النبي صلى الله عليه وسلم إلا المعجزة.

(١) شرح الطحاوية لخالد المصلح ٨/٩

(٢) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/٢٢٤

إن المتكلمين يريدون أن يدفعوا شبهة ألقاها إليهم الفلاسفة وأمثالهم، وهذه الشبهة مجملها: أن الأديان كلها تقليد، ويقولون: إن اليهودي ولد يهوديا، والنصراني ولد نصرانيا، والمسلم ولد مسلما، ولا يوجد هناك دين بالعقل أو بالنظر، ويقولون: إن المسألة ليس فيها دليل عقلي وإنما هي تقليد وإرث واتباع، فجاء هؤلاء غلاة المعتزلة، وغلاة الأشعرية وأمثالهم من الذين يسمون أنفسهم المدافعين عن الإسلام، وأرادوا أن يردوا على هؤلاء فقالوا: إن النبوة عندنا ليست مجرد تقليد، وإنما نؤمن بالأنبياء وأنهم يأتون بدليل مادي ظاهر لا يملك العقل أن يرده، وهذا الدليل هو المعجزة -وسموها معجزة- والله سبحانه وتعالى يسمى ذلك حتى على لسان القوم بينة أو آية، والبيئة أو الآية: هي التي بها تثبت صحة النبوة، وتثبت نبوة الأنبياء بآيات بينات، وبراهين واضحات، وما يزعمه هؤلاء هو جزء من هذه البينات، وهي أن يجري الله -عز وجل- على يديه خارقا من خوارق العادات، فالدليل على نبوة موسى -عليه السلام- ليس فقط أنه ألقى العصا فإذا هي حية تسعى هذه هي آية قامت بها الحجة علفرعون، لكن ليست هي الدليل الوحيد على نبوة موسى -عليه السلام- وهذا بين من أصل نشأته لو فكر هؤلاء!

من الذي أوحى إلى أمه أن تضعه في التابوت؟ ومن الذي ساق التابوت إلى أن أوصله إلى قصر فرعون؟ ومن الذي ألقى في قلب امرأة فرعون أن تحبه؟ ومن الذي سخر فرعون أن يطيع امرأته لترى هذا الولد وتحتضنه؟ ثم يأتي هذا الولد ويقف أمام الطاغوت الأكبر الذي يقول: أنا ربكم الأعلى [النازعات: ٢٤] فيقول له: أعبد الله، وأنت عبد مخلوق؛ هذا بنفسه: بينة بل بينات وبراهين. (١)

٢٦٤. ١٢٥- "فأهل السنة والجماعة لا ينكرون قرابة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ولا ينكرون محبته صلى الله عليه وسلم؛ لكن الذي ننكره هو الغلو في أي بشر كائنا من كان ورفعته عن مستواه، وننكر أن ينزل النبي صلى الله عليه وسلم عن منزلته أيضا فإن الله تعالى بعثه بالهدى، والنور وبدين الحق، رحمة للعالمين أجمعين.

فمن أراد أن يجعل من هذا الرسول مجرد ذكرى موسمية تؤكل عليها الموائد، أو يحتفل بها، أو وسيلة للريح الشخصي، أو لأي غرض من أغراض الدنيا، فإن هذا يحقر ويهون من شأن النبي صلى الله عليه وسلم، وما هكذا عني أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بنبيهم، الذين كانوا يعرفون قدره، ويعزرونه، ويوقرونه،

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/٤٣١

ويعظمونه، كما شرع الله -تبارك وتعالى- وما علينا إلا أن نتأسى بهم وأن نفتدي بهم.

يقول أهل الكلام: إنه **لا دليل على** صحة النبوة إلا المعجزة.

والمعجزة عند أهل الكلام هي: الأمر الخارق للعادة الذي يجريه الله -تبارك وتعالى- على يد مدعي النبوة إثباتاً لصدقه لا غير.

ومادكره أهل الكلام فهو من تضيق الواسع، وهذا الدليل ليس هو كل الأدلة، بل هو جزء من كل، وقطرة من بحر، وفي دلائل النبوة ما يدل ويقطع لكل ذي لب أنه رسول الله، وإن لم يبلغه من ذلك إلا البعض. دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم لم تمت بموته". (١)

٢٦٥. ١٢٦- "فكان هذا الكلام غريباً عليه، وكسرى ملك الدنيا ذو الأسوار الثمينة من الذهب، ومن أفخر اليواقيت والأحجار الكريمة تصبح أساوره لهذا الإنسان العربي، فضحك سراقاً وقال: أعرابي من بني جعشم يلبس سوارى كسرى! ما حلم بها سادات قريش حتى يحلم بها أعرابي من بني جعشم! وتقر الأيام وتنتصر جيوش المسلمين، ويدخلون المدائن فاتحين، ويأخذون كنوز البيت الأبيض، ويبعثون بها إلـعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ويأتي إلى سوارى كسرى فيقول: أين سراقـة بن جعشم فقال: ماذا تريد؟ قال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعدك بسوارى كسرى، وها أنا ذا ألبسك إياها، ويلبسه السوارين، أليس في هذا دليل على أن هذا النبي -حقاً وصدقاً- هو نبي من عند الله سبحانه وتعالى. ولهذا تحققت نبوءة النبي صلى الله عليه وسلم من أمثال هذه الوقائع الكثيرة العظيمة البينة، فهل يصح مع هذا أن نقول: إنه **لا دليل على** صدق النبي إلا أن يأتي بخارقة أو معجزة؟! لا، فهذه الدلائل العظيمة كلها تدل على أنه نبي حقاً صادق من عند الله.

المعايير العقلية والفطرية تميز بين الصادق والكاذب

والمصنف -رحمه الله- يضرب لنا مثلاً واضحاً وهو: أن الناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة حتى في الحرف الفلاحة والنساجة والكتابة، فلا يلتبس الصادق في هذه الحرف بالكاذب المدعي لها زوراً. ففي كل الأمور تجد أن الناس يستخدمون للتمييز بين الصادق والكاذب في الأمور الحياتية الدنيوية المعايير العقلية والفطرية التي وهبها الله -عز وجل- لهم، فكيف بدعوى النبوة؟!

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٥٨٨

والنبي يأتي بأقوال وبأعمال، وبأوامر، ويفنى عمره كله في جهاد، وفي صراع، ثم يتهم بأنه كاذب أو يلتبس هل هو صادق أم كاذب؟!

الأنبياء أبعد الناس عن طلب عرض من أعراض الدنيا من أتباع الدعوة". (١)

٢٦٦. ١٢٧- "وإن من الممكن أن يكذب الإنسان لأجل عرض من أعراض الدنيا مثل أن يحصل على الأموال أو النساء أو القصور، فيدعي أنه نبي، لكن الأنبياء فإنهم كما أخبر الله: قل ما سألتكم من أجر فهو لكم [سبأ: ٤٧] أي: أي شيء أطلبه منكم فهو لكم، قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين [ص: ٨٦] ، وكل الأنبياء قالوا: ما أسألكم عليه مالا، ما أسألكم عليه من أجر [الفرقان: ٥٧] .

الأنبياء لم يورثوا مالا

لم يورث الأنبياء دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم، كما قال صلى الله عليه وسلم: (نحن الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) ،

فهل بعد هذا يتهم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه يريد عرضا من أعراض الدنيا، وإن كان الأنبياء يريدون الجاه، فلماذا قتلوا؟ ومنهم من عذب، ونبينا صلى الله عليه وسلم لقي من العنت والشدائد، ولقي من الأذى الشيء الكثير، إن من يحصل له هذا لا يريد الجاه وهكذا نجد أن الدلائل القطعية الثابتة على صدق نبوة النبي صلى الله عليه وسلم هي أبين من الشمس في رابعة النهار، وأن الذين كذبوه إنما هم كما قال الله تبارك وتعالى: فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون [الأنعام: ٣٣] .

إن الردود كثيرة على قول المتكلمين وأمثالهم: أنه **لا دليل على** صدق النبي إلا المعجزة، أي: الأمر الخارق للعادة، وإن العلم واليقين يقع في النفس بأمور غير هذه الخارقة؛ فإن لليقين طرقا ومصادر يحصل بها؛ فقد يكون من تواتر الخبر وكثرة ناقله، وقد يكون من القرائن التي تحف بالخبر، وقد يكون من الآيات الباهرات التي يجريها الله -تبارك وتعالى- على يد النبي صلى الله عليه وسلم". (٢)

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٦٠٦

(٢) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٦٠٧

٢٦٧. ١٢٨- "ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا

عدميا؟ فإن أراد بها أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة **ولا دليل على** إثباتها بل هي باطله، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، وإن أردت بالجهة أمرا عدميا كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة وإنما يتلقاه من قول فلان؟ وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة الذين تخبرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده؛ بل نقلوا نظمة ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن، كما يتعلم الصبيان؛ بل يتعلمونه بمعانية ومن لا يسلك سبيلهم، فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله، ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة، فهو مأجور وإن أخطأ؛ لكن إن أصاب يضاعف أجره] اهـ. .
الشرح:

موضوع إثبات الرؤية له علاقة بنفس الأحاديث بموضوع إثبات علو الله تبارك وتعالى، فلما ذكر المصنف رحمه الله قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا) في الحديث المتفق عليه أراد المصنف -رحمه الله تعالى- أن يستدرك أن هذا الحديث لا يقتضي أن يشبه الله سبحانه وتعالى بالقمر ولا بالشمس، وإنما التشبيه تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي". (١)

٢٦٨. ١٢٩- ":[الشريط الثاني والخمسون] :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.
الأسئلة:

س١/ هل الميت يعلم عن الأحياء أخبارهم؟ فقد سمعت من بعض أهل العلم من يقول ذلك وآخر ينفيه، وآخر من يقول هذه المسألة لا أحد يسأل عنها لأنها من علم الغيب؟
ج/ هذه المسألة من المسائل المهمة جدا، وكما ذكر السائل تنوعت أقوال العلم فيها ما بين ناف مطلقا وما

(١) شرح الطحاوية لسفر الحوالي ص/١٧٦٠

بين مثبت مطلقا وما بين مفصل للمسألة بحسب ما ورد في الدليل.

والصواب في ذلك التفصيل.

- فمن نفى مطلقا بأن الأموات لا يسمعون ولا يعلمون؛ بل انقطع سبيلهم، استدلوا بقول الله - عز وجل - : ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ [فاطر: ٢٢] ، واستدلوا أيضا بأن الميت انقطع من هذه الدنيا وارتحل إلى الآخرة وهو مشغول عن هذه الدنيا بالآخرة، وهو في حياة برزخ، وحياة البرزخ مختلفة عن هذه الحياة، فصلته بهذه الحياة تحتاج إلى دليل، ولا دليل يدل على سماعه مطلقا فلذلك وجب نفيه لدلالة قوله ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ ، ولم يدل أيضا الدليل على أن الملائكة تبلغ الأموات الأخبار والأحوال، فبنوا على هذا النفي العام بأن الميت لا يسمع شيئا.

- والقول الثاني أن الأموات يسمعون مطلقا ويبلغون، يعني يسمعون ما يحدث عندهم ويبلغون ما يحصل من أهليهم وأقاربهم من خير وشر، فيأنسون للخير ويستاءون للشر، وهؤلاء بنوا كلامهم على أن في الأدلة ما يدل على جنس سماع الميت لكلام الحي:

كقوله صلى الله عليه وسلم «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم» (١) ، واستدلوا بهذا على أنه يسمع.

ويستدلون أيضا ببعض الأحاديث الضعيفة كحديث الثلقين، حديث أبي أمامة الضعيف في الثلقين ونحوه بأنه يسمع بعض السماع.

ويستدلون أيضا بما ورد من الأحاديث بأن الملائكة تبلغ الميت بأخبار أهله من بعده، ويعرضون عليه ما فعلوا فإن وجد خيرا فرح واستبشر وإن بلغ غير ذلك استاء من أهله.

ويستدلون أيضا بما يحصل للأحياء من رؤية لأرواح الأموات في المنام، وأنهم ربما قالوا لهم فعلت كذا وفعلت كذا وأتانا خبرك بكذا ونحو ذلك.

وهؤلاء أيضا في مسألة خاصة استدلوا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع صناديد قريش لما دفنهم في القليب ورماهم فأطل عليهم صلى الله عليه وسلم، وقال لهم «هل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإني وجدت ما وعد ربى حقا» ، قالوا له: يا رسول الله أتكلم أمواتا؟ قال: «ما أنتم بأسمع لي منهم» (٢) ، واستدلوا بهذا اللفظ: «ما أنتم بأسمع لي منهم» على أنهم يسمعون، وإذا كانوا يسمعون فإنهم لهم نوع تعلق بالدنيا فلا يمنع أن يبلغوا ويقوي ما جاء في هذا الباب من أحاديث.

- والثالث وهو الصواب، التفصيل، وهو أن الميت يسمع بعض الأشياء التي ورد الدليل بأنه يسمعها، والأصل

أن الميت لا يسمع لقوله: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ ، وأنه أيضا لا يسمع، فما خرج عن الأصل احتاج إلى دليل، وكذلك التبليغ -تبليغ الأخبار- أيضا خلاف الأصل، ولهذا كان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن الله جعل له ملائكة سياحين في الأرض يبلغونه من أمته السلام.

وهذا هو الأقرب للدليل، وهو الأظهر من حيث أصول الشريعة، وهو أن الميت لا يسمع كل شيء، لا يسمع من ناداه، لا يسمع من أتاه يخبره بأشياء، وأنه **لا دليل على** أنه يبلغ ما يحصل لأن هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الأحاديث الواردة في ذلك بأنه يبلغ ونحو ذلك أنها أحاديث ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

فينحصر إذا سماعه فيما دل الدليل عليه، وهو أنه يسمع قرع النعال وأن أهل بدر سمعوا، يعني أن المشركين من صناديد قريش سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم، لهذا في الرواية الثانية الصحيحة أيضا أنه قال لما قالوا له: أتكلم أمواتا؟ قال: «ما أنتم بأسمع لي منهم الآن» (٣) وهذه الرواية ظاهرة الدلالة بأن إسماعهم وتكليمهم هو نوع تبكيت وتعذيب لهم، وزيادة «الآن» زيادة صحيحة ظاهرة وبها يجتمع قول من نفى وقول من أثبت، فيكون الإثبات بالسماع فيه تخصيص لهم بتلك الحال لازدياد تبكيتهم وتعذيبهم أحياء وميتين.

(١) البخاري (١٣٧٤) / مسلم (٧٣٩٥)

(٢) البخاري (١٣٧٠) / مسلم (٧٤٠٣)

(٣) البخاري (٣٩٨٠) / النسائي (٢٠٧٦). (١)

٢٦٩. ١٣٠- "ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا.

ما زال بصفاته قديما قبل خلقه لم يزد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته وكما كان بصفاته أزليا كان بصفاته أبديا المعنى: أن الله -سبحانه وتعالى- لم يزل متصفا بصفات الكمال، صفات الذات، وصفات الفعل لم يزل -سبحانه وتعالى- متصفا بها، ولم يكن فاقدا لشيء منها في وقت من الأوقات، ومتصف بصفات الكمال قبل خلقه وبعد خلقه، والصفات تنقسم إلى قسمين: صفات الذات وصفات الأفعال، وصفات الذات

(١) شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ = إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل ص/٧٤١

ضابطها هي التي لا تنفك عن الباري كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر.
وصفات الأفعال ضابطها هي التي تتعلق بالمشيئة والاختيار، كالنزول والاستواء والإحياء والإماتة والقبض والبسط والرضا والغضب والكره والسخط إلى غير ذلك من صفات الأفعال.

وصفات الأفعال عند أهل العلم، وعند أهل الحكمة حقا يقولون: إن قديمة النوع حادثة الآحاد يعني نوعها قديم وإن كانت حادثة، مثلا الكلام قديم النوع، نوع الكلام قديم لكن أفعاله حادثة، فالله تعالى يكلم رسله، يكلم أنبياءه، يكلم الناس يوم القيامة، ويكلم آدم، ويكلم أهل الجنة.

أفراد الكلام حادثة، وإن كان نوع الكلام قديما، هذه صفات الأفعال، قديمة النوع حادثة الأفعال، والرب - سبحانه وتعالى - لم يزل متصفا بصفاته، ولم تحدث له صفة من الصفات بعد خلقه، بل كان متصفا بصفة الكمال أزلا وأبدا؛ لأن هذه الصفات صفة كمال، ولا يمكن أن يكون فاقدا لهذا الكمال في وقت من الأوقات.

ولأن فقدانها نقص، ولا يمكن أن يتصف الرب بالنقص في أي وقت من الأوقات، ولا يرد على هذا صفات الأفعال مثل الكلام والاستواء والتصوير والطي والقبض والبسط والنزول، إلى غير ذلك؛ لأنها قديمة النوع حادثة الآحاد، قديمة النوع حادثة الآحاد، وأراد المصنف الطحاوي - رحمه الله - الرد على أهل الكلام مثل الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة، الذين يقولون: إن صفات الأفعال كانت ممتنعة عن الرب - سبحانه وتعالى -.

كان الرب لا يتكلم ولا يفعل يقولون، الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يقولون: كان الرب لا يتكلم ولا يفعل، هناك فترة ليس هناك كلام ولا فعل، بل إن الكلام والفعل ممتنع عن الرب، ثم انقلب فجأة فصار الكلام والفعل ممكنا، انقلب من الامتناع إلى الإمكان، الإمكان معناه القدرة، القدرة على الشيء، والامتناع معناه عدم إمكان وجود الكلام والفعل.

قالوا: إن الرب لا يقدر على الكلام، ولا على الفعل أولا، ثم انقلب فجأة فصار ممكنا، هذا من أبطل الباطل، ووافقهم ابن كلاب، عبد الله بن سعيد بن كلاب في أن صفات الأفعال كذلك كانت ممتنعة ثم صارت ممكنة إلا الكلام.

والكلام عنده متعلق بصفة الرب، لا يتعلق بقدرة ومشيئة، متعلق بذات الرب لا يتعلق بقدرة ومشيئة، وهذا كلام باطل.

هذا مذهب هؤلاء أهل الكلام وأهل البدع وأهل الباطل، وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الرب - سبحانه

وتعالى- لم يزل متكلمًا، ولم يزل فاعلا إلى ما لا نهاية؛ لأن الرب فعال قال -سبحانه وتعالى- ﴿كذلك الله يفعل ما يشاء (٤٠)﴾ .

﴿ولكن الله يفعل ما يريد (٢٥٣)﴾ وقال سبحانه: ﴿فعال لما يريد (١٠٧)﴾ وقال سبحانه: ﴿قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا (١٠٩)﴾ وقال سبحانه: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم (٢٧)﴾ .

فهذه النصوص تدل على أن الرب فعال، وكل حي فعال، والفعل صفة كمال، فلا يمكن أن يكون فاقدا لهذا الكمال في وقت من الأوقات.

قال بعض أهل العلم: لا بد أن يوجد فترة ليس فيها كلام ولا فعل، هناك فترة ما فيها كلام ولا فعل. قالوا: لأننا لو قلنا إن الكلام متسلسل، والفعل متسلسل معناه: انسد علينا طريق إثبات الصانع، وهو الله فلا ندري هل هذه الأفعال أو الحوادث سابقة لله أو هو سابق عليها؟.

فلا بد في إثبات أن الله هو الأول لا بد أنه فيه فترة ما فيه كلام ولا فعل، ثم بعد ذلك يأتي الكلام والفعل حتى يكون الله هو الأول.

هذه شبهتهم. أهل السنة ردوا عليهم وقالوا من وجوه:

الوجه الأول: أن إثبات الفترة التي ليس فيها كلام، ولا فعل لا دليل عليها.

لا دليل على أن هناك فترة لا يتكلم فيها الرب.

ثانيا: أن إثبات هذه الفترة تعطيل للرب من الكمال والرب فعال، فعال لما يريد، فلا يمكن أن يكون فاقدا لهذا الكمال في وقت من الأوقات. (١)

٢٧٠. ١٣١- "فإن الله ليس في جهة، مستغن عن الجهات، لا تحويه الجهات، والله ليس جسما، ولا محدودا، ولا متحيزا، فالرؤية منتفية؛ لأنثناء لازمها، وهو الجهة، وقد يصوغون هذا الدليل بصياغة منطقية، فيصوغون الدليل مركبا من مقدمتين ونتيجة كما هو معروف عند أهل المنطق فيقولون في صياغة الدليل: الله ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، فالنتيجة الله لا يرى هذا الدليل المنطقي، مكون من مقدمتين ونتيجة، والنتيجة مستخلصة من المقدمتين، الله ليس في جهة هذه المقدمة الأولى مكونة من مبتدأ، أو خبر.

(١) شرح الطحاوية للراجحي ص/٣١

المقدمة الثانية كل ما ليس في جهة لا يرى النتيجة تؤخذ من المقدمتين وهو أنك تحذف مبتدأ الجملة الأولى وخبر الجملة الثانية فتأخذ النتيجة الله لا يرى، وأنت إذا سلمت لهم المقدمتين ألزموك بالنتيجة يقولون: الله ليس في جهة إذا سلمت ثم يأتون بالمقدمة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، إذا سلمت ألزموك بالنتيجة أن الله لا يرى، لكن الطريقة في هذا أنك تعارض المقدمة الأولى فلا تسلم بها أو تعارض المقدمة الثانية فلا تسلم بها، أو تعارض كلا المقدمتين حتى تبطل النتيجة.

والجواب عن هذه الشبهة: أولاً: أن يقال: ما قولكم في الجهة؟ تقولون: إنه يلزم من إثبات رؤية الله أن يكون في جهة بالجهة.. هل مرادكم بالجهة أمر وجودي؟ أو أمر عديمي؟ هل مرادكم بالجهة أمر مخلوق؟ أو أمر عديمي؟ ومن المعلوم أنه ليس هناك في هذا العالم إلا الخالق والمخلوق، فإن أردتم بالجهة أمراً وجودياً يعني أمراً مخلوقاً، فالله منزّه أن يكون في جهة بهذا المعنى، فليس في شيء من مخلوقاته، وهو سبحانه لا.. لم يدخل في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته، فهو بائن عن مخلوقاته - سبحانه وتعالى -، فإن أردتم بالجهة جهة وجودية مخلوقه تحويه وتحصره، وتحيط به إحاطة الظرف بالمظروف، فالله منزّه عن الجهة بهذا المعنى؛ لأن الله ليس في جهة من خلقه، وليس في شيء من خلقه، ولا يحويه شيء من خلقه، ولا يحصره شيء من خلقه - سبحانه وتعالى - فهو أعظم، وأعلى، وأجل، وهو متميز عن خلقه منفصل بائن عنهم - سبحانه وتعالى -.

فالله ليس في جهة بهذا المعنى، وإن أردتم بالجهة أمراً عديمياً غير مخلوق أمراً عديمياً، وهو ما فوق العرش؛ لأن هذه المخلوقات سقف عرش الرحمن ما فوق العرش ليس هناك أحد إلا الله، فإن أردتم بالجهة أمراً عديمياً، وهو ما فوق العرش، فإن نفيكم الجهة بهذا المعنى باطل، فالله في جهة نفى في العلو بعد أن تنتهي المخلوقات إلى سقف عرش الرحمن الله في العلو فوق العرش، فإذا لا بد من التفصيل، فإن أردتم بالجهة أمراً مخلوقاً فالله ليس في جهة، وإن أردتم بالجهة أمراً عديمياً، وهو ما فوق العرش، فالله في جهة وعلى هذا فقولكم: الله ليس في جهة في المقدمة الأولى، إن أردتم بالجهة أمراً عديمياً.

فنقول: المقدمة الأولى باطلة، قولكم الله ليس في جهة إن أريد به أمراً عديمياً نقول: هذه المقدمة باطلة، **ولا**

دليل على إثباتها بل نقول: الله في جهة بهذا المعنى؛ لأن الجهة أمر عديمي، والمعنى أن الله في العلو فوق العرش، وإن أردتم بالجهة أمراً وجودياً بطلت المقدمة الثانية، وهو قولكم: كل ما ليس في جهة لا يرى؛ لأنه لا يلزم أن يكون كل مرئي في جهة مخلوقة، فإن سطح العالم يمكن أن يرى، وليس العالم في عالم آخر، كل ما ليس في جهة لا يرى يعني كل ما ليس في شيء مخلوق لا يرى هذا باطل؛ لأن سطح العالم لم يمكن أن يرى، وليس

العالم في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل يكون العالم في عالم، والعامل في عالم إلى ما لا نهاية، وإذا بطلت المقدمتين، أو بطلت إحداهما بطلت النتيجة، وهو من قولكم: الله لا يرى هذا هو الدليل الأول العقلي. الدليل الثاني لنفاة الرؤية لله عز وجل قالوا: الله ليس بجسم، ولا هو داخل العالم ولا خارجه، وما كان كذلك لا تمكن رؤيته، ويقولون: الله ليس بجسم ولا داخل العالم ولا خارجه، وما كان كذلك لا تمكن رؤيته وأجيب عن هذا الدليل العقلي بأجوبة:

الجواب الأول: أن إثبات ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه أمر لا يمكن الإحساس به، والحكم الفطري يحيل إثبات شيء، أو أمر لا يمكن الإحساس به أن إثبات ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه لا يمكن الإحساس به، والحكم الفطري يحيل وجود ما لا يمكن الإحساس به.

الجواب الثاني: سلمنا وجود أمر، أو شيء لا يمكن الإحساس به فوجود ما يمكن الإحساس به أولى سلمنا وجود أمر، سلمنا التسليم هذا جدل سلمنا من جهة لنرد من جهة أخرى، سلمنا وجود أمر لا يمكن الإحساس، فوجود ما يمكن الإحساس به أولى، فمن أثبت موجودا فوق العالم ليس بجسم يمكن الإحساس به، كان قوله أقرب إلى العقل ممن أثبت موجودا لا يمكن الإحساس به وليس داخل العالم ولا خارجه.

الجواب الثالث: أن رؤية ما ليس بجسم ولا في جهة إما أن يحوزه العقل، وإما أن يمنعه، فإن جوزه فلا كلام، وإن منعه كان منع العقل لإثبات موجود لا داخل العالم، ولا خارجه أشد وأشد. (١)

٢٧١. ١٣٢- "ثبوت تكليف الجن ووجودهم ومجازاتهم

وتدل الآية على أن الجن مكلفون، ومقتضى ذلك أنهم يجزون على الإحسان إحسانا، وعلى الإساءة إساءة، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يجتمع بالجن، فيأتون إليه، أو يذهب إليهم ويجتمع بهم ويقرأ عليهم القرآن، ويأمرهم وينهاهم، ثم يذهبون إلى قومهم منذرين، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمْعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصَتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلُوا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ * قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى ﴿[الأحقاف: ٢٩-٣٠] إلى آخر الآيات، وكذلك قوله جل وعلا: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١] ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ٢] ، إلى آخر السورة، وكذلك قوله جل وعلا: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ، في عدد من الآيات.

(١) شرح الطحاوية للراجحي ص/١٢١

ولا ينكر وجود الجن إلا الزنادقة، والذي ينكرهم يكون كافرا بالله جل وعلا، وإنما بعض الناس ينكر أن يلابس الجني الإنسي، وهذا أيضا **لا دليل على** إنكاره، ولا يجوز إنكار ذلك؛ لثبوته بالأدلة وبالواقع". (١)

٢٧٢. ١٣٣- "النظر في سيرة الصحابة تدل على أنهم خير الناس بعد الأنبياء

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وإنصاف لا بجهل وهوى؛ علم ما من الله عليهم به من الفضائل علما يقينيا، وعلم أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله جل وعلا؛ لأن الله جل وعلا اختار لنبيه صلى الله عليه وسلم أفضل الأمة وخيرها، صحبوه وجاهدوا معه، وسر بأعمالهم، وتوفي وهو راض عنهم، وقد أخبر الله جل وعلا أنه راض عنهم.

هذا هو قول المؤلف -رحمه الله- في الصحابة، فكيف يتهم المؤلف أنه يتكلم على الصحابة بالاحتقار والانتقاد، وأنه يخرق إجماعهم، وأن يزيدريهم ولاسيما كبارهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي؟ وقد جمع ابن حجر ترجمة للمؤلف في كتابه الدرر الكامنة من أسوأ ما يكون، ذكر فيها أمورا متناقضة، مثل أنه يحتقر الصحابة، وأنه يرميهم بالجهل، وأنه يخالف إجماعهم، وأنه يزيدري فضلاءهم وكبراءهم، والعجيب أنه ذكر عنه في هذه الترجمة أشياء في كتبه التبري منها مناقضتها، وما ذلك **إلا دليل على** اتباع المذاهب التي يتقلدها بعض الناس، وسوف يجازى كل قائل بما يقول، وإذا قارنا هذا القول مع قول هؤلاء يتبين لنا أن قولهم كذب وافتراء، والله المستعان". (٢)

٢٧٣. ١٣٤- "الخلاف في تعليق القرآن حرزا

جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه إذا كان الحرز من القرآن ومن آيات الله جل وعلا وأسمائه وصفاته فلا بأس به، وكان يكتب تعويذات من الآيات التي فيها المعاني العظيمة، مثل آية الكرسي، ومثل المعوذتين، و ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١] ويعلقها.

وجاء كذلك عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ما يدل على جواز هذا، وفي رواية عن الإمام أحمد قال: إن هذا يجوز، وابن القيم رحمه الله في كلامه -في زاد المعاد- ما يدل على أنه يجوز ذلك عنده، وهو قول طائفة

(١) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان ١٦/١

(٢) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان ٩/٣٠

من السلف.

القول الثاني: أنه ممنوع مطلقا، وهذا قول ابن مسعود وأصحابه الذي تعلموا عليه، وكذلك يدل عليه ما جاء عن حذيفة وعبد الله بن عكيم وغيرهم من الصحابة، وهذا القول هو الراجح، وهو رواية عن الإمام أحمد أيضا، وهو الصواب لأمر ثلاثة: الأمر الأول: أن النصوص التي جاءت في المنع من التيممة مطلقة، ليس فيها تقييد أنه إذا كان من كذا وكذا فهو جائز، ويجب أن تؤخذ النصوص على إطلاقها، وعلى الذي يقيدها أن يأتي بالدليل، **ولا دليل على** ذلك، وهذا إذا أخذناه وحده يكفي في المنع.

الأمر الثاني: أن تعليق شيء من آيات الله وأسمائه وأوصافه لا يخلو المعلق له من امتهانه، فقد ينام ويضعه تحت رأسه، وقد يدخل به إلى مكان قضاء الحاجة، ولا سيما إذا كان على صبي، أو من لا يعقل، أو من لا يقدر الله حق قدره، فيكون فيه امتهان، حتى آل الأمر بكثير من الناس أنهم يكتبون مصاحف صغيرة جدا، فيضعونها على رقابهم أو في جنوبهم على أنها تائم، وهذا موجود ويبيع في المكاتب، ويتخذ لهذا الغرض، فهذا من امتهان كلام الله جل وعلا وكتابه - نسأل الله العافية.

الأمر الثالث: أن هذا قد يكون وسيلة إلى تعليق ما لا يجوز.

لهذه الأمور الثلاثة نقول: إن الراجح والصواب المنع مطلقا من تعليق التائم، وهذا أسلم للإنسان، وأبعد له من الوقوع في المحرمات، وهي أيضا داعية لغيره لأن يفعل شيئا من ذلك فيقع المحذور؛ لهذا جاءت النصوص كلها تدل على أن التيممة ممنوعة مطلقا، والعلم عند الله جل وعلا. (١)

٢٧٤. ١٣٥- "ترجيح المنع من تعليق التائم ولو كانت من القرآن

قال الشارح رحمه الله: [اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التائم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته، فقالت طائفة: يجوز ذلك، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التائم التي فيها شرك.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن عكيم، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

قلت: هذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل: الأول: عموم النهي ولا مخصص للعموم.

(١) شرح كتاب التوحيد ٥/٣٧

الثاني: سد الذريعة؛ فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق فلا بد أن يمتننه المعلق؛ لحمله معه في حال قضاء الحاجة، والاستنجاء ونحو ذلك. وتأمل هذه الأحاديث وما كان عليه السلف رضي الله تعالى عنهم يتبين لك بذلك غربة الإسلام، خصوصا إن عرفت عظيم ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضلة من تعظيم القبور، واتخاذ المساجد عليها، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف جل الدعوات والرغبات والرهبات وأنواع العبادات التي هي حق الله تعالى إليها من دونه كما قال تعالى: ﴿ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين﴾ * وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ﴿ [يونس: ١٠٦-١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن تحصر .

مقصده بهذا القول، أنه إذا كانت التماائم منعت لكونها تعلقا بغير الله جل وعلا، وجعلت من الشرك؛ فكيف بمن يذهب إلى القبور، ويدعو أصحابها، أو يعكف عندها طلبا للبركة من تربتها، أو ممن سكنها، وهم رفات رميم مرتنون بأعمالهم، أو يذهب يطوف بها تعبدا وتقربا، أو يظن أن العبادة عندها أفضل من عبادة الله عند غيرها؟! فإن كل هذا إما شرك أو وسيلة للشرك الأكبر الذي يكون منافيا للتوحيد، فالتوحيد يكون بأن الإنسان لا يتعلق بغير الله جل وعلا، ويخلص اتجاهه وعمله لله وحده، في فعله وفي نيته ومقصده، والذي يكون بهذه المثابة هو الذي يكون مخلصا، ويكون سالما من التعلقات بالمظاهر الأخرى سواء كانت تماائم أو غير تماائم.

ويقول: إن هذا الموحد يكون غريبا؛ لأن هذه الأمور من التعلق بالقبور وقعت حتى من بعض العلماء الذين هم قدوة، فإذا كان هذا يقع منهم فكيف بالعامّة؟! وهذا مما يجعل الدين الإسلامي غريبا، وقد جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ) ، ومعلوم أنه بدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم فقط، ثم كان الناس يدخلون في الإسلام واحدا بعد آخر.

وفي هذا الحديث جاء ذكر ثلاثة أشياء: الرقى والتماائم والتولة، وقد فسرت في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود راوي الحديث، وأخبر أن الرقى والتماائم معروفة، وهي كل رقية بقراءات وتعويدات سواء كانت بأسماء الله أو آياته أو بغير ذلك، فهذا يطلق عليه أنه رقية، ولكن الشرك هو ما كان فيه تعوذ بغير الله جل وعلا، أو فيه طلب شفاء لمرض نزل أو لشيء يتوقع من غير الله جل وعلا.

وأما التماائم: فهي الحروز التي يكتب فيها أو بدون كتابة، سواء كانت توضع على موضع معين كاليد والرجل أو الرقبة، أو يؤتى بالحرز ويوضع في الجيب أو غير ذلك، وسواء كانت فيه كتابة أو ادعي أنه بطبعه وخاصيته

يدفع وينفع.

والتولة نوع من السحر، وهي التي تسمى بالعاطف، يعني: يعطف الإنسان على غيره بأن يحبه إليه، ولا سيما بين الزوجين، فإن هذا معروف إلى اليوم، تصنعه المرأة وتزعم أنه يعطف زوجها عليها، ويجعلها محبوبة له، وهو نوع من السحر.

والسحر لا يكون إلا بواسطة الشياطين، وله تأثير في الأبدان وفي الأفكار والعقول، قد يفسد العقل وقد يفسد البدن وقد يقتل، ولكنه كما قال الله جل وعلا: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، فالشياطين هم الذين يعلمون الناس السحر، وهو صنعة يمكن تعلمه، ولكن بواسطة الشيطان وهو أنواع كثيرة، وكل نوع منه محرم، وسيأتي وصفه والكلام فيه في باب مستقل، وكذلك العلاج منه والذي يسمى بـ (النشرة) سيأتي له باب مستقل.

فهذه الأمور الثلاثة أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أنها شرك، والشرك هو أعظم الذنوب على الإطلاق، كما أخبر الله جل وعلا أن كل ذنب تحت مشيئته قد يغفره إذا شاء إلا الشرك، فإن الله لا يغفره لمن يموت عليه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] ، فالمشرك الذي يموت على الشرك هو في النار قطعاً بدون استثناء.

والشرك أنواع: منه الشرك الأكبر، ومنه الشرك الأصغر، والشرك الأصغر كيسيير الرياء، وكالحلف بغير الله جل وعلا، ومثل هذا إذا مات الإنسان عليه لا يكون من أهل النار، ولكنه يأثم، ويستحق أن يعاقب؛ لأن هذا أعظم من الكبائر، أعظم من الزنا، ومن السرقة كما قال العلماء، ومع ذلك لا يخرج الإنسان من دين الإسلام. والتمائم سبق أنها سميت تمائم أخذاً من أنه سيتم مراد الواضع لها، فهي سميت بذلك من باب التفاضل، يعني: تفاءلوا عندما وضعوا هذا الشيء بأنه سيتم مقصود الواضع لدفع الأذى أو لجلب النفع، فمن هذا المعنى سميت تميمة، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (من تعلق تميمة فلا أتم الله له) ، وسبق أن هذا إما أن يكون دعاء وإما أن يكون خيراً، وكلاهما يدل على نقيض مراد الواضع لذلك؛ وذلك أن من وضع التميمة فإن قلبه قد تعلق بغير الله، والتفت إلى غيره، وهذا نوع من الشرك، ونوع من رجاء النفع من المخلوق، والتعلق به، والنفع والدفع لا يكون إلا من الله جل وعلا، فهذا هو وجه كون التميمة شركاً.

أما الرقية: فإنها إذا كانت بتعوذ بالشياطين أو بالملائكة أو بالأولياء والصالحين الغائبين أو الميتين الذين لا يقدر على أن يوصلوا إليه ما طلب منهم، أو يعيذوه مما استعاذ منه؛ فإن هذا من الشرك.

وإذا كانت الرقية بآيات الله وأوصافه جل وعلا فهي مستحبة كما سبق، وقوله: خص الدليل منها ما كان

بآيات الله وأوصافه فإنه جائز، بل هو مستحب، وأما التسمية التي فيها القرآن أو صفات الله جل وعلا فقد اختلف فيها العلماء على قولين: أحدهما: أنه جائز بالشروط التي ذكرها السيوطي وقال: إنها بالإجماع، وهي ثلاثة: الأول: أن تكون بآيات الله وأسمائه.

الثاني: أن تكون بكلام عربي معروف المعنى.

الثالث: أن يكون الذي وضعها يعتقد أنها لا تؤثر بنفسها، وإنما المؤثر هو الله جل وعلا.

فذكر أن عبد الله بن عمرو بن العاص يريد هذا النوع، وقال: إنه ظاهر ما روي عن عائشة، وجمهور السلف والتابعين على أنه لا يجوز، ورجح هذا بأمور ثلاثة: أحدها: أن الأدلة مطلقة لم تخص شيئاً من ذلك، فمن ادعى الخصوصية فعليه الدليل، **ولا دليل على** هذا.

الأمر الثاني: إذا قيل بالجواز فإنه يجر إلى ما لا يجوز، فيكون وسيلة إلى المحرم، والوسائل لها أحكام المقاصد، إذا كان المقصد محرماً فالوسيلة محرمة، وإذا صارت النتيجة تتول إلى شيء محرم، فالسبب أن الذي يجر إليها يكون حراماً، وهذه قاعدة معروفة قررها العلماء، وقد دل كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على هذه القاعدة كقوله جل وعلا: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم﴾ [الأنعام: ١٠٨] يعني: لا تسبوا أصنامهم وتذمموها وتعيبوها؛ فإنهم إذا سمعوا ذلك سبوا إلهكم الذي هو الله، فنهوا عن هذا من أجل ما يتول إليه.

وفي الحديث الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ل عائشة: (لولا أن قومك حديثي عهد بالشرك لنقضت الكعبة، وجعلتها على أساس إبراهيم، وجعلت لها باباً لاصقاً في الأرض من الشرق، وآخر من الغرب؛ لأن قومك لما أرادوا بناء البيت قصرت بهم النفقة، ورفعوا الباب حتى لا يدخلها إلا من يريدون) فذكر أن ذلك كان فيه مصلحة، وأمر محبوب، ولكن منعه من ذلك كون المشركين حديثي العهد بالشرك، فخاف أنه إذا نقضها صار ذلك فتنة لهم، فترك ذلك، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة على هذه القاعدة.

الأمر الثالث: أن المعلق لا يخلو من الامتهان، كأن يستنجي الإنسان وهو عليه، أو يدخل به الحمام ليقضي حاجته، وما أشبه ذلك، ولا سيما إذا كان على طفل أو إنسان لا يفقه، فإنه لا يخلو من هذا.

فهذه الأمور الثلاثة رجع بها المنع، يقول: وهو مذهب جمهور العلماء، وهذا أحوط للإنسان، وأسلم لدينه، فالإنسان إذا توكل على الله واعتمد عليه فإن الله جل وعلا يكفيه ويشفيه من كل ما يقع فيه ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾ [الطلاق: ٢].

قال الشارح: [قوله: التولة، فسرهما ابن مسعود راوي الحديث كما في صحيح ابن حبان والحاكم قالوا: يا أبا

عبد الرحمن! هذه الرقى والتمايم قد عرفناها فما التولة؟ قال: شيء تصنعه النساء، يتحبن به إلى أزواجهن. قال الحافظ: التولة: بكسر المثناة وفتح الواو واللام مخففا، شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهي ضرب من السحر، والله أ". (١)

٢٧٥. ١٣٦- "خلاف العلماء في حكم رؤية الله في المنام

مسألة: هل يرى الله جل وعلا في المنام؟ من العلماء من قال: إنه يرى في المنام، والأكثر على أنه لا يرى، وأن ما يراه الإنسان في منامه ويظن أنه الله جل وعلا فليس هو الله؛ لأن الله عز وعلا: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١] وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا) والموت: هو مفارقة الروح البدن مفارقة تامة كاملة، ولا يصدق هذا على النائم؛ لأن النائم ميت من بعض الوجوه فقط، ولا يصدق عليه أنه ميت مطلقا، فلا يمكن أن نحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم: (واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا) على حال النوم باعتبار أن النوم موت، لكن نقول: إن الموت الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم هو الموت الكامل الذي يحصل به تمام مفارقة الروح للبدن، وينقطع به العمل، أما النائم فموته موت نسبي وليس موتا تاما، وهذا يدل على أنه لا يرى في المنام.

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يرى في المنام، وقال شيخ الإسلام: إن النائم يمكن أن يرى الله عز وجل وما يراه في منامه هو على قدر إيمانه، فكلما كمل إيمانه كان رؤيته أتم وأكمل.

والذي يظهر أنه لا يمكن لأحد أن يجزم بأنه رأى الله جل وعلا، أما النبي صلى الله عليه وسلم فقد رأى ربه ولا إشكال في منامه، فقد جاءت فيها أحاديث متعددة منها حديث: (رأيت ربي البارحة بأحسن صورة)، فهذا يحمل على رؤية المنام، وأما من عدا النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا دليل على ثبوت الرؤيا في حقه. ثم ما تراه لا تجزم بأنه الله؛ لأنه ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١] وبهذا يكون قد انتهى ما ذكره المؤلف رحمه الله فيما يتعلق بالرؤية، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه". (٢)

٢٧٦. ١٣٧- "الزخرف هو الكلام المزين، كما يزين الشيء بالزخرف، وهو المذهب، وذلك غرور

لأنه يغر المستمع، والشبهات المعارضة لما جاءت به الرسل هي كلام مزخرف يغر المستمع.

(١) شرح كتاب التوحيد ٩/٣٧

(٢) شرح لمعة الاعتقاد لخالد المصلح ١٦/٧

(ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة) فهؤلاء المعارضون لما جاءت به الرسل تصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة، كما رأيناه وجربناه. ثم قال: (أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا) وهذا يبين أن الحكم بين الناس هو الله تعالى بما أنزله من الكتاب المفصل. كما قال تعالى في الآية الأخرى: (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله) وقال تعالى: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) ، وقوله تعالى: (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا) جملة في موضع الحال. وقوله: (أفغير الله أبتغي حكما) استفهام إنكار، يقول: كيف أطلب حكما غير الله، وقد أنزل كتابا مفصلا يحكم بيننا؟

وقوله: (مفصلا) يبين أن الكتاب الحاكم مفصل مبين، بخلاف ما يزعمه من يعارضه بآراء الرجال، ويقول: إنه لا يفهم معناه، ولا يدل على مورد النزاع، فيجعله: إما مجملا لا ظاهر له، أو مؤولا لا يعلم معناه، ولا دليل يدل على عين المعنى المراد به.

ولهذا كان المعارضون عن النصوص، المعارضون لها، كالمفتقين على أنه لا يعلم عين المراد به، وإنما غايتهم أن يذكروا احتمالات كثيرة، ويقولون: يجوز أن يكون المراد واحدا منها. ولهذا أمسك من أمسك منهم عن التأويل، لعدم العلم بعين المراد.

فعلى التقديرين لا يكون عندهم الكتاب الحاكم مفصلا، بل مجملا ملتبسا أو مؤولا بتأويل **لا دليل على** إرادته. (١).

٢٧٧. ١٣٨- قيل: لا نسلم صحة هذا النفي، وعدم العلم ليس علما بالمعلوم، وأنتم مكذبون لبعض ما جاء به الشرع، وتدعون أنه **لا دليل على** صدق الرسول سوى طريقكم، فقد جمعتم بين تكذيب ببعض الشرع، وبين نفي لا دليل عليه، فخالفتم الشرع بغير حجة عقلية أصلا.

الوجه الرابع والثلاثون: أن يقال: القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها، من عقل أو كشف أو غير ذلك، يوجب أن لا يستدل بكلام الله ورسوله على شيء من المسائل العلمية، ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول لكون الرسول أخبر به، ولا يستفاد من أخبار الله ورسوله هدى ولا معرفة بشيء من الحقائق، بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان بالله ورسوله، وذلك متضمن للكفر والنفاق والزندقة والإلحاد، وهو معلوم الفساد بالضرورة من

(١) نقض أصول العقلانيين ٤/٤٦

دين الإسلام، كما أنه في نفسه قول فاسد متناقض في صريح العقل". (١)

٢٧٨. ١٣٩- "وإما بأن نزيف أدلة المنكرين لما دل عليه ظاهر النقل، وذلك ضعيف لما بينا من أنه لا يلزم من فساد ما ذكره أن لا يكون هناك معارض أصلا، إلا أن نقول: إنه **لا دليل على** هذه المعارضات، فوجب نفيه، ولو كنا زيفنا هذه الطريقة يعني انتفاء الشيء لانتفاء دليله أو نقيم دلالة قاطعة على أن المقدمة الفلانية غير معارضة لهذا النص ولا المقدمة الأخرى، وحينئذ نحتاج إلى إقامة الدليل على أن كل واحدة من هذه المقدمات التي لا نهاية لها غير معارضة لهذا الظاهر.

فثبت أنه لا يمكن حصول اليقين لعدم ما يقتضي خلاف الدليل النقلي، وثبت أن الدليل النقلي تتوقف إفادته لليقين على ذلك، فإذا الدليل النقلي تتوقف إفادته اليقين على مقدمة غير يقينية، وهي عدم دليل عقلي، وكل ما يبتنى صحته على ما لا يكون يقينا لا يكون هو أيضا يقينا، فثبت أن ذلك الدليل النقلي من هذا القسم لا يكون مفيدا لليقين))

قال: ((وهذا بخلاف الأدلة العقلية، فإنها مركبة من مقدمات لا يكتفى فيها بأن لا يعلم بالبدية لزومها مما علم صحته بالبدية، ومتى كان كذلك استحال أن يوجد ما يعارضه لاستحالة التعارض في العلوم البديهية)) .

ثم قال ((فإن قيل: إن الله سبحانه لما أسمع المكلف الكلام الذي يشعر ظاهره بشيء فلو كان في العقل ما يدل على بطلان ذلك الشيء وجب عليه سبحانه أن يخطر ببال المكلف ذلك الدليل وإلا كان ذلك تلبيسا من الله تعالى وإنه غير جائز. (٢)

(١) نقض أصول العقلايين ١٤/٥

(٢) نقض أصول العقلايين ٩/٦